سَبْكُ المَنْظُومِ
وفَكُّ المَخْتُومِ

تأليف

الإمامِ العلاَّمةِ أبي عبدِ اللهِ محمَّدِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ مالكٍ
الطائيِّ الجَيَّانيِّ

تحقّيق ودراسة

أ.د. فاخر جبر مطَر

بغداد
٢٠٢٤
طبعة ثانية

اســـــم الكتاب : سبك المنظوم وفك المختوم
تحقيـق ودراسـة : أ . د . فـاخر جـبر مطـر
جنـــس الكتاب : دراسات في اللغة العربية
المطبعة : مطبعة كلية الكوت الجامعة
ســـنة الطبـع : ٢٠٢٤ طبعة ثانية

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد

٣٩٩٢ لسنة ٢٠١٩

Al-Kut University College Printing Press
مطبعة كلية الكوت الجامعة

افتتاحيةُ الطَّبعَةِ الأُولى :

نستفتحُ بالَّذي هُوَ خيرٌ، حَمْدًا وصلاةً وسلامًا على رسولِهِ (صلَّى اللهُ عليهِ وآلِهِ وسلَّم) وعلى عبادهِ الَّذينَ أصطفَى ، وبعد : فتتشرَّفُ دارُ البحوثِ للدِّراساتِ الإسلاميَّةِ وإحياءِ التُّراثِ أنْ تُقَدَّمَ إصدارَها الرابع في "سلسلة الدراسات العربية" خدمةً للغة القرآن، وإثراءً للمكتبة النحوية، وهو بعنوان "سبك المنظوم وفك المختوم لابن مالك– دراسة وتحقيق" وهو في صياغتهِ واختصارهِ يقرب من كتابه "تسهيل الفوائد" غير أنه في خصيصة جزمهِ فيه كثيرًا بخلاف ما رجحه في سائر كتبه ، مع الأصالة في تلك المفارقة وجمع آراء النحاة المتقدمين والمتأخرين، وعرضه الخلاف بين أهل الكوفة والبصرة وبيان محله من ذلك الخلاف، وقد وصفه فقال : "عون للأذكياء بالإيجاز، وجمع المتفرقات الكلية القريبة المتناول".

سائلينَ اللهَ تعالى العونَ والسَّدادَ، والهدايةَ والتوفيقَ، ونرجو مِنَ اللهِ سبحانَهُ وتعالى أنْ يعينَ على السيرِ في هذا الدَّربِ ، وأنْ يتواصلَ العطاءُ مِنْ حسنٍ إلى أحسنَ .

وآخِرُ دعوانَا أنِ الحمدُ للهِ رَبِّ العالمينَ ، وَصَلَّى اللهُ على خيرِ خَلْقِهِ سيدِنَا مُحَمَّدٍ وعلى آلِهِ وصَحْبِهِ أجمعينَ .

دار البحوث

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمةُ الطَّبْعَةِ الأُولى:

الحمدُ لله ربِّ العالمين ، والصلاةُ والسَّلامُ على سيِّدِ المرسلينَ ، مُحَمَّدٍ النَّبيِّ العربيِّ الأمين، وعلى آلِهِ الطَّيبينَ الطَّاهرينَ ، وأصحابِهِ الغُرِّ الميامين، أَمَّا بعدُ :

فإنَّ هذا الكتاب لإمام نحاة القرن السابع الهجري، جمال الدين محمد بن مالك الطائي الأندلسي، المتوفى سنة ٦٧٢هـ . وهو من كتبهِ المهمة، ولعلَّهُ يأتي من حيثُ الأهمية بعدَ كتابِهِ التسهيل الذي يعدُّ من أهم ما أُلِّفَ في النحو بعد كتاب سيبويه، وأنَّ نحوياً كأبي حيَّان الأندلسي ت ٧٤٥هـ. يمتنع عن إقراء طلاَّبِهِ إلاَّ في كتاب سيبويه أو في التسهيل. وهذا دليل على أهمية هذا الكتاب وشهرته، وكان كتاب سبك المنظوم وفك المختوم على غرار التسهيل من حيث المادة العلميَّة الغزيرة، وصعوبة العبارة، التي تحتاج إلى شرح وتوضيح ، ولم نجد من شرح سبك المنظوم، لا ابن مالك ولا غيره ، ولعلَّ الزَّمنَ يكشفُ عن شرحٍ لهذا الكتاب العلميِّ القيِّم، الذي تكاد تكون عبارته كعبارة التسهيل، فضلاً عن أنها شديدة الاختصار، وهي موسومة بالتركيز لدرجة كبيرة، وقد تصل في بعض الأحيان إلى الإبهام، هذا مع ندرة الشواهد وقلة الأمثلة التطبيقية.

وكان ابنُ مالكٍ في هذا الكتاب قد نثر كتابه المؤصل، وسعى إلى توضيحه. ومع ما عليه ابنُ مالكٍ من مكانةٍ علميَّةٍ كبيرةٍ، فقد يشعر قارئ كتابه بصعوبة العبارة، ولعلَّ ذلك أدَّى إلى عدم انتشار الكتاب بين الدَّارسين. والكتاب على ما يبدو لم يكن كتاباً تعليميًّا ميسَّرًا، بل كان كتابًا للعلماء المتخصصين بعلم النحو والصرف.

وهذا الكتاب كان من المؤمل أن نفرغ من إنجازه ونشره قبل أكثر من سبعة عشر عامًا ، تقريبًا ، إلاَّ أنَّ بعض المعوقات حالت دون ذلك، ومنها، انتظار الحصول على نسخة ثانية من مخطوطة الكتاب التي تحتفظ بها المكتبة الظاهرية بدمشق. فلم يتحقق ذلك على الرغم من طول الانتظار، فعرضنا الكتاب على التسهيل الذي سهل لنا الكثير من سد نواقصه. ونحمد الله الذي هيَّأَ لنا الوقت المناسب لأنْ نعيد قراءة الكتاب، ونحققه على الوجه الصحيح، لينتفع به قراء العربية.

سلكنا في تحقيق الكتاب الطريقة العلمية المتبعة في إخراج كتب التراث العربي الإسلامي، فضلاً عما لدينا من خبرة في مجال تحقيق النصوص ونشرها.

أمَّا عملنا في التحقيق، فإننا اعتمدنا على نسخة خطية من الكتاب تحتفظ بها مكتبة برلين تحت رقم(٦٦٣٠) وهي نسخة نادرة كتبت سنة ٦٤٥هـ. أي في حياة المؤلف، مما يفيد أنَّها كانت نسخة معتمدة، وهي نسخة كاملة، خطُّها واضحٌ ومضبوطة بالشكل التَّام. وكان علينا أنْ نقدمَ دراسةً مفصَّلةً عن حياة ابن مالك، إلاَّ أنَّ أساتذة فضلاء من الذين حقَّقُوا كتبًا له، فَصَّلُوا القولَ في ذلك، مِمَّا أغنانا عن إعادة الكلام. نخص منهم بالذكر الدكتور محمد كامل بركات في مقدمة تحقيقه للتسهيل، والدكتور عبد المنعم هريدي في تحقيقه لكتاب شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، وكذلك مقدمة التحقيق الثاني لهذا الكتاب للدكتور عدنان الدوري، ومقدمة تحقيق شرح التسهيل لابن مالك للدكتور عبد الرحمن السيد، ومقدمة تحقيق كتاب الاعتماد في نظائر الظاء والضاد للدكتور حاتم صالح الضامن، وكتاب المدرسة النحوية في مصر والشام للدكتور عبد العال سالم مكرم، ومقدمة تحقيق كتاب الألفاظ المختلفة والمعاني المؤتلفة للدكتور محمد حسن عوَّاد، فضلاً عمَّا كتبَهُ أصحابُ التَّراجم والطبقات الذين أَفردُوا ترجمةً واسعةً لابنِ مالكٍ، لِمَا يحتله من مكانة علمية مرموقة في علوم العربية، إذ توسَّعُوا في سيرة حياته من حيث المولد والنشأة العلمية، والتعريف بشيوخه وتلاميذه، وذكر مصنفاته، والعلوم التي برع فيها، ومناصبه، ورجاله، وما يتعلق بشخصيته، ثم ذكر سنة وفاته.

وقد استدعت طبيعة عملنا في إخراج الكتاب، أن يكون على قسمين، قسم للدراسة، وآخر للتحقيق. ففي الدراسة عَرَّفْنَا بابنِ مالكٍ تعريفًا موجزًا لكثرة ما كتب عنه، وأحلنا على مصادر ترجمته. أَمَّا القسمُ الآخرُ فقمنا فيه بدراسة كتاب (سبك المنظوم وفك المختوم). فَحَقَّقْنَا اسمَ الكتابِ، ونسبتَهُ إلى ابنِ مالكٍ، ثُمَّ ذَكَرْنَا منهجَ المؤلف في كتابِهِ، بعدَهَا وصفنا النسخةَ الخطِّيَّةَ المعتمدَةَ في التحقيق، ومنهجَ التحقيق، وختمنا الكتابَ بقائمةِ المصادر والمراجع.

وإنا لنرجوا أخيرًا أنْ ينتفعَ بهذا الكتابِ طلبةُ العربيَّةِ، وَمِنَ اللهِ نستمدُّ العونَ والتوفيقَ.

المحققان

مقدمةُ تحقيقِ الطَّبْعَةِ الثَّانِيَةِ

الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّدِ المرسلينَ مُحَمَّدٍ وآلِهِ الطَّيِّبينَ الطَّاهرينَ.

إنَّ مِنْ بينِ الأمورِ التي دعتني لإعادةِ تحقيقِ الكتابِ هيَ الحصولُ على نسخةٍ خطيَّةٍ جديدةٍ من الكتابِ تحتفظُ بها المكتبةُ (الظَّاهريَّةُ – قديمًا) والأسديَّة حاليًّا في دمشق ، كان قد أشارَ إليها الدكتور محمد كامل بركات ، وهي نسخةٌ أُخرى من هذا الكتابِ تحت عنوان(تسهيل الفوائد) تحتفظُ بها المكتبةُ الظَّاهريَّةُ بدمشق تحت رقم ٧٠٦٨، وكان الأستاذ بركات قد قابلَ بين نسختي الكتاب فوجدَ أنَّ هذه النسخة التي تحملُ عنوان(تسهيل الفوائد) هي عينها سبك المنظوم وفك المختوم ، وكنتُ قد حاولتُ الحصولَ على هذه النسخة عدد سنين رابت على الثلاثين ، لم أحصل فيها على جواب من المكتبة الظاهرية (الأسدية حاليًا) ، وكنت آمل أنه لابدَّ من الحصول في وقت لاحق عليها ، لما لها من أهمية كبيرة في إخراج الكتاب بشكله الذي أرادَ مُؤَلِّفُهُ ابنُ مالكٍ أنْ يكونَ عليهِ .

وقد هيَّأ اللهُ لنا طالبنا النجيب الدكتور علي سعد لطيف الذي أسدى لنا صنيعًا جميلاً ، ففي إحدى زياراته للمكتبة الأسدية في دمشق في عام ٢٠١٨م ، وكان يحمل مني خطابًا لأمين المكتبة أطلب فيه نسخة المخطوطة الثانية من كتاب (سبك المنظوم وفك المختوم) لابن مالك التي تحمل اسم (تسهيل الفوائد) الذي أشار إليه الأستاذ محمد كامل بركات تحت رقم (٧٠٦٨) كما ذكرنا ذلك آنفًا . وقد تمَّ الحصول على النسخة الثانية من مخطوطة الكتاب بعد هذا الانتظار الطويل. إذ كنا أخرجنا الكتاب بمشاركة أ.د.عدنان محمد سلمان – رحمه الله – على نسخة واحدة عام ٢٠٠٤ في دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث – الإمارات العربية المتحدة – دبي.

وقد عقدتُ العزمَ لإخراجِ الكتابِ بطبعَةٍ ثانيَةٍ ، بعدَ أنْ حصلتُ على النَّسخَةِ المخطوطةِ الثَّانيةِ مِنَ الكتابِ الَّتي قابلتُهَا معَ نسخةِ الأصلِ ، إذ كَشَفَتْ هذِهِ النُّسْخَةُ الجديدةُ إشكاليةً مفادها أنَّ كتابَ ابنِ مالكٍ (سبك المنظوم وفك المختوم) لَهُ علاقةٌ بمفصَّلِ الزَّمخشري ، إذ وَرَدَ في البغيةِ في تذييلِ ابنِ مكتومٍ على الكتابِ :

وجاءَ بنظمٍ للمفَصَّلِ بارعٍ رفيعِ على المنظومِ يُدْعَى المُؤصَّلاَ [١]

فالبيت الأخير من هذا التذييل يعني أنَّ ابن مالكٍ قد نظم المفصل بكتاب سماه المؤصَّل ، ثم إنه نثر المؤصَّل بكتابه سبك المنظوم وفك المختوم . وممن ذكر ذلك الدكتور محمد كامل بركات في مقدمة تحقيقه للتسهيل ، فقال : "...وقيل هو ، رسالة – موجزة – يريد بذلك كتاب سبك المنظوم– وقيل في بعض المراجع إنه فك لنظم المفصل السابق وهو الصواب" [٢]. ويعني به المؤصَّل في نظم المفصل .

والذي ورد في النسخة المخطوطة الثانية ، أي نسخة المكتبة الأسدية المعتمدة التي حصلنا عليها مؤخّرًا في عام ٢٠١٨ لإخراج الطبعة الثانية الحالية ، عبارة تختلف عن عبارة نسخة الأصل فيما يتعلق بنظم مفصل الزمخشري ، فقد ورد في نسخة الأصل المعتمدة في إخراج الكتاب بطبعته الأولى : (فإني استخرتُ اللهَ تعالى في نثر المؤصَّل....) [٣] ، بينما ورد في النسخة الثانية الجديدة ما نصُّهُ : (... فإنّي استخرتُ اللهَ تعالى بعدَ نظمِ المؤصَّلِ ، وشرعتُ في تصنيفِ كتابٍ محيطٍ بما يُستقصَى في تحصيلهِ أكثرُ المنظوماتِ ويُستطالُ في تلخيصِهِ أيسرُ المختصرات...) [٤] .

فمثار الإشكال كان قد وقع بعبارة نسخة الأصل : (في نثر المؤصَّل) وقد كنَّا قد تنبهنا على ذلك في دراستنا للكتاب بطبعته الأولى ، إذ ترجح لدينا أنَّ ابن مالك لم ينثر المؤصل بل نظمه ، إذ لم نجد أي علاقة بين كتاب سبك المنظوم وفك المختوم لابن مالك وبين مفصَّل الزمخشري . وقد اتضح لنا أن النسخة الثانية قد كشفت عن ذلك الوهم ، أي لا توجد علاقة مفترضة بين نثر المؤصَّل وبين المفصل ، فقالت : (... فإني استخرتُ اللهَ تعالى بعدَ نظمِ المؤصَّلِ ...) أي أن ابن مالك كان قد نظم المؤصل أوَّلاً ، ومن ثَمَّ شرع في تصنيف (كتاب سبك المنظوم وفك المختوم) . ويتضح ذلك في عبارته التي جانس فيها بين النظم أولاً ، ثم النثر في الكتاب ، فقال : (... فرُبَّ مدركٍ تيسَّرَ له الإدراكُ بالنظمِ ، أكثرَ منهُ بالنَّثرِ ، وربَّ مُدركٍ بخلافِ ذلكَ . فأردتُ أنْ تشتملَ الإعانةُ على الصنفينِ ، وتعمَّ

---

(١) بغية الوعاة ١/١٣٢.

(٢) التسهيل مقدمة المحقق ٢١.

(٣) سبك المنظوم نسخة الأصل الورقة/ ١ب.

(٤) سبك المنظوم نسخة (س) الورقة/ ٣ب.

المنفعةُ بالتصنيفينِ ، جعلَ اللهُ ذلكَ خالصًا لذاتِهِ ، ويسَّرَ لِي ولمتأمليه بُلوغَ مرضاتِهِ ، وسمَّيتُهُ (سبك المنظوم وفك المختوم).

إنّ كتاب المفصل للإمام الزمخشري ت٥٣٨هـ. من الكتب النحوية التي سارت على مذهب النحو البصري، ولقيت قبولاً واستحسانًا عند العلماء، فأقبلوا على العناية بهِ درسًا وشرحًا، ولم يذكر ابن مالك أنه نظم المفصل أو شرحه إلاَّ ما أورده الدكتور عبد المنعم هريدي في تحقيقه لكتاب ابن مالك شرح عمدة الحافظ، أنَّ لابن مالك كتابًا اسمه(الفيصل على المفصل) [١] وقد ردَّ عليه الدكتور محمد حسن عواد في تحقيقه لكتاب الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة بقوله : "ولعلَّهُ تحريف للكتاب السابق"[٢]، يعني به المؤصل في نظم المفصل [٣]،الذي ذكره السيوطي[٤] ، والمقري [٥] ، والدكتور محمد كامل بركات[٦] ، والدكتور عبد المنعم هريدي[٧]، والدكتور شوقي ضيف[٨]، والدكتور عبد العال سالم مكرم[٩]، والدكتور حاتم صالح الضامن[١٠]، والدكتور عدنان الدوري[١١]، وهؤلاء الفضلاء قد تابعوا ما أوردَهُ السيوطي في البغية عن ابن مكتوم في التذكرة، من كون المؤصل هو نظم للمفصل[١٢]، على أننا لم نلمح في عبارة ابن مالك أنه نظم المفصل في المؤصل ، سوى أنه قال :"(...فإني استخرتُ اللهَ تعالى بعدَ نظمِ المؤصَّلِ...)..." [١٣]. وعلى الرغم من كثرة البحث والتدقيق عن هذا النظم في فهارس خزائن الكتب غير أنها خلت من أي مخطوطة من مخطوطاته ، فهو في عداد الكتب المفقودة. وليس هناك أي نقل عن هذه المنظومة في

---

(١) شرح عمدة الحافظ ٧١/١.

(٢) الألفاظ المختلفة والمعاني المؤتلفة مقدمة المحقق ٧٤.

(٣) المصدر السابق ٧٣.

(٤) بغية الوعاة ١٣٢/١.

(٥) نفح الطيب ٢٢٥/٢.

(٦) التسهيل مقدمة المحقق ٢١.

(٧) شرح عمدة الحافظ ٧١/١.

(٨) المدارس النحوية ٣١٠.

(٩) المدرسة النحوية في مصر والشام ١٨٣.

(١٠) الاعتماد في نظائر الظاء والضاد ١٦.

(١١) شرح عمدة الحافظ ٤٣.

(١٢) بغية الوعاة ١٣٢/١.

(١٣) سبك المنظوم نسخة س ورقة ٣ب.

أي كتاب من كتب ابن مالك التي بين أيدي الناس. وقد قمت بعقد موازنة بين أبواب سبك المنظوم الذي تكون أبوابه على وفق أبواب المفصل ، لَعَلِّي أجد علاقة بين الكتابين، يترجح لي من خلالها أن كتاب سبك المنظوم وفك المختوم لا علاقة له بكتاب المؤصل ، الذي قيل إنَّهُ نظم للمفصل، ، من حيث أبواب الكتاب وموضوعاته ، ومن حيث المنهج. ثم إنه لا توجد أية إشارة في سبك المنظوم لا من قريب ولا من بعيد تشير إلى المفصل.

وعليه فإن اعتمادي على النسخة الثانية الجديدة في هذه الطبعة مع نسخة الأصل ستزيد في وثاقة إخراج الكتاب أكثر مما كان عليه في طبعته الأولى .

ثمَّ إنَّ المؤصَّل قد لا يكون نظمًا للمفصل ، وقد يكون منظومة في علم من علوم اللغة ، وربما تكون منظومة نحوية مستقلة ، ارتأى ابن مالك أن يؤلف بعدها كتاب سبك المنظوم فقال : (وشرعتُ في تصنيفِ كتابٍ محيطٍ بما يُستقصَى في تحصيلهِ أكثرُ المنظوماتِ ويُستطالُ في تلخيصِهِ أيسرُ المختصرات...) [1]، وهو كثيراً ما يفعل مثل هذا في نثر منظوماته ، كالكافية الشافية، ولامية الأفعال ، وغيرهما. وأنا لا أنكر أن يكون لابن مالك كتاب نظم المؤصَّل ، إلاَّ أنَّهُ لم يترجح عندي أنْ يكون المؤصَّل هو نظم للمفصل، ولعلَّ الأيام تكشف عن حقيقة الأمر.

(١) سبك المنظوم نسخة س الورقة/ ٣ب.

ابنُ مالكٍ[1] : هو جمال الدين، أبو عبد الله، محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجيَّاني الشافعي النحوي.

---

(١) ينظر: عن حياة ابن مالك المفصلة المصادر الآتية، وهي مرتبة ترتيباً زمنياً.

- تذكرة الحفاظ، الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، ت٧٤٨هـ . حيدر آباد. ص١٤٩١ وما بعدها.
- العبر في خبر من غبر، الذهبي، تحقيق فؤاد السيد، الكويت ١٩٦١م. ٣٠٠/٥.
- ذيل القراء الكبار، ابن مكتوم، أحمد بن عبد القادر، ت ٧٤٩ هـ . نشر مع كتاب (معرفة القراء الكبار – للذهبي). تحقيق محمد سيد جاد الحق. مطبعة دار التأليف بمصر ١٩٦٩م.
- الوافي بالوفيات، صلاح الدين بن آيبك الصفدي، ت٧٦٤هـ. الجزء الثالث، نشر باعتناء ديدرينغ، المطبعة الهاشمية، دمشق ١٩٥٣م.
- مرآة الجنان وعبرة اليقظان، اليافعي، عبد الله بن أسعد ت٧٦٨هـ . بيروت ١٩٧٠م. ١٧٢/٤.
- الوفيات، ابن منقذ، أحمد بن حسن بن علي، ت٨٠٩هـ. تحقيق: عادل نويهض، بيروت ١٩٧٨م. ص٣٣٢.
- البلغة في تاريخ أئمة اللغة، الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، ت٨١٧هـ. تحقيق: محمد المصري، ١٩٧٢، دمشق.
- غاية النهاية، ابن الجزري، محمد بن محمد، ت٨٣٣هـ. تحقيق: برجستراسر وبرتزل، القاهرة ١٩٣٢–١٩٣٥م. ١٨٠/٢٠.
- السلوك لمعرفة دول الملوك، المقريزي، أحمد بن علي، ت٨٤٥هـ. تحقيق: مصطفى زيادة، القاهرة ١٩٣٤.
- طبقات النحاة واللغويين، ابن قاضي شهبة، ت٨٤٧هـ. تحقيق: د.محسن غياض، النجف الأشرف،١٩٧٣–١٩٧٤.
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ابن تغري بردي، جمال الدين يوسف، ت٨٤٧هـ. دار الكتب المصرية. ٢٤٣/٧.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، ت٩١١هـ. تحقيق: أبي الفضل إبراهيم، –مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر ١٩٦٥.
- تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، الزركشي، محمد بن إبراهيم ، ت٩٣٢هـ.مطبعة الدولة التونسية، ١٢٨٩هـ .
- القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية، محمد بن طولون الصالحي، ت٩٥٣هـ. تحقيق: محمد أحمد دهمان، دمشق ١٩٤٩م.
- نفح الطيب عن غصن الأندلس الرطيب، المقري، أحمد بن محمد، ت١٠٤١هـ. تحقيق: د. إحسان عباس ، بيروت ١٩٦٨م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، ت١٠٦٧هـ. استنبول ١٩٤٤م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن عماد الحنبلي، عبد الحي، ت١٠٨٩هـ. مكتبة القدس بمصر ١٣٥٠هـ.
- دائرة المعارف الإسلامية ، الترجمة العربية. ٢٧٢/١٠.
- تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، ت١٩٥٦م. ترجمة: د. رمضان عبد التواب، دار المعارف بمصر، ١٩٥٧ ج٢٧٥/٥.
- معجم المؤلفين، محمد رضا كحالة، مطبعة الترقي، دمشق ١٩٦٠م.
- الأعلام ، الزركلي، خير الدين، ت ١٩٧٦م، بيروت ١٩٦٩.== ←

اختلف في سنة ولادته على أقوال ، منها سنة ٥٩٨هـ . و٦٠٠هـ ، و٦٠١هـ ،٦٠٢هـ ،٦٠٨هـ. ومكان ولادته هناك في جيَّان بالأندلس، إذ تلقّى معارفه الأولى هناك. ثم رحل في شبابه إلى دمشق، وسمع ابن يعيش ت٦٤٣هـ. في بعلبك، ثم تصدّر بحلب لإقراء العربية، وصرفَ همَّتَهُ إلى إتقان لسان العرب حتى بلغ فيه الغاية.

وكان إماماً في القراءات وعللها، وإليه المنتهى في اللغة والنحو والصرف في زمانهِ. استقرَّ ابنُ مالك بدمشق حتى وفاته سنة ٦٧٢هـ.

اسمُ الكتابِ ونسبتُهُ إلى ابن مالك:

نصَّ على اسم الكتاب ابنُ مالكٍ نفسه في مقدمة الكتاب، فقال : "وسميتهُ سبك المنظوم وفك المختوم"[١]. وممن ذكره بهذا الاسم الصلاح الصفدي[٢]، وابن شاكر الكتبي[٣]، والسيوطي[٤]، والمقري[٥]، وطاش كبري زاده[٦]، وبروكلمان[٧]، وعمر كحالة[٨]، والزركلي[٩]، ونقل السيوطي في البغية عن الذهبي في تاريخ الإسلام في ترجمة ابن مالك قوله :"...ولهُ سبك المنظوم وفك المختوم، وقد وقفت عليه[١٠]". ويذكر السيوطي أنَّهُ ذُيِّلَ بأبياتٍ لسعد الدين بن العربي يذكر فيها مؤلفات ابن مالك فقال :

وأَمْلَى كتابًا بالفوائد نَعتُـهُ ... آخـرَ نظمًـا للفـوائد والعُـلاَ
وَصنَّفَ شرحًا للجزوليةِ الَّتي ... غَدَا نَظْمُهَا كالصَّـخرِ حتَّى تَسَهَّلاَ
وَسبْكاً لمنظومٍ وَفَكًّا لمختمٍ ... على هيئةِ التَّوضيحِ فاضمِ لِمَا خَلاَ [١١]

(١) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة/ ٢أ.
(٢) الوافي بالوفيات ٣٦٠/٣.
(٣) فوات الوفيات ٤٥٣/٢.
(٤) بغية الوعاة ١٣٣/١.
(٥) نفح الطيب ٢٢٥/٢.
(٦) مفتاح السعادة ١٣٨/١.
(٧) تاريخ الأدب العربي ٢٩٤/٥.
(٨) معجم المؤلفين ٢٣٤/١٠.
(٩) الأعلام ٢٣٣/٦.
(١٠) بغية الوعاة ١٣٣/١.
(١١) المصدر السابق.

وتتفقُ هذهِ التسميةُ مع عنوان النسختين اللتين اعتمدتهما في تحقيق الكتاب. وقد ذُكِرَ الكتاب في معظم كتب مَنْ ترجم لابن مالك بهذا الاسم. وأثبت المقري في نفح الطيب هذا الاسم، وأنكر على من حَرَّفَ في اسمهِ ، فقال : " ومَنْ قالَ أنَّ اسمه فك المنظوم وسبك المختوم ، فقد خالف النقل والعقل"(١).

ويذكر ابن مالك في مقدمتهِ للكتاب أن سبك المنظوم وفك المختوم جاء بعد نثر للمؤصل، فقال:"... فإني استخرتُ الله تعالى بعدَ نظمِ المؤصَّلِ ، وشرعتُ في تصنيفِ كتابٍ محيطٍ بما يُستقصَى في تحصيلهِ أكثرُ المنظوماتِ ويُستطالُ في تلخيصِهِ أيسرُ المختصرات... وسمَّيتُهُ سبك المنظوم وفك المختوم) (٢).

وهذا يعني أنه نظم المؤصل ثمَّ شرعَ بعد ذلك في تصنيف كتاب في النحو ، سمَّاهُ (سبك المنظوم وفك المختوم) وهو هذا الكتاب الذي نقوم بإخراجه بطبعة ثانية ، وقد أورد السيوطي في البغية أنه وجد في تذكرة الشيخ تاج الدين بن مكتوم أن بعضهم نظم مصنفات ابن مالك في أبيات ، وأنَّ هناك البعض قد أهمل أشياء منها، وقد ذيل عليها ابن مكتوم في تذكرته أبياتاً يذكر فيها ما فاتهم من مصنفات ابن مالك التي لم تذكر، ومن هذا التذييل قوله:

سَقَى اللهُ رَبُّ العرشِ قبرَ ابنِ مالكٍ سحائبَ غـفرانٍ تغاديـهِ هُطَّـلاَ
فقد ضَمَّ شَمْلَ النحوِ من بعـدِ شَتِّهِ وبيَّـنَ أقـوالَ النـحاةِ وفَصَّـلاَ
وجـاءَ بنظـمٍ للمفَصَّـلِ بـارعٍ رفيعٍ على المنظومِ يُدْعَى المُؤصَّلاَ(٣)

فالبيت الأخير من هذا التذييل يعني أنَّ ابن مالكٍ قد نظم المفصل بكتاب سماه المؤصَّل، ثم إنَّهُ نثر المؤصل بكتابه سبك المنظوم. وممن ذكر ذلك الدكتور محمد كامل بركات في مقدمة تحقيقه للتسهيل، فقال :"...وقيل هو رسالة موجزة – يريد سبك المنظوم– وقيل في بعض المراجع : " ... إنَّهُ فكٌّ لنظمِ المفصَّلِ السابق وهو الصواب"(٤). ويعني به المؤصَّلَ في نظمِ المفصَّلِ .

---

(١) نفح الطيب ٢/٢٢٥.
(٢) سبك المنظوم نسخة ب/٣ ب
(٣) بغية الوعاة ١/١٣٢.
(٤) التسهيل مقدمة المحقق ٢١.

إنّ كتاب المفصل للإمام الزمخشري ت٥٣٨هـ. من الكتب النحوية التي سارت على مذهب النحو البصري، ولقيت قبولاً واستحساناً عند العلماء، فأقبلوا على العناية بهِ درساً وشرحاً، ولم يذكر ابن مالك أنه نظم المفصل أو شرحه إلاّ ما أورده الدكتور عبد المنعم هريدي في تحقيقه لكتاب ابن مالك شرح عمدة الحافظ، أنّ لابن مالك كتاباً اسمه(الفيصل على المفصل) [١] وقد ردَّ عليه الدكتور محمد حسن عواد في تحقيقه لكتاب الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة بقوله : "ولعلّه تحريف للكتاب السابق " [٢] ، يعني له المؤصل في نظم المفصل[٣]، الذي ذكره السيوطي[٤]، والمقري[٥]، والدكتور محمد كامل بركات[٦]، والدكتور عبد المنعم هريدي[٧]، والدكتور شوقي ضيف[٨]، ولدكتور عبد العال سالم مكرم[٩]، والدكتور حاتم صالح الضامن[١٠]، والدكتور عدنان الدوري[١١]، وهؤلاء الفضلاء قد تابعوا ما أوردهُ السيوطي في البغية عن ابن مكتوم في التذكرة، من كون المؤصل هو نظم للمفصل[١٢]، على أننا لم نلمح في عبارة ابن مالك أنه نظم المفصل في المؤصل، سوى أنه قال :"... فإني استخرت الله تعالى بعد نظم المؤصلّ..." [١٣]. وعلى الرغم من كثرة البحث والتدقيق عن هذا النظم في فهارس خزائن الكتب غير أنها خلت من أي مخطوطة من مخطوطاته، فهو في عداد الكتب المفقودة. وليس هناك أي نقل عن هذه المنظومة في أي كتاب من كتب ابن مالك التي بين أيدي الناس. وقد قمنا بعقد موازنة بين أبواب سبك المنظوم الذي تكون أبوابه على سبيل الافتراض على وفق أبواب المفصل ، لعلنا نجد علاقة

---

(١) شرح عمدة الحافظ ٧١/١.

(٢) الألفاظ المختلفة والمعاني المؤتلفة مقدمة المحقق ٧٤.

(٣) المصدر السابق ٧٣.

(٤) بغية الوعاة ١٣٢/١.

(٥) نفح الطيب ٢٢٥/٢.

(٦) التسهيل مقدمة المحقق ٢١.

(٧) شرح عمدة الحافظ ٧١/١.

(٨) المدارس النحوية ٣١٠.

(٩) المدرسة النحوية في مصر والشام ١٨٣.

(١٠) الاعتماد في نظائر الظاء والضاد ١٦.

(١١) شرح عمدة الحافظ ٤٣.

(١٢) بغية الوعاة ١٣٢/١.

(١٣) سبك المنظوم ورقة ١ب.

بين الكتابين، يترجح لنا من خلالها أن كتاب سبك المنظوم وفك المختوم هو نثر لكتاب المؤصل، الذي قيل إنَّهُ نظم للمفصل، فتبين لنا أنه لا توجد علاقة بين الكتابين، سبك المنظوم، ومفصل الزمخشري، من حيث أبواب الكتاب وموضوعاته، ومن حيث المنهج. ثم إنَّه لا توجد أية إشارة في سبك المنظوم لا من قريب ولا من بعيد تشير إلى المفصل.

وعليه فإن المؤصل قد لا يكون نظماً للمفصل، وربما يكون منظومة نحوية مستقلة، ارتأى ابن مالك أن ينثرها بكتابه سبك المنظوم وفك المختوم، وهو كثيراً ما يفعل مثل هذا في نثر منظوماته، كالكافية الشافية، ولامية الأفعال، وغيرهما. ونحن لا ننكر أن يكون ابن مالك قد نظم المفصل، وفك هذا النظم، إلاّ أنه لم يترجح عندنا أن يكون المؤصل هو نظم للمفصل، ولعل الأيام تكشف عن حقيقة الأمر.

نهج المؤلف في كتابه:

بدأ ابن مالك كتابه بمقدمة موجزة بعد حمد الله والثناء عليه، بَيَّنَ فيها أنه استخار الله تعالى في نثر كتابه المؤصل لتتم الفائدة من إعانة الأذكياء بالإيجاز وجمع المتفرقات الكلية القريبة، فقد يوجد هناك من يُدرك الشعر ويفهم المسائل أكثر منه النثر، وهناك من يكون بخلاف ذلك ، فأراد أن يجمع النوعين. فالمؤصل كتاب في النحو والصرف منظوم، وسبك المنظوم وفك المختوم شرح لهذا النظم منثور، فأراد ابن مالك كما يقول في مقدمة الكتاب : " أن تشتمل الإعانة على الصنفين وتعمُّ المنفعة بالتصنيفين..." [١].

سار ابن مالك في ترتيب مسائل كتابه على نمط التسهيل في الغالب، ولم يكن نسخة منه، فقد خالفه في كثير من المسائل النحوية والآراء، وحتى في الفصول والأبواب، وقد نلمح الفرق واضحاً بين الكتابين، إذ تميّز التسهيل بالإيضاح والتبسيط، بينما تميز سبك المنظوم بالإيجاز والتركيز ، ولعل رغبة ابن مالك في اختصار العبارة قد تسببت في غموض النص.

والكتاب على ما وصفهُ السيوطي بأنَّهُ الكتاب الذي جزم فيه ابن مالك كثيراً، بخلاف ما رجَّحهُ في سائر كتبه[٢]. والكتاب لم يخلُ من أصالة يتبينها الدارس فيما أوردَهُ المؤلف من

---

(١) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة ٢أ.

(٢) النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة للسيوطي ٣٠٥/١.

مسائل مخالفة لما في التسهيل ، ولما في الألفية والكافية الشافية ، وبجمعه آراء النحاة المتقدمين والمتأخرين، وعرضه لمسائل الخلاف بين مذاهب النحاة بصريين وكوفيين، وبيان موقفه من هذا الخلاف، وقد استعنتُ بكتب النحو المتعمدة في توضيح هذه المسائل وبيانها، حيثما وجدتُ ذلك ضرورياً.

وسنتبيَّنُ نهجَ المؤلف في الكتاب من الإشارة إلى أهم الأمور التي يتميز بها:

١. الاختصار في العبارة:

من ذلك ما أوردَهُ في باب التثنية وجمع التصحيح فقال : " وربما نال القلبُ ما همزته أصلٌ"(١).

و "وقالوا مذروان وثنايان على الأصل تشبيهًا بمفردين" (٢). فالعبارتان هنا غامضتان ومختصرتان. ومن الاختصار أيضاً في عبارة الكتاب ما أوردَهُ في باب أفعال المقاربة. إذ لم يفصل القول في خبر (جعل) (٣) ، في حين نجده في التسهيل تحدث عن ذلك بالتفصيل فقال : " وخبر جعل جملة اسمية أو فعلية مصدرة بـ إذا أو كلما، وندر إسنادها إلى ضمير الشأن ودخول النفي عليها"(٤). كما نجده في الباب نفسه لم يذكر تصرف أفعال المقاربة في سبك المنظوم، وذكرها في التسهيل(٥).

٢. مخالفة رأيه في التسهيل:

خالف ابن مالك في كثير من المسائل في هذا الكتاب رأيه الذي ذهب إليه في التسهيل، ومن الأمثلة على ذلك ما أوردَهُ في باب الألف واللام، حيث خالف ما ذهب إليه

---

(١) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة ٦أ.

(٢) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة ٦أ . وينظر على سبيل التمثيل سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة ٥٨ب-٥٩أ، و ٥٤أ.

(٣) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة ٦ب-١٧أ.

(٤) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة ١٧أ. التسهيل ٥٩.

(٥) التسهيل ٦٠.

في التسهيل فقال في سبك المنظوم : " اللام وحدها المعرِّفة، خلافاً للخليل"[١]، وقال في التسهيل :"وهي أل لا اللام وحدها ، وفاقاً للخليل وسيبويه"[٢].

وخالف هنا ما في التسهيل في مسألة دخول الفاء على خبر المبتدأ، فقال : "...ويزيلها نواسخ الابتداء إلاّ (إنَّ) على الأصح، وفي (لكنَّ) نظر" [٣]، في حين ذهب في التسهيل إلى القول :"... ولا تدخل على خبرٍ غير ذلك، خلافاً للأخفش، وتزيلها نواسخ الابتداء إلاَّ(إنَّ) و (أنَّ) و(لكنَّ) على الأصح"[٤].

وفي مسألة نون الوقاية خالف في السبك ما في التسهيل، إذ تشعر عبارته في السبك بقلة لحوق نون الوقاية اسم الفعل واسم الفاعل، فقال :"وربّما لحق اسم الفعل اختياراً، واسم الفاعل اضطراراً"[٥]، أما في التسهيل فقال :"... وقد تلحق مع اسم الفاعل، وأفعل التفضيل..." [٦].

فالخلاف واضح بين العبارتين. وفي الباب نفسه ذكر في سبك المنظوم حذف نون الوقاية من ليت ضرورة[٧]. وهذا رأي سيبويه[٨]. وفي التسهيل حذفها مع لدن وأخوات ليت جائز[٩]. فالحكم مختلف بين الكتابين. وفي حديثه عن زيادة الباء قال في سبك المنظوم :"وربما زيدت في المبتدأ والخبر الموجب"[١٠]، أما في التسهيل فقال :"وتزاد مع فاعل ومفعول وغيرهما"[١١]. فهنا لم ينصَّ على زيادتها في المبتدأ والخبر الموجب كما نصَّ في سبك المنظوم.

---

(١) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة ١٢ب.

(٢) التسهيل ٤٢.

(٣) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة ١٥أ.

(٤) التسهيل ٥١.

(٥) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة ٩أ.

(٦) التسهيل ٢٥.

(٧) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة ٩أ.

(٨) الكتاب ٣٦٩/٢-٣٧٠، وأوضح المسالك ١١٠/١.

(٩) التسهيل ٢٥.

(١٠) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة ٣١أ.

(١١) التسهيل ١٤٥.

وجزم في سبك المنظوم بحذف اسم إنَّ وأخواتها في الضرورة ، فقال : " وحذف الاسم إنْ كان ضمير الشأن مخصوص بالضرورة " [١]. أما في التسهيل فقال : " ولا يخص حذف الاسم المفهوم معناه بالشعر، وقلَّما يكون إلاَّ ضمير الشأن" [٢].

وجزم ابن مالك في سبك المنظوم بإلحاق نَبَّأَ وأَنْبَأَ بأعلم وأرى[٣] ، أما في التسهيل فقال : "... وألحق بهما – أي بأعلم وأرى – سيبويه نَبَّأَ ، وزاد غيرُهُ أَنْبَأَ" [٤].

وفي مسألة(سوى) كونها كغير في الاستثناء، وافق ابن مالك البصريين في سبك المنظوم بأنها ظرف لا يتصرف إلاَّ في الشعر[٥] ، وصرَّحَ بتضعيف القول بأنَّها كغير، فقال : " ويلزم نصب سوى على الظرفية، ولا يدخلُ عليها حرفُ الجرِّ إلاَّ اضطراراً، خلافاً للكوفيين في جعلها كغير" [٦]. أمَّا في التسهيل فذهب إلى أنَّ الأصحَّ في (سوى) عدم ظرفيته ولزومه النصب [٧].

وفي مسألة تقديم الحال إذا كان صاحبه محصوراً ، نحو: ما قدم مسرعاً إلاَّ زيدٌ. هذه الصورة جزم بها ابن مالك في سبك المنظوم[٨]، وضعَّفَها في التسهيل، فقال : " ويجوز تقديم الحال على صاحبه وتأخيره إن لم يعرض مانع من التقديم، كالإضافة إلى صاحبه، أو من التأخير كاقترانه بإلاَّ على رأيٍ" [٩] . وعبارة سبك المنظوم : " يجوز تقديم الحال على صاحبه وتأخيره ، إلاَّ أنْ يعرضَ مانعٌ من التقديم كاقتران صاحبه بها..." [١٠] . ومن ذلك ما أورده في مسألة الفعل الماضي المثبت إذا وقع حالاً ، قال سبك المنظوم : " وإن كان فعلاً ماضيًا قُرِنَ غالبًا بـ (قد) لفظًا أو تقديرًا، أو قُدِّرَ قبلَهُ موصوفٌ. خلافًا للكوفيين " [١١].

---

(١) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة ١٢ب.

(٢) التسهيل ٤٢.

(٣) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة ٢٠ب.

(٤) التسهيل ٧٤.

(٥) الكتاب ٤٠٧/١.

(٦) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة ٢٨ب–٢٩أ.

(٧) التسهيل ١٠٧.

(٨) سبك المنظوم ورقة ٢٨ب–٢٩أ.

(٩) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة ٢٩ب.

(١٠) التسهيل ١١٣.

(١١) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة ٢٩ب.

وعبارتُهُ في التسهيل : " وثبوت (قد) قبل الماضي غير التالي لـ(إلاَّ) والمتلو بـ (أو) أكثر من تركها إنْ وُجِدَ الضميرُ " [١].

وجوَّزَ ابنُ مالك في التسهيل حذفَ الحالِ ، فقال : " ويجوزُ حذفُ الحالِ ما لم تَنُبْ عن غيرِهَا، أو يتوقف المرادُ على ذكرها " [٢] ، في حين لم يذكر في سبك المنظوم حذفَ الحالِ [٣].

وفي حروف الجرِّ ذكر (مِنْ) وهي عنده في التسهيل لابتداء الغاية مطلقًا، على الأصح[٤]. فشمله زمانًا ومكانًا، والبصريون أنكروا كونها للزمان[٥]. وقد مشى ابن مالك على رأيهم في سبك المنظوم، فقال : " ولا يَبْتَدِأُ بها الزَّمانُ " ، خلافًا للكوفيين[٦].

وفي الباب نفسه زاد ابن مالك في سبك المنظوم من معاني (مِن) القسم[٧]، ولم يذكره في التسهيل[٨]. كما زاد في سبك المنظوم من معاني اللام كونها " لتقوية العامل المتعدي ، ولتأكيد معنى الإضافة " [٩]. ولم يذكر ذلك في التسهيل[١٠]. وزاد من معاني اللام أيضاً التاريخ [١١]، ولم يذكره في التسهيل [١٢] . وجعل ابن مالك من معاني الباء في سبك المنظوم الاستعانة والسببية [١٣]، وذكر في التسهيل السببية دون الاستعانة[١٤].

وفي باب التمييز في مسألة تقديم التمييز على عامله ، قال في سبك المنظوم : " ولا يتقدم تمييز على عامله ، خلافًا للمبرد والمازني في الفعل المتصرف " [١٥]. أمَّا في التسهيل

---

(١) التسهيل ١١٣.

(٢) التسهيل ١١١.

(٣) ينظر: سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة ٢٨ب-٢٩ب.

(٤) التسهيل ١١٤.

(٥) الجنى الداني ٣١٤.

(٦) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة ٣٠ب.

(٧) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة ٣٠ب.

(٨) التسهيل ١١٤.

(٩) ينظر: التسهيل ١٤٥.

(١٠) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة ٣١أ.

(١١) ينظر: التسهيل ١٤٤، ١٤٥.

(١٢) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة ٣١أ.

(١٣) التسهيل ١٤٥.

(١٤) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة ٣٠أ.

(١٥) التسهيل ١٥٠.

فقال : " ولا يمنع تقديم المميَّز على عامله إن كان فعلاً متصرفًا، وفاقًا للكسائي والمازني والمبرد " [١]. فمخالفة ما في سبك المنظوم للتسهيل واضحة.

وفي مسالة (ربّ) كونها للتقليل هو قول الأكثرين، ومشى عليه ابن مالك في سبك المنظوم، فقال: " وربّ لتقليل ذات الشيء"[٢]. إلاَّ أنَّهُ قال في التسهيل: " إنَّها للتكثير، والتقليل بها نادر" [٣].

ومن المسائل التي خالف فيها ابن مالك رأيه في التسهيل ما ذهب إليه في سبك المنظوم من وقوع المصدر حالاً متوقف على السماع ، خلافاً للمبرد فيما دلَّ عليه الفعل [٤] . وهذا خلاف ما أورده في التسهيل من كون المصدر إذا وقع موقع الحال فهو حال لا معمول حال محذوف ، خلافاً للمبرد [٥]. فهو لم يورد هنا شرط السماع.

ومن المسائل الأخرى التي خالف فيها التسهيل ، مسألة لزوم إعادة الجار مع المعطوف على الضمير المجرور، فقال في التسهيل :"وإن عطف على ضمير جرٍّ، اخْتِيرَ إعادةُ الجارِّ، ولم تلزم وفاقًا ليونس، والأخفش والكوفيين " [٦]. في حين نجده يقول في سبك المنظوم :"يلزم في الاختيار إعادة الجار مع المعطوف على الضمير المجرور، خلافاً لبعض الكوفيين"[٧]. فهو يختار في التسهيل إعادة الجار، وفي السبك يلزم إعادة الجار.

وكذلك نجده يخالف ما في التسهيل في باب النداء، عند حديثه على حذف حرف النداء، فقال في التسهيل : " ولا يلزم الحرف إلاَّ مع اللهِ ... ويقل حذفه مع اسم الإشارة، واسم الجنس المبني للنداء" [٨]. وفي سبك المنظوم قال : " ولا يلزمُ إلاَّ الله... وربما فارق اسم الجنس" [٩] ، فأسقط اسم الإشارة، وهذا خلاف ما عليه في التسهيل.

---

(١) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة ٣٠أ.

(٢) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة ٣١ب.

(٣) التسهيل ١٤٧-١٤٨.

(٤) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة ٢٨ب.

(٥) التسهيل ١٠٩.

(٦) التسهيل ١٧٧-١٧٨.

(٧) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة ٤٣أ.

(٨) التسهيل ١٧٩.

(٩) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة ٤٣ب.

ومن آراء ابن مالك التي خالف فيها التسهيل ما أورده في زيادة (عن) فقال : " ولا تزاد عند الأكثر..." [١] ، في حين نجده يقول في التسهيل بزيادتها : " وتزاد عن وعلى والباء عوضًا، وقد تزاد (على) دون تعويض " [٢]. وقد نصَّ سيبويه على أنَّ(عن) و(على) لا يزادان لا عوضًا ولا غير عوضٍ [٣].

وقد جعل ابن مالك في التسهيل(مُذْ) و (مُنْذُ) ظرفين مضافين إلى فعلٍ مقدَّرٍ رافع لما بعدهما على الفاعلية فقال:" وليسا قبل المرفوع مبتدأين، بل ظرفين، خلافًا للبصريين" [٤] وقال في سبك المنظوم فيهما" ويكونان اسمين مبتدئَين، فَيُخْبَرُ عنهما بالزمانين المذكورين"[٥].

وفي مسألة إضافة (أخ) و (أب) إلى ياء المتكلم، قال في التسهيل :"ويجوز في أَبِي وأَخِي: أَبِيَّ وأَخِيَّ، وفاقًا لأبي العباس"[٦]. وخالف ذلك في سبك المنظوم فقال : " ولا يجوز ردُّ لاماتِ أبٍ وأخواتِهِ ، خلافًا لأبي العباس[٧].

ومن المسائل التي خالف فيها التسهيل قوله في عمل اسم الفاعل : " ولا يعمل مُصَغَّرًا باتفاق " [٨]. وفي التسهيل نصَّ على خلاف ذلك فقال : " يعمل اسم الفاعل غير المصغر والموصوف، خلافًا للكسائي" [٩]. فادَّعَى في سبك المنظوم الاتفاق، وليس كما قال ، فالخلاف ثابت كما نقله هو في التسهيل عن الكسائي.

---

(١) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة ٣٠ب-٣١أ.

(٢) التسهيل ١٤٦أ.

(٣) الكتاب ٣٨/١.

(٤) التسهيل ٩٤.

(٥) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة ٣٢أ.

(٦) التسهيل ١٦٢.

(٧) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة ٣٤أ.

(٨) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة ٣٧أ.

(٩) التسهيل ١٣٦.

إنَّ ما خالفَ فيهِ ابنُ مالك رأيَهُ في التسهيل من المسائل كثيرٌ[١]، وهذا يؤيد ما أوردَهُ السيوطي من أنَّ ابن مالك قد جزمَ في سبك المنظوم كثيراً، بخلاف ما رَجَّحَهُ في سائرِ كتبِهِ[٢].

٣. المسائل الخلافية في الكتاب:

ذكر ابن مالك في كتابه سبك المنظوم وفك المختوم مجموعة من المسائل التي خالف فيها النحاة ، وقد أحصيتُها فوجدتُها تسعًا وستينَ مسألَةً ينصُّ فيها على مَنْ خالفَهُ من النحاة ، وأربعَ مسائل لم ينصَّ فيها على اسمِ مَنْ خالفَهُ.

وهذه المسائل الخلافية ربَّما اتفقَ ابنُ مالك مع البصريينَ فيها ، أو رَجَّحَ رأيَهُم، أو مالَ إليهم ، أو خالفَ واحداً منهم، أو اثنين ، وكذا فعل ذلك مع الكوفيين.

فيخالف من البصريين عيسى بن عمر ت ١٤٩هـ . في مسألة واحدة في باب ما ينصرف وما لا ينصرف ، فقال : " ويمنعه من الصرف كونه صفة على (فَعْلان) لا يؤنث بالتاء غالبًا، أو كونه صفة معدولة، أو شبيهًا بها... وامتناع لحاق تاء التأنيث أو مع العلمية مطلقًا، ولا اعتبار بوزن مشترك ، خلافاً لعيسى بن عمر " [٣].

وخالف أبا عمرو بن العلاء ت١٥٤هـ. في مسألتين ، إحداهما في باب المنسوب إليه مسألة إبدال الواو من همزة الممدود[٤] ، والأخرى في باب الوقف إذ يقول : " إنْ كان آخرُ الموقوف عليه ساكنًا ثبت بحاله ما لم يكن مهملاً في الخط فيحذف ، إلاَّ تنوينَ منصوبٍ غيرِ مؤنَّثٍ بالتاءِ ، فَيُعَوَّضُ مِنْهُ مجانسُ الحركةِ غالبًا، لا تنوينُ المرفوعِ والمجرورِ في الأعرَفِ ، وكالصَّحيحِ في ذلك المقصور خلافًا للمازني في التعويضِ من تنوينِهِ مطلقًا، ولأبي عمروٍ والكسائيِّ في عدمِ التعويضِ فيهِ مطلقًا " [٥].

---

(١) ينظر على سبيل التمثيل: مسألة كف(ما) لـ (من)، التسهيل ١٤٧، و سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة ٣١أ. ومسألة المضاف إلى ياء المتكلم. التسهيل ١٦١، و سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة ٣٤أ. ومسألة الفصل بين ما والفعل في التعجب. التسهيل ١٣٠-١٣١، و سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة ٣٥أ. ومسألة إعراب المخصوص بالمدح أو الذم. التسهيل ١٢٧، و سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة ٣٦أ.

(٢) النكت للسيوطي ٣٠٥/١.

(٣) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة ٥٤أ.

(٤) السابق ورقة ٦٧ب-٦٨أ.

(٥) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة ٨٤ب.

وخالفَ الخليلَ بن أحمد الفراهيدي ت١٧٥هـ. في مسألتينِ ، الأولى في باب إعراب الفعل وعواملِهِ مسألة تركيب (لَنْ) [١]. والثانية في باب أحكام الهمزة مسألة (إعلال المهموز) قال : " وقد يُعلُّ المهموزُ والمعتلُّ بالتحويلِ كمساءٍ ، ولاثٍ ، وترائقَ في مساوئَ ، ولائثٍ ، وتراقٍ ، وليس منها جاءٍ ، وخطايا، ونحوُهُما، خلافًا للخليل" [٢].

وخالفَ يونسَ بن حبيب ت١٨٢هـ. في تسعِ مسائلَ [٣]، منها مخالفتُهُ له في بابِ الحروفِ المشبَّهةِ بالفعلِ في مسألةِ إبطالِ عملِ (لكنْ) بالتَّخفيفِ ، فقال : " ووقوع لكنَّ بين كلامين متنافيين لفظًا أو معنًى ، ويبطلُ عملُهَا بالتَّخفيفِ ، خلافًا ليونس " [٤].

وخالفَ الأخفشَ الأوسطَ سعيد بن مسعدة ت٢١٥هـ. في اثنتي عشرةَ مسألةً [٥]، منها مخالفتُهُ له في بابِ الحروفِ المشبَّهةِ بالفعلِ في مسألةِ سدِّ (أَنَّ) وصلتِهَا مسدَّ اسمِ لعلَّ وخبرِها، فقال : " تسُدُّ أنَّ بصلتِها مسدَّ اسمِ ليتَ وخبرِها، ويُمْنَعُ ذلكَ في (لعلَّ) ، خلافًا للأخفش" [٦].

وخالفَ المازنيَّ ت ٢٤٩هـ. في خمسِ مسائل[٧]. منها مخالفتُهُ في بابِ الموصولاتِ في مسألة الألفِ واللاَّمِ ، فقال : " والألفُ واللاَّمُ بمعنى الذي وفروعِهِ ، خلافًا للمازنيِّ وأبي العبَّاس " [٨].

وخالفَ المبرِّدَ ت٢٨٥هـ. في سبعِ مسائل [٩]. منها مخالفتُهُ له في بابِ الحالِ في مسألةِ وقوعِ المصدرِ حالاً. فقال : " وَجَعْلُ المصدرِ حالاً مُتَوَقِّفٌ على السَّماعِ، خلافًا للمبرد : فيما دَلَّ عليهِ الفعلُ " [١٠].

---

(١) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة ٥٧أ.

(٢) السابق ٨١أ.

(٣) السابق ١٨ب ، ١٨ب ، ٤٥ب ، ٤٧أ، ٥٣ب ، ٦٣ب، ٦٨أ، ٦٨ب، ٧٢ب.

(٤) السابق ١٨ب.

(٥) السابق ١٩أ ، ٢٠ب ، ٣٠ب ،٣٥أ، ٥٥أ ، ٦٨أ، ٧٥أ، ٧٦أ،٧٧أ، ٧٧ب ، ٧٨أ ، ٨٠ب.

(٦) السابق ١٩أ.

(٧) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة ١٢أ–١٢ب ، ١٧أ ، ٢٧ب ،٣٠أ ،٨٤ب.

(٨) السابق ١٢أ–١٢ب.

(٩) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة ١٢أ–٢٨ب ، ٣٠أ ، ٣٤أ ، ٦٧ب ، ٧٦ب ، ٧٨أ.

(١٠) السابق ٢٨ب.

وخالفَ الكوفيينَ مدرسةً في خمسَ عشرةَ مسألةً [١] ، منها مخالفتُهُ لهم في باب الموصولات في مسألة زيادة (مَنْ) فقال :"ولا تُزادُ (مَنْ)، خلافًا للكوفيين" [٢].

وخالفَ بعضَ الكوفيينَ في مسألتين ، الأُولى في بابِ المعطوفِ عطف النسق، في مسألة إعادة الجارِ مَعَ المعطوفِ [٣]. والثانية في باب تتميمِ الكلامِ على معاني الحروفِ وأحكامِهَا في (لولا) و (لوما) [٤]. وهاتانِ المسألتانِ لم يَنُصَّ على اسمِ مَنْ خالفَهُ فيهما.

وخالف من الكوفيين الكسائي ت ١٨٩هـ. في تسع مسائل[٥]، منها مسألة في بابِ الحروف المشبَّهَةِ بالأفعالِ ، وهي رفع المعطوف على اسم إنَّ ولكنَّ قبلَ الخبر، خلافًا للكسائي"[٦].

وخالفَ من الكوفيين أيضًا الفراء ت٢٠٧هـ. في ستِّ مسائل [٧] ، منها مخالفته له في باب إعراب الفعل وعوامله ، في مسألة أنِ النَّاصبةِ للمضارع عندَ تقديمِ معمولِ منصوبِها، فقالَ : " ولا تنصبُ الفِعْلَ – أي أنْ – لكونِها المخفَّفَةَ ، أو محمولةً عليها، أو على (ما) المصدرية، أو مسبوقة بخوفٍ أمرٍ متيقّنٍ وقوعُهُ، ولا يُقدمُ معمولُ منصوبها لدخوله في صلتها، خلافاً للفراء"[٨].

وخالف من البغداديين الرُّماني ت٣٨٤هـ . في مسألة واحدة في باب اسم الفاعل ، وهي إضافة اسم الفاعل المحلى بـ(أل) إلى الضمير، فقال : " وربَّما عمل مبنيًّا على (فَعِلَ) أو (فَعِيل). ويضاف منكَّرًا ومعرَّفًا باللاَّم إلى المفعولِ بِهِ، لكنْ يُشْتَرَطُ في إضافةِ ذي اللاَّمِ ما لم يكن مثنًّى أو مجموعًا على حَدِّهِ ، تعريفُ المضافِ إليهِ باللاَّمِ ، ولا يُغْنِي كونُهُ علمًا، خلافًا للفرَّاء، ولا كونُهُ ضميرًا خلافًا للرُّمَّاني"[٩].

---

(١) السابق ١٢أ، ١٨ب، ١٩أ ،٢٢أ، ٢٣ب، ٢٨ب، ٢٩ب، ٣٠ب، ٣٢ب، ٣٥أ، ٣٧أ، ٥٤أ، ٥٨أ، ٦٠ب، ٨٥أ.

(٢) السابق ١٢أ.

(٣) السابق ٤٣أ.

(٤) السابق ٧٣أ.

(٥) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة ١٩أ، ٢١أ–٢١ب، ٢٤أ، ٢٨أ، ٣٧أ–٣٧ب، ٤٩ب، ٥٣أ، ٥٧ب ،٨٤ب.

(٦) السابق ١٩أ.

(٧) السابق ١٩أ، ٢٣ب، ٣٧ب، ٥٧أ–٥٧ب، ٦٢أ.

(٨) السابق ٥٦ب–٥٧أ.

(٩) السابق ٣٧ب.

ولابن مالك مسألتان، خالفَ في الأولى بعضَ المتأخرين ولَمْ يذكرِ اسمَهُ في بابِ ما ينصرفُ وما لاَ ينصرفُ ، في مسألة الاسم الثلاثي إذا كان ثلاثيًّا ساكنَ الوسطِ ، فقال : "...أو معَ عُجْمَةٍ غيرِ سابقةٍ للعلميَّةِ ، بشرطِ مزيدٍ على ثلاثةِ أحرفٍ ، أو حركَةِ ثاني الثُّلاثِيِّ على رأيٍ ، فإنْ كانَ ثلاثيًّا ساكِنَ الثاني تَعَيَّنَ صرفُهُ، خلافًا لبعضِ المتأخرينَ في جعلِهِ ذا وجهينِ " (١).

والمسألةُ الثانيةُ في بابِ الإمالةِ ، إذ قالَ : " وهيَ أنْ يُنْحَى بالألفِ نحو الياءِ جوازًا ، لكونِها مُنْقَلِبَةً عنها أو عن عينِ (فَعِلَ فِعْلاً) ... أو متأخرةً عنها بحرفٍ أو حرفينِ ، أوَّلُهُمَا ساكنٌ ما لم يكنْ بعدَ الألفِ مُسْتَعْلٍ متَّصلٌ بها ، أو منفصلٌ عنها بحرفٍ أو حرفينِ ، فَيَمْنَعَ تأثيرَ الياءِ والكسرةِ الموجودتينِ ، خلافًا لِمُدَّعِي المنعِ مطلقًا"(٢). فهوَ لم يذكرِ اسمَ مَنْ خالفَهُ.

وبهذا يكونُ مجموعُ المسائلِ الخلافيةِ التي خالفَ فيها ابنُ مالكٍ النُّحاةَ في كتابِهِ سبك المنظوم وفك المختوم ثلاثًا وسبعينَ مسألةً.

٤. آراءُ ابنِ مالكٍ في الكتابِ :

كتابُ سبك المنظوم وفك المختوم أحدُ كتبِ ابنِ مالكٍ النَّحويَّةِ المهمَّةِ ، التي جزمَ فيها برأيِهِ من بين سائرِ كتبِهِ الأخرى، فنراهُ يُرَجِّحُ الرأيَ على خلافِ ما في التَّسهيلِ ، أو الألفيَّةِ ، أو الكافيةِ الشافيةِ ، ويبدو أنَّ تفكيرَهُ النَّحويَّ زمن تأليف هذا الكتاب قد استقرَّ على وفقِ مذهبٍ يَتَّصِفُ بصفةِ الاستقلالِ في الرَّأيِ والحريةِ في التفكيرِ والانتقاءِ ، وعلى الرغم من أنَّ آراءَهُ كانت تَتَّفِقُ مَعَ آراءِ البصريينَ ، فهو لم يتعصَّبْ لهم ولم يقفْ بجانبِهِم، ولم يتعصَّبْ أيضًا للكوفيينَ ، كانَ يعرضُ آراءَ الفريقينِ ويختارُ ما يراهُ مناسبًا حينما يجدُ الرأيَ مُتَّفِقًا مَعَ تفكيرِهِ النحويّ، سواء أكان هذا الرأيُ كوفيًّا أو كان بصريًّا. وكان يعرضُ للمسائلِ الخلافيةِ ويناقشُهَا، وقد تبيَّنَ لنا في كتابِهِ هذا أنَّهُ قد خالفَ فيهِ ما ذهبَ إليهِ في التسهيلِ ، وربَّما كانَ متفقًا مع البصريينَ في التسهيلِ في مسألةٍ نجده يخالفُ ذلكَ في سبك المنظوم وفك المختوم . ولتوضيحِ آراءِ ابنِ مالكٍ في الكتابِ سنتناولُ مجموعةً من المسائلِ التي عرضَها، تكشفُ عن ذلكَ ، منها:

---

(١) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة ٤٥ب.

(٢) السابق ٨٣ ب.

– رأيُهُ في عاملِ الرَّفعِ في المبتدإِ والخبرِ : قال : " والابتداءُ جَعْلُ الاسمِ كذلكَ ، وهو رافعُ المبتدإِ ، والمبتدأُ رافعُ الخبرِ " (١).

– رأيُهُ في منعِ تقديمِ الحالِ على صاحبِهِ المجرورِ بحرفٍ : قالَ : " والأصَحُّ مَنْعُ تقديمِهِ على صاحبِهِ المجرورِ بحرفٍ " (٢).

– رأيُهُ في نعمَ و بِئْسَ إذا اتصلت بهما(ما) : قال : "... وإنِ اتَّصَلَتْ (ما) بهما ، فهي على الأصحِّ تمييزٌ للفاعلِ المضمرِ " (٣).

– يختار رأيًا ويجزمُ بِهِ : من ذلكَ ما ذكرَهُ في بابِ الممنوعِ من الصَّرفِ ، فقالَ : " ويُمْنَعُ الاسمُ من الصَّرفِ أيضًا ، كونُهُ علمًا مَعَ التَّأنيثِ بالتَّاءِ مطلقًا... فإنْ نُقِلَ إلى مذكَّرٍ فَمَنْعُهُ مشروطٌ بمزيدٍ على ثلاثةِ أحرفٍ ، وكونُهُ غيرَ مسبوقٍ بتذكيرٍ مُحَقَّقٍ أو مُقَدَّرٍ، فإنْ لم يُنْقَلْ إلى مذَكَّرٍ وهو ثلاثيٌّ ساكنٌ الثاني غيرُ أعجميٍّ ولاَ منقولٌ من مُذَكَّرٍ، ففيهِ وجهانِ ، أجودُهُما المنعُ " (٤). وهذا قولُ سيبويهِ " (٥).

– رأيُهُ في حروفِ الزيادةِ التي منها السين ، قال : " وَزِيدَتِ السِّينُ في الاسْتِفْعَالِ وفروعِهِ ، وَعِوَضًا عن حركةِ عينِ اسْطَاعَ في الأجودِ " (٦).

– رأيُهُ في إبدالِ الياءِ من الواو : قال :"وتبدل – أي الياء – منها لاماً في (فُعُل) جمعًا إلاَّ ما شذَّ فإنْ كانتْ لامَ (مَفعول) أو (فُعُول) مصدرًا ، أوعين (فُعِّلٍ) ، جمعًا، فالتصحيحُ أجودُ الوجهينِ " (٧).

– رأيه في باب الوقف: قال:" إبدال تاء التأنيث في الوقف هاءً أعرف من سلامتها، ما لم تكن في جمع تصحيح، فتكون سلامتها أعرف"(٨).

---

(١) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة ١٣ب.

(٢) السابق ٢٩أ.

(٣) السابق ٣٦أ.

(٤) السابق ٥٤ب.

(٥) ينظر: المساعد ٢٣/٣.

(٦) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة ٧٦أ.

(٧) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة ٧٧ب.

(٨) السابق ٨٥ب.

– رأيه في باب المنسوب إليه في إبدال الواو من همزة الممدود: قال:" تبدل الواو من همزة الممدود غير المنصرف، وفي المنصرف وجهان، أجودهما فيما همزته أصلٌ، التصحيح"(١).

– رأيه في باب الاستثناء: قال :"وغير الموجب منفي أو مستفهم عنه، وإبدال المتوسط بين المستثنى منه وصفته أجود من نصبه، خلافاً للمازني(٢).

٥. شواهدُ الكتابِ وأمثلتُهُ:

كتاب سبك المنظوم وفك المختوم يكاد يخلو من الشواهد، والأمثلة التطبيقية، وهي ظاهرة في الكتاب، ولعلَّ مردَّ ذلك يعود إلى المنهج الذي اختطَّهُ ابنُ مالك للكتاب ، إذ أرادَ الاختصارَ والإيجازَ، مِمَّا أدَّى إلى صعوبة فهم العبارة ، ثم إنَّ الاستشهاد في علم النحو من الأمور المهمة، لأنَّ الشاهد هو الدليل على صحة القاعدة النحوية، مِمَّا دعا علماء العربية لأنْ يعتنوا بالشواهد النحوية، وحدَّدُوا القبائلَ العربيةَ التي يعتدُّ بفصاحتها. فكانت شواهد ابنِ مالكٍ في هذا الكتاب نادرة ، وهي في مواضع متفرقة، لا تزيد على العشرة، فضلاً عن أنَّهُ لم يستشهد بآيةٍ قرآنيةٍ واحدة، أو حديثٍ نبويٍّ . أمَّا الأمثلةُ التطبيقيةُ، فكانت هي الأخرى نادرة، وقد وجدنا ابنَ مالكٍ يستشهد بجزءِ من بيتٍ في باب إعمال المصدر، وهو:

... نَدْلاً زُريقُ المال... (٣).

كذلك نجده يستشهد في باب الأفعال الرافعة للاسم الناصبة للخبر، بقول العرب في مسألة إلحاقِ جاءَ وقَعَدَ بصارَ، فقال : " وأُلْحِقَتْ بصارَ جاءَ وقَعَدَ، في قولِهِم : "ما جاءَتْ حاجَتَكَ " ، و " أَرْهَفَ شَفْرَتَهُ حَتَّى قَعَدَتْ كأَنَّهَا حَرْبَةٌ " (٤). واستشهدَ ابنُ مالكٍ في باب المفعولِ فيهِ من كونِ ناصبِهِ مضمراً فقالَ : "... وشَذَّ الإضمارُ بغيرِ قرينةٍ كقولِهِم في المثلِ

(١) السابق ٦٧ب.

(٢) السابق ٢٧ب.

(٣) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة ٣٤ب.

(٤) السابق ١٦أ.

(حينئذٍ الآنَ) ، أي كانَ ذلك حينئذٍ ، و(اسمَعِ الآنَ)" [١]. واستشهدَ ابنُ مالكٍ بقول العرب : (اذْهَبْ بِذِي تَسْلَمُ) أي : بما فيهِ سلامَتُكَ ، في بابِ الإضافةِ [٢].

أمَّا الأمثلة التي أوردها ابنُ مالك ، فهي قليلةٌ قياسًا لأبوابِ الكتابِ ، من ذلك قولُهُ في باب الفاعل مستعيضًا عن القاعدةِ بالمثالِ في مسألةِ إلحاقِ الماضي المسندِ إلى مؤنَّثٍ ، تاءً ساكنةً تدلُّ على تأنيثِهِ : " وحكمُ المسندِ إلى جمعِ التكسيرِ وجمعِ المذكَّرِ بالألفِ والتاءِ ، حكمُ المسندِ إلى الواحدِ المجازي التأنيث (والبنونُ كالأبناءِ في ذلكَ) " [٣]. يعني هذا أننا نقولُ قامَ البنونُ ، وقامتِ البنونُ ، كما نقولُ : قامَ الأبناءُ ، وقامَتِ الأبناءُ ، فهو هنا اكتفى بالمثالِ عن القاعدةِ .

ومثلُ ذلكَ في إيرادِ الأمثلةِ قولُهُ في مسألة الاسم الواقع بعد لولا : " والواقعُ بعدَ لَوْلاَ غيرِ التحضيضية مبتدأٌ، فإنْ كانَ ضميراً متَّصِلاً فهوَ عندَ سيبويهِ مجرورٌ ، وهوَ عندَ الأخفش ومَنْ وافَقَهُ نائبٌ عن المنفصلِ المرفوعِ كنيابتِهِ هُوَ عنهُ في نحوِ:(مَا أَنَا كَأَنْتَ)" [٤].

وفي باب أفعل التفضيل يقول : " ونحو: هو أفضلُ رجلٍ ، وهما أفضلُ رجلين ، وهم أفضلُ رجالٍ ، معناهُ ثبوتُ المزيةِ على الرجال المتفاضلين فرداً فرداً ، أو اثنين اثنين أو جماعةً جماعةً " [٥].

ورُبَّمَا لم يُمَثِّلِ ابنُ مالكٍ في مواضعَ قد تحتاجُ إلى التمثيلِ ، من ذلكَ قولُهُ في بابِ أبينةِ مصادر غير الثلاثي : " تَلْزَمُ تاءُ التأنيثِ الإفعالَ و الاسْتِفْعَالَ مُعْتلَّي العينِ عوضًا من المحذوفِ ، ورُبَّما خَلاَ الإفْعَالُ منها، وتَلْحَقُ جميعَ أمثلةِ البابِ دلالةً على المَرَّةِ "[٦].

٦. لغاتُ القبائلِ :

ابنُ مالكٍ من العلماءِ الذينَ لهم سَعَةُ اطِّلاعٍ ومعرفة بلغاتِ القبائلِ العربيَّةِ ، فقد استشهدَ في كتابِهِ هذا في اثنينِ وثلاثينَ موضعًا بلغاتِ العربِ على مسائلَ متفرقةٍ ، منها

---

(١) سبك المنظوم نسخة الأصل ٢٦ب.

(٢) السابق ٣٣ب، وينظر على سبيل التمثيل: ٢٨أ، ٣٢أ، ٤٧أ، ٤٨ب.

(٣) السابق ٢١أ.

(٤) السابق ٣٢أ.

(٥) السابق ٣٦ب–٣٧أ. وينظر على سبيل التمثيل: ورقة ٦٦أ، ٦٩أ، ٦٩ب، ٧٠أ، ٧٤ب، ٧٥أ، ٨١أ

(٦) سبك المنظوم نسخة الأصل ٥٢أ. وينظر على سبيل التمثيل ٥٣أ، ٥٨أ.

أربعةُ مواضع لم ينصَّ على القبيلةِ التي نَقَلَ عنها[١] ، ومن ذلكَ على سبيلِ التمثيلِ قولُهُ في الأسماء الستة :"... وإلحاقُ (هنٍ) بهذِهِ الأسماءِ لغةٌ [٢] ، وقالَ في كِلاَ ، وكِلْتَا : "... وفي حكم المثنَّى اثنانِ وثِنتانِ ، وكِلاَ وكِلْتَا. مضافينِ إلى مضمرٍ، ومطلقًا على لغةٍ " [٣].

ونقلَ في موضعينِ عن لغةِ غيرِ الحجازيينَ [٤] ، ففي باب المضمرات تحدَّثَ عن الضمير (الهاء) فقال : "... ومن البارزِ المتَّصلِ في الجرِّ والنصبِ ياءٌ للمتكلِّم... وهاءٌ تُضَمُّ للغائبِ ما لم تَلِ ياءً ساكنةً أو كسرةً، فيكسرها غيرُ الحجازيينَ " [٥].

وفي بابِ أبنيةِ الأفعالِ ومعانيها في مسألةِ الفعلِ المضارعِ الذي ماضيه رباعي ، قال : " يُكْسَرُ ما قبلَ آخرِ مضارعِ (فَعْلَلَ)... ويُضَمُّ أوَّلُ المضارعِ إنْ كانَ ماضيه رباعيًّا وإلاَّ فُتِحَ، ويَكْسِرُهُ غيرُ الحجازيينَ إنْ لم يكن ياءً..." [٦].

وَنَقَلَ ابنُ مالكٍ في موضعٍ واحدٍ عن لغةِ غيرِ طَيِّئٍ في باب ما زِيدَتِ الميمُ في أوَّلِهِ وليس بصفةٍ ، فقالَ : " يُصاغُ من الفعلِ الثلاثيِّ مثالُ (مَفْعَلٍ)... فإن كُسِرَتْ فُتِحَتْ في المَفْعَلِ مراداً بِهِ المصدرُ... والْتَزَمَ غيرُ طَيِّئٍ الكسرَ فيما فاؤُهُ واوٌ مطلقًا... [٧].

ونَقَلَ عن تميمٍ في تسعةِ مواضع[٨]، منها قولُهُ في مسألةِ إلحاق(ما) النافية بليسَ : "...وربما أُلحِقَ معَ التَّقديمِ ونقضِ النفي ، ولا إلحاقَ في لغةِ بني تميمٍ ، وهو القياسُ " [٩].

ونقل عن الحجازيين في سبعة مواضع [١٠]. منها في باب النفي العام في مسألة(لا) النافية للجنس قال : " شُبِّهَتْ (لا) المذكورة بـ(إنَّ) ، فَعَمِلَتْ عملَهَا واستحقَّتْ بعدَ اسمِهَا خبرًا كخبرها، وَوُرُودُهُ غيرَ ظرفٍ قليلٌ ، وغلَّبَ حذفَهُ الحجازيُّونَ والتزَمَهُ التَّميميُّونَ"[١١].

---

(١) سبك المنظوم نسخة الأصل ٤أ، ٥أ ، ٥ب، ٥٥أ.

(٢) السابق ٤أ.

(٣) السابق ٥أ.

(٤) السابق ٨ب، ٤٩ب.

(٥) السابق ٨ب.

(٦) السابق ٤٩ب.

(٧) سبك المنظوم نسخة الأصل ٥٢ب.

(٨) السابق ١٦أ، ٢٧ب، ٤٧ب، ٥٥ب،(في موضعين)، ٦٠أ، ٦٦أ، ٧٨أ، ٨٥أ.

(٩) السابق ١٦أ.

(١٠) السابق ١٦أ،٤٧ب،٥٥ب، ٦٤أ،٦٧أ، ٨٠ب،٨٥ب.

(١١) السابق ٤٧ب.

وعن طَيِّئٍ نَقَلَ في ثلاثةِ مواضع[١]، منها في مسألةِ قلبِ الواوِ والياءِ ألفًا ، قال : "... وَجَعْلُ الكسرةِ قبلَ الياءِ فتحةً ، والياءِ ألفًا لُغَةُ طَيِّئٍ " [٢].

ونقلَ عن هذيلٍ في موضعينِ [٣] ، وعن كنانة في موضعٍ واحدٍ [٤] ، وكذا عن الكلبيينَ [٥] ، وعن لغة أكلوني البراغيث [٦].

وَنَقَلَ ابنُ مالكٍ في ثلاثةِ مواضع ظواهرَ لهجيَّةً ، هي عجعجةُ قضاعة [٧] ، وكسكسة بكر [٨] ، وكشكشة تميم[٩].

٧. في نسبةِ الآراءِ :

من ظواهر الكتاب أنَّ ابنَ مالكٍ عند مناقشته للآراء وبيان المسائل، قد يعرض له رأي ولا ينسبه إلى صاحبه ، ويكتفي بقوله (على رأي) ، وربَّما يكونُ صاحبُ هذا الرأي معروفًا في عصرِهِ، غيرَ معروفٍ عندنا، من ذلك ما ذكرَهُ في مسألةِ زيادةِ (الباءِ) في فاعل كَفَى ، إذ قال : " وتزدادُ جوازاً في الخبرِ كما سبقَ ، وفي المفعولِ بِهِ ، وفي (أنَّ) فاعلةً ، وفي فاعل كَفَى وهوَ مفعولٌ على رأيٍ " [١٠].

وقالَ في بابِ المعطوفِ عطف النسق : "... واتصالُ المتبعِ بِهِ واجبٌ ، وإن فصل بينهما بظرف قُدِّرَ عاملٌ على رأيٍ " [١١]. ومثلُ ذلك قولُهُ : "... وبعضُهُم يجعلُ اسمَ المفعولِ من هذا البابِ ... [١٢] فلم يبيِّن مَنْ هذا البعض .

---

(١) سبك المنظوم نسخة الأصل ١١ب، ٧٧أ، ٨٦أ.

(٢) السابق ٧٧أ.

(٣) سبك المنظوم نسخة الأصل ٣٤ أ.

(٤) السابق ٧٣أ.

(٥) السابق ٧٩أ.

(٦) لسابق ٣٨ب.

(٧) السابق ٧٩ب.

(٨) السابق٧٦أ.

(٩) السابق٧٦أ.

(١٠) السابق ٣١أ.

(١١) السابق ٤٢أ.

(١٢) السابق ٣٨ب، وينظر على سبيل التمثيل: ٤٣أ، ٤٦أ، ٥٢أ، ٥٣ب، ٥٤ب، ٦٠ب، ٨٠أ.

وقد يَنْسِبُ الآراءَ إلى أصحابِها، فمن ذلكَ ما ذكره في حديثه عن (قد) في باب تتميم الكلامِ على معاني الحروفِ وأحكامِها ، فقال : "...ومثلها – أي مثل قد – (هَلْ) عند سيبويه"(١).

وقال في باب المعطوف عطف النسق : "ولا يُعْطَفُ على عاملينِ ما لم يكونا جُزْءَي جملةٍ جارًّا أحدُهُما مُقَدَّمٌ تابِعٌ معمولُهُ على تابعِ الآخر، فَيُجِيزُهُ الأخفشُ والفراءُ " (٢).

٨. في بيان الخلاف النحوي:

من عنايةِ ابن مالكٍ عندما يتناولُ المسائلَ الخلافيةَ بين النحاةِ ، أو بين المدرستين البصرية والكوفية ، يُبَيّنُ جوانبَ الخلافِ ، وبينَ مَنْ وقعَ . إلاَّ أنَّهُ في قسمٍ من المسائلِ قد يُلَمِّحُ للخلافِ ولا يتوسَّعُ فيهِ ، ففي باب المفعولِ معَهُ بعدَ أنْ يذكرَ تعريفَهُ وأحكامَهُ وقواعدَهُ يقول : " وفي كون هذا الباب مقيسًا، خلافٌ " (٣). فهو لم يُبَيّنْ ما طبيعة هذا الخلاف ، وبَيْنَ مَنْ وَقَعَ. وقد تكرَّرَ ذلكَ في مسائلَ أُخرى، منها في باب ما ينصرف وما لا ينصرف يقول : " العَدْلُ الذي يمنعُ مع الوصفيةِ مقصورٌ على (أُخَرَ) وموازن(مَفْعَلٍ) و (فَعالِ) من واحدٍ إلى أربعةٍ سماعًا ، وفي القياسِ عليها إلى العشرةِ ، خلافٌ " (٤).

٩. المصطلحُ النحويُّ عندَ ابنِ مالكٍ :

استعملَ ابنُ مالكٍ في سبك المنظوم المصطلحَ الكوفيَّ مرَّةً ، وأُخرى المصطلحَ البصريَّ ، فكان يمزجُ بينَ المصطلحاتِ ، من ذلكَ ما أوردَهُ في بابِ المضمراتِ ، فقال : "... ومنهُ المسمَّى ضميرَ الشَّأنِ عندَ البصريينَ ، وضميرَ المجهولِ عندَ الكوفيينَ ، ولا يُفَسَّرُ إلاَّ بجملةٍ متأخرةٍ" (٥).

---

(١) السابق ٧٢ب.

(٢) السابق ٤٣أ . وينظر على سبيل التمثيل: ١٢أ، ٢٨ب،٣٢أ، ٥٥أ.

(٣) سبك المنظوم ورقة ٢٧أ.

(٤) السابق ٥٥ب، وينظر على سبيل التمثيل: ٣٢ب، ٤٠ب، ٤٢أ، ٥٦أ، ٥٨أ، ٥٩أ، ٧٥ب، ٨٣ب.

(٥) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة ١٠أ.

وقالَ : " مِنَ المضمراتِ المسمَّى عندَ البصريينَ فَصْلاً، وعندَ الكوفيينَ عماداً " [١].
واستعملَ ابنُ مالكٍ مصطلحَ (واجب الخفاء) يريدُ المستترَ وجوبًا ، في بابِ المضمراتِ ، فقال : " المضمرُ: الاسمُ الدالُّ على متكلِّمٍ...، فمنْهُ واجبُ الخفاءِ... [٢]. وفي بابِ الاستثناءِ أوردَ مصطلحَ (لاَ) التبرئة ، فقال : " ولا يبدلُ من المجرورِ بِمِنْ أو الباءِ الزائدتينِ ولاَ مِنِ اسمِ (لا) التبرئة إلاَّ باعتبارِ المحلِّ " [٣]. واستعملَ مصطلحَ صفات الأحيان في بابِ المفعولِ فيهِ ، فقالَ : "... وَهُوَ مَا بُنِيَ مِنَ الأحيانِ ، وَمَا عُيِّنَ مِنْ ضُحًى وبَكَرٍ ... وذاتِ مرَّةٍ ، وهوَ الأجودُ في صفاتِ الأحيانِ " [٤]. واصطلحَ على اسمِ الفاعلِ (اسمَ مَنْ فَعَلَ) ، فقالَ : "... واسمُ مَنْ فَعَلَ مِنْهُ على فَعِيلٍ أو فَعْلٍ... [٥] وأطلقَ على تنوينِ التَّنكيرِ مصطلحَ (المنكِّر) فقالَ : " التنوينُ نونٌ ساكنةٌ تُزَادُ آخِرَ الاسمِ... ولا يلحقُ المنكِّرُ إلاَّ مَبْنِيًّا " [٦].

١٠. بينَ أبوابِ كتابِ سبك المنظوم وفك المختوم وأبوابِ التسهيلِ :

سارَ ابنُ مالكٍ في أبوابِ كتابِهِ سبك المنظوم على وفقِ تسلسلِ أبوابِ التسهيلِ في الأعمِّ الأغلبِ ، إلاّ أنَّهُ خالفَهُ في قسمٍ منها، فقد يتقدَّمُ بابٌ أو يتأخَّرُ عن نظيرِهِ في التسهيلِ ، ثُمَّ إنَّ فصولَ الكتابِ في الغالبِ هي أقلُّ عددًا من فصولِ التسهيلِ ، فضلاً عن الاختلافِ في عنواناتِ الأبوابِ والفصولِ ، وسنعرضُ لقسمٍ من الأمثلةِ للتدليلِ على ذلكَ :

١- عقد في سبك المنظوم بعد باب التمييز[٧] للأبواب:

أ- باب الحروف الجارة ومعانيها سوى المذكورة في الاستثناء[٨].

ب- باب الإضافة[٩].

---

(١) السابق ١٠أ.

(٢) السابق ٨أ.

(٣) سبك المنظوم نسخة الأصل ٢٧ب.

(٤) السابق ٢٦أ.

(٥) السابق ٤٨ب.

(٦) السابق ٥٤أ.

(٧) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة ٢٩ب.

(٨) السابق ٣٠ب.

(٩) السابق ٣٢أ.

ت- باب إعمال المصدر[١].

ث- باب التعجب[٢].

ج- باب نعم وبئس[٣].

ح- باب حبذا[٤].

خ- باب أفعل التفضيل[٥].

د- باب اسم الفاعل[٦].

أما في التسهيل فعقد بعد باب التمييز[٧] للأبواب:

أ - باب العدد [٨].

ب- باب كم و كأيِّن وكذا [٩].

ت- باب نعم وبئس[١٠].

ث- باب حبذا[١١].

ج- باب التعجب[١٢].

ح- باب أفعل التفضيل[١٣].

خ- باب اسم الفاعل[١٤].

---

(١) السابق ٣٤أ.

(٢) السابق ٣٥أ.

(٣) السابق ٣٥ب.

(٤) سبك المنظوم نسخة الأصل ٣٦أ.

(٥) السابق ٣٦ب.

(٦) السابق ٣٧أ.

(٧) التسهيل ١١٤.

(٨) التسهيل ١١٦.

(٩) التسهيل ١٢٤.

(١٠) التسهيل ١٢٦.

(١١) التسهيل ١٢٩.

(١٢) التسهيل ١٣٠.

(١٣) التسهيل ١٣٣.

(١٤) التسهيل ١٣٦.

فالاختلافُ بينَ أبوابِ الكتابينِ واضحٌ ، من حيثُ التقديمُ والتأخيرُ. ثم نجدُ ابنَ مالكٍ قد أخَّرَ بابَ العددِ [١] بعدَ بابِ القسمِ [٢]، في حين جعلَهُ في التسهيلِ بعدَ بابِ التمييز[٣].

وأخَّرَ في سبكِ المنظومِ بابَ القسمِ [٤] بعدَ بابِ تتميمِ الكلامِ على إذ وإذا [٥]، في حين جعلَهُ في التسهيل بعدَ حروفِ الجرّ [٦].

وعقدَ ابنُ مالك لـ (لاَ) النافيةِ للجنسِ في بابِ النَّفيِ العام في أثناء أبوابِ النداءِ بعدَ بابِ الاختصاصِ وقبلَ بابِ التَّحذيرِ والإغراءِ [٧]، في حين أطبقَ النُّحاةُ على عقدِ هذا البابِ في النواسخ. ولعلَّهُ فَعَلَ ذلكَ لمشابهةِ اسمِ (لاَ) النافيةِ للجنسِ للمنادَى ، في أنَّهُ يُبْنَى مفرداً، وينصبُ مضافًا وشبهه. وسمَّاها في التَّسهيلِ (لا) العاملة عمل إنَّ [٨]. وجعلها في باب النواسخ.

وعقدَ ابنُ مالكٍ في سبك المنظوم لبابِ العلمِ قبلَ بابِ المضمرِ[٩]، وفَعَلَ العكسَ في التسهيل [١٠]، إذ قَدَّمَ المضمرَ على العلمِ .

٢. ما يخص فصول الكتاب بوصفها أقل من فصول التسهيل:

جعلَ ابنُ مالكٍ فصولَ بابِ المضمرِ خمسةً ، وهي فصلُ نونِ الوقايةِ [١١]، وفصلُ المضمرِ المنفصلِ في الرفعِ [١٢]، وفصلُ انفصالِ الضميرِ[١٣]، وفصلُ تقديمِ مفسِّرِ ضميرِ

---

(١) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة ٦١أ.

(٢) السابق ٦٠ب.

(٣) التسهيل ١١٦.

(٤) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة ٦٠ب.

(٥) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة ٦٢ب.

(٦) التسهيل ١٤٤، ١٥٠.

(٧) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة ٤٦ب– ٤٧أ.

(٨) التسهيل ٦٧.

(٩) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة ٧أ ، ٧ب.

(١٠) التسهيل ٢٢، ٣٠.

(١١) التسهيل ٢٥.

(١٢) التسهيل ٢٥.

(١٣) التسهيل ٢٦.

الغائبِ [١]، وفصلٌ من المضمراتِ المسمَّى عندَ البصريينَ فصلاً، وعندَ الكوفيينَ عمادًا [٢]. في حين نجدُهُ قد جعلها فصلينِ في سبك المنظوم ، هما: فصلُ نونِ الوقايةِ [٣]، وفصلٌ من المضمراتِ المسمَّى عندَ البصريينَ فصلاً، وعندَ الكوفيينَ عماداً [٤].

وجعلَ في التسهيل أربعةَ فصولٍ في باب الموصول، هي فصل(مَنْ) و (ما) [٥].

وفصل (أيّ) ، وفصل (أنِ) [٦] الناصبة مضارعًا ، و(أَنَّ) و (كي) و(ما) و(لو) [٧]. وفصل صلة الموصول[٨].في حين جعل في سبك المنظوم فصولَ بابِ الموصولِ فصلين ، (مَنْ) و (ما) [٩] ، وفصل الموصولات الحرفية[١٠].

كذلك نجدُهُ قد جعلَ فصولَ بابِ الحروفِ المشبَّهَةِ بالأفعالِ في التسهيل خمسةَ فصول[١١]، وفي سبك المنظوم كانت ثلاثةَ فصولٍ [١٢]، وفي باب عوامل الجزم جعل فصول الباب أربعةً في التسهيل[١٣] ، وفصلين في سبك المنظوم[١٤].

---

(١) التسهيل ٢٧.

(٢) التسهيل ٢٩.

(٣) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة ٨ب– ٩أ.

(٤) سبك المنظوم نسخة الأصل ١٠أ.

(٥) التسهيل ٣٧.

(٦) التسهيل ٣٧.

(٧) السابق ٣٧–٣٨.

(٨) السابق ٣٨.

(٩) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة ١١أ.

(١٠) السابق ١٢أ.

(١١) التسهيل ٦٢،٦٣،٦٥،٦٥،٦٦.

(١٢)سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة ١٨أ،١٩أ،١٩أ.

(١٣) التسهيل ٢٤١،٢٣٧،٢٣٨،٢٤٠.

(١٤) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة ٥٩أ، ٥٩ب.

وفي بعضِ الأحيانِ قد نجدُ فصولَ الكتابينِ متساويةً من حيثُ العدد ، كفصولِ بابِ كيفية التثنيةِ وجمعي التَّصحيحِ ، إذ جعلهما فصلين في التسهيل [١] ، وفصلين في سبك المنظوم [٢] ، ومثل ذلك في باب المبتدأ [٣] ، وفي باب الأفعال الرافعة للاسم الناصبة للخبر[٤] ، وفي باب الأفعال الناصبة للمبتدأ والخبر[٥]. وفي أحيان أخرى، قد يجعل في التسهيل فصولاً للباب، لا يذكر منها أي فصل في سبك المنظوم في الباب نفسه، من ذلك ما أورده من فصول في باب تعدي الفعل ولزومه في التسهيل إذ عقد خمسة فصول[٦]، في حين لم يرد في سبك المنظوم أيُّ فصل[٧]. وكذلك نجده ذكر فصلاً في باب المصدر في التسهيل[٨]، ولم نجد أيَّ فصل في سبك المنظوم[٩].

وجعل ثلاثة فصول في باب المفعول فيه في التسهيل[١٠]، وورد الباب في سبك المنظوم من غير فصول[١١].

وفي أحيان قليلة قد نجد فصول سبك المنظوم أكثرَ عدداً من فصول التسهيل المتناظرة ، وهذا ما نجده في باب التحذير والإغراء وما أُلحقَ بهما، فجعلَهُ في التسهيل فصلاً واحدًا [١٢]، بينما في سبك المنظوم جعل للباب فصلين[١٣]، وجعل في باب أسماء الأفعال في

---

(١) التسهيل ١٩،٢٠.

(٢) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة ٦ب (في موضعين).

(٣) التسهيل ٤٧،٥١. سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة ١٤أ ، ١٥أ.

(٤) التسهيل ٥٦،٥٤. سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة ١٥ب ، ١٦أ.

(٥) التسهيل ٧٣،٧٤. سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة ٢٠أ (في موضعين).

(٦)التسهيل ٨٤–٨٥.

(٧) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة ٢٣أ.

(٨) التسهيل ٨٨.

(٩) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة ٢٤ب.

(١٠) التسهيل ٩٢،٩٦.

(١١) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة ٢٦أ.

(١٢) التسهيل ١٩٣.

(١٣) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة ٤٨أ(في موضعين).

التسهيل فصلاً واحدًا [١]، بينما في سبك المنظوم نجد ثلاثة فصول[٢]. وفي باب مصادر غير الثلاثي في التسهيل جعل فصلاً واحدًا [٣]، وفي سبك المنظوم جعل فصلين[٤].

٣- اختلاف عنوانات الأبواب والفصول في سبك المنظوم عن التسهيل:

حذا ابنُ مالكٍ في عنوانات أبواب كتاب سبك المنظوم وفصوله حذوَ التسهيل، إلاَّ أنَّهُ خالفَهُ في مواضعَ كثيرةٍ ، فقد يزيد على عنوان التسهيل أو ينقص، وسنبين ذلك في عقد موازنة بين قسم من عنوانات الكتابين:

جاء في التسهيل (باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به[٥]). وفي سبك المنظوم (باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق بذلك من العلامات والأقسام[٦]) فزاد (من العلامات والأقسام).

وجاء في التسهيل (باب إعراب المعتل الآخر[٧]) ، وفي سبك المنظوم(باب إعراب المعتل من الأسماء والأفعال[٨]).

وعَنْوَنَ في التسهيل لفصل من فصول باب التثنية وجمع التصحيح بـ (يجمع بالألف والتاء قياساً، ذو تاء التأنيث مطلقاً، وعلم المؤنث مطلقاً، وصفة المذكر) [٩]، بينما جعل عنوان الفصل في سبك المنظوم (لا يصحَّحُ غالبًا وصفٌ مؤنَّثٌ عارٍ من علامة غالبًا، ولا فَعْلَى فَعْلاَن ، ولا فَعْلاَء أَفْعَل، إلاَّ ما نُقِلَ إلى الاسميَّةِ حقيقةً أو حكمًا [١٠]).

---

(١) التسهيل ٢١٣.

(٢) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة ٥٢ب-٥٣أ.

(٣) التسهيل ٢٠٧.

(٤) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة ٥٢أ(في موضعين).

(٥) التسهيل ٣.

(٦) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة ٢أ.

(٧) التسهيل ١١.

(٨) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة ٤أ.

(٩) التسهيل ٢٠.

(١٠) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة ٦ب.

وجعلَ في التسهيلِ عنوان الحروفِ المشبَّهَةِ بالفعلِ (باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر[١]) في حين جعله في سبك المنظوم تحت عنوان:(باب الحروف المشبهة بالأفعال[٢]) .

ترجم للمفعول المطلق في التسهيل بـ (بابُ الواقعِ مفعولاً مطلقًا من مصدرٍ وما يجري مجراه[٣])، وفي سبك المنظوم(باب المصدر[٤]).

جاء في التسهيل(باب أسماء الأفعال والأصوات[٥]). أما في سبك المنظوم فكان الباب بعنوان : (باب أسماء الأفعال[٦]) ، فأسقط الأصوات وجعلها فصلاً من الباب[٧].

جاء في التسهيل (باب النسب[٨]) . وجعله في سبك المنظوم (باب الاسم المنسوب إليه[٩]).

جاء في التسهيل(باب أمثلة الجمع وما يتعلق به مما لم يسبق ذكره[١٠]). وفي سبك المنظوم كان عنوان الباب (باب أمثلة الجمع قليله وكثيره [١١]).

وهناك أبواب وفصول أخرى اختلفت تسميتها بين الكتابين[١٢].

---

(١) التسهيل ٦١.

(٢) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة ١٧ب.

(٣) التسهيل ٨٧.

(٤) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة ٢٤.

(٥) التسهيل ٢١٠.

(٦) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة ٥٢ب.

(٧) السابق ٥٣أ.

(٨) التسهيل ٢٦١.

(٩) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة ٦٧أ.

(١٠) التسهيل ٢٦٧.

(١١) سبك المنظوم نسخة الأصل ورقة ٦٩أ.

(١٢) ينظر على سبيل التمثيل :

- التسهيل ٧٧، و سبك المنظوم نسخة الأصل ٢١ب.
- التسهيل ٩١، وسبك المنظوم نسخة الأصل ٢٦أ.
- التسهيل ١٠١، و سبك المنظوم نسخة الأصل ٢٧أ.
- التسهيل ١٧٩، و سبك المنظوم نسخة الأصل ٤٣ب.

منهج التحقيق:

– بعدَ أنْ تمَّ نسخُ المخطوطةِ الأصل بدقةٍ ، أثبتُّ بعض التحريفات والأخطاء في الحواشي.

– شرحتُ بعض العبارات والكلمات التي تحتاج إلى بيان.

– خرَّجتُ النصوصَ التي أوردها ابنُ مالك وقابلتُها على كتبِ النحوِ الميسَّرةِ ، ولا سيَّما التسهيل والمساعد على تسهيل الفوائد.

– حصرتُ ما يقتضيه السياق من الزيادات بين قوسين مربعين[ ].

– أثبتُّ أرقامَ صفحاتِ المخطوطةِ الأصل وحصرتُها بين خطين / /.

– ألحقتُ بمقدمة الكتاب نماذج من صور الصفحات الأولى والأخيرة من النسختين المعتمدتين في التحقيق.

– ألحقتُ بخاتمة الكتاب فهرسًا لمصادر ومراجع الدراسة والتحقيق.

وصف النسختين المخطوطتين للكتاب :

اعتمدت في تحقيق الطبعة الثانية لهذا الكتاب على نسختين خطيتين ، اتخذتُ واحدةً أصلاً وهي نسخة برلين، ورمزت للأخرى وهي نسخة المكتبة الأسدية بدمشق بـ (س).

مخطوطة مكتبة برلين : تحت رقم (٦٦٣٠) وهي التي اتخذتها أصلاً وهي نسخة كاملة ونادرة ، وتعد أجود من نسخة المكتبة الأسدية التي اعتمدتها في التحقيق . وقد راسلت مكتبة برلين للحصول على هذه النسخة مصورة على نسخة الأصل التي تحتفظ بها المكتبة ، وقد أرسلوها إليَّ عن طريق المكتبة المركزية بجامعة بغداد على سبيل الإهداء عام ١٩٨١.

إذ كنت قد اطلعت على معلومات عن هذه النسخة وأنا أقرأُ في كتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، وكان قد أشار إليها الدكتور محمد كامل بركات محقق الكتاب ، وقد كُتِبَتْ هذه النسخة سنة ٦٤٥ هـ . ما يفيد أنها كانت في حياة المؤلف ابن مالك، إذا ما علمنا أنَّ ابن مالك كان قد توفي سنة ٦٧٢ هـ , وهي نسخة كاملة ليس فيها سقط أو تحريف إلاَّ ما ندر ، وقد أثبتُّ ما تحققتُ من صحته من النسخة الثانية نسخة المكتبة

الأسدية (س) ومن كتاب التسهيل ،وأشرتُ إلى ذلك في مواضعه ، وخط النسخة واضح ، وهي مضبوطة بالشكل التام.

وتقع هذه المخطوطة في ست وثمانين ورقة من الحجم المتوسط ، وتتكون كل صفحة من اثني عشر سطرًا ، وكل سطر يتألف من تسع كلمات تقريبًا ، ونوع خطها خط النسخ .

٢- نسخة المكتبة الأسدية في دمشق (الظاهرية سابقًا) تحت رقم ٧٠٦٨ ، وكان قد أشار الدكتور محمد كامل بركات في مقدمة تحقيقه لكتاب التسهيل إلى وجود نسخة خطية أخرى من كتاب سبك المنظوم وفك المختوم ، تحت عنوان (تسهيل الفوائد) تحتفظ بها المكبة الظاهرية بدمشق برقم ٧٠٦٨ (التي أبدل اسمها إلى المكتبة الأسدية عام ١٩٨٤) . وقد حاولت الحصول على هذه النسخة عدة محاولات ، وقد هيَّأ الله لنا طالبنا النجيب الدكتور علي سعد لطيف الذي أسدى لنا صنيعًا جميلاً ، ففي إحدى زياراته للمكتبة الأسدية في دمشق في عام ٢٠١٨م ، وكان يحمل مني خطابًا لأمين المكتبة أطلب فيه نسخة المخطوطة الثانية من كتاب (سبك المنظوم وفك المختوم) لابن مالك التي تحمل اسم (تسهيل الفوائد) الذي أشار إليه الأستاذ محمد كامل بركات تحت رقم (٧٠٦٨) كما ذكرنا ذلك آنفًا . وقد تمَّ الحصول على النسخة الثانية من مخطوطة الكتاب بعد هذا الانتظار الطويل. إذ كنا أخرجنا الكتاب بطبعته الأولى بمشاركة أ.د.عدنان محمد سلمان – رحمه الله – على نسخة واحدة عام ٢٠٠٤ في دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث – الإمارات العربية المتحدة – دبي.

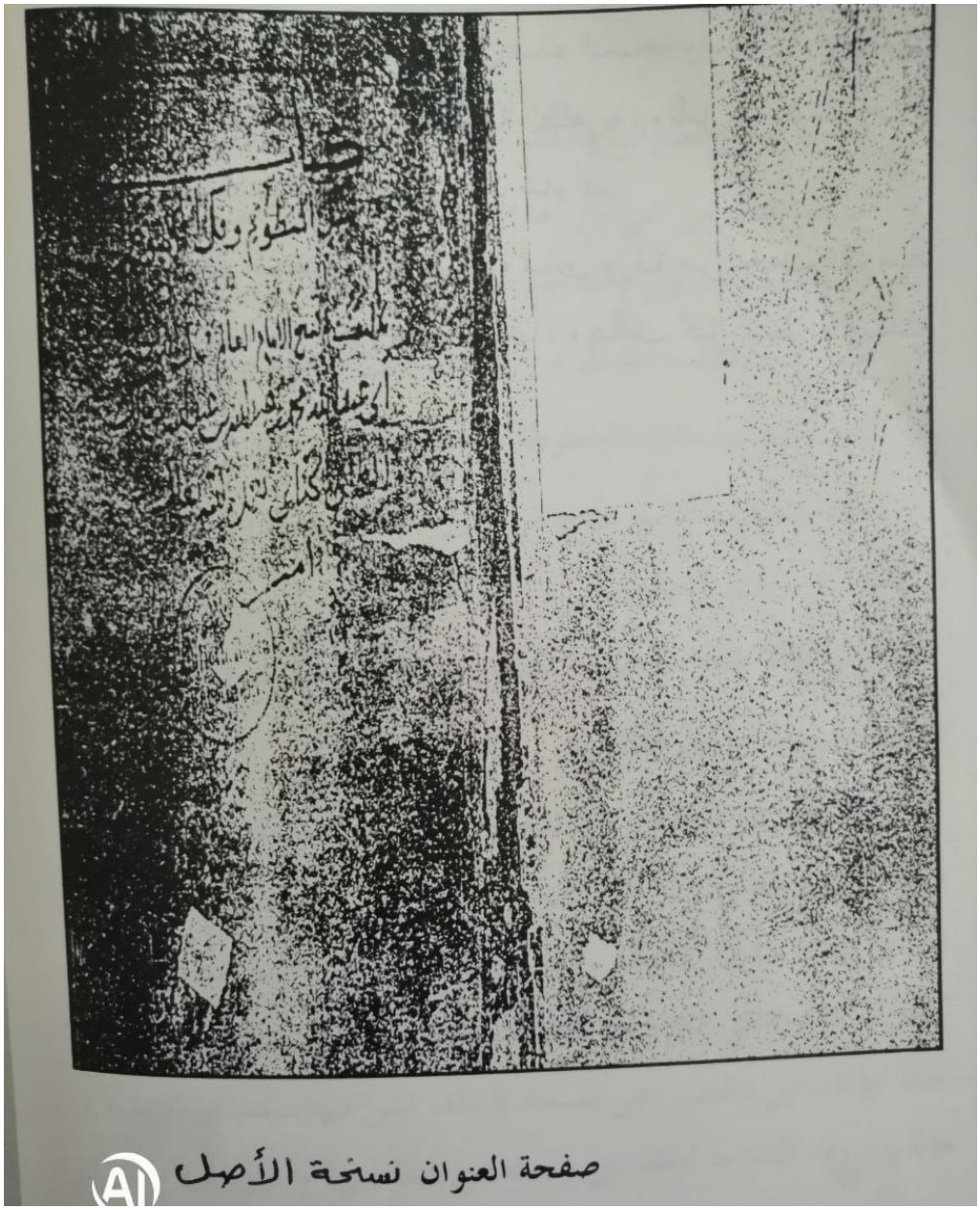

صفحة العنوان نسخة الأصل

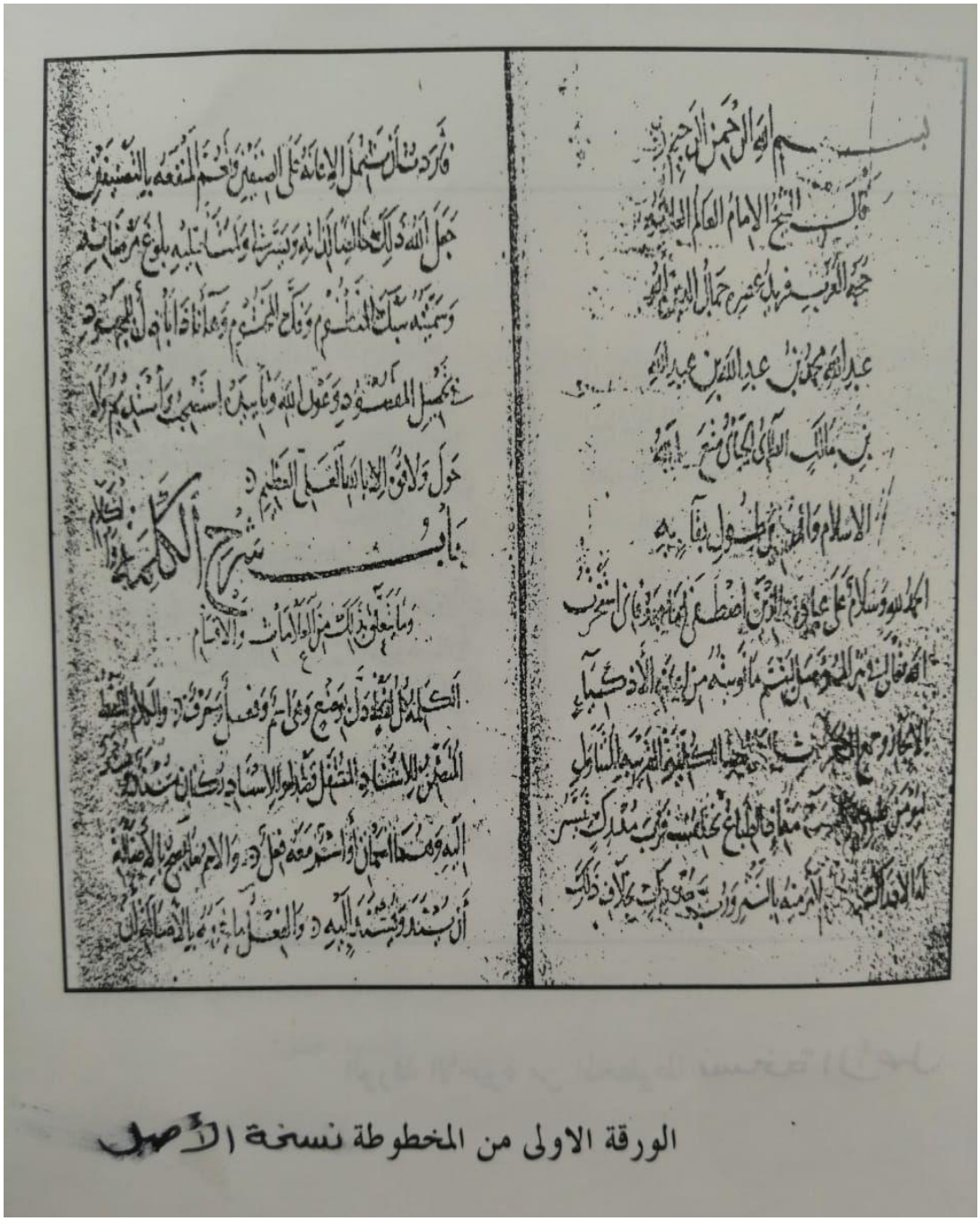

الورقة الاولى من المخطوطة نسخة الأصل

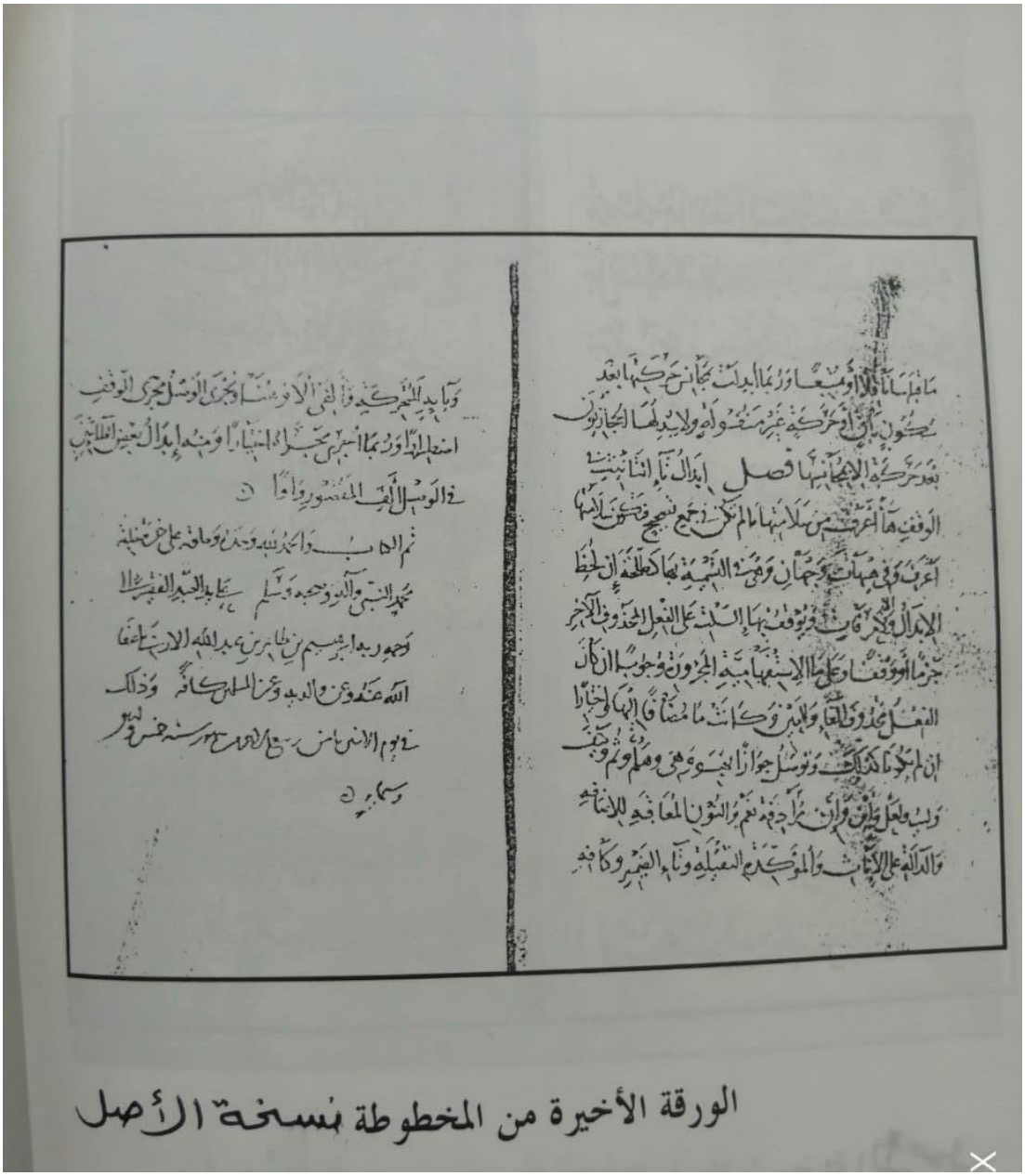

الورقة الأخيرة من المخطوطة نسخة الأصل

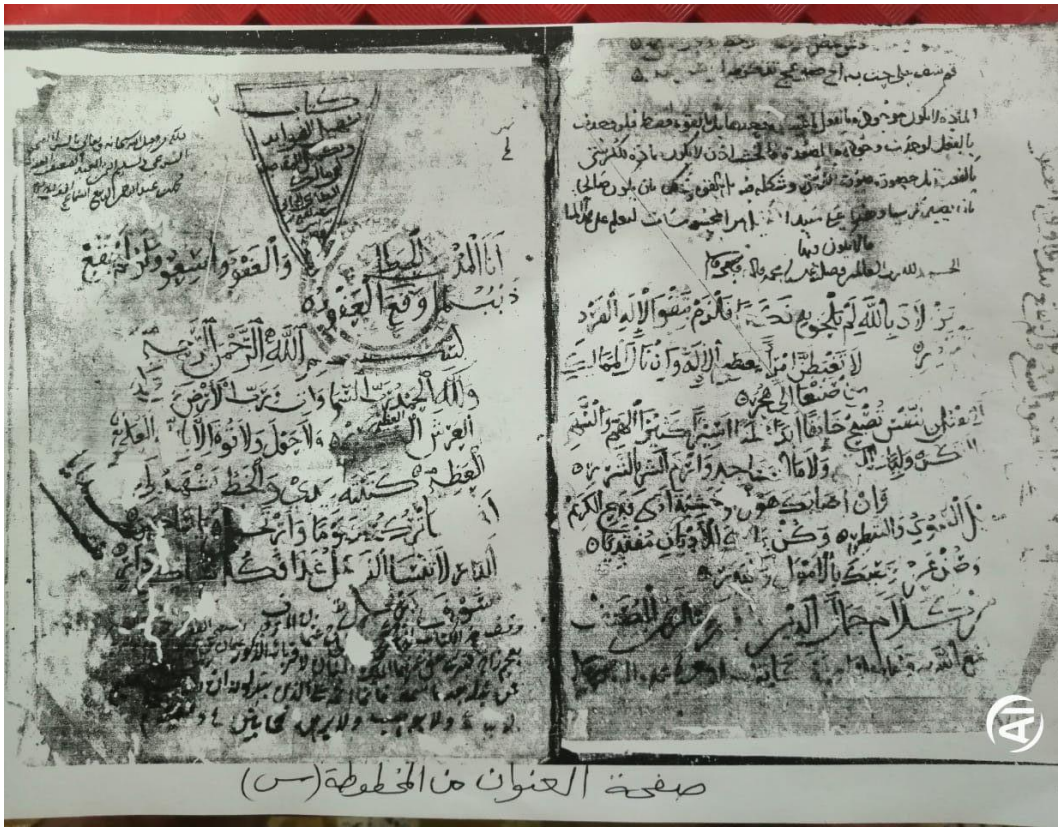

صفحة العنوان من المخطوطة (س)

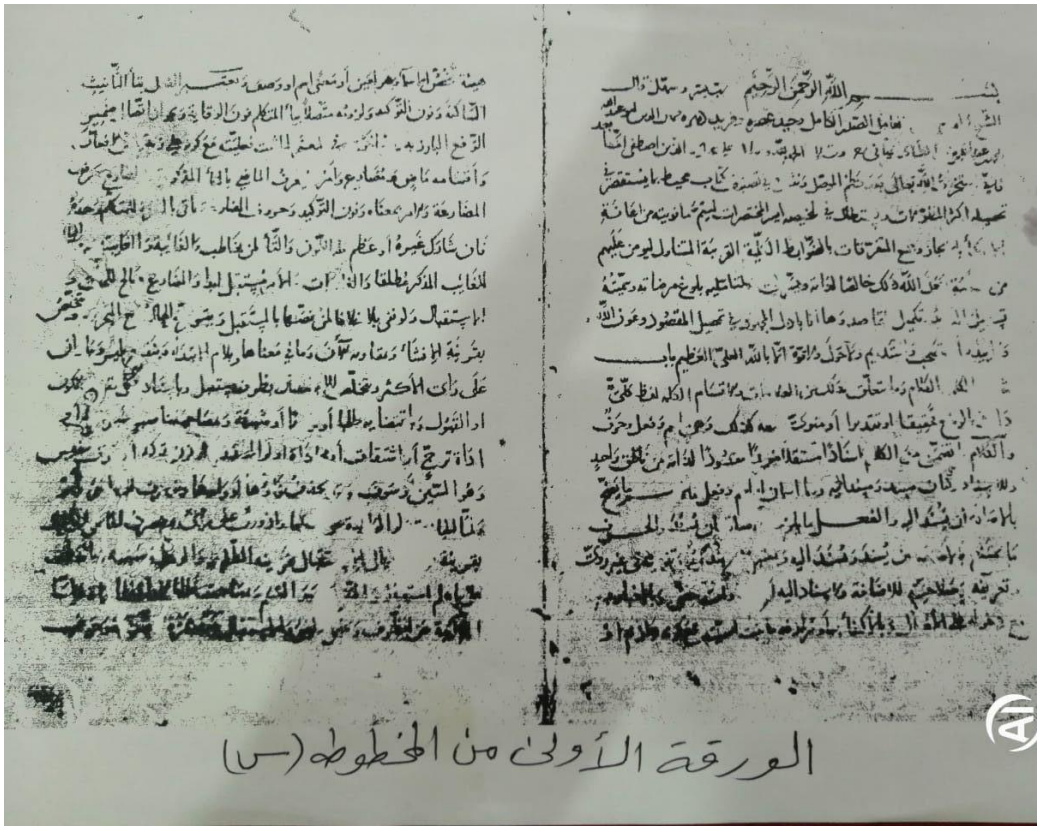

الورقة الأولى من المخطوط (س)

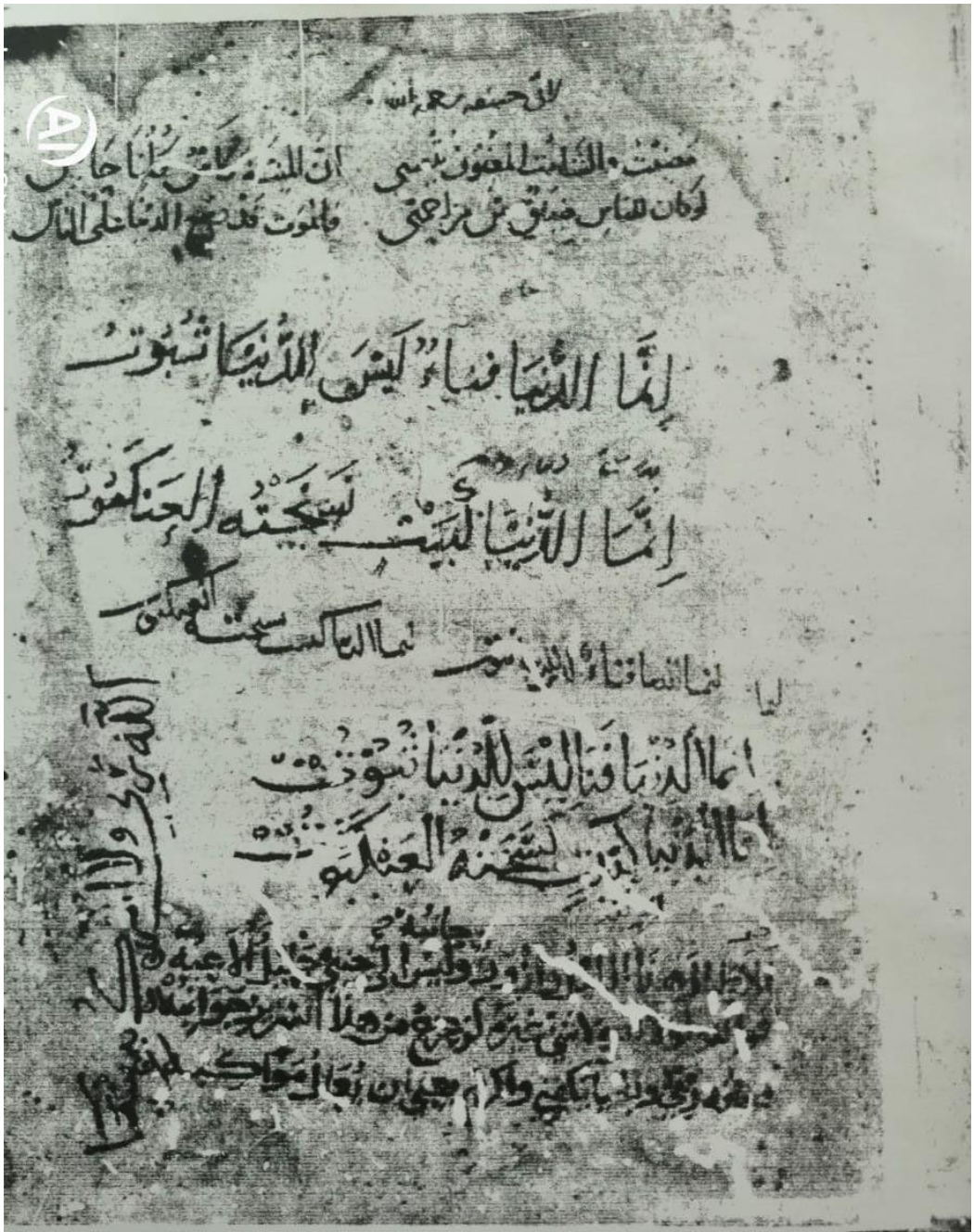

الورقة الأخيرة من المخطوطة (س)

١ب /١ب/ بسم الله الرحمن الرحيم[١]

قالَ الشيخُ الإمامُ العالمُ العلاّمةُ حُجّةُ العربِ ، فريدُ عصرِهِ [٢] ، جمالُ الدين أبو عبدِ اللهِ بن مالكٍ الطائيّ الجيَّانيّ، مَتّعَ اللهُ الإسلامَ والدينَ في طولِ بقائهِ : " الحَمْدُ للهِ، وسلامٌ على عبادِهِ الذينَ اصطفىَ "[٣] ، أما بعدُ.

فإنّي استخرتُ اللهَ تعالى [بعدَ نظمِ المؤصّلِ] [٤] ،[وشرعتُ في تصنيف كتابٍ محيطٍ بما يُستقصى في تحصيلهِ أكثر المنظوماتِ ويُستطالُ في تلخيصه أيسرُ المختصراتِ] [٥] ليَتِمّ ما نويتُهُ من إعانة الأذكياءِ بالإيجازِ، جمعِ المتفرقاتِ [بالضوابطِ] [٦] الكُلّيةِ القريبةِ المتناولِ ، ليؤمَنَ عليهم منَ السآمةِ ، (إذ الطِّباعُ تختلفُ، فرُبَّ مُدْرِكٍ تيَسّرَ له الإدراكُ [بالنظمِ] [٧] أكثر منه بالنثر، ورُبّ مُدْرك بخلاف ذلك./٢أ/ فأرَدتُ أن تشتملَ الإعانةُ على ٢أ
الصنفينِ، وتعُمّ المنفعةُ بالتصنيفينِ) [٨]، جَعَلَ اللهُ ذلك خالصاً لذاتهِ، ويَسّرَ لي ولمتأمّليهِ بلوغَ مَرضاتهِ، وسَمّيْتُهُ (سبك المنظوم مفك المختوم).

وهأنذا باذلٌ للمجهودِ في تحصيلِ المقصودِ، وعَوْنَ اللهِ وتأييدَهُ اسْتَصْحِبُ وأَستديمُ. ولا حولَ و لا قوةَ إلاّ باللهِ العَليِّ العظيمِ.

---

(١) بعدها في س زيادة : ربِّ يسِّر وسهِّل .

(٢) في س : وحيد عصره وفريد دهره بدلاً من : فريدُ عصرِهِ .

(٣) سورة النمل ٥٩ .

(٤) في الأصل : في نَثْر المؤصّلِ ، وما أثبته من س.

(٥) الزيادة من س.

(٦) الزيادة من س.

(٧) الكلمة مطموسة في الأصل و س ، وما أثبته يقتضيه السياق.

(٨) عبارة (إذ الطِّباعُ تختلفُ، فرُبَّ مُدْرِكٍ تيَسّرَ له الإدراكُ[بالنظمِ] أكثر منه بالنثر، ورُبّ مُدْرك بخلاف ذلك./٢أ/ فأرَدتُ أن تشتملَ الإعانةُ على الصنفينِ، وتعُمّ المنفعةُ بالتصنيفينِ) ساقطة من س .

بابُ شرحِ الكلمةِ والكلامِ وما يتعلّقُ بذلك من العلاماتِ والأقسام[١]:

الكلمةُ: كلُّ لفظٍ دَلّ بوضعٍ، وهي اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ.

والكلامُ: اللفظُ المتضمّنُ للإسنادِ المستقلّ قصداً. وللإسناد رُكنان: مُسنَدٌ، ومُسند إليه، وهما اسمانِ، أو اسمٌ مَعَهُ فعلٌ.

٢ب والاسمُ: ما يصحُّ بالأصالةِ أنْ يُسنَدَ إليهِ. والفعلُ : ما يفرقُهُ بالأصالةِ أنْ/٢ب/ يُسنَد، وأنْ لا يُسنَدَ إليهِ. والحرفُ: ما يمتنعُ بالأصالةِ أنْ يُسنَد، و يُسنَد إليه.

ويعتبرُ الاسمُ بندائهِ، وتنوينهِ في غير رويٍّ ، وبتعريفهِ، وصلاحيتهِ للإضافةِ، وللإسنادِ إليهِ، أو إلى الإخبارِ بهِ ، مَعَ دخولهِ على الأفعالِ، وهو لعينٍ أو معنىً، اسمٌ، أو وصف.

ويعتبرُ الفعلُ بتاءِ التأنيث الساكنةِ[٢]، ونون التوكيدِ، ولزومهِ مُتصلاً بياءِ المُتكلّمِ ونونَ الوقايةِ، وجواز اتصالِ ضميرِ الرفع البارز بهِ، وبموافقتهِ في المعنى لما ثَبتتْ فعليّتُهُ، مع كونهِ على زنةٍ تخصُّ الأفعال[٣].

وأقسامُهُ: ماضٍ، ومضارعٌ ، وأمرٌ.

فَيُعرَفُ الماضي بالتاءِ المذكورةِ. والمضارعُ بحرفِ المضارعةِ، والأمرُ بمعناهُ ونونِ التوكيدِ[٤].

٣أ وحروفُ المضارعةِ حروفُ(نأتي). الهمزةُ للمتكلّمِ/٣أ/ وحدَهُ ، فإنَّ شاركَ غيْرَهُ، أو عُظّمَ، فَلَهُ النّونُ، والتّاءُ لِمَنْ يُخاطَبُ والغائبةَ والغائبتينِ، والياءُ للغائِبِ المُذكّرِ مطلقاً، والغائباتِ. والأمرُ مُستقبَلٌ أبداً[٥].

والمضارعُ صالحٌ للحالِ والاستقبالِ، ويتخلَّصُ للحالِ بمقارنةِ(الآنَ) وما في معناها، وبلام الابتداءِ، ونفيهِ بـ(ما) و (إنْ) على رأي[٦]، ويتخلّصُ للاستقبال بحرفي التنفيس، وهما:

---

(١) ينظر: التسهيل:٣-٤.

(٢) مثل: نعمت وبئست. وقيدها بالساكنة احترازاً من المتحركة بحركة الإعراب، فإنها مختصة بالأسماء كمسلمة ، أو بحركة البناء، فإنها تلحق الحرف كـ : لات وربت ونمت.

(٣) ينظر: التسهيل: ٤.

(٤) السابق ٤.

(٥) ينظر: التسهيل: ٤.

(٦) في س : برأي الأكثر . ينظر: الهمع: ١٩/١.

السينُ وسوفَ، وبظرفِه [1]، وبالنَّواصبِ، والجوازمِ ، إلاَّ(لم) ، و (لَمَّا) ، وبهما وبـ (لو) و (رُبَّما) يصيرُ ماضيَ المعنى[2].

(١) يعني بظرفه: غدا.

(٢) التسهيل: ٤-٥ ، والمساعد: ١٢/١.

بابُ إعرابِ الصحيحِ مِنَ الأسماءِ والأفعالِ ومَا يَتَعَلَّقُ بِهِمَا

الإعرابُ: ما جيءَ به لبيانِ مُقتضى العاملِ من حركةٍ أو حرفٍ أو سكونٍ أو
٣ب حذفٍ[١]. وهو في الاسم أصلٌ لوجوبِ قبولهِ بصيغةٍ/٣ب/ واحدةٍ معانيَ مختلفةً، والفِعلُ والحرفُ ليسا كذلكِ ، فبُنيا، إلا المضارعَ، فإنَّهُ شابَهَ الاسمَ بجوازِ ما وجَبَ له، فَأُعرِب، ما لم تَتصِلْ بهِ نونُ توكيدٍ، أو نونُ جمعِ المؤنثِ. ويمتنعُ إعرابُ الاسمِ بمناسبة الحرفِ. والسَّلامةُ منها تَمكُّنٌ.

وأنواع الإعرابِ: رَفعٌ، ونصبٌ، وجَرٌّ، وجَزمٌ.

وخُصَّ الجرُّ بالاسمِ، لأنَّ عامِلَهُ لا يسْتَقِلُّ فيُحمَلُ غيرُهُ عليهِ، بخلافِ الرَّفعِ والنَّصبِ. وخُصَّ الجزمُ بالفعلِ، لكونِهِ فيهِ كالعِوَضِ مِنَ الجَرِّ، (أو يُقالُ شاركَ الفعلَ الاسمَ في الرفعِ والنصبِ لِتَعدُّدِ مُقتضياتِهما، حملاً على بعضهما، فثبتتِ المزيَّةُ بالبواقي، ولا مُقتضى للجرِّ إلا الإضافةُ، فلو حُمِلَ عليها، فُقِدَتِ المزيَّةُ، وخُصَّ الفعلُ بالجزمِ جَبرًا لما فاتَهُ من المشاركةِ في الجرِّ) [٢].

والإعرابُ بالحركةِ والسُّكونِ أصْلٌ، وينوبُ عنهما الحرفُ والحذفُ. فارفَعْ بضمّةٍ،
٤أ وانصِبْ/٤أ/ بفتحةٍ، وجُرَّ بكسرةٍ، واجزمْ بسكونٍ، إلاّ في مواضع النَّيابةِ.

وتنوبُ الفتحَةُ عن الكسرةِ في جَرِّ ما لا ينصرف، إلاَّ أنْ يُضافَ أو يُعَرَّفُ باللامِ[٣]، والكسرةُ عن الفتحةِ في نصبِ المُصَحّحِ بالتاء[٤]،[وإنْ سُمِّيَ بِهِ ، فكذلكَ ، والأعرفُ حينئذٍ بقاءُ تنوينِهِ ، وقد يُجْعَلُ كـ أرطاةَ عَلَمًا] [٥] ، وتنوبُ الواوُ عن الضَّمَّةِ، والألفُ عن الفتحةِ ،

---

(١) يريد بالحركة الضمة نحو: جاء زيد. والفتحة نحو: رأيت زيداً، والكسرة نحو: مررت بزيد. والحرف هو الواو والألف والياء والنون، نحو: جاء أبوك والزيدان، ورأيت الزيدين يضربون. والسكون نحو: لم يضرب. والحذف نحو: لم يضربا.

(٢) من : أو يُقالُ.....إلى في الجر) ساقطة من س .

(٣) في س : أو يصحب حرف التعريف ، بدلاً من : أو يعرَّفُ باللام .

(٤) في س : بالألف والتاء ، بدلاً من : بالتاء . يعني بذلك جمع المؤنث السالم.

(٥) الزيادة من س ، وهي موافقة لما في التسهيل ص٨ .

والياءُ عن الكسرةِ ، في (أبٍ) و (أخٍ) و(حَمٍ) و (فيك) ، و (ذي مالٍ) مضافةً إلى غيرِ الياءِ، وإلحاقُ (هَنٍ) بهذهِ الأسماءِ لُغَةٌ [١]. وقد يُقصَرُ (أبٌ) و (أخٌ) و(حَمٌ) [٢]، وقد يلزمُها النَّقصُ ، كـ يدٍ. وتنوبُ النونُ عَن الضمةِ في فِعْلٍ اتَّصلَ بهِ ألفُ اثنينِ ، أو واوُ جمعٍ، أو ياءُ مخاطبةٍ، مكسورةً بعدَ الألفِ، ومفتوحةً بعدَ أُختَيْها[٣]، وينوبُ حذفُها عَنِ السُّكونِ والفتحةِ ، وما لم يجلبْهُ عاملٌ من النائبِ والمنوبِ عنهُ، فهو بناءٌ[٤]. وأنواعُهُ : ضمٌّ، وفتحٌ، وكسرٌ، ووقفٌ.

(١) وهي لغة قليلة ولقلتها لم يطلع عليها الفراء ولا أبو القاسم الزجاجي. ورد بنقل سيبويه عن العرب إجراء(هن) مجرى الأسماء الخمسة.

(٢) أي قال فيها: أخاك وأباك وحماك، رفعاً ونصباً وجراً، كعصا.

(٣) يعني أنَّ النونَ تكونُ مكسورةً في الأفعالِ بعدَ ألفِ الاثنينِ، ومفتوحةً بعدَ واوِ الجماعةِ وياءِ المخاطبةِ.

(٤) النائب هو علامة الإعراب الفرعية، والمنوب عنه هو علامة الإعراب الأصلية.

بابُ إعرابِ المُعْتَلِّ مِنَ الأسماءِ والأفعالِ

٤ب /٤ب/ يظهرُ الإعرابُ في حَرْفِهِ، وهوَ آخرُ المُعرَبِ ، فإنْ كانَ ألِفًا، قُدِّرَ فيهِ غيرُ الجزمِ، وإنْ كانَ ياءً أو واوًا يُشْبِهانه[١]، قُدِّرَ فيهما الرَّفعُ، وفي الياء الجرُّ.

وينوبُ حذفُ الثلاثةِ عن السكونِ إلاَّ في الضّرورةِ ، فيُقَدَّرُ لأجلِهَا[٢] جزمُهَا[٣]، ويظهَرُ لأَجْلِهَا جَرُّ الياءِ ورَفعُهَا[٤]، ويُقَدَّرُ لأجلِهَا نصبُ الواوِ والياءِ، ورُبَّمَا قُدِّرَ جزمُ الياءِ في السَّعَةِ[٥].

---

(١) يريد يشبهان في كون حركة ما قبلهما من جنسهما، فيخرج نحو: ظبي ودلو.

(٢) أي لأجل الضرورة.

(٣) أي جزم الثلاثة فتثبت نحو: ..... لم تهجو ولم تدع

ونحو : ..... ولا ترضاها ولا تملق

ونحو: ألم يأتيك والأنباء تنمي .....

(٤) أي لأجل الضرورة يظهر جر الياء نحو: فيوماً يوافين الهوى غير ماضيٍ، ورفعها نحو: إذا قلت علَّ القلب يسلو قيضت. ينظر: المساعد: ١/٣٥-٣٦.

(٥) يعني بالسعة اختيار الكلام وذلكَ في غيرِ الشعرِ كقراءةِ قنبل : { إِنَّهُ مَن يَتَّقِي وَيِصْبِرْ} يوسف ٩٠. بإثبات الياء في يتقي. والآية في المصحفِ بقراءةِ حفصٍ عن عاصمٍ (يَتَّقِ) بحذفِ الياءِ . المساعد: ١/٣٧.

بابُ إعرابِ المثنَّى والمجموعِ وما يَتَعَلَّقُ بذلكَ [١]

التثنيةُ: جعلُ الواحدِ دليلَ اثنينِ مُتَّفقينِ في اللّفظِ ، غالبًا بزيادةِ ألفٍ في آخرِهِ رفعًا، أو ياءٍ مفتوحٍ ما قبلَها جَرًّا ونصبًا، يليهُمَا نونٌ مكسورةٌ في الأعرفِ [٢]، تسقُطُ للإضافةِ، وَرُبَّما أُلْزِمَتِ الألفُ في الأحوالِ الثلاثِ[٣]، وفي حُكمِ المثنَّى اثنانِ، وكِلاَ وكِلتَا ، مضافين/٥أ/ إلى مُضمَرٍ، ومطلقًا على لغةٍ[٤]. وإذا سُمِّيَ بالمثنَّى ، فهوَ على ما كانَ ، أو يُجعْلَ آخرُهُ كآخرِ (فَعلانَ) [٥]. ٥أ

والجمعُ: جَعْلُ الواحدِ دليلَ ما فوقَ اثنينِ، بتغييرٍ ، وهوَ التكسيرُ، وبزيادةٍ في آخرِهِ، وهو التَّصحيحُ [٦]. وإنْ كانَ مذكَّرًا، فالمزيدُ في الرَّفعِ واوٌ بعدَ ضمّةٍ، وفي الجرِّ والنَّصبِ بعدَ كسرةٍ، تليهما نونٌ مفتوحةٌ تسقطُ للإضافةِ ، وإنْ كانَ مؤنَّثًا أو محمولاً عليهِ فالمزيدُ ألفٌ وتاءٌ. وتصحيحُ المذكّرِ مشروطٌ بخلوّهِ من تاءِ التأنيثِ ، وكونهِ لِمَن يَعْلمُ[٧]، أو مُشَبَّهٍ بهِ علمًا، أو صفةً، لا يمتنعُ جمعُ مؤنَّثِها بالألفِ والتَّاءِ ، وإنْ سُمِّيَ بهذا الجمعِ، فهو على ما كانَ ، أو يُجْعَلُ آخرُهُ كآخرِ (غِسْلينٍ) [٨].

وما أُعرِبَ مِثلَ هذا الجمعِ غير مستوفٍ للشُّروطِ فمسموعٌ كـ(أُولي)، و(علّيّينَ) ، و(عالَمينَ). و(أهلينَ)، و(أرضينَ)، و(عشرينَ إلى (التّسعين) [٩].

---

(١) ينظر: التسهيل ١٢.

(٢) في س : وفتحها لغة ، بدلاً من : في الأعرفِ . وزعمَ الكسائي أنَّ فتحَ النُّونِ معَ الياءِ لغةً لبني زياد بن فقعس... وقالَ الفرّاءُ : هي لغةٌ لبعضِ بني أسد . ينظر المساعد: ٣٩/١.

(٣) أي رفعًا ونصبًا وجرًّا. وهي لغة حارثية، نسبة إلى بني الحارث بن كعب.المساعد ٤٠/١-٤١.

(٤) في س : على لغة كنانة بدلاً من : على لغة . ينظر التسهيل: ١٢.

(٥) يريد أنه يعرب إعراب الممنوع من الصرف.

(٦) يعني به جمع المذكر السالم.

(٧) لمن يعلم: يعني به العاقل.

(٨) الغسلين : ما انغسل من لحوم أهل النار ودمائهم. وزيد فيه الياء والنون كما زيد في عفرين. وعفرين مأسدة. المساعد: ٤٩/١.

(٩) التسهيل: ١٣.

٥ب وكثُرَ هذا الاستعمالُ في المُعَوَّضِ/٥ب/ من لامِهِ تاءٌ بِتَغييرٍ[١] كـ (سنينَ)[٢].

وسلامةٍ[٣] كـ (ظُبينَ) [٤] ، وبِهما[٥] كـ (قُلينَ) و (قلينَ[٦] . وقد يُجعلُ إعرابُ هذا النّوع في النُّونِ[٧] ولا تُسقِطُها الإضافةُ[٨]، وتلزَمُهُ الياءُ[٩]. ويُنصَبُ كائناً بالألفِ والتاء[١٠] بالفتحةِ على لُغةٍ[١١].

---

(١) يعني بتغيير حركة فاء الكلمة، ففاء سنة مفتوحة غيرت في الجمع إلى الكسرة.

(٢)التسهيل: ١٣.

(٣) يعني سلامة الفاء الكلمة من تغيير حركتها، فهي مضمومة في المفرد، وبقيت مضمومة في الجمع.

(٤) ظبة، جمعت على ظبين، وقد كسروها على ظبى، ولامها المحذوفة واو، إذ قالوا: ظبوته إذ أصبته بالظبة، وهي طرف السيف والسهم. اللسان(ظبو) و المساعد: ٥٣/١.

(٥) بهما يعني بجواز تغيير حركة الفاء أو إبقائها مضمومة.

(٦) القِلة: لعبة، تجمع على قِلات وقُلين وقِلين. القاموس(قلو).

(٧) مثل هذه سنينٌ. وأقمت سنينًا كثيرة.

(٨) نحو: دعاني من نجدٍ فإنَّ سنينَهُ.

(٩) فيقال: سنين بالياء رفعاً وجراً ونصباً. لأنهُ شبه بغسلين. المساعد: ٥٥/١.

(١٠) أي نصب بالفتحة المعتل اللام المحذوفة إذا جمع بالألف والتاء.

(١١) حكى الكسائي: سمعت لغاتَهم، بفتح التاء. قال الفرّاء: العرب تجمع الثبة ثُبين وثُبات، وبعضهم ينصبها فيقولون رأيتُ ثُباتًا. وقال أحمد بن يحيى: هي لغة ، والثُبة الجماعة، وأصلها ثُبوة، والجمع ثُبات و ثُبون واثابي. التسهيل ١٤-١٥، واللسان(ثبا) والمساعد: ٥٦/١.

بابُ التثنيةِ وجمعِ التصحيح

الاسمُ الذي حرفُ إعرابِهِ ألفٌ، مقصورٌ، فإن كانَ ياءً حقيقيةً بعد كسرة، فهو منقوصٌ، فإنْ كان همزةً بعدَ ألفٍ، فهو ممدودٌ. فإذا ثُنِّيَ غيرُ المقصورِ والممدود الذي همزتُهُ بدلٌ من أصلٍ مُعتَلٍّ، أو زائدةٌ، أُلحِقَتِ العلامةُ بآخرِهِ من غيرِ[١] تغييرٍ، إلاّ قولهم :(أَليانِ) و(خُصْيانِ) في أَلْيَةٍ و خُصْيَةٍ[٢]، وربّما ثَبَتَتْ تاءاهُمَا في التثنيةِ وَسَقَطَتَا في الإفرادِ [٣].

وإذا ثُنِّيَ المقصورُ، قُلِبَتْ ألفُهُ (واوًا)، إن كانت ثالثةً بدلاً منها[٤]، أو جُهِلَ أصلُها[٥] ولم تُمَلْ [٦]، و(ياءً)، إن كانت بدلاً منها ثالثةً، أو جُهِلَ/٦أ/ أصلُها وأُمِيلَتْ، أو زادتْ على الثلاثةِ، مطلقاً[٧]. وتقلبُ[٨] واواً همزةُ الممدودِ الذي هي فيه بدلٌ من ألفِ التأنيثِ، فإن كانت للإلحاق أو عوضًا[٩] عن أصلٍ معتلٍّ[١٠]، جاز القلبُ والإبقاءُ، وربّما نالَ القلبُ ما همزتُهُ أصلٌ[١١]. ٦أ

وقالُوا: مِذرَوَانِ[١٢]، وَثَنَايَانِ[١٣]، على الأصلِ تشبيهًا بمفرَدَيْنِ [١٤].

---

(١) في س دون ، بدلاً من غير .

(٢) في س : (خُصْيانِ) و (أَليانِ) في خُصْيَةٍ و أَلْيَةٍ ، بدلاً من (أَليانِ) و(خُصْيانِ) في أَلْيَةٍ و خُصْيَةٍ.

(٣) الكتاب: ٣٨٧/٤.

(٤) أي من واو كعصا فتقول: عصوان لقولهم: عصوته أي ضربته بالعصا.

(٥) أي لا يدري عن أي شيء قلبت نحو: خساً بمعنى فرد، فتقول : خسوان.

(٦) احترز من بلى ومتى، فإن ألفهما أصل أميلت.

(٧) أي الألف المقصورة بأن كانت ثالثة بدلاً من ياء كرحيان، أو رابعة كملهيان، أو خامسة كمعتليان، أو سادسة كمستدعيان، أو أصلاً أميلت كبليان، ومتيان في تثنية إلى ومتى علمين. المساعد: ٥٩/١-٦٠.

(٨) وتقلب ، ساقطة من س.

(٩) في س : بدلاً ، مكان عوضًا .

(١٠) كلمة (معتل) ساقطة من س .

(١١) قال في المساعد: ٦٠/١: "سمع قُرّاوان ووُضّاوان في تثنية قُرَّاء ووضَّاء، ولم يذكر سيبويه فيها إلا إقرار الهمزة".

(١٢) يُقال ثنايان لطرفي العقال.

(١٣) يُقال مذروان لطرفي الإلية.

(١٤) قال في الكتاب:٣٨٧/٤:" وسألته عن الثنايين فقال : هو بمنزلة النهاية، لأن الزيادة في آخره لا تفارقه، فأشبهت الهاء. ومن ثم قالوا: مذروان، فجاؤوا به على الأصل، لأن ما بعده من الزيادة لا يفارقه".

وحكمُ ما أُلْحِقَ بهِ علامةُ [جمعِ التَّصحِيحِ القياسيَّةُ، حُكمُ ما أُلْحِقَ بِهِ علامةُ[١]] التثنيةِ، إلاَّ أنَّ حَرفَي إعرابِ المقصورِ والمنقوصِ يُحذفانِ في جمعِ التّذكيرِ[٢]. وتَلِي علامتاهُ[٣] الفتحة في المقصورِ دلالةً على الألفِ ، والضمّةُ والكسرةُ عندَ الكوفيينَ إنْ كانَ أعجمِيًّا[٤]، وتُحذَفُ تاءُ التأنيثِ عندَ تصحِيحِهِ، ويُعامَلُ الاسمُ بعدَ حذفِهِمَا معاملةَ مَا لَمْ تكُنْ فيهِ[٥].

والثُّلاثيُّ الصحيحُ العينِ الساكنةِ غيرَ مُدغَمٍ، تُحرَّكُ عينُهُ بحركةِ فائِهِ، مطلقًا[٦]، وتُفتحُ وتُسكَّنُ بعدَ الضَّمَّةِ والكسرةِ[٧]، وتُمنَعُ الضَّمةُ قبلَ الواوِ، والفتحةُ في (فَعْلَةٍ) وصفًا، إلاَّ قولَهُم: لَجَبَاتٌ، ورَبَعَاتٌ[٨]. ولا تُسَكَّن وهي غيرُ وصفٍ، إلاّ/٦ب/ اضطرارًا، وتَفْتَحُ هُذَيْلٌ العينَ المُعتَلَّةَ كَبَيَضَاتٍ، وَعَيَرَاتٍ[٩]. ٦ب

(فَصلٌ): يُتَمُّ في التثنيةِ مِن المحذوفِ اللاَّم، مَا أُتمَّ في الإضافةِ لاَ غير[١٠]، ورُبَّما قيلَ : أَبَانِ وأخانِ ويَدَيَان ودَمَيانِ أو دَمَوَانِ وفَمَوانِ[١١]. وقالوا في ذاتٍ : ذواتا[١٢]، تنبيهًا على أصل ذي.

---

(١) ساقطة من الأصل والزيادة من (س) وينظر التسهيل ١٧ .

(٢) قال في المساعد: ٦٢/١ :"يقال في قاضٍ: قاضون رفعاً، وقاضين جراً ونصباً. وفي مصطفى: مصطفون، رفعاً ومصطفين جراً ونصباً. وتحذف ياء المنقوص وألف المقصور.

(٣) أي علامتا الجمع المذكور.

(٤) الكوفيون يضمون ما قبل واو الجمع ويكسرون ما قبل يائه ويحذفون الألف، فيقولون: حبلون وحبلين.

(٥) أي يعاملُ الاسمُ معاملةَ مؤنَّثٍ عارٍ من تاءِ التأنيثِ عندَ تصحيحِهِ فيُقالُ في فتاةٍ فتياتٍ بقلبِ الألفِ ياءً وفي قناةٍ قنواتٍ بقلبها واوًا.

(٦) أي سواء كانت حركةُ الفاءِ فتحةً أو ضمةً أو كسرةً ، فتقول : جَفَنَاتٍ ، وَغُرُفَاتٍ ، وَ سِدِرَاتٍ. المساعد ٦٦/١.

(٧) مثال ما بعد الضمة نحو: غُرُفات ، و وغُرَفات. وما بعد الكسرة، نحو: سِدْرَات، و سِدِرَات. المساعد: ٦٦/١.

(٨) اللجبة: الشاة قلَّ لبنُها والغزيرة، ضد . وجمعها لِجَاب ولَجَبَات. القاموس(لجب). والرَّبْعَةُ: الرجلُ بينَ الطُّولِ والقصرِ كالمربوعِ ، وجمعُها رَبْعَات، ورَبَعات. القاموس(ربع).

(٩) عيرات: جمعُ عِير وهيَ الإبلُ التي عليها الأحمالُ ، والشذوذُ فيها من جهةِ فتحِ العينِ .

(١٠) فكما تقول : هذا قاضيك وأخوك وأبوك وهنوك وحموك، تقول: قاضيان وأخوان وأبوان وحموان وهنوان. فيردُّ في التثنية ما رُدَّ في الإضافةِ.

(١١) ينظر: التسهيل: ١٩ والمساعد ٧٠/١.

(١٢) وهو المستعمل الكثير منه : { ذَوَاتَا أَفْنَانٍ } الرحمن ٤٨، { ذَوَاتَى أُكُلٍ خَمْطٍ }سبأ ١٦. والألف في "ذواتا" لام الكلمة انقلبت عن الياء.

وَثُنِّيَ الجمعُ في تأويل فِرقَتَيْنِ[1]، وكونُ المُثنَّى المضافِ إلى مُثنًّى، هو بَعْضُهُ بلفظِ الجمعِ، أفْصحُ من كونِهِ بلفظِ التثنيةِ، ورُبَّما أُفْرِدَ لأَمْنِ اللَّبْسِ فإنْ فُرِّقَ المضافُ إليهِ، فالإفرادُ أفصَحُ[2].

ورُبَّما جاءَ بلفظِ الجمعِ فيما ليسَ بعضَ ما أُضيفَ إليهِ، إنْ أُمِنَ اللَّبْسُ[3].

(فَصلٌ): لا يُصَحَّحُ غالبا وَصْفُ مُؤنَّثٍ عارٍ من علامةٍ، غالبًا، ولا فَعْلَى فَعْلاَنَ، ولا فَعْلاَء أفْعَل ، إلاَّ ما نُقِلَ إلى الاسميَّةِ، حقيقةً أو حُكْمًا [4].

---

(١) نحو : { فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا } آل عمران ١٣.

(٢) وذلك قولكَ : قطعتُ رأسَ الكبشينِ ، مختارٌ على رأسي الكبشينِ . وكذا الكبشانِ قطعتُ منهما الرأسَ ، مختارٌ على الرأسينِ . ورؤوس الكبشينِ ، ومنهما الرؤوس ، مختارٌ على الرأسِ . فإنْ فرقَ المضافُ إليهِ ، نحو: قطعتُ رأسَ زيدٍ وعمرٍ ، فالإفرادُ أفصحُ .

(٣) المُراد بذلك المنفصلان اللذان ليسا جزءين مِمَّا أُضيفا إليهِ كالدرهمينِ ، فإن أُلْبِسَ جمعهما ، لم يوضع موضع التثنيةِ ، نحو: قبضتُ دراهمَ الزيدينِ .

(٤) عطشى: وصفٌ ، ولكن إذا سُمِّيَتْ بهِ امرأةٌ أصبحَ اسمًا حقيقيةً ، كما لو سُمِّيَتْ بسكرى وحمراء، امرأةٌ ، فتقول حينئذٍ : سكرياتٍ وحمراواتٍ . ونحو: بطحاء فإنَّها صفةٌ مقابلةٌ في الأصل لأبطحَ ، لكن غلبَ استعمالُها بلا موصوفٍ ، فأشبهتِ الأسماءَ ، فَجُمِعَتْ جمعَها فقيلَ : بطحاوات . المساعد: ٧٦/١.

بابُ المعرفةِ و النكرةِ

٧أ الاسمُ نكرةٌ ، وهو الأصلُ ، ومعرفةٌ. فالمعرفةُ: مُضْمَرٌ، وعَلَمٌ، ومُبْهَمٌ، وذُو/٧أ/ اللاَّمِ، والمضافُ إلى أحدِهَا تخصيصًا ، ورُتَبُها في التعريفِ كرُتبِها في الذِّكْرِ[١] وقيلَ: العَلَمُ كالمُضمرِ، ويُعتبرُ حالُ المضافِ بحالِ المضافِ إليهِ، والمُبهَمُ مَوصولٌ، واسمُ إشارةٍ.

والنَّكرةُ: ما ليسَ معرفةً. ويُسمَّى الشائعَ، واسمَ الجنسِ . وما تَعرَّفَ بالنداءِ، فاللاَّمُ فيهِ مَنويَّةٌ، على رأيٍ.

(١) ينظر: التسهيل: ٢١.

بابُ العلمِ[1]

وهو ما أُستبدَّ بتعيينِ مَسمَّاهُ، وهوَ مفردٌ ومُرَكَّبٌ، والمفردُ مُرْتَجَلٌ ومنقولٌ ، والمرتجلُ جارٍ على حُكمِ النظائِرِ، وشاذٌ[2].

والمركَّبُ إمَّا جملةٌ في اللَّفظِ أو في المعنَى، وإمَّا مضافٌ، وهو كنيةٌ وغيرُ كنيةٍ ، وإمَّا مُنزَّلٌ ثاني لَفْظَيْهِ منزلةَ تاءِ التأنيث[3]، وإنْ كانَ كسيبويهِ ، بُنِيَ على الكسرِ، ورُبَّما أُعرِبَ غيرَ مصروفٍ، والجملةُ مَحكيَّةٌ، وقد يكونُ العلمُ لقبًا، فإن وَلِيَ علمًا ليسَ لقبًا، فبإضافةٍ إنْ كانا مفردينِ، وإلاَّ فإتباعٍ[4].

٧ب وقد يختصُّ/٧ب/ بعضُ مُسَمَّياتِ اسمٍ شائعٍ بِهِ غالبًا، فيصيرُ علمًا، وتلزمُهُ الألفُ واللاَّمُ ، أو الإضافةُ [5].

وما نُقِلَ من صفةٍ أو مصدرٍ جازَ دخولُ الألفِ واللاَّمِ عليهِ سماعًا، على الأصحِّ [6].

وقد يتنكَّرُ العلمُ تحقيقًا أو تقديرًا، فيضافُ وتلحقُهُ الألفُ واللاَّمُ، ويُرَكَّبُ معَ (لاَ)، ويُسْلَبُ التَّعيينُ بالتّثنيةِ والجمعِ، فَيُجْبَرُ بالألفِ واللاَّمِ، إلاَّ أنْ يكونَ العلمُ لِمَا لا ينفصِلُ كـ : (عَمايَتْينِ) و (عَرَفاتٍ) [7].

ومُسمّياتُ الأعلامِ آحادٌ وغيرُ آحادٍ، فالآحادُ : أُولُو العِلْمِ [8] ، ومَا يُحتاجُ إلى تعيينِ

---

(١) السابق، ٣-٣٢.

(٢) الاسم المرتجل: إما مقيس، وإما شاذ، فالمُقيس: ما سلك به سبيل نظيره من النكرات. والشاذ: ما عدل به عن سبيل نظيره من النكرات. المساعد: ١/١٢٦.

(٣) يعني به المركب تركيباً مزجياً مثل: حضر موت.

(٤) ينظر: الكتاب: ٣/٢٩٤-٢٩٥، والتسهيل:٣١.

(٥) يعني به العلم بالغلبة.

(٦) أي العلم المنقول المجرد من أداة التعريف سواء كانت صفة كحارث، أو مصدراً كفضل.

(٧) قد ينكر العلم تحقيقاً نحو: ما من زيد كزيد بن ثابت. أو تقديراً كقول أبي سفيان: لا قرشي بعد اليوم. فيضاف ويصح دخول آل عليه ويركب مع لا، ويسلب التعيين بالتثنية. إلا في نحو عمايتين وعرفات. فإن التثنية لم تسلب العلمية بما فيها من التثنية والجمع. وعمايتان: جبلان. وعرفات مواقف الحج. المساعد: ١/١٣١-١٣٢.

(٨) أولو العلم يشمل: الملائكة وأشخاص الإنس والجن والقبائل، كجبريل وزيد والولهان و فزارة. المساعد: ١/١٣٢.

واحدِهِ من المألوفاتِ[١]، وغيرُ الآحادِ : قبائِلُ وأجناسٌ لا تؤلَّفُ آحادُهَا غالبًا [٢]، ومعانٍ[٣].

ومِنَ الأعلامِ، الأعدادُ المطلقةُ[٤]، والأمثلةُ التي تُوزَنُ بها الألفاظُ [٥]، و(فلانٌ) و (فلانةٌ) و (أبو فلانٍ) و (أُمُّ فلانٍ)، كناياتٌ عن أعلامِ أُولي العلمِ[٦]، وإنْ قُرِنَ بفلانٍ وفلانةٍ اللاَّمُ، كُنِّيَ بهما عن أعلامِ البهائمِ[٧].

---

(١) وذلك كالسور والكتب والكواكب والأمكنة والخيل والبغال والحمير ونحو ذلك كالبقرة والكامل وزحل وسكاب ودلول ويعفور وشذقم والفقار. المساعد: ١٣٢/١.

(٢) وذلك كأبي الحارث وأسامة للأسد.

(٣) مثال ذلك برّة للمبرّة، وفجار للفجرة.

(٤) المراد بالأعداد المطلقة: ما لم تقيد بمعدود محذوف أو مذكور، وإنما دلَّ بها على مجرد العدد، نحو قولهم: ستة ضعف ثلاثة، وثلاثة نصف ستة، فتمتنع هذه ونحوها للعلمية والتأنيث.

(٥) من الأعلام الأمثلة الموزون بها نحو: هذا رجل أفعلُ، حكمه حكم أسود. لأنك تنزله منزلته إذ جعلته صفة لرجل فامتنع الصرف للصفة والوزن.

(٦) أي من أعلام أولي العلم، ففلان كناية عن علم مذكر من ذوي العقل كزيد، وفلانة كناية عن علم مؤنث من ذوات العقل كهند. وبأبي فلان كناية عن كنية مذكر عاقل كابي بكر، وأم فلانة كناية عن كنية مؤنثة عاقلة كأم سلمة.

(٧) أي كنوا بهما عن أعلام البهائم المألوفة، كلاحق وسكاب وزادوا(أل) فرقاً بين الكناية عن علم من يُعقل وعلم ما لا يُعقل.

بابُ المُضْمَراتِ

٨أ /٨أ/ المضمرُ: الاسمُ الدَّالُّ على مُتكلِّمٍ أو مُخَاطَبٍ أو غائبٍ ، فمنهُ واجبُ الخَفَاءِ، وهو المرفوعُ بالمضارعِ ذي الهمزةِ والنُّونِ، وأمْرِ المخاطَبِ ومضارعِهِ(١). ومنْهُ جائزُ الخفاءِ . وهو المرفوعُ بفعلِ الغائبِ والغائبةِ، وبالصِّفاتِ والظُّروفِ المُتضمِّنةِ استقرارًا (٢). ومنه بارزٌ مُتَّصِلٌ، وهو إنْ رُفِعَ بفعلٍ ماضٍ(تاءٌ) تُضَمُّ للمتكلِّمِ ٧٧، وتُفْتَحُ للمخاطَبِ ، وتُكسَرُ للمخاطَبَةِ، وتُوصَلُ مضمومةً بميمٍ وألفٍ للمخاطبْينِ والمُخاطَبَتَيْنِ، وبميمٍ مضمومةٍ ممدودةٍ للمخاطبينَ، وبنونٍ مُشَدَّدةٍ للمخاطباتِ ، وتسكينُ ميمِ الجَمْعِ إنْ لم يَلِهَا ضميرٌ متَّصِلٌ منصوبٌ، أعْرَفُ(٣).

وإنْ رُفِعَ بفعلٍ غيرِهِ(٤)، فهو(نونٌ) مفتوحةٌ للمخاطباتِ والغائباتِ، و(ألفٌ) لتثنيةِ غيرِ المُتكلِّمِ(٥)، و(واوٌ) للمخاطَبينَ أو الغائبينَ، و(ياءٌ) للمخاطبةِ(٦).

ويُسَكَّنُ الحرفُ المُتَّصِلُ بغيرِ هذه الثلاثةِ(٧)، ويُحذَفُ ما قَبْلَ الساكنِ، مُعْتَلاًّ، وتُنقَلُ حركتُهُ في الثلاثي إلى الفاءِ ، وإنْ كانت فتحةً أُبدِلَتْ بحركةٍ/٨ب/ تُجانِسُ المحذوفَ ونُقِلَتْ، ورُبَّما نُقِلَ مطلقًا في زالَ أُختِ كانَ، وكادَ أُختِ عَسَى(٨)، وحركةُ ما قَبْلَ الواوِ والياء مُجانسَةٌ(٩) ، فإن ماثَلَهَا أوْ كانَ ألفًا حُذِفَ (١٠) ، وَوليَتِ العَيْنُ بحالِهَا (١١) ، وإنْ كانَ الضميرُ ٨ب

---

(١) ينظر: التسهيل: ٢٢.

(٢) السابق:٢٢.

(٣) السابق:٢٢.

(٤) بفعل غيره يعني به: غير الماضي، كالمضارع والأمر.

(٥) يريد بغير المتكلم الغائب والمخاطب.

(٦) ينظر: التسهيل:٢٣.

(٧) المراد بغير هذه الثلاثة: المتصل بالتاء، نحو: ضربتُ، وضربتَ، وضربتِ. والمتصل بالنون نحو: الهندات ضربنَ، ويضربنَ، واضربنَ يا هندات. والمتصل بـ(نا) نحو: ضَرَبْنَا زيدًا.

(٨) قَيَّدَ ذلك احترازًا من زال التي بمعنى ذهب، ومن كاد التامة التي بمعنى احتال.

(٩) يريد بذلك ضم ما قبل الواو نحو: يضربُون ، وكسر ما قبل الياء نحو: تضربِين.

(١٠) أمثلة ذلك أن تقول: أنتم تدون ، وأنتِ ترمِين، وأنتم تَخْشَوْنَ، وأنتِ تخْشَيْنَ ، والأصل في ذلك: تدعوُونَ، وترمِينَ، وتخشَاونَ، وتخشايَنَ.

(١١) يريد بذلك أن تبقى حركة العين في تدعون ، والميم في ترمين والشين في تخشون وتخشين على حالها ولا تغير. ينظر :التسهيل:٢٣.

واوًا، واللاَّمُ ياءً [١] أو بالعكس[٢]، حُذِفَتِ اللاَّمُ، وجُعِلَتِ الحركةُ المجانِسةُ على العينِ[٣].

ولغيرِ الواحدِ والواحدةِ مع الماضي في الغيبةِ مالَهُ مَعَ فعلٍ غيرِهِ.

ومِنَ البارزِ المتّصلِ في الجرِّ والنَّصبِ(ياءٌ) للمتكلِّمِ ، و(كافٌ) تُفتَحُ للمخاطَبِ ، وتُكسَرُ للمخاطبَةِ، و(هاءٌ) تُضمُّ للغائبِ ما لَمْ تَلِ ياءً ساكنةً أو كسرةً، فيكسِرُها غَيرُ الحجازيّين، وتُفتَحُ للغائبةِ، ويليها مجانسُ حركتِها. ما لَمْ تلِ المضمومَةُ والمكسورةُ ساكنًا، فَيُختارُ تَركُ ذلكَ إنْ كانَ السَّاكِنُ حرفَ لينٍ، وفِعْلُهُ إنْ لم يَكُنْهُ. ويلي الهاءَ والكافَ في التثنيةِ والجمعِ ما وَلِيَ التاءَ [٤].

[فَصْلٌ] [٥] : ويَلْحَقُ قبلَ ياءِ المتكلِّمِ إنْ نُصِبَ بغيرِ اسمٍ أو جُرَّ بـ (مِنْ) أو (عَنْ) أو (قد) أو (قط) /٩أ/ أو(لَدُنْ) نونٌ تَقِي الكسرَ مَا لاَ يليقُ بِهِ، وحذْفُها مَعَ أخواتِ (ليتَ) [٦]، والفِعْلِ المرفوعِ بالنُّونِ[٧] جائزٌ، وثبوتُها مع (لَدُنْ) أَعرفُ من حذفِها، ورُبَّما حَذِفَتْ مع أخواتها [٨]، ومع ليتَ، ونحو فَعَلْنَ[٩]، للضرورة، ورُبَّما لَحِقَتِ اسم الفِعْلِ اختياراً، واسمَ الفاعِلِ اضطراراً، على رأيٍ[١٠]. ٩أ

---

(١) مثال ذلك: ترمون وأصلها: ترميون.

(٢) مثال ذلك: تغزينَ وأصلها: تغزوين.

(٣) مثال ذلك أن تقول: ترمون، وتغزين. وإنما حذفت الياء والواو لأنهما لما استثقلت الضمة والكسرة حذفتا، فالتقى ساكنان، فحذف الآخر وحرك ما قبله بحركة تجانس الضمير.

(٤) ينظر: التسهيل: ٢٤-٢٥.

(٥) بياض في الأصل ، وس ، والزيادة من التسهيل:٢٥، يقتضيها السياق.

(٦) يريد بذلك: إنَّ و أنَّ و لكنَّ ولعلَّ.

(٧) يعني به الأفعال الخمسة كونها ترفع بالنون.

(٨) أخواتها هي: قط وقد وعن ومن.

(٩) يعني بذلك حذف نون الوقاية من الفعل المسند إلى نون النسوة المتصل بياء المتكلم نحو: فليني، إذ الأصل: فليننني، بنونين نون النسوة ونون الوقاية.

(١٠) أي تلحق اسم الفعل في الاختيار نحو: عليكني، واسم الفاعل في الضرورة نحو: وليس الموافيني... المساعد: ٩٧/١-٩٤.

وللمقولِ فيهِ نَفْعَلُ نونٌ وألفٌ في الإعرابِ كلِّهِ[١]، واتّصالُ الرافِعِ بهِ كاتِّصالِهِ بالتّاء.

ومِنَ المضمرِ مُنفَصِلٌ في الرفعِ، منهُ(أنَا) للمتكلّم مطلقاً، وتسْكُنُ نونُهُ للخِطابِ ، فتليها (التاءُ) [٢] مُتصرِّفةً مع المخاطَبِ بحَسبِ تصرفها قبلُ [٣] ، وللمقولِ فيهِ نَفْعَلُ(نحنُ) وللغيبةِ(هوَ) و (هيَ) و (هُما) و(هُمْ) و (هُنَّ) . وإسكانُ هاءِ(هُوَ) و (هيَ) بعدَ الواوِ والفاءِ ولامِ الابتداءِ، جائزٌ[٤]، ورُبَّما أُسْكِنَتْ بعدَ همزةِ الاستفهامِ وثُمَّ[٥]، وقد تُحْذَفُ الواوُ والياءُ اضطرارًا[٦].

وللمُنفصِلِ في النَّصبِ(إيَّا)، مُرْدَفةً بأحدِ أمثلَةِ المُتَّصِلِ المنصوبِ، وهوَ معها حرفٌ/٩ب/ دالٌّ على حالِ المُعَبَّرِ عنهُ، يتصرَّفُ مَعَهُ بحسبهِ، وقيلَ هو اسمٌ مجرورٌ بإضافةِ(إيَّا) إليهِ[٧]. **٩ب**

ولا انفصالَ ما أمكنَ الإتِّصالُ إلاَّ انفصالِ المنصوبِ في الضرورةِ [٨]، ولا يقَعُ المُتَّصِلُ بعدَ إلاَّ اختياراً[٩]، وانفصالُ منصوبٍ كانَ أعرفُ مِنَ اتّصالِهِ[١٠]،ويتعيَّنُ انفِصالُ المضمرِ المنصوبِ بعاملٍ في مضمرٍ قبلَهُ غيرِ مرفوعٍ إنِ اتَّفَقَتْ رُتْبتاهُما، ورُبَّما اتَّصَلاَ في الغيبةِ، فإن اختلفت رُتبتاهُما، جازَ الأمرانِ[١١].

ووجبَ تقديمُ الأخصِّ مع الاتصالِ لاَ معَ الانفصالِ[١٢].

---

(١) يعني بذلك الفعل الماضي المسند للمتكلم المشارك، نحو:(ضربْنا).

(٢) يريد بذلك تاء الضمير (أنتِ).

(٣) ينظر التسهيل:٢٥.

(٤) ينظر: كتاب ١٥١/٤، والتسهيل:٢٦.

(٥) إسكان هاء(هو وهي) لغة قيس وأسد. ينظر التسهيل:٢٦، والهمع ٢١٠/١ .

(٦) أي تحذف واو(هو) نحو:(بيناهُ في دارِ صدقٍ قد أقامَ بِهَا). أي بنا هو، وياء هي نحو:(عدًا ولولاهُ كانوا في الفلا رمما) أي ولولا هي.

(٧) هذا هو رأي الخليل . ينظر: الكتاب ٢٧٩/١، و التسهيل:٢٦، والمساعد ١٠١/١-١٠٢.

(٨) ينظر: الإنصاف المسألة(٩٨) ٦٩٥/٢ وما بعدها، والتسهيل:٢٧.

(٩) ينظر: التسهيل:٢٦، المساعد ١٠٠/١-١٠١.

(١٠) وذلك هاء كنته، فيكون اتصالها هو المختار، والذي نصَّ عليه سيبويهِ أنَّ الانفصالَ هو المختار، ينظر: التسهيل:٢٧، و المساعد ١٠٨/١.

(١١) في س : خلافًا لمن لم يوجبه ، بدلاً من : لا مع الانفصال .

أي الاتصال والانفصال في الذي لم يل الفعل نحو: الدرهمُ أعطيتكه، وأعطيتك إياه، وزيد ظننتكه وظننتك إيَّاه، ينظر: و المساعد ١٠٥/١.

(١٢) ينظر: التسهيل:٢٧.

والأصلُ تقديمُ ما يَعودُ إليهِ ضميرُ الغائبِ، وهوَ إنْ تَقَدَّمَ صريحٌ ، وغيرُ صريحٍ ، [فالصريحُ ما صُرِّحَ بلفظِهِ] [(١)] ، وغيرُ الصَّريحِ ما تضمّنَ الفِعلُ من مصدرٍ وما فُهِمَ بالسِّياقِ تأخيرُهُ إنْ كانَ مُقدَّمَ المعنى كالفاعِلِ، ويقبُحُ إنْ كانَ مُؤخَّرَهُ كالمفعولِ، ويتأخّرُ وجوبًا
١٠أ إنْ كانَ الضميرُ معمولَ نِعْمَ أو رُبَّ ، أو مرفوعًا بأوّل/١٠أ / المتنازعين، ومنهُ المُسمَّى ضميرَ الشأن عندَ البصريينَ[(٢)]، وضميرَ المجهول عندَ الكوفيينَ[(٣)]، ولا يُفسَّرُ إلاَّ بجملةٍ متأخرةٍ، فإنْ كان فيها مؤنَّثٌ اخْتِيرَ تأنيثُهُ، وَرُبَّما أُنِّثَ مطلقًا [(٤)].

ويبرزُ مبتدأً، ومنصوبًا في بابَيْ (إنَّ) و(ظَنَّ)، ويسْتَكِنُّ في بابَيْ (كانَ) و (كادَ) [(٥)].

وإعرابُ المضمراتِ مُمْتَنِعٌ لِشبهِها بالحرفِ في الوَضعِ، والافتقار، وعَدَمِ التَّصرُّفِ معَ العواملِ، وللاستغناء عَنْهُ باختلافِ صِيَغِها لاختلافِ المعاني[(٦)].

(فَصْلٌ): من المضمراتِ المُسمَّى عندَ البصريينَ فصلاً، وعندَ الكوفيين عِمادًا، ويقعُ بلفظِ المرفوعِ المُنفصِلِ، مطابِقًا للاسمِ الكائنِ مبتدأً في الحالِ أو في الأصلِ ، بينَهُ وبينَ خبرٍ معَرَّفٍ باللاَّمِ، أو هو أفعْلُ تفضيلٍ ، وفي وقوعِهِ قبلَ عَلَمٍ ، أو مُضافٍ، أو فعلٍ مضارعٍ ، أو بينَ نكرتينِ ، والحُكمُ على محلِّهِ بالإعرابِ خلافٌ. والأصحُّ أنْ لا يُحكَمَ بهِ، وفائدتُهُ في
١٠ب الأصلِ/١٠ب/ رفعُ احتمالِ كونِ الخبرِ تابعًا، وإنَّما تتعيَّنُ فصليَّتُهُ إذا وَلِيَهُ منصوبٌ، والمسندُ إليهِ ظاهرٌ، وهو مبتدأٌ مخبرٌ عنه بما بعدَهُ عندَ كثيرٍ مِنَ العربِ[(٧)].

---

(١) الزيادة من س.

(٢) وذلك نحو: هو زيدٌ قائم. ويسمونه ضمير الشأن إذا كان مذكراً، وضمير القصة إذا كان مؤنثاً نحو: هي هندٌ قائمة. ينظر: المساعد:١/١١٤.

(٣) سمّوه مجهولاً لأنه لا يُدرَى عندهم ما يعود عليه. ينظر: المساعد ١/١١٤-١١٥.

(٤) لا يفسر ضمير الشأن بمفرد إلا بجملة ، وهذا مذهب البصريين. ويرجح تأنيثهُ باعتبار القصة على تذكيره باعتبار الشأن. ينظر: التسهيل:٢٨، والمساعد ١/١١٠-١١٦.

(٥) ويبرز ضمير الشأن مبتدأً نحو: { قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ } الإخلاص ١. ومنصوبًا في بابي إنَّ وظنَّ نحو قولهِ تعالى: { وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ } الجن١٩. ونحو:(علمتُهُ الحقَّ لا يخفَى على أحدٍ). ويستكن في بابي كانَ وكادَ نحو:(إذا مِتُّ كانَ الناسُ صنفانِ ...) وكقراءة حمزة وحفص: { مِن بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ } التوبة١١٧، بالياء المثناة من تحت (يزيغُ) ، ففي كادَ ضمير الشأن. ينظر: المساعد١/١١٧-١١٨.

(٦) ينظر: التسهيل:٢٩.

(٧) في س : عندَ العرب ، بدلاً من : عندَ كثير من العرب .

سُمي بضمير الفصل عند البصريين لأنه يفصل بين الخبر والنعت، وقيل لأنهُ يفصل بين المبتدأ والخبر، ويسمى عند الكوفيين بالعماد، وسموه بذلك لأنه يعتمد عليه في الفائدة، إذ يتبيّن به أن الثاني ليس بتابع للأول وإنما هو خبر. ينظر: المساعد١/١١٩.

بابُ أسماءِ الإشارَةِ

اسمُ الإشارةِ ما دلَّ بالوضعِ على مُسمًّى وإشارةٍ إليهِ، وهو في القربِ مذَكَّرًا مُفْرَدًا(ذا)، وفي التَّوَسُّطِ (ذاكَ)، وفي البُعْدِ(ذلكَ)، ولِمُؤَنَّثِهِ(تِي) و (تَا) و(ذِهْ) و (ذِهِي)، ثُمَّ (تِيكَ) ثُمَّ(تِلكَ) و(تالِكَ)، وفي تثنيتِهِما(ذانِ) و(تانِ) و (ذانِكَ) و(تانِكَ) رفعًا، و(ذَيْنِ) و(تَيْنِ) و(ذَيْنِكَ) و (تَيْنِكَ)، جرًّا ونصباً، ورُبَّما شُدِّدَ النُّونُ مطلقًا[1].

والجمعُ (أُولى) و (أُولاءِ)، ثمَّ (أولاكَ) و(أُلئِكَ) ثُمَّ(أولَالِكَ)، وتَصْحَبُهُ(ها) للتنبيهِ في القريبِ كثيرًا، وفي المتوسِّطِ قليلاً [2]. والكافُ حرفٌ يَدُلُّ على حالِ المخاطبِ،/١١أ/ ١١أ يتصرَّفُ معهُ تَصَرُّفَهُ إذا كانَ مضمرًا، ورُبَّما جاءَ في خطابِ الجمعِ بلفظِ الإفرادِ، ويُستَعْمَلُ(ذلكَ) موضِعَ (ذا) على رأي[3]. ويُشارُ إلى المكانِ بـ(هُنا) ثُمَّ(هُنالِكَ) و(هَنَّا) و(هِنَّا) و (ثَمَّ)، وقد يُرادُ بـ(هَنَّا) [4] الزَّمانُ، توَسُّعًا.

وَبُنِيَ اسمُ الإشارةِ لِنِيابَتِهِ عن أحرفِ الإشارةِ، أو لشَبَهِهِ بالحرفِ في الوضعِ والافتقارِ[5].

---

(١) ينظر: التسهيل:٣٩ والمساعد:١/١٨٣.

(٢) ينظر: التسهيل:٣٩-٤٠.

(٣) ينظر: المساعد: ١/١٩١.

(٤) جاء في التسهيل:٤١ :"وقد يراد بـ(هُناك) و (هُنالك) و(هنا) الزمان، بضم الهاء ومن غير تشديد النون".

(٥) ينظر: التسهيل:٤١، وشرح ابن عقيل ١/٣٠-٣٢.

بابُ الموصولاتِ

الموصولُ : ما لا تَتِمُّ إبانَتُهُ لِلْمُسَمَّى إلاَّ مُرْدَفًا بجملةٍ أو نائبٍ عنها، فإنْ عادَ إليهِ ضميرٌ، فهوَ اسمٌ، وإلاَّ فهو حرفٌ.

فـ(الَّذي) للواحِدِ، و(الَّتي) للواحدةِ مُطلقًا، وقد تُشَدُّ [١] ياءاهُمَا ، ويُحذفانِ ساكنًا ما قبْلَهُمَا، أو مكسورًا، وتثنيتُهُما كتثنيةِ(ذا) و(تا) [٢].

وَإنْ عُنِيَ بـ(الَّذي) مَنْ يَعقِلُ، فجمعُهُ(الَّذينَ) مطلقًا، ورُبَّما قِيلَ :(الَّذونَ) رفعًا[٣]، وقد تُحذَفُ نونُهُ/١١ب/ ونون المثنَّى تخفيفًا، إنْ أُمِنَ اللَّبسُ. ١١ب

وجمعُ (الَّتي) : اللاَّئي ، واللَّلاتي، واللَّواتي ، وتُحْذَفُ ياءاتُهَا. و(الأُلَى) بمعنى(الَّذينَ) ، وقد تجيءُ بمعنَى (اللاَّتي).

وبمعنى(الَّذينَ) أيضًا(اللاَّئي) ، و(اللاَّءُونَ) رفعًا ، و (اللاَّئينَ) جَرًّا ونصبًا.

وبمعنَى(الَّذي) وفروعِهِ : (مَنْ) و(مَا).

وبمعنَى (الَّذي) أَيٌّ ، و(ذا) غير مشارٍ بها، ولا ملغاةٍ ، مقرونَةٍ بـ(ما) الاستفهاميةِ غالبًا، و(ذو) في لغةِ طَيِّئٍ. وبمعنى(الَّتي): (أيَّةٌ) [٤]، وكلُّها تُوصَلُ بجملةٍ خبريَّةٍ معهودةٍ أو جُرَّ بحرفٍ جُرَّ الموصولُ بمثلِهِ لفظًا و معنًى، أو كانَ مبتدأً، بشرطِ الاستطالةِ في صلةِ غيرِ (أيٍّ) غالبًا، وبغيرِ شرطٍ في صلتِها، و(أيٌّ) حينئذٍ تُبْنَى على الضَّمِّ، إنْ صُرِّحَ بما تضافُ إليهِ، وقد تُعْرَبُ [٥].

للسامعِ، فيها ضميرٌ مُطابقٌ للمعنَى. ويجوزُ حذفُهُ إنْ عَمِلَ فيهِ فِعْلٌ أو وَصْفٌ، غيرَ رَفْعٍ، ويُغني عن الجملةِ الموصولِ بها ظرفٌ أو حرفُ جَرٍّ منويٌّ مَعَهُ استقرَّ، وفاعلٌ هُوَ العائدُ [٦].

---

(١) في التسهيل: ٣٣: وقد تُشدّدُ، وهي أقوى.

(٢) ينظر: التسهيل:٣٣.

(٣) الَّذون بالواو في حالة الرفع، لغة طيِّئ وهذيل وعقيل، وعليه الشاهد: (نحن الَّذونَ صَبَّحُوا الصَّباحَا). ينظر: التسهيل:٣٣، وشرح ابن عقيل ١٤٤/١.

(٤) وذلك قولك: يعجبني أَيَّتُهُنَّ عندكَ. وهي لغة ضعيفة. ينظر: المساعد ١٤٩/١.

(٥) وذلكَ أنْ تُضافَ ويحذَفُ صدرُ الصِّلَةِ، نحو: يعجبني أيُّهم قائمٌ. ففي هذه الحالةِ تكونُ أيٌّ مبنيَّةٌ، وأنَّ بعضَ العربِ أَعربَهَا مطلقًا وإنْ أُضيفَتْ وحُذِفَ صدرُ صلتِها. ينظر: شرح ابن عقيل ١٦٢/١-١٦٥.

(٦) وذلك نحو: جاءَ الَّذي عندكَ ، وجاءَ الَّذي في الدارِ. أي الَّذي استقرَّ عندَكَ أو في الدَّارِ، ففي استقرَّ ضميرٌ مستترٌ مرفوعٌ بِهِ. ينظر: المساعد ١٥٨/١.

١١٢أ والألفُ واللامُ بمعنى(الذي) وفروعهِ، /١١٢أ/ خلافًا للمازني وأبي العباس، وتُوصَلُ بالصِّفاتِ [١]، ورُبَّما وُصِلَتْ بفعلٍ مضارعٍ [٢].

(فَصلٌ) : (مَنْ) و (مَا) في اللفظِ مفردانِ مذكرانِ، والحَملُ عليهِ أكثرُ من الحملِ على المعنى [٣] . وكلْتاهُما تقعُ شرطيَّةً واستفهاميَّةً ونكرةً موصوفةً . ولا تُزادُ (مَنْ) ، خلافًا للكوفيين ولا تقعُ على ما لا يَعقلُ ، إلاَّ مع مَنْ يعْقِلُ شمولاً أو تفصيلاً بعدَ الشمولِ[٤].

وأُفْرِدَت(ما) نكرةً [٥] في نَعِمَّا ، ومِمَّا أنْ يكونَ ، وهي في الغالبِ لِمَا لا يَعقِلُ، ولصفاتِ مَنْ يَعقِلُ ، وللمُبْهَمِ أمْرُهُ[٦].

(فَصلٌ) : الموصولاتُ الحرفيَّةُ منها: (أنْ) ، وتُوصَلُ بفعلٍ مُتَصَرِّفٍ [٧]، وتقبلُ إعرابَ الاسمِ كُلَّهُ[٨] . و(كَيْ) بمعناها، وتُوصَلُ بمضارعٍ[٩]، ولاَ يَدخُلُ عليها إلاَّ لامُ الجَرِّ[١٠]. ومنها: (ما)، وتُوصَلُ بالفِعْلِ ، وتختصُّ بنيابَتِها [١١] عن ظرفِ الزمانِ ، وتُوصَلُ بجملةٍ

---

(١) يريدُ بالصفاتِ اسمَ الفاعلِ كالضَّاربِ ، واسمَ المفعولِ كالمضروبِ ، والصفةَ المشبَّهَةَ كالحَسَنِ. ينظر: المساعد ١/١٤٩.

(٢) وذلك كقوله:(ما أنتَ بالحكمِ التُّرضَى حكومتُهُ) ينظر: المساعد ١/١٥٠.

(٣) فيكونان هما وما عُطِفَ عليهما بعدَ ذلكَ بلفظٍ واحدٍ للمذكَّرِ والمؤنَّثِ مفردًا كانَ أو مثنًّى أو مجموعًا. المساعد ١/١٤٦.

(٤) تقع(مَنْ) على مَنْ يعقلُ أو ما نُزِّلَ منزلتَهُ كقولِهِ تعالى: { وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُو مِن دُونِ اللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَومِ الْقِيَامَةِ } الأحقاف :(٥) ، مجامعًا لهُ شمولٌ، كقولِهِ تعالى: { وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ}النور(٤٥). أو اقتران، كقولِهِ تعالى: { وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ } النور(٤٥). ينظر: التسهيل:١/١٦٤.

(٥) أي أنَّ(مَا) تقعُ نكرةً تامَّةً بلا صلةٍ ولا صفةٍ. ينظر: التسهيل ٣٦-٣٧، والهمع ١/٣١٧.

(٦) المُبْهَمُ أمرُهُ، وذلكَ كأنْ يَرَى شبحًا يقدِّرُ إنسانيَّتَهُ وعدمَ إنسانيتِهِ فيقول: أَخْبِرْنِي ما هناكَ، وكذا لو عُلِمَتْ إنسانيَّتُهُ ولم يُدْرَ أَذَكَرٌ هوَ أمْ أُنثى. ومنه: { إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّراً } آل عمران : (٤٥) . ينظر: المساعد ١/١٦٥.

(٧) ينظر: التسهيل ٣٧.

(٨) يريد ذلك أنَّ(أنْ) تقبلُ إعرابَ الاسمِ كلِّهِ، فتكونُ هيَ وصلتُهَا في موضعِ رفعٍ ، أو نصبٍ، أو جرٍّ.

(٩) ينظر: التسهيل ٣٧.

(١٠) يريدُ أنَّ(كي) لا تقعُ إلاَّ في موضعِ جرٍّ بعدَ لامِ الجرِّ، بخلافِ (أنْ) التي تقعُ في موضعِ رفعٍ ونصبٍ وجرٍّ.

(١١) يعني ذلك (ما) المصدرية الظرفية.

١٢ب اسميَّةٍ على رأيٍ ، وَتَفْتَقِرُ عندَ الأخفشِ إلى عائدٍ[١] ، ومنها (أنَّ) تُذْكَرُ /١٢ب/ في بابِها.

وبمعنى(أنْ): (لَوْ) الكائِنةُ بَعْدَ (وَدَّ) أو ما في معناها ، ويُستغنَى بِهَا عن فِعْلِ التَّمنِّي، فيقعُ الجوابُ بعدَها [٢] مقرونًا بالفاءِ [٣].

والموصولُ والصّلَةُ كجُزْءِي الاسمِ، فيجبُ لهما ما وَجَبَ للجزءَينِ من الترتيبِ[٤]، ومُنِعَ الفصلُ بأجنبيٍّ [٥] ، فلا يُتْبَعُ الموصولُ[٦] غالبًا، ولا يُخبَرُ عنهُ ، ولا يُستثنَى مِنهُ قبلَ تمامِ الصِّلةِ [٧]، ولا يتقدَّمُ على الموصولِ مُتَعلّقٌ بالصِّلةِ بوجهٍ مَا، وَرُبَّمَا حُذِفَ الموصولُ أو الصلةُ اعتمادًا على الظهورِ، أو قصدًا للإبهامِ[٨].

---

(١) ينظر: التسهيل ٣٧-٣٨، والهمع ٢٧٩/١، ٢٨١.

(٢) ورد في الأصل: فيقع الجواب بعدها الجواب ، بزيادة (الجواب) الثانية وما اثبتناه من س.

(٣) وذلك كقوله: سَرَيْنَا إليهم في جموعٍ كأنَّها جبالُ شَرَوْرَى لو تُعانُ فَتَنْهَدَا.

الأصل: وَدَدْنَا لَوْ تُعانُ ، فَحُذِفَ الفعلُ لدلالةِ (لَوْ) عليهِ. ينظر: المساعد ١٧٤/١.

(٤) ينظر: التسهيل ٣٨ . وعقَّبَ ابنُ عقيل في المساعد على عبارة التسهيل في هذا الموضع بقوله : " أشبهُ الأسماءِ بهما المركَّبُ تركيبَ مزجٍ ، كبعلبك ، لمباينة المفردِ لهما بالإفرادِ، والمضافُ والجملةُ بتأثيرِ الصدرِ في العجزِ. وللموصولِ وصلتِهِ ما لجزءِي الاسمِ، فيقدَّمُ الموصولُ وتُؤَخَّرُ صلتِهِ ". المساعد ١٧٥/١.

(٥) أوردَ ابنُ عقيل في المساعد على عبارة التسهيل في هذا الموضع قولَهُ : " وأمَّا غيرُ الأجنبيّ فيجوزُ الفصلُ بِهِ، كجملةِ الاعتراضِ ". المساعد ١٧٥/١.

(٦) يريد بذلك أَلاَّ يُتْبَعُ الموصولُ بنعتٍ ولا عطفِ بيانٍ ، ولا بدلٍ ولا توكيدٍ ولا عطفِ نسقٍ". ينظر: المساعد ١٧٦/١.

(٧) أي لا يقال: جاءَ الذي الظَّريفُ أكرَمْتُهُ ، بل يُؤَخَّرُ الظريفُ عن أكْرَمْتُهُ ، وكذا بقيةُ التَّوابعِ . ينظر: المساعد ١٧٦/١.

(٨) ينظر: المساعد ١٧٨/١.

بابُ لحاقِ الأَلفِ واللاَّمِ[١]

اللاَّمُ وَحْدَها المُعرِّفَةُ[٢]، خلافًا للخليل[٣]، وإبدالُها ميمًا لُغةٌ يمانيَّةٌ[٤]، وهي جنسيَّةٌ، وعهديَّةٌ ، فالجنسيَّةُ: إمَّا للشمولِ ، وهي التي(يَصُحُّ)[٥] الاستثناءُ من مصحُوبِها، وإمَّا لتعيينِ/١٣أ/ الحقيقةِ، وهي التي تَصْحَبُ فاعِلَ نِعْمَ، وصِفَةَ اسمِ الإشارةِ. ١٣أ

والعهديّةُ: هي التي عُهِدَ مصحُوبُهَا بِذِكْرٍ أو عِلْمٍ، وقد تُزادُ هذهِ اللاَّمُ و تنوبُ عن مضمرٍ[٦]، وتفيدُ التعظيمَ على رأيٍ .

(فَصلٌ): مدلولُ إعرابِ الاسمِ عُمدةٌ، أو فضلةٌ، أو بينهما. فالرَّفْعُ دليلُ العُمَدِ ، وهيَ مبتدأٌ ،وخبرٌ، [و فاعلٌ] [٧]، ونائبٌ عنْهُ، ومُشَبَّهٌ بِهِ لفظًا[٨].والنَّصبُ دليلُ الفضلاتِ، وهي المفعولاتُ وما شُبِّهَ بها، وهو الحالُ ، والتَّمييزُ، والمستثنَى، والمنصوبُ على التشبيهِ بالمفعول بهِ[٩]. وأُلحقَ من العُمَدِ بالفضلاتِ المنصوبُ في بابِ (كانَ) و (إنَّ) و (لاَ) [١٠]. والجَرُّ دليلُ ما بينَ العمدةِ والفضلَةِ ، وهو المضافُ إليهِ [١١].

---

(١) ينظر: التسهيل ٤٢.

(٢) رجَّحَ ابنُ مالك في التسهيلِ ٤٢، وشرحِ عمدةِ الحافظِ ١٥٢ أنَّ حرفَ التَّعريفِ (أَلْ) لاَ اللاَّمُ وحدَها. وهذا خلافُ ما ذهبَ إليهِ هنا. ينظر: نكت السيوطي ٣٠٥/١.

(٣) ينظر: الكتاب ٣٢٤/٣-٣٢٥، والمساعد ١٩٥/١، والهمع ٢٧١/١.

(٤) هذه اللغة نقلت عن طيِّئٍ وعن حمير. ينظر: مغني اللبيب ٧٠-٧١، والهمع ٢٧٣/١.

(٥) وردت في الأصل (تصحب فاغ)، وما أثبتناه من س ، يوافق ما في التسهيل٤٢. والذي يصح الاستثناء من مصحوبها كقوله تعالى: {إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ {٢} إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا} العصر: ٢،٣.

(٦) ينظر: التسهيل ٤٢، ومغني اللبيب ٧٤،٧٧-٧٨.

(٧) الزيادة من س ، وهي موافقة للتسهيل ٤٢.

(٨) ينظر: التسهيل ٤٢-٤٣. وهنا يريدُ بالمشبَّهِ بالفاعلِ لفظًا، كاسمِ كانَ وأخواتِها، ينظر: المساعد ٢٠١/١.

(٩) ما شُبِّهَ بالمفعولاتِ ، وهو الحالُ، نحو: ما جاءَ زيدٌ ضاحكاً. والتمييزُ، نحو: طابَ زيدٌ نفسًا، والمستثنى نحو: القومُ إخوتُكَ إلاَّ زيدًا. والمشبَّهُ بالمفعولِ بِهِ ، نحو: مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجهَ . بنصبِ الوجهِ.

(١٠) المنصوبُ في بابِ كانَ ، أي خبرُها وهوَ خبرُ مبتدإٍ في الأصلِ . و(إنَّ ولاَ) ، أي اسماهما، وهما مبتدآن في الأصلِ . ينظر: المساعد ٢٠٢/١.

(١١) وإنَّما كانَ بينَ العمدةِ والفضلةِ ، لأنَّهُ في موضعٍ يكملُ العمدةَ ، نحو: جاءَ عبدُ اللهِ ، وفي موضعٍ يكملُ الفضلةَ نحو: أَكْرَمْتُهُ عبدَ اللهِ ، وفي موضعٍ يقعُ فضلةً ، نحو : هذا ضاربُ زيدٍ . المساعد ٢٠١/١-٢٠٢.

١٣ب وهُوَ الاسمُ المُعَرَّى من العواملِ اللفظيَّةِ غيرِ الزائدةِ، مسندًا/١٣ب/ إليهِ ، أو وَصفًا يلي استفهامًا أو نفيًا، رافعًا لظاهرٍ مُستغنًى بِهِ . والابتداءُ جَعْلُ الاسمِ كذلكَ ، وهو رافعُ المبتدإِ ، والمبتدأُ رافِعُ الخَبرِ، وهو ما أُسنِدَ إليهِ فأفادَ . وقِيلَ : الابتداءُ رَفَعَهُمَا، وقِيلَ : هُمَا مترافعانِ(١)، والرَّافِعُ (٢) للظاهِرِ لا خَبَرَ لَهُ لِشِدَّةِ شَبَهِهِ بالفِعْلِ(٣).

ويُحذَفُ خَبَرُ المسندِ إليهِ وجوبًا، للاستغناءِ عَنْهُ بجوابِ القسمِ ، وجوابِ (لولا) ، و واوِ المصاحبةِ، والحالِ إنْ كانَ المبتدأُ مصدرًا (٤)، ويُحْذَفُ المبتدأُ جوازًا، إنْ دَلَّ عليهِ دليلٌ مِنَ اللَّفظِ أو المعنَى ، وكذلكَ الخَبَرُ (٥).

والأصلُ في المبتدإِ التَّعريفُ ، وفي الخَبَرِ التنكيرُ(٦)، وقد يُعرَّفانِ(٧). ولا يُبْتَدَأُ بنكرةٍ إلاَّ أنْ تُفيدَ ، وذلكَ بأنْ تُخَصَّ بإضافةٍ أو وَصْفٍ ، أو يُعْطَفَ عليها ، أو يُقصَدَ بها العمومُ ، ١٤أ أو تعتمدُ على استفهامٍ أو نفيٍ أو ظرفٍ/١٤أ/ مُقدَّمٍ هو الخبرُ، أو تكونَ دُعاءً، أو وَرَدَتْ مثلاً(٨).

والأصلُ تأخيرُ الخبرِ، ويجوزُ تقديمُهُ، إلاَّ أنْ يكونَ فِعْلاً لم يبرزْ فاعِلُهُ، أو مساويًا للمبتدإِ في الاختصاصِ وعدمِهِ، أو مقرونًا بِإلاَّ لفظًا، أو معنًى ، أو بالفاءِ ، أو مسندًا إلى

---

(١) ينظر: في مسألة العامل في المبتدأ والخبر الخصائص ١-١٠٩،١٦٦، والإنصاف مسألة(٥)، والتسهيل ٤٤.

(٢) يريد بالرافعِ للظاهرِ الوصفَ الرافعَ للاسمِ الظاهرِ ، نحو: أقائمٌ أخواكَ ؟.

(٣) وذلكَ إذا قلتَ : أقائمٌ الزيدانِ ؟ فالزيدانِ فاعلٌ مغنٍ عن الخبرِ، وليس ثَمَّ خبرٌ محذوفٌ ، خلافًا لبعضِهِم، وذلكَ لتمامِ الكلامِ من دون تقديرٍ، كما في قولِكَ : أيقومُ الزيدانِ ؟ ينظر: المساعد ٢٠٦/١.

(٤) أي يُحذَفُ الخبرُ وجوبًا في القَسَمِ ، نحو: لعمرُكَ : أي لعمرُكَ قَسَمِي، وبعدَ لولا ، نحو: لولا زيدٌ لأتيتُكَ ، أي لولا زيدٌ موجودٌ ، وبعدَ واوِ المصاحبةِ ، نحو: كلُّ رجلٍ وضيعتُهُ. أي مقرونانِ ، وقبلَ حالٍ، نحو ضربي زيدًا قائمًا. ينظر: المساعد ٢٠٨/١-٢١٠.

(٥) فحذفُ المبتدإِ جوازاً لقرينةٍ ، نحو أنْ يُقالَ : كيفَ زيدٌ ؟ فتقول: طيِّبٌ. وحذفُ الخبرِ، نحو: زيدٌ . لِمَنْ قالَ : مَنْ عندكَ ؟.

(٦) ينظر: الكتاب ٣٢٨/١، والتسهيل ٤٦.

(٧) ينظر: التسهيل ٤٦.

(٨) ينظر: التسهيل ٤٦.

ضميرِ الشأنِ، أو أداةِ[1] استفهامٍ ، أو شرطٍ ، أو مضافٍ إلى إحداهما، أو مقرونٍ بلامِ الابتداءِ[2].

ويجبُ تقديمُهُ إنْ كانَ أداةَ استفهامٍ ، أو مضافًا إليها، أو مُسندًا إلى(أنَّ) وَصِلتِهَا ، أو إلى مقرونٍ بـ (إلاَّ) لفظًا ومعنًى ، أو بضميرٍ يعودُ إلى الخبرِ، أو مُسندًا إلى فِعْلٍ مقرونٍ بهمزةِ التَّسويَةِ، أو مُصَحَّحًا للابتداءِ بالنَّكرةِ[3].

(فَصلٌ) : والخبرُ مفردٌ وجملةٌ ، فالمفردُ كائنٌ المبتدأ في المعنَى، أو مَنزَّلٌ منزلَتَهُ، وكلاهُمَا مُشْتَقٌّ وغيرُ مُشْتَقٍّ [4]، فالمُشتَقُّ متَحَمِّلٌ للضميرِ ما لم يرفعْ ظاهرًا، ويستكنُّ الضميرُ/١٤ب/ إنْ جَرَى مُتَحَمِّلُهُ على ما هُوَ لَهُ ، وإلاَّ بَرَزَ مطلقًا، وعندَ الكوفيينَ ومَنْ وافقَهُم بشرطِ خوفِ اللَّبسِ[5]. **١٤ب**

---

(١) يريدُ بذلكَ العطفَ على المجرور بإلى وهوَ(ضميرُ الشَّأنِ)، ولهذا جَرَتِ الأسماءُ الأُخرى الواقعةُ بعدَ حرفِ العطفِ . فالمسندُ إلى ضميرِ الشَّأنِ ، نحو: هوَ زيدٌ المنطلِقُ ، فلو أُخِّرَ(هُوَ) لاحتَمَلَ الشأنِيَّةَ والتأكيدَ. ينظر المساعد ٢٢٢/١.

(٢) المقرونُ بلامِ الابتداءِ ، نحو: لزيدٌ قائمٌ، قلا يجوزُ : قائمٌ لزيدٌ.

(٣) أي : يجبُ تقديمُ الخبرِ في هذهِ الأحوالِ ، فكونُهُ أداةَ استفهامٍ ، نحو: كيفَ أنتَ ؟ أو مضافًا إليها، نحو: صبيحةَ أيِّ يوم سفرُكَ؟ والمسند إلى(أنَّ) وصلتِها، نحو: { وَآيَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا } ياسين : ٤١. والمقرون بإلاَّ لفظًا أو معنًى ، نحو: ما في الدَّارِ إلاَّ زيدٌ ، والثاني نحو: إنَّما في الدارِ زيدٌ. أو بضميرٍ يعودُ إلى الخبرِ، نحو: عندَ هندٍ مَنْ يُحِبُّها، أو مسندٍ إلى فعلٍ مقرونٍ بهمزةِ التسويةِ، نحو: سواء عليَّ أقمتَ أو قعدتَ ؟ أو كونِهِ مصحَّحًا للابتداءِ بالنكرةِ ، نحو: في الدارِ رجلٌ ، وعندكَ امرأةٌ. ينظر المساعد ٢٢٣/١-٢٢٤. والهمع: ٣٤/٢-٣٥.

(٤) ينظر: التسهيل ٤٧.

(٥) إذا جَرَى الضميرُ على غيرِ مَنْ هوَ لَهُ ، برزَ الضميرُ مطلقًا سواء أُخيفَ اللَّبسُ ، نحو: زيدٌ عمرٌو ضاربُهُ ، أمْ أُمِنَ، نحو: زيدٌ هندٌ ضاربُها ، وهذا على طريقةِ البصريينَ ، وأَمَّا عندَ الكوفيينَ ، فيتعيَّنُ هذا عندَ خوفِ اللَّبسِ . ينظر المساعد ٢٢٨/١.

والجملةُ شرطيَّةٌ وغيرُ شرطيَّةٍ ، وغيرُ الشرطيَّةِ، اسميَّةٌ وفعليَّةٌ ، وكلتاهُما طلبيَّةٌ وخبريَّةٌ [١] ، فإنْ بايَنَ المبتدأُ جُزءَي الجملةِ ، وَجَبَ عَوْدُ الضَّميرِ منها إليهِ مطابقًا ، ولا يُحذَفُ إلاَّ بدليلٍ ، وإنْ كانَ المبتدأُ مفعولَ المعنَى، قَبُحَ الحذْفُ ، وإلاَّ حَسُنَ [٢].

ويُضَمَّنُ الظرفُ وحرفُ الجرِّ معنى(استقرَّ) أو (مستقرٍّ)، فيقعُ خبرًا متحمِّلاً لضميرٍ مرفوعٍ بِهِ إنْ جَرَى على مَا هوَ لَهُ، وإلاَّ رَفَعَ ظاهِرًا أو ضميرًا منفصلاً[٣].

ولا يُخبَرُ عن اسمِ عينٍ [بظرفِ زمانٍ] [٤] إلاَّ بتأويلٍ ، وإذا أُخْبِرَ عن اسمِ معنًى لا يقعُ في بعضِهِ، جازَ رَفْعُهُ على تقديرِ حذفِ مضافٍ هوَ المبتدأُ[٥].

١١٥أ وقد يكونُ للمبتدإِ خبرانِ فصاعدًا، بعطفٍ وبغيرِ عطفٍ ، وليسَ /١١٥أ / من ذلكَ ما تعدَّدَ في اللَّفظِ دونَ المعنَى ، كَحُلْوٍ حامضٍ، إذ معناهُما مُزٌّ [٦].

---

(١) ينظر التسهيل ٤٨، وشرح الوافية نظم الكافية ١٧١.

(٢) قد يحذف العائد إذا كان عندَ حذفِهِ لا يُجْهَلُ كقولك: البُرُّ : القفيزُ بدرهمينِ : فإنْ كانَ العائدُ مفعولاً، وكانَ المبتدأُ (كُلاًّ) جازَ الحذفُ وبقاءُ المبتدإِ مبتدأً بلا خلافٍ . ومن ذلكَ قراءةُ ابنِ عامرٍ : {وَكُلٌّ وَعَدَ اللهُ الْحُسْنَى} النساء(٩٥)، فإنْ كانَ المبتدأُ غيرَ (كُلٍّ) والعائدُ مفعولٌ ، لم يَجُزْ عندَ الكوفيينَ حذفُهُ وبقاءُ المبتدإِ، بل يُوجِبونَ نصبَهُ بمقتضى المفعوليَّةِ إلاَّ في ضرورةِ الشعرِ. وخالفهم البصريونَ، ومِنْ حُجَّتِهِم في إجازةِ ذلكَ قراءةُ بعضِ السَّلفِ { أَفَحُكْمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ} المائدة : (٥٠)، القراءة برفعِ (أَفَحُكْمُ) أي يبغونَهُ. والآية في المصحفِ بقراءةِ حفصٍ عن عاصم بنصبِ{ أَفَحُكْمَ}ينظر: شرح الكافية الشافية: ١/٣٤٥-٣٤٧.

(٣) ينظر: التسهيل ٤٩ . وشرح المفصل لابن يعيش ١/٩٠.

(٤) عبارة (بظرفِ زمانٍ) ساقطة من الأصل، والزيادة من س ، وهي موافقة للتسهيل ٤٩ .

(٥) ينظر: التسهيل ٤٩. والأصول ١/٦٩.

(٦) ينظر: التسهيل ٥٠، وشرح الكافية للرضي ١/١٠٠.

(فَصْلُ): إنْ كانَ المبتدأُ موصولاً عامًّا، أو كُلاًّ مضافًا إلى نكرةٍ موصوفةٍ، والصِّفَةُ أو الصِّلَةُ فِعلٌ غيرُ مقرونٍ بأداةِ شرطٍ أو ظرفٍ، أو الموصولُ الألفُ واللاَّمُ، جازَ دخولُ الفاءِ على الخبرِ، تنبيهًا على استحقاقِ ما بعدَهَا بما قَبلَهَا ، ويُزيلُهَا نواسخُ الابتداءِ، إلاَّ(إنَّ) على الأصحِّ ، وفي(لكنَّ) نظرٌ [1].

(١) تدخلُ الفاءُ على خبرِ المبتدإِ جوازًا إذا كانَ المبتدأُ واقعًا موقعَ (مَنْ) الشرطيَّةِ أو (ما) أختِها وهو أل الموصولةُ بمستقبلٍ عامٍ ، كقولِهِ تعالى :{ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا } المائدة : ٣٨، وما كان موصولاً بظرفٍ، كقولِهِ :

ما لدى الحازمِ اللَّبيبِ معارًا فمصونٌ ،...

أو شِبْهِهِ ، كقولِهِ تعالى: { وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللّهِ } النحل :٥٣. أو بفعلٍ صالحٍ للشرطيَّةِ، كقولِهِ تعالى: { وَمَا أَصَابَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ } الشورى :٣٠.

أو نكرةٌ عامَّةٌ موصوفةٌ بأحدِ الثلاثةِ : وهيَ الظرفُ ، وشِبْهُهُ ، والفعلُ الصالحُ للشرطيَّةِ ، نحو: رجلٌ عندَهُ حزمٌ فسعيدٌ، وعبدٌ لكريمٍ فما يضيعُ ، ونفسٌ تسعَى في نجاتِها فلن تخيبَ ، وتزيلها نواسخُ الابتداءِ ، وذلكَ لزوالِ شِبْهِ المبتدإِ حينئذٍ بأداةِ الشَّرطِ . ينظر: المساعد ١/٢٤٤-٢٤٧.

بابُ الأفعالِ الرافعةِ للاسمِ الناصبةِ للخبرِ

وهيَ : كانَ ، وأَصبحَ، وأَضحى، وأَمسى، وظَلَّ، وباتَ، وصارَ، وليسَ ، ودامَ مقرونةً بـ(ما) المصدريةِ ، وبَرِحَ منْفيَّةً ، وكذلكَ فَتِئَ ، وانْفَكَّ، وزالَ التي مضارِعُها يَزَالُ . هذهِ الأفعالُ وما تصَرَّفَ منها تدخُلُ على المبتدإِ غيرِ المُخْبَرِ عَنهُ بجملةٍ طلبيَّةٍ، وترفعُهُ ويصيرُ/١٥ب/ اسمَها، وعلى الخبرِ، وتنصِبُهُ ويصيرُ خبرَهَا[١]. **١٥ب**

وتُسمَّى نواقِصَ ، لعدَمِ اكتفائِهَا بالمرفوعِ، فإنِ اقتضَتْ أَحداثًا مَنسُوبةً لمرفوعاتِهَا، اكتفتْ وسُمِّيَتْ تامَّةً، وكلُّهَا صالحٌ لذلكَ ، إلاَّ ليسَ وفَتِئَ وَزَالَ[٢].

ولا تَدْخُلُ السِّتَّةُ الأواخِرُ على مُخْبَرٍ عنهُ بأداةِ استفهامٍ أو مضافٍ إليهَا[٣].

وتوسيطُ أخبارِهَا كُلِّها جائزٌ[٤]، وكذلكَ تقديمُهَا عليها، إلاَّ خبرَ ما دامَ ، وفي تقديمِ خبرِ ليسَ وبَرِحَ وأخواتِهَا منفيَّةً بـ(مَا)، خلافٌ[٥].

ولاَ يَمْتَنِعُ هنا أنْ يتقدَّمَ على الاسمِ الإخبارُ بفعلٍ ، ولا بمساوٍ في الاختصاصِ إنْ ظَهَرَ الإعرابُ[٦].

ويُخبَرُ هنا بالمعرفَةِ عن النكرةِ اضطرارًا[٧].

(فَصْلٌ): ويقترنُ بـ(إلاَّ) خبرُ ما نُفِيَ منها إنْ قُصِدَ إيجابُهُ ، غيرَ أَخبارِ(بَرِحَ) وأخواتِهَا، لأنَّ نَفْيَها إيجابٌ، وما وَرَدَ /١٦أ/ منهُ بـ (إلاَّ) فشاذٌّ ، أو مُؤَوَّلٌ[٨]. **١٦أ**

---

(١) ينظر : التسهيل: ٥٢.

(٢) ينظر : التسهيل:٥٢.

(٣) ينظر : التسهيل:٥٢، والمساعد ٢٥٠/١.

(٤) ينظر : التسهيل:٥٤.

(٥) ينظر : التسهيل:٥٤.

(٦) فيجوزُ : كانَ أَخاكَ زيدٌ، ولَمْ يَكُنْ خَيْرًا منكَ أحدٌ، فإنْ خفي الإعرابُ وجبَ كونُ المقدَّمِ الاسمَ ، نحو: كانَ أَخِي صديقي ، ولم يَكُن فتًى أَزكَى منكَ . ينظر: المساعد ٢٦٣/١ .

(٧) ينظر : التسهيل:٥٤.

(٨) ينظر : التسهيل:٥٤.

وتختصُّ (كانَ) بجوازِ إلغائِهَا بلفظِ الماضِي[١]، وبجوازِ حَذْفِها مُعوَّضاً مِنها(ما) مقرونَةً بـ (إنْ) أو (أنْ) [٢]، وغيرَ مُعوَّضٍ منها بَعْدَ (إنْ) و (لَوْ) [٣].

ورُبَّما أُلغيتْ في التَّعجُّبِ (أصبحَ) و (أَمسَى) [٤]، ولاَ يَلِي هذهِ العَوامِلَ معمولٌ لغيرِهَا ، إلاَّ أَنْ يكونَ ظرفًا [٥]، ومَا أَوْهَمَ ذلكَ ، فتصحِحُهُ بتقديرِ ضميرِ الشَّأنِ اسمًا [٦]. وفي إلحاقِ آضَ، وَعَادَ ، وغَدَا، ورَاحَ بهذهِ الأفعالِ خلافٌ [٧].

وأُلحِقَتْ بصارَ جاءَ ، وقَعَدَ في قولِهِم : " ما جاءَتْ حاجَتَكَ " [٨] وأرْهَفَ شفرتَهُ حتَّى قَعَدَتْ كأنَّهَا حَرْبَةٌ [٩].

(فَصْلٌ): أَلْحَقَ أَهْلُ الحجازِ(مَا) النافيةَ بليسَ [١٠]، بشرطِ تأخيرِ الخبرِ، وبقاءِ نَفْيِهِ، وفَقْدِ (إنْ) ، ورُبَّما أُلحِقَتْ مَعَ التَّقدِيمِ ونَقضِ النَّفيِ، ولاَ إلحَاقَ في لُغَةِ بَنِي تميمٍ، وهوَ القياسُ ، إذْ لاَ تختصُّ [١١]، وَرُبَّما أُلحِقَتْ (لاَ) مقصورةً /١٦ب/ على نكرةٍ، وقَصَرُوهَا مُرْدَفةً بالتاءِ على الحينِ ، وحَذَفُوا اسمَهَا حينئذٍ، وأَبقَوْا خَبَرَهَا، ورُبَّمَا عَكَسُوا ، ورُبَّمَا وَلِيَهَا فِعْلٌ، فَقُدِّرَ الحِينُ مضافًا إليهِ[١٢]. **١٦ب**

---

(١) ينظر: التسهيل:٥٥.

(٢) ينظر: التسهيل:٥٥.

(٣) ينظر: التسهيل:٥٥.

(٤) ينظر: التسهيل:٥٥.

(٥) ينظر: التسهيل:٥٦.

(٦) يعني أنَّهُ إذا وَرَدَ من لسانِ العربِ ما ظاهرُهُ أنَّهُ ولِيَ (كان) وأخواتِها معمولُ خبرِها فأوَّلْهُ على أنَّ في(كانَ) ضميرًا هو ضميرُ الشَّأنِ وذلكَ نحو قوله :

قَنافِذُ هدّاجونَ حولَ بُيُوتِهِم بِمَا كانَ إيَّاهُم عَطِيَّةَ عَوَّدَا

ففي كانَ ضميرٌ مستترٌ هو ضميرُ الشأنِ وهو اسم كان. ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٨١/١-٢٨٣.

(٧) ينظر: التسهيل:٥٣-٥٤، وشرح الكافية للرضي ٢٩٠/٢.

(٨) قولهم(مَا جَاءَتْ حَاجَتَكَ) بتقدير: ما صارَتْ حاجَتَكَ، فاسمُ جاءَ ضميرٌ يعودُ على اسم الاستفهام(ما) و حاجَتَكَ خبر جاءت. ينظر: الكتاب ٥٠/١، ٥١ والتسهيل:٥٣، ومنهج السالك ٥٣. وهذا المثل قاله الخوارج لابن عباس. كما في اللسان (كون).

(٩) في قَعَدَ ضميرٌ يعودُ على الشفرةِ ، وهو اسمُها، وكأَنَّها حربةٌ في موضعِ نصبِ خبرِها. والقول حكاه ابنُ الأعرابي. ينظر: التهذيب ٢٠١/١، واللسان(قعد)، والتسهيل:٥٣، وشرح الكافية للرضي ٢٩٠/٢، والهمع ٦٢/٢، ٧٠.

(١٠) ينظر: التسهيل:٥٦.

(١١) ينظر: التسهيل:٥٧. والفصول الخمسون ٢٠٩.

(١٢) ينظر: التسهيل :٥٧. ومغني اللبيب ٣٣٥.

و(أنِ) النافيةُ كـ(مَا) في الإلحاقِ على رَأْيٍ[1].

وتُزَادُ باءُ الجرِّ في الخبرِ بعدَ كانَ المنفيةِ، وليسَ ، ومَا، وهَلْ ، ودُخُولُهَا بعدَ(هَلْ) مُصَحَّحٌ لِدخُولِها بعدَ(مَا) التميميَّةِ ، خلافًا لبعضِهِم[2] . ولكثرةِ وقوعِها في خبرِ ليسَ، رُبَّما حُذِفَتْ فَعُطِفَ بالجرِّ على تَوهُّمِهَا[3].

(١) تلحقُ أنِ النافيةُ بما على رأي المبرد، وتابَعَهُ الفارسي وابنُ جني، ينظر المساعد ٢٨١/١.

(٢) دخلتِ الباءُ على الخبرِ المرفوعِ بعدَ هَلْ ، كقولِهِ :

ألاَ هَلْ أَخُو عيشٍ لذيذٍ بدائِمِ

ينظر : شرح الكافية الشافية ٤٣٧/١-٤٣٨.

(٣) الجرُّ على التَّوَهُمِ جاءَ عليهِ قولُ زهيرٍ :

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ولا سابقٍ شيئًا إذا كانَ جائِيا

ينظر : الكتاب ٢٩/٢، و التسهيل:٥٨.

بابُ أفعالِ المقارَبةِ

عَمَلُها في الأصلِ كَعَملِ(كانَ) ، لكن التُزِمَ هنا كونُ الخبرِ فعلاً مُضارعًا، ورُبَّما جاءَ على أصْلِهِ مُفردًا مَنصوبًا، أو جُمْلةً اسميَّةً [١].

١٧أ فخبرُ عَسَى وحَرَى واخْلَوْلَقَ مَقرونٌ بـ(أَنْ)/١٧أ/، وخبرُ طَفِقَ وعَلِقَ وجَعَلَ وأَخَذَ وأَنْشأَ وهَبَّ وهَلْهَلَ وكَرَبَ مُجرَّدٌ ، وكذلكَ خبرُ(كادَ) في الاختيارِ، وفي خبرِ أَوْشَكَ وجهانِ، ورُبَّما جُرِّدَ خبرُ(عَسَى) [٢].

وتَقَدُّمُ الخبرِ هنا مُمْتَنِعٌ ، لاَ تَوَسُّطُهُ [٣]، وَقَدْ تُسْنَدُ(عَسَى) لـ(أنْ يَفْعَلَ) ، فَتَسْتَغْني عن الخبرِ، ولاَ يَخْتَلِفُ لفظُ عَسَى لاختلافِ ما قبلَهَا، فإنْ جُعِلَ(أنْ يَفْعَلَ) خَبَرَهَا، واسمُهَا ضميرَ ما قَبلَها، جِيءَ بِهِ معَها، مطابِقًا مَجيئهُ معَ غيرِهَا، خلافًا للمازنيّ، وإنِ اتَّصَلَ بِهَا الضميرُ الموضوعُ للنَّصْبِ، كانَ على أصْلِهِ عندَ سيبويهِ، إلحاقًا لـ(عَسَى) بـ(لَعَلَّ)، و جُعِلَ عندَ الأخفشِ نائبًا عَنِ الموضوعِ للرَّفْعِ[٤].

ومعنى(كادَ) و(كَرَبَ) و(هَلْهَلَ) و(اخْلَوْلَقَ) و(أَوْشَكَ) المقاربةُ، تحقيقًا ومعنًى[٥].

ومَعْنَى(حَرَى) و (عَسَى) مُقارَبَتُهُ رجاءً، وقَدْ يَجِيءُ عَسَى إِشْفَاقًا [٦]. وَمَعْنَى البَواقِي

١٧ب الشُّروعُ فيهِ مُسْتَدامًا[٧]. وتُنْفَى(كادَ) إعلاماً،/١٧ب/ بِوُقوعِ الفعلِ بطيئًا، أو بعَدمِ مقارَبَتِهِ متروكًا[٨].

---

(١) ينظر: التسهيل:٥٩.

(٢) ينظر: التسهيل:٥٩. والمساعد ١/٢٩٤-٢٩٦.

(٣) ينظر: التسهيل:٦٠. والمساعد ١/٢٩٩.

(٤) قد يتصل بعسى الضمير الموضوع للنصب نحو: عساني وعساك وعساه، فإذا قلت: عساني أن أفعل، فمذهب سيبويه أن الياء في موضع نصب بعسى اسمًا لها، وأن والفعل في موضع رفع خبرًا لها. فحمل عسى في العمل على لعل. وعند الأخفش تبقى عسى على رفعها الاسم ونصبها الخبر. ينظر المساعد ١/٣٠١.

(٥) ينظر: التسهيل:٥٩.

(٦) ينظر: التسهيل:٥٩.

(٧) ينظر: التسهيل:٥٩.

(٨) مثال نفي كادَ إعلاماً بوقوع الفعل بطيئاً قولك: خلص زيد ولم يكد يخلص. واستدلَّ أبو الفتح ابن جني على هذا بقوله تعالى: { فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ } البقرة (٧١). ومثال عدم مقاربته متروكاً قوله تعالى: { إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا } النور (٤٠).أي لم يرها ولم يقارب أن يراها. ينظر: المساعد ١/٣٠٣.

بابُ الحُروفِ المُشبَّهةِ بالأَفعالِ

وهي: (إنَّ) و(أَنَّ) للتأكيدِ، و(كَأَنَّ) للتشبيهِ، و(لكنَّ) للاستدراكِ ، و(ليتَ) للتمنِّي، و(لَعَلَّ) للتَّرجِي والتَّعليلِ والإشفاقِ[١].

هذِهِ الحروفُ لتضمُّنِها معانيَ الأفعالِ، واختصاصِها بالمبتدإِ والخبرِ كَكَانَ وأخواتِهَا، أُلحِقَتْ بالأَفعالِ في جَعْلِهَا المبتدإِ كالمفعولِ في النَّصبِ، ويُسمَّى اسمَهَا، والخبرِ كالفاعلِ بالرفَعِ، ويُسمَّى خبرَها، وقُصِدَ هذا الإعمالُ لِتَتمَّ القسمةُ المُمْكِنَةُ في جُزْءَي الإسنادِ ، فإنَّهما إمَّا مرفوعانِ كما في بابِ الابتداءِ، وإمَّا منصوبانِ كما في بابِ ظَنَّ، وإمَّا أَوَّلُهُمَا مرفوعٌ وثانيهُما منصوبٌ كما في بابِ كانَ، وإمَّا بالعكسِ كما في بابِ إنَّ ، فَلَوْ لمْ يكُنْ لبابِ إنَّ هذا الإعمالُ/١٨أ / أُهْمِلَ أَحدُ الأَقسامِ[٢]. ١٨أ

والخبرُ عندَ الكوفيينَ مرفوعٌ هنا برافِعِهِ في بابِ الابتداءِ[٣]. ونَصْبُ الجُزْءَينِ بـ (ليتَ) عندَ الفرّاءِ جائزٌ، ومثلُها سائِرُ أخواتِها عندَ بعضِ الكوفيينَ، وما استُشْهِدَ بهِ محمولٌ على الحالِ أو على إضمارِ كانَ، وبهِ قال الكسائي[٤]. وما لم تدْخُلْ عليهِ(ما بَرِحَ) لا تدخلُ عليهِ هذهِ الحروف[٥]، وما ذُكِرَ للجزْءَينِ في بابِ الابتداءِ، فجائزٌ هنا، إلاَّ ما اسْتُثْنِيَ[٦].

---

(١) الكتاب ١٣١/٢، وينظر التسهيل ٦١.

(٢) ينظر التسهيل ٦١.

(٣) هذه الحروف تنصب الاسم وترفع الخبر، وهذا على قول البصريينَ ، وأمَّا الكوفيونَ فيقولون: إنَّما نُصِبَ الاسمُ ، وأمَّا الخبرُ فلم تعمل فيهِ شيئاً، بل هو على رفعِهِ قبلَ دخولِها.

(٤) يجوز في هذا الباب نصب الاسم والخبر بليت عند الفراء، فيقول: ليت زيداً قائماً، نصب الجزءين، وأجاز بعض الكوفيين نصبَ الجزءَينِ بعدَ خمسةِ الأحرفِ وما استشهد به محمولٌ على الحالِ ، أو على إضمارِ كانَ ، وهو رأي الكسائي، ينظر المساعد ٣٠٨/١.

(٥) ينظر التسهيل ٦١. ومعنى ذلك أنَّ هذه الحروف لا تدخل على مبتدإٍ خبرُهُ مفردٌ طلبيٌّ، نحو: أينَ زيدٌ؟ أو جملةٌ طلبيَّةٌ ، نحو: زيدٌ اضربْهُ، أو هَلْ رأيتَهُ. ينظر في ذلك المساعد ٣٠٨/١-٣٠٩.

(٦) ينظر التسهيل ٦١-٦٢.

وتقديمُ الخبرِ ممتنِعٌ هُنا، وكذلكَ التوسيطُ ، إلاَّ توسيط الظروفِ وحروفِ الجَرِّ ، ورُبَّما اقتُصِرَ على اسمِهَا أو على خَبَرِهَا إنْ ثَبَتَ دليلٌ وحَذْفُ الاسمِ إنْ كانَ ضميرَ الشأنِ مخصوصٌ بالضرورةِ[١].

(فَصْلٌ): تُكْسَرُ(إنَّ) في موضعِ الجملةِ، وتُفتَحُ في موضعِ المصدرِ، فإنْ صَلَحَ الموضِعُ لَهُمَا، جازَ الفتحُ والكسرُ، كَمَا بَعْدَ(إذا) المُفاجَأَةِ، وفاءِ الجوابِ، وتُكسَرُ/١٨ب/ بعدَ(حتَّى) إنْ كانت حرفَ ابتداءٍ، وتُفتَحُ إنْ كانتْ عاطفةً أو جارَّةً [٢]، وتدخُلُ لامُ الابتداءِ على ثانِي مَا يَلِي(إنَّ) مِنْ خبرٍ أو اسمٍ معمولِ الخبرِ أو فصلٍ[٣]، ولا تدخُلُ على ثالثٍ إلاَّ أنْ يكونَ خبرًا أو اسْمًا، ولا تدخُلُ على خبرِ غيرِها[٤]، وخالفَ الكوفيونَ[٥] في (لكنَّ)، ولاَ حُجَّةَ فيما أوردُوهُ، لِنُدُورِهِ[٦] ، وإمكانِ زيادةِ اللاَّمِ كَمَا في غيرِ هذا البابِ ، وتُرادِفُ (أَنَّ) و (لَعَلَّ) [٧]، و(إنَّ) (نَعَم) [٨]، وتُخَفَّفُ(إنَّ) و (كَأَنَّ) فَيَعْمَلاَنِ ويُهْمَلاَنِ، وتَلزَمُ اللاَّمُ حينئذٍ خبرَ(إنْ) فارِقةً بينَهَا وبينَ النَّافيةِ ، ولاَ يَلِيهَا فِعْلٌ غيرُ ناسخٍ للابتداءِ ، إلاَّ مَا نَدَرَ في دُعاءٍ، خِلافًا للكوفيينَ، وتُفيدُ عندَهُم النَّفيَ، واللاَّمُ الإيجابَ[٩].

١٨ب

---

(١) حذف الاسم هنا وهو ضمير شأن مخصوص بالشعر كقول أمية بن أبي الصلت :

ولكنَّ مَنْ لا يَلْقَ أَمرًا يَنُوبُهُ بِعِدَّتِهِ يَنْزِلْ بِهِ وهوَ أَعزَلُ

أي لكنَّهُ ، أي الشأنُ والأمرُ ، بحذفِ ضميرِ الشَّأنِ ، وقد حُذِفَ الاسمُ وهوَ في غيرِ الشِّعْرِ في قولِ بعضِهِم: إنَّ بكَ زيدٌ مأخوذٌ . يريد: إنَّهُ. حكاهُ سيبويهِ عن الخليلِ . وحكى الأخفشُ : إنَّ بِكَ مأخوذٌ أخواكَ . بحذفِ الاسمِ وهوَ ضميرُ المخاطَبِ، أي إنَّكَ بِكَ مأخوذٌ أَخواكَ . ينظر: المساعد ١/٣٠٩-٣١٠.

(٢) ينظر التسهيل ٦٢-٦٣.

(٣) تدخل لام الابتداء على خبرِ إنَّ المؤخر عن الاسمِ نحو: { وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو فَضْلٍ } النمل(٧٣). وعلى الاسم المفصول بالخبر نحو: { وَإِنَّ لَكَ لَأَجْراً } القلم(٣). وعلى معمول الخبر نحو: إنَّ زيدًا لطعامَكَ آكلٌ. وعلى ضمير المُسمَّى عمادًا ، نحو: { إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ } آل عمران(٦٢).

(٤) ينظر التسهيل ٦٣.

(٥) في الأصل(الكوفيين)، وهو خطأ . وما أثبتناه من س .

(٦) أجاز الكوفيون دخول لام الابتداء بعد لكنَّ، نحو: لكنَّ زيدًا لقائمٌ . ولا حجة فيما أوردوه لشذوذه وإمكان الزيادة ، وهو قول بعض العرب : (ولكنَّني من حبِّها لعميدُ)، حُمِلَ على زيادةِ اللاَّم. ينظر المساعد ١/٣٢٢-٣٢٣.

(٧) أَنَّ المفتوحة تكون لغةً في لَعَلَّ كقول بعضهم : ائتِ السوقَ أَنَّكَ تشتري لنا شيئًا. أي لعلك. ينظر: مغني اللبيب ٦٠، والقاموس(أنن).

(٨) ترادف إنَّ نَعَم، أثبت ذلك سيبويه والكسائي والأخفش وغيرهم، وأنكره أبو عبيدة ، ومن ذلك قولُ ابنِ الزبير الأسدي لعبدِ اللهِ بن الزبير: لَعَنَ اللهُ ناقةً حملتني إليكَ. فقالَ ابنُ الزبير: إنَّ و راكِبَهَا. المساعد ١/٣٢٦.

(٩) معنى: إنْ زيدٌ لقائمٌ، عند الكوفيين: ما زيدٌ إلاَّ قائمٌ.

ووقوعُ (لكنَّ) بينَ كلامينِ متنافيينِ ، لفظًا أو معنًى، ويَبْطُلُ عملُها بالتخفيفِ ، خلافًا ليونُسَ [١].

١١٩أ وتقترنُ (ما) بهذهِ الحروفِ فتكفُّها غالبًا عَنِ العملِ ،ويَبْطُلُ اختصاصُها /١١٩أ/ بالاسمِ [٢].

(فَصْلٌ): لا يُرْفَعُ المعطوفُ على اسمِ(إنَّ) و(لكنَّ) قبلَ الخبرِ، خلافًا للكسائيِّ ، وأجازَهُ الفراءُ ، بِشَرطِ خَفَاءِ إعرابِ المعطوفِ عليهِ ، ويجوزُ ذلكَ بعدَ الخبرِ باتِّفاقٍ ، ولا يجوزُ في البَواقي، خلافًا للفراءِ ، والوَصفُ بعدَ الخبرِ كالمعطوفِ على رأيٍ[٣]، وروَى سيبويهِ : (إنَّهُم أجمعونَ)، ونحوَهُ، مُغَلِّطًا لقائِلِهِ[٤].

(فَصْلٌ): تَسُدُّ(أَنَّ) بِصِلَتِها مَسَدَّ اسمِ (ليتَ) وخبرِهَا، ويُمْنَعُ ذلكَ في (لَعَلَّ)، خلافًا للأخفشِ[٥].

---

(١) مثالُ وقوعِ لكنَّ بين متنافيين قولُهُ تعالى: { فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللهَ رَمَى } الأنفال(١٧)، ويُمْنَعُ إعمالُهَا مخفَّفَةً ، خلافًا ليونس ، حُكِيَ عن يونس أنَّهُ حَكَى إعمالَها عن العربِ .

(٢) الكتاب ١٣٧/٢–١٣٨، وينظر: التسهيل ٦٥.

(٣) يجوزُ رَفْعُ الاسمِ الذي صَحِبَ العاطفَ بعدَ اسمِ إنَّ وخبرِها بإجماعٍ مِنَ النُّحاةِ ، نحو: إنَّ زيدًا لقائمٌ وعمرٌو. فإنْ كانَ العطفُ قبلَ أنْ تستكمِلَ إنَّ، أي قبلَ أنْ تأخذَ خبرَهَا نحو: إنَّ زيدًا وعمرٌو قائمانِ ، وإنَّكَ وزيدٌ ذاهبانِ ، فقد أجازَ ذلكَ الكسائي، أي الرَّفْعَ، وأجازَ الفراءُ ذلكَ بشرطِ خفاءِ الإعرابِ ، فيجوزُ عندَهُ : إنَّكَ و زيدٌ ذاهبانِ ، ويمتنعُ : إنَّ زيدًا وعمرٌو قائمانِ. وفي بواقي أخواتِ إنَّ فأجازَ الفراءُ فيما عُطِفَ على اسمِ غيرِ (إنَّ) من أخواتِها ما أجازَهُ معَ إنَّ ، واستشهدَ بقوله:

يا ليتني وأنتِ يا لَمِيسُ في بلدٍ ليسَ بِهِ أَنِيسُ

والنَّصبُ عندَ البصريينَ متعيّنٌ ، والبيتُ متأوّلٌ على أَنَّ التقديرَ: يا ليتني وأنتِ معي في بلدٍ، والوصفُ وعطفُ البيانِ والتوكيدُ الواقعةُ بعدَ إنَّ ولكنَّ وأَنَّ، كالمنسوقِ عندَ الجَرمي والزجَّاج والفرّاء، فيجوز على مذهب الجَرمي والزجّاج الرفعُ في الثلاثةِ بعدَ الخبرِ لاَ قبلَهُ، نحو: إنَّ زيدًا قائمٌ نفسُهُ ، أو بطةٌ أو الظريفُ، وعلى مذهبِ الفراء فإنَّما يجوزُ قبلَهُ إنْ خفي الإعرابُ. المساعد ٣٣٥/١–٣٣٨.

(٤) حكى سيبويه إنَّهم أجمعونَ ذاهبونَ ، وهو نادرٌ، وأمَّا عندَ الفراء والكسائي فلا ندور فيه. ينظر: الكتاب ١٥٥/٢، والمساعد ٣٣٨/١.

(٥) قد تتصل أنَّ بليت سادّةً مسدَّ مَعْمُولَيْها كقولِهِ:

فيا ليتَ أنَّ الظاعنينَ تلفتوا فيُعْلَمَ ما بي من جوًى وغرامِ

ويمنعُ ذلكَ في لعلَّ ، خلافًا للأخفش ، فقاسَ الأخفشُ : لعلَّ أنَّ زيدًا قائمٌ ، على : ليتَ أنَّ زيدًا قائمٌ . ينظر المساعد ٣٣٠/١.

ولامُ (لَعَلَّ) الأُولى زائدةٌ، لجوازِ سقوطِها، خلافًا للكوفيينَ ، وتُبدَلُ الآخرَةُ نونًا معَ ثُبوتِ الأُولى وسقوطِها، ورُبَّما قِيلَ(رَعَنَّ)، و(لَغَنَّ) و(لأَنَّ) [1]. وقد تُشَبَّهُ في الشعرِ بـ(عَسَى)، فتساويها في الخبرِ، ورُبَّما جاءَ ذلكَ في نَثْرٍ[2]. وقد يَلِيهَا الجَرُّ على رَأْيٍ ، منسوبًا إليها أوْ لِجارٍّ مُقَدَّرٍ[3].

(١) ينظر: التسهيل ٦٦.

(٢) ينظر: التسهيل ٦٦.

(٣) ينظر: التسهيل ٦٦، ١٤٨. والجرُّ بِلَعَلَّ لغةُ عقيل. ينظر: المساعد ٣٣٥/١.

بابُ الأفعالِ النَّاصبةِ للمبتدإِ والخَبَرِ

١٩ب /١٩ب/ وهيَ : ظَنَّ لاَ بمعنَى اتَّهَمَ ، وحَسِبَ وَخَالَ وَرَأَى بمعناهَا ، وَعَلِمَ المُعَلَّقَةُ بِحُكْمٍ وَمَحْكُومٍ عليهِ ، وَرَأَى وَوَجَدَ مُرَادِفَتَاهَا ، وَزَعَمَ لاَ بِمَعْنَى ضَمِنَ ، وَصَيَّرَ، وَجَعَلَ واتَّخَذَ مُرَادِفَتَاهَا [١].

هذِهِ الأَفعالُ وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهَا وَمَا أُلْحِقَ بِهَا تَدْخُلُ على المُبْتَدَإِ والخَبَرِ اللَّذينِ تَدْخُلُ كانَ عليهما، فَتَنْصِبُهُمَا مَفْعولَينِ، ويجوزُ حذفُهُمَا لاَ حذفُ أَحدِهِما إلاَّ بدليلٍ[٢].

وَلَهُمَا مِنَ الأَحكامِ والأَقسامِ مَا لَهُمَا مَعَ كانَ [٣]. ويَسُدُّ مَسَدَّ مَفْعُولَيْهِمَا(أَنَّ) و(أَنْ) بِصِلَتِهِمَا[٤]، ويُختارُ إلغاءُ هذهِ الأَفعالِ في تأخُّرِهَا، وَيَجُوزُ في توسُّطِهَا، ويَقْبَحُ في تقدُّمِهَا، إلاَّ بعدَ معمولِ الخَبَرِ[٥]، ويُبْطِلُ عَمَلَهَا لامُ الابتداءِ، والاستفهامِ، ومَا النَّافيةُ ، ويُسَمَّى تعليقًا[٦].

وَقَدْ تُؤَثِّرُ اللاَّمُ مَنْوِيَّةً ، والجمعُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مصادِرِهَا في الإلغاءِ قَبِيحٌ، ويذهبُ بَعْضُ ٢٠أ القُبْحِ/٢٠أ / كونُ المصدرِ ضميرًا، أَو اسمَ إشارةٍ ، ونحو: ظَنَنْتُ ذاكَ ، أو ظَنَنْتُ بِهِ ، جائزٌ إنْ قُصِدَ بـ(ذاكَ) المصدرُ ، وبالجارِّ والمجرورِ موضِعُ الظَنِّ أو سَبَبُهُ[٧].

---

(١) ينظر: التسهيل ٧٠-٧١.

(٢) ينظر: التسهيل ٧٠.

(٣) ينظر: التسهيل ٧٠.

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢٨٦/٢.

(٥) يجوزُ إلغاءُ هذهِ الأفعالِ بلاَ قبحٍ ولاَ ضعفٍ في تأخُّرِهَا عن المفعولينِ ، نحو: زيدٌ قائمٌ ظَنَنْتُ ، وهوَ المختارُ عندَ ابنِ مالكٍ ، أو توسُّطِهَا، نحو: زيدٌ ظَنَنْتُ قائمٌ ، ويَقْبَحُ الإلغاءُ وهوَ تركُ العملِ لفظًا ومعنًى لغيرِ مانعٍ في نحوِ : ظَنَنْتُ زيدٌ قائمٌ ، أي إذا وقَعَتْ مُتَصَدِّرَةً، وبتقليلِ قُبْحٍ بعدَ معمولِ الخبرِ ، نحو: متى ظَنَنْتُ زيدٌ قائمٌ .

(٦) ينظر: التسهيل ٧٢.

(٧) إذا قدرت اللام كانت الجملة في موضع المفعولين وتكون ظننت معلقة، وأجازَ سيبويه: أظنُّ زيدٌ قائمٌ ، على تقدير: أظنُّ لزيدٌ قائمٌ . والجمعُ بينَ اللاَّمِ وبينَ مصادرِهَا في الإلغاءِ قبيحٌ ، نحو: زيدٌ ظننتُ ظنًّا لَمُنْطَلِقٌ. ويذهبُ بعضُ القبحِ كونُ المصدرِ ضميرًا، نحو: زيدٌ ظننتُهُ منطلقٌ ، أو اسمَ إشارةٍ ، نحو: زيدٌ ظننتُ ذاكَ منطلقٌ . ينظر: المساعد ٣٦٥/١-٣٦٦.

وتختَصُّ هذه الأفعالُ، و(عَدمَ) و (فَقَدَ) بجوازِ وَصْلِها بمضمرين لمُسمّى واحدٍ[١].

وأُلحِقَ بِهَا في التعليقِ مَعَ الاستفهامِ : نَظَرَ ودَرَى وعَرَفَ ، وما تصرَّفَ منها أو قارَبَهَا[٢].

(فَصْلٌ) : يُحْكَى بما تصرَّفَ مِنَ القولِ الجُمَلُ ، ويُنْصَبُ بِهِ المفردُ المؤدّيَ مَعْنَاهَا ، وإلحاقُهُ بالظَّنِّ في العَمَلِ مُطلقًا ، لغةُ سُلَيْمٍ ، وهذا الإلحاقُ لأكثَرِ العربِ مخصوصٌ بمضارعِ المخاطَبِ المُتَّصلِ باستفهامٍ ، والفصلُ بالظّرفِ مُغْتَفَرٌ، وبغيرِهِ رادٌّ للحكايةِ[٣].

(فَصْلٌ) : تدخُلُ همزةُ (النَّقْلِ) [٤] على (عَلِمَ) المذكورةِ و(رَأَى) أُختِها، فتنصبانِ ثلاثةَ مَفْعُولِينَ ، أوّلُهُمَا مَا كانَ فاعلاً قَبْلُ،/٢٠ب/ والثاني والثالث هُمَا المفعولانِ قبْلُ ، وهُمَا على ما ثَبَتَ لَهُمَا، ولا يُفْعَلُ ذلكَ ببقيَّةِ أخواتِهِمَا، خلافًا للأخفشِ [٥]. **٢٠ب**

---

(١) أي بجوازِ كونِ فاعلِهَا ومفعولِهَا ضميرينِ مُتَّصلينِ مُتَّحدي المعنَى ، نحو: عَلِمْتُنِي فقيرًا إلى العفوِ والرَّحمةِ . وظننتُكَ مهملاً، وقد يُعامَلُ بذلكَ (عَدِمَ ، وفَقَدَ)، كقولِهِ :

لَقَدْ كانَ لِي عَنْ ضرَّتَيْنِ عَدِمْتُنِيي

وقوله: نَدِمْتُ على مَا كانَ مِنِّي فَقَدْتُنِي

(٢) أي يلحقُ في التعليقِ بأَفعالِ هذا البابِ (نَظَرَ ، ودَرَى ، وعَرَفَ) وما تصرَّفَ منها معَ الاستفهامِ ، نحو: { فَلْيَنظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَاماً } الكهف : (١٩)، ونحو:{ فَانظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ} النمل : (٣٣). وينظر المساعد : ٣٦٩/١.

(٣) يُحْكَى بالقولِ وفروعِهِ الجملُ ، وينصَبُ بِهِ المفردُ المؤدّي معناها ، نحو:{وَقَالُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا} البقرة : (٢٨٥)، و{ يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا } المؤمنون : (١٠٩)، وقلتُ حديثًا وشعرًا وخطبةً وقصةً. وإلحاقُهُ في العملِ بالظَّنِّ مطلقاً ، أي بلاَ شرطٍ ، وهو لغةُ سُليمٍ ، حكاهُ سيبويهِ عن أبي الخطَّابِ ، فيقولون : قلتُ زيدًا قائمًا . ويخصُّ أكثرَ العربِ هذا الإلحاقُ بالظنِّ في العملِ بمضارعِ المخاطَبِ المتَّصلِ باستفهامٍ متَّصلٍ ، نحو: أَتقولُ زيدًا منطلقًا ؟ والفصلُ بالظَّرْفِ مُغْتَفَرٌ ، كقولِهِ : أَبَعْدَ بُعْدٍ تقولُ الدارُ جامعةً.

أو بالجارِّ والمجرورِ ، نحو: أفي الدارِ تقولُ زيدًا منطلقًا ؟ فإنْ عُدِمَ شرطٌ من الشروطِ رُجِعَ إلى الحكايةِ ، نحو: قالَ زيدٌ : عمرٌو منطلقٌ . وكذا الباقي، ينظر: المساعد ٣٧٤/١-٣٧٦.

(٤) في الأصل (الوصل) والتصحيح من س . ينظر التسهيل ٧٤.

(٥) تدخلُ همزةُ النَّقلِ على الفعلينِ عَلِمَ وَرَأَى أختها فينصبانِ ثلاثةَ مفاعيلٍ ، وذلكَ نحو: أَعلمتُ زيدًا عمرًا منطلقًا، وأَريتُ خالدًا بكرًا أخاكَ . فزيدًا وخالدًا: مفعولٌ أوّل كان فاعلاً حين نقول: عَلِمَ زيدٌ، وَرَأَى خالدٌ . وهذا هو شأنُ الهمزةِ ، وهوَ أنَّها تصيّرُ ما كانَ فاعلاً مفعولاً، ولاَ يجوزُ ذلكَ في غيرِ عَلِمَ ورَأَى . وزادَ الأخفشُ : أَظنَّ وأَحسبَ وأَخالَ وأَزعَمَ وأَوْجَدَ. فتقول على رأيِهِ: أظننت زيدًا عمرًا قائمًا، وكذا البواقي. ينظر: المساعد ٣٨٠/١-٣٨٣.

ومِثْلُ أَعْلَمَ أَنْبَأَ ونبَّأَ مُرادِفَتَاهَا، وكذلكَ أَخبَرَ وخَبَّرَ، وَحَدَّثَ على رَأْيٍ[1]، وإذا صِيغتْ للمفعولِ، فَحُكْمُهَا حُكْمُ ظَنَنْتُ مطلقًا [2].

(١) هذا الرأي هو للكوفيين. ينظر: المساعد ٣٨٣/١.

(٢) أي يثبت لهذه الأفعال جميع ما ثبت لظن من إلغاءٍ وغيره وذلك لصيرورته مثله، تقول: أُعلِمَ زيدٌ قائماً. ينظر: المساعد ٣٨٤/١.

بابُ الفاعِلِ

الفاعلُ المسندُ إليهِ فِعْلٌ تامٌّ مُقدَّمٌ أبدًا، مباينٌ لـ (فُعِلَ)، أو اسمٍ في معناهُ كذلك، فإن تأخَّرَ الفِعلُ، فالفاعلُ ضميرُ المسندِ إليهِ، والمسندُ إليهِ مبتدأٌ، وإنْ تَلاَ ما يختصُّ بالفعلِ، فهوَ فاعلُ فعلٍ واجبُ الإضمارِ في معنَى المُظهَرِ، وإنْ تَلاَ (هَلْ) في غيرِ الضرورةِ، والضميرُ فيما يَجِبُ لهُ على ما ذُكِرَ في بابهِ، ولاَ ينفصِلُ إلاَّ مقرونًا بإلاَّ أو شبيهًا بِهِ،/٢١أ/ أو مرفوعًا بصفةٍ غيرِ موْصُوفِها، أو بمصدرٍ غيرِ مضافٍ إليهِ[١]. ٢١أ

وقد تَلْحَقُ الفِعْلَ المسندَ إلى ظاهِرٍ غيرِ واحدٍ علامةٌ كضميرِهِ[٢]. وتلحقُ الماضِي المسندَ إلى مؤنَّثٍ تاءٌ ساكنةٌ تدُلُّ على تأنيثِهِ، ولاَ تُحذَفُ غالبًا، إنْ كانَ ضميرًا مُتَّصلاً مُطلقًا ، أو ظاهِرًا مُتَّصلاً حقيقيَّ التأنيثِ غيرَ جَمْعٍ ، ولِحَاقُهَا مَعَ الحقيقيّ التأنيثِ المفصولِ بغيرِ (إلاَّ) أَجْوَدُ [٣]. وحكمُ المُسندِ إلى جمعِ التصحيحِ حُكْمُ المسندِ إلى واحدِهِ، وَحُكْمُ المسندِ إلى جمعِ التَّكسيرِ وجمعِ المذكَّرِ بالألفِ والتَّاءِ ، حُكْمُ المُسنَدِ إلى الواحِدِ المجازيّ التأنيثِ ، والبنونُ كالأبناءِ في ذلكَ ، لِتَغَيُّرِ نَظْمِ الواحدِ[٤] ، وَتُساوي هذهِ التاءُ في اللِّحاقِ وعَدَمِهِ تاءُ المضارعةِ الدَّالةُ على التأنيثِ[٥]. ويُضمَرُ جوازًا فِعْلُ الفاعِلِ المُجابِ بِهِ سؤالٌ ظاهِرٌ أوْ مُقدَّرٌ[٦].

---

(١) ينظر: التسهيل ٧٥.

(٢) يريدُ بذلكَ (لغة أكلوني البراغيث) التي يُسَمِّيها ابنُ مالكٍ لغةَ (يَتَعاقَبُونَ فِيكُمْ ملائِكَةٌ). فيقال: قامَا الزيدانِ، وقامُوا الزيدونَ ، وقمنَ الهنداتُ.

(٣) تقولُ : قامَ اليومَ هندٌ، والأجودُ : قامت. وإنْ فُصِلَ بِإلاَّ كقولِنَا : ما قامَ هندٌ، بحذفِ التاءِ أجودُ من قولنا: مَا قَامتْ إلاَّ هندٌ بإثباتِها. المساعد ١/٣٩٠.

(٤) حكم تاء التأنيث مع جمع التصحيح وهو جمع المذكر بالألف والتاء وغيره ما جمع بالياء أو بالواو والنون كزيدين وهندات، حكمها مع واحدِهِ، فلا تقول: قامت الزيدون، كما لا تقول: قامت زيد. بل قام فيهما، ولا تقول: قام الهندات ، كما لا تقول: قام هند. وحكمها مع جمع التكسير وجمع المذكر بالألف والتاء حكمها مع الواحد المجازي التأنيث ، فيجوز في كل من هذه الأصناف الثلاثة إلحاق التاء للفعل المسند إليها وتجريده منها. وحكمها مع البنين والبنات وحكمها مع الأبناء ، تقول: قام البنون وقامت البنون، كما تقول: قام الأبناء وقامت الأبناء. المساعد ١/٣٩١-٣٩٢.

(٥) فنقول: تقدم هند، والنار تضطرم، بالتاء لزومًا كما نقول فيهما: قامت واضطرمت .

(٦) يضمر جوازًا فعل الفاعل المجاب به نفي ، نحو: بلى زيد، في جواب: ما جاء أحدٌ ؟ أي بلى جاء زيد، أو استفهام، نحو: نعم زيد، في جواب: هل أتى أحدٌ ؟ ينظر: المساعد ١/٣٩٤-٣٩٥ .

٢١ب ولاَ يُحذَفُ الفاعِلُ وإنْ عُلِمَ، خلافًا/٢١ب/ للكسائيّ ، إلاَّ أنْ يُحْذَفَ مَعَهُ فِعْلٌ دَلَّتْ عليهِ قرينةٌ. والفَرْقُ بينَ الإضمارِ والحَذْفِ يَظْهَرُ بالتَّثنيةِ والجمعِ[1].

(١) أجازَ الكسائي– وحدَهُ – حذفَ الفاعل إذا دلَّ عليهِ دليلٌ ومنعَ غيرُهُ ذلكَ ؛ لأنَّ كلَّ موضعٍ أدعى فيه الحذف ، فالإضمارُ فيهِ ممكنٌ ، فلا ضرورة للحذف. فمن المواضع التي توهم الحذف قوله تعالى: {ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُاْ الآيَاتِ } يوسف :(٣٥)، فالتقدير: ثم بدا لهم البداء. وقوله تعالى: { وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ } إبراهيم :(٤٥). والتقدير: وتبين لكم العلم. والكسائي يرى أنَّ هذا حذفٌ. ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/٦٠٠-٦٠١.

بابُ المفعولِ الَّذي ينوبُ عنِ الفاعِلِ

يُحذَفُ الفاعِلُ إيجازًا، أو عِلْمًا بِهِ، أو جَهْلاً، أو تَعظيمًا لَهُ، أو احتِقارًا، أو لغيرِ ذلكَ، فَينوبُ عَنْهُ في جميعِ ما يسْتَحِقُّهُ المفعولُ بِهِ إنْ وُجِدَ، وإلاَّ فمصدرٌ مُؤقَّتٌ، أو ظرفٌ مُتَصَرِّفٌ، أو جارٌ ومجرورٌ، والمسندُ إليهِ فِعلٌ، أو اسمٌ في معناهُ، ويُفْتَحُ ما قَبْلَ آخِرِ ذلكَ الفِعلِ إنْ كانَ مضارعًا، وإلاَّ كُسِرَ، فإنْ اعْتَلَّ في ثُلاثيٍّ، أو موازِنِ(انْفَعَلَ)، أو (افتَعَلَ)، حُرِّكَ بالكسرةِ ما قبلَهُ، أو أُشِمَّ ضَمًّا، ورُبَّما أُخلِصَ ضَمُّهُ[1]. ويُضَمُّ أوَّلُهُ مُطلقًا، ما لم تُنْقَلِ الكسرةُ
٢٢أ إليهِ أو إلى متبوعِهِ، ويُحَرَّكُ بما يَستَحِقُّهُ أَولُ الماضي ثالِثُهُ/٢٢أ / إنْ كانَ ذا همزةِ وصلٍ، وثانيهُ إنْ كانَ ذا تاءٍ مَزيدةٍ أوَّلاً[2].

ولا ينوبُ عنهُ غيرُ المفعولِ بهِ إلاَّ وهوَ مفقودٌ ، خلافًا للكوفيينَ [3] . وقد ينوبُ غيرُ المفعولِ الأوَّلِ إنْ أُمِنَ اللَّبْسُ، وفي إجازةِ ذلكَ في بابِ (ظنَّ) و(أعْلَمَ) خِلاَفٌ [4].

ومَا يَتَعلَّقُ بالفعْلِ غيرَ فاعلٍ ، ونائبٍ عنهُ، منصوبٌ، والمجرورُ منصوبُ المحلِّ، وإنْ نابَ ، فمرفُوعُهُ[5].

---

(١) إن اعتلت عين الماضي ثلاثياً، نحو: قالَ وباعَ، أو على انفعل نحو: انقادَ . أو أفتعل، نحو: اختارَ، كُسِرَ ما قبلَهَا بإخلاصٍ ، فتقول: قِيلَ وبِيعَ وانقِيدَ واخْتِيرَ بكسرِ ما قبلَ العينِ كسرةً خالصةً من إشمامِ ضمٍّ ، فيكسر ما قبلَ العينِ بإشمامِ الضمِّ ، وقُرِئَ في السبعةِ بهذا الوجهِ والذي قبلَهُ نحو: { وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءكِ } و { وَغِيضَ الْمَاء } هود(٤٤). وَرُبَّما أَخلَصَ ضمًّا، فيقول : قُولَ وبُوعَ، فتسلم العينُ التي هيَ واوٌ لسكونِها بعدَ مجانِسِهَا، وتُقْلَبُ التي هي ياءٌ واوًا لسكونِهَا بعدَ ضمَّةٍ. ومقتضى ذلكَ جوازُ هذهِ اللُّغاتِ الثلاثِ في انقادَ واختارَ ونحوِهَا. ينظر: المساعد ٤٠٢/١-٤٠٣.

(٢) يُضَمُّ مطلقًا أي سواء كانَ الفعلُ ماضيًا أو مضارعًا أول فعل النائب فتقول: ضُرِبَ ويُضرَبُ. ومعَ ثانيهِ إنْ كانَ ماضيًا مزيدًا في أوَّلِهِ همزةُ وصلٍ فتقول : أُنْطُلِقَ بِضَمِّ الأَوَّلِ والثالثِ . ومعَ ثانيهِ إنْ كانَ ماضيًا مزيدًا في أوَّلِهِ تاءٌ ، فتقول: تُعُجِّبَ وتُجُوْهِرَ، وتُشُوْطِنَ وتُصُوربَ، بِضَمِّ الأَوَّلِ والثَّاني . المساعد ٤٠٠/١-٤٠١.

(٣) لا يجيزُ غيرُ الأخفش من البصريينَ أنْ ينوبَ غيرُ المفعولِ بِهِ وهو موجودٌ، وأجازَ ذلكَ الأخفشُ والكوفيونَ، ويؤيِّدُ مذهبَهُم قراءةُ أبي جعفر{ لِيَجْزِيَ قَوْماً بِما كَانُوا يَكْسِبُونَ } الجاثية(١٤). فأسندَ (لِيُجْزَي) إلى الجارِّ والمجرورِ ونصبَ (قومًا) وهو مفعولٌ بِهِ. ينظر: المساعد ٣٩٨/١-٣٩٩.

(٤) لاَ تُمْنَعُ نيابةُ غيرِ الأُولى من المفعولاتِ مطلقًا، أي سواء كانَ من بابِ أَعْطَى أو ظَنَّ أو أعلَمَ ، فتقول : أُعطِيَ زيدًا دِرْهَمٌ، وظُنَّ زيدًا قائمٌ، وأُعلِمَ زيدًا عمرًا قائمٌ ، وأُعلِمَ زيدًا كبشُكَ سمينًا، وأمَّا الأوَّلُ فيجوزُ إقامتُهُ مطلقًا، وذلكَ إنْ أُمِنَ اللَّبْسُ خلافًا لِمَنْ أطلقَ المنعَ في بابِ ظَنَّ وأَعْلَمَ. ينظر: المساعد ٣٩٩/١-٤٠٠.

(٥) وهو اسمُ كانَ وأخواتِها ، ونائبُ الفاعلِ منصوبٌ لفظًا كالمصدرِ والظرفينِ والمفعولِ بِهِ ولَهُ ومَعَهُ والحالِ والتمييزِ والمستثنَى ، بشرطِ جوازِ نصبِه ، أو محلاً كالمجرورِ بزائدٍ ، نحو: ما ضَرَبْتُ من أحدٍ ، أو بغيرِ زائدٍ ، نحو: مررتُ بزيدٍ . ينظر: المساعد ٤٠٤/١ .

(فَصْلٌ): والمسندُ إليهِ الفِعْلُ كجُزْئِهِ، فأصلُهُ أنْ يَليَهُ، وقد يُفْصَلُ بينَهُمَا بالمنصوبِ، إلاَّ أنْ يكونَ المرفوعُ ضميرًا لا يَنْفصِلُ ، أو خِيفَ الْتباسُهُما، أو قُرِنَ المنصوبُ بـ(إلاَّ)، أو شابَهَ المقرونَ بِهَا، ويَجِبُ خِلافُ الأصلِ إنْ قُرِنَ بـ (إلاَّ) ، أو شابَهَ المقرونَ بِهَا، أو أُضيفَ إلى ضميرٍ يعودُ إلى المنصوبِ[1].

(١) يجبُ وصلُ الفعلِ بمرفوعِهِ ، وهو الفاعلُ ونائبُهُ إنْ كانَ ضميرًا غيرَ محصورٍ، نحو: لقيتُ زيدًا وأكرمتُهُ . أو خِيفَ التباسُهُ بالمنصوبِ كأنْ يكونَا مقصورينِ ، فإذا قلتَ : ضرَبَ موسى عيسى، تعيَّنَ كونُ الأوَّلِ فاعلاً والثاني مفعولاً. أو قُرِنَ المنصوبُ بإلاَّ ، نحو: ما ضرَبَ عمرٌو إلاَّ زيدًا. فإذا حُصِرَ المفعولُ ، وجبَ وصلُ الفعلِ بمرفوعِهِ وتأخيرُ المفعولِ . وعند الأكثرين في نحو: ضَرَبَ غلامُهُ زيدًا، فيجبُ عندَهُم وصلُ الفعلِ بالمفعولِ وتأخيرُ الفاعلِ إذا عادَ على المفعولِ ضميرٌ اتَّصلَ بالفاعلِ ، فتقول على هذا : ضَرَبَ زيدًا غلامُهُ.

بابُ اشتغالِ الفِعْلِ أو شِبْهِهِ عَنِ المفعولِ بهِ بضميرِهِ أو مُلاَبِسِهِ

٢٢ب /٢٢ب/ إذا نَصَبَ ضميرَ اسمٍ متقدَّمٍ، أَوْ مُلابِسَهُ لفظًا أَوْ تقديرًا، فِعْلٌ أو شِبْهُهُ، غيرُ صِلَةٍ، ولاَ صِفَةٌ، ولاَ تالٍ لأداةِ استفهامٍ أَوْ شرطٍ أَوْ مَا النَّافيةِ أوْ لامِ الابتداءِ أَوْ حرفٍ يَنْسَخُ الابتداءَ، وليسَ المُتقَدِّمُ ثاني رُكْنَيْ جُملةٍ ، وَجَبَ نَصْبُهُ غالبًا ، إنْ تَلاَ مَا يَخُصُّ الفِعْلَ بعاملٍ لاَ يظهرُ(١). ويُرَجَّحُ على الرفعِ إنْ تَلاَ استفهامًا، أَوْ(حيثُ)، أَوْ(إذا) الشرطيَّةَ، أَوْ عُطِفَ على جُملةٍ فعليَّةٍ وليسَ بعدَ العاطفِ(أمَّا) أو إذا المفاجأةِ ، أَوْ كانَ الفِعلُ المظهرُ طلبيًّا، أَوْ كانَ الرَّفْعُ يُوقِعُ في تَوَهُّمِ وَصْفٍ مُخِلٍّ بالمعنَى(٢). وإنْ كانَ قبلَ العاطِفِ مُبتدأٌ خَبَرُهُ جُمْلَةٌ فِعْليَّةٌ ، اسْتَوَى الرَّفْعُ والنَّصْبُ ، وإنْ خَلاَ مِنَ المانِعِ والموجِبِ والمُرَجِّحِ والمُسَوِّي ، كانَ الرَّفْعُ مختاراً(٣). وملابِسُ الضميرِ بتابعٍ كَمُلاَبِسِهِ بِنَفْسِهِ(٤).

---

(١) مثالُ الضميرِ قولُكَ: زيدٌ ضربتُهُ أو مررتُ بِهِ. وملابِسِهِ: زيدٌ ضربتُ أخاهُ، أو مررتُ بأخيهِ، فيجب نصب السابق إنْ تَلاَ ما يختصُّ بالفعلِ ، نحو (إذا) لغيرِ المفاجأة، ولو في مجازاة، و(إنِ) الشرطية، وأدوات التحضيض، فتقول: إذا زيدًا ألقاهُ أكرمُهُ، ولو زيدًا لقيتُهُ ما أهنتُهُ، وإنْ زيداً أكرمتَهُ أكرمَكَ. وهلاَّ زيدًا أكرمتَهُ ؟ بنصب الاسم السابق فيها كلها وجوبًا، أو استفهامًا بغير الهمزة ، نحو: هل زيدًا رأيتَهُ ؟ فيجب نصب زيد بمضمر مفسر بالظاهر، ويمتنع الرفع. وجب النصب بعامل لا يظهر، لكون العامل المشغول عوضًا عنه. المساعد ٤١٢/١-٤١٣.

(٢) إذا كان الرفعُ يوهِمُ وصفًا كقوله تعالى: { إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ } القمر: (٤٩). فنصب كلِّ يرفعُ توهم أنْ خلقناه صفة شيء، إذ الصفة لا تفسر عاملاً فيما قبلها فهو خبر، فيلزم عموم خلق الأشياء بقدر. ورفعه يوهم أن خلقناه صفة شيء، والصواب كونه خبرًا، فرجح النصب، لرفعه احتمال غير الصواب، وقد قُرِئَ بكلٍّ منهما ، لكنَّ المشهورَ النَّصبُ . ينظر: المساعد ٤١٧/١.

(٣) مثالُ استواءِ الرَّفعِ والنَّصبِ ، وذلكَ إنْ وَلِيَ العاطفُ جملةً ذات وجهينِ ، أي اسميَّةَ الصدرِ، فعليَّةَ العجزِ، قولكَ: زيدًا قامَ أبوهُ وعمرٌو كلمتُهُ، بالرَّفعِ ، والنَّصبِ . ومثالُ اختيارِ الرَّفعِ في الصورةِ الثانيةِ قولكَ: زيدٌ ضَرَبْتُهُ وأنا زيدٌ ضربتُهُ. فالرَّفعُ على الابتداء. ينظر: المساعد ٤٢١/١-٤٢٢.

(٤) مثالُ ذلكَ : زيدٌ ضربتُ أباهُ ، زيدٌ ضربتُ رجلاً يبغضُهُ، أو ضربتُ عمرًا وأخاهُ. المساعد ٤٢٢/١.

٢٣أ

/٢٣أ/ بابُ تَعَدِّي الفِعْلِ ولُزُومِهِ

إنِ اقتضَى الفِعْلُ مفعولاً بهِ بنفسِهِ، وسُمِّيَ متعدِّيًا، وإنِ احْتاجَ في تعليقِهِ بهِ إلى حرفِ جرٍّ، سُمِّيَ لازِماً[١]. ولا يُحذَفُ الجارُّ إلاَّ سماعًا، أو في ضرورةٍ إلاَّ مَعَ(أنَّ) و(أنْ) [٢]، والمجرورُ عندَ المحذوفِ منصوبٌ بالفعلِ غالبًا[٣].

والمتعدِّي غيرُ ما تقدَّمَ ذِكْرُهُ مُتَعَدٍّ إلى واحدٍ، و مُتَعَدٍّ إلى اثنينِ بنفسِهِ، و مُتَعَدٍّ إلى اثنينِ، أحدُهُمَا أصلُهُ الجَرُّ، وكلاهُمَا قد يَكْتَفِي بواحِدٍ[٤].

والأصلُ تقديمُ ما هوَ مِنَ المفعولينِ فاعِلٌ في المعنَى على ما ليسَ كذلكَ ، وتقديمُ ما ليسَ أصلُهُ الجرُّ على ما هوَ كذلكَ ، وتركُ هذا الأصلِ واجبٌ وجائِزٌ ومُمْتَنِعٌ ، كتركِهِ في بابِ الفاعلِ للقرائِنِ المذكورةِ[٥].

٢٣ب وحُكْمُ المُتَعَدِّي في تعليقِهِ بِمَا زادَ على مطلوبِهِ ، حُكْمُ اللاَزِمِ، ويُحذَفُ /٢٣ب/ الفِعْلُ جوازًا لقرينةٍ حاليَّةٍ، كرؤيةِ التَّأَهُبِ لَهُ ، أوْ مَقَالِيَّةٍ ، كالوَعْدِ بِهِ ، أو السُّؤالِ عنهُ [٦]، ورُبَّما حُذِفَ لغيرِ قرينةٍ، فلا يُقاسُ عليهِ، ويُحذَفُ وجوبًا في مواضِعَ يَأْتِي ذِكْرُهَا.

---

(١) ينظر: التسهيل: ٨٣.

(٢) تقولُ : عجبتُ أنْ تقومَ، أوْ أنَّكَ قائمٌ . والأصلُ : مِنْ أَنْ تقومَ، ومِنْ أَنَّكَ قائمٌ. فَحُذِفَ الحرفُ تخفيفًا.

(٣) وذلكَ لأنَّ بقاءَ الجَرِّ بعدَ حذفِ عاملِهِ قليلٌ ، والنَّصبُ كثيرٌ.

(٤) المُتَعَدِّي من غيرِ بابَيْ : ظَنَّ وَأَعْلَمَ مُتَعَدٍّ إلى واحدٍ، نحو : رَحِمَكَ اللهُ . ومُتَعَدٍّ إلى اثنين، نحو: { إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ }الكوثر: (١). والمتعدِّي إلى واحدٍ متعدٍّ بنفسِهِ وجوبًا، وجائزُ التَّعدِّي واللُّزوم ، فَيَتَعَدَّى بنفسِهِ تارةً وبحرفِ الجَرِّ أُخرى كَشَكَرَ ونَصَحَ ، وكذا الثاني وهو المتعدِّي إلى اثنين ، فَمِنْهُ ما تعدَّى إليهِ أيضًا بنفسِهِ ، نحو : كَسَا وأَعْطَى، فتقول: كَسَوْتُ زيدًا جُبَّةً وأَعطيتُهُ دِرْهَمًا. ومِنْهُ ما تَعَدَّى إليهِ بحرفِ الجَرِّ ، نحو: اختارَ وأَمَرَ، فتقول: اخترتُ زيدًا مِنَ الرِّجالِ ، وأمرتُهُ بالخيرِ ، ولا يجوزُ: ضربَ غلامُهُ زيدًا ، لِئَلاَّ يعودُ الضميرُ على متأَخِّرٍ لفظًا ورُتْبَةً.

(٥) إذا قُلتَ: أعطيتُ زيدًا دِرْهَمًا، فالأصلُ تقديمُ زيد على درهم ، لأَنَّهُ الآخذ، وهو فاعل في المعنى، ولهذا جاز: أعطيتُ دِرْهَمَهُ زيدًا، وامتنع: أعطيتُ صاحبَهُ الدِّرْهَمَ ، وإذا قلت: اخترتُ زيدًا الرجالَ، فالأصلُ تقديمُ زيد على الرجال، لأَنَّ الأصلَ : اخترتُ زيدًا مِنَ الرِّجالِ ، فَتَرْكُ هذا الأصلِ واجبٌ ، ومثاله: ما أعطيتُ دِرْهَمًا إلاَّ زيدًا، إذ هو مثل: ما ضربَ عمرًا إلا زيداً، وكذا نحو: أعطيتُ الدِّرْهَمَ صاحِبَهُ، إذ هو مثل: ضربَ زيداً غلامُهُ. والجائزُ نحو: كسوتُ زيدًا ثوبًا، وخروجُهُ عن الأصلِ نحو: كسوتُ ثوبًا زيدًا، كما يجوز: ضربَ زيدٌ عمرًا، وضربَ عمرًا زيدٌ. والممتنعُ نحو: ما أَعطيتُ زيدًا إلاَّ دِرْهَمًا، إذ هو مثل ما ضربَ زيدٌ إلاَّ عمرًا ، وكذا: أضربتُ زيدًا عمرًا، أي جعلتُ زيدًا يضربُ عمرًا، إذ هو مثل: ضربَ موسى عيسى. المساعد ١/٤٣٢-٤٣٣.

(٦) ينظر: التسهيل: ٨٥.

ويُحذَفُ المَفْعُولُ بِهِ مَنْوِيًّا إنِ اقْتَضَى نيَّتَهُ سَبَبٌ ، وإلاَّ فَغَيرُ منويٍّ [١].

وَتَلْحَقُ بِفَاءِ الثُّلاثيِّ هَمْزَةُ النَّقْلِ ، أو تُضَعَّفُ عينُهُ، فَيَتَعَدَّى إلى واحدٍ كانَ قاصرًا عَنْهُ، فيزدادُ مفعولاً إنْ كانَ مُتعدِّيًا، ويصيرُ مُتعَدِّيًا إنْ كانَ لاَزِمًا[٢].

(١) يُحذَفُ المفعولُ بِهِ منويًّا لدليلٍ، أي ما لَمْ يَذْكُرْ من المنصوبِ مفعولاً به، وهذا هو الحذفُ اختصارًا، ومنهُ حذفُ الضميرِ العائدِ على الموصولِ بشرطِهِ ، كقوله تعالى:{ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ } البروج : (١٦) أي يريده. أو غيرَ منويٍّ، كتضمين أَصْلَحَ معنَى لطفَ في قولِكَ: أصلحَ اللهُ في نفسِكَ، إذ لولا التَّضمينُ لقلتَ : أصلحَ اللهُ نفسَكَ.

(٢) تدخلُ همزةُ النقلِ على الثلاثي غيرِ المتعدِّي ، فيصيرُ متعدِّيًا إنْ كانَ لازمًا ، نحو: أزلتُ الشيءَ وأَبَنْتُهُ. ويعاقبُ الهمزةَ تضعيفُ العينِ كثيرًا ، نحو: أنزلتُ الشيءَ ونَزَّلْتُهُ، وأَبَنْتُهُ وبَيَّنْتُه. وكذا تدخل همزة التعدية على الثلاثي المتعدي إلى واحد فيصيرُ متعدِّيًا إلى اثنينِ ، نحو: أكفلتُ زيدًا عمرًا وأَغْشَيْتُ الشَّيءَ. ينظر: المساعد ١/٤٤٥– ٤٤٦ .

بابُ تُنازعِ العاملَيْنِ فَصاعِدًا مَعْمُولاً واحدًا

إذا تَعَلَّقَ فِعْلاَنِ أو شِبْهُهُمَا، مُتَّفِقا العملِ أو مُختَلِفاهُ، باسمٍ ظاهرٍ متأخِّرٍ، وَجَبَ إعمالُ أحَدِهِما لا إعمالُهُما معاً، خلافاً لفراء في المُتَّقفي العملِ ، والمُختارُ إعمال الأقربِ ، خلافاً
٢٤أ للكوفيّينَ ،/٢٤أ/ ويَعْمَلُ المُهْمَلُ في ضميرِ الاسمِ مُطابِقًا ، فإنْ أدَّتِ المُطابقةُ إلى اختلالِ المعنَى ، وَجَبَ الإظهارُ أو الحَذْفُ(١).

ويجوزُ حَذْفُ المضمرِ غيرِ المرفوعِ وإنْ أمكنتِ المطابقةُ، مَا لَمْ يَمنَعْ مِنهُ مانِعٌ ، وحَذْفُ المتَّصِلِ بالأوَّلِ أَوْلَى، وإبقاءُ المتَّصِلِ بالثَّاني أوْلَى، وإنْ أُهْمِلَ الأوَّلُ مُقتضيًا للرَّفْعِ، صَحَّتِ المسأَلةُ، خلافًا للفراءِ ، وَلَمْ يُحْذَفِ الضَّميرُ لِرَفْعِهِ ، خلافًا للكسائيِّ(٢).

ولا يتنازعُ في ضميرٍ، وما أَوهَمْهُ من نحوِ: ما قامَ ولا قَعَدَ إلاّ أنتَ، محمولٌ على الحذفِ، إذ لا بُدَّ مع إعمالِ أحدِ الفِعْلَينِ من ضميرِ غائبٍ مُسْتَكِنٍّ في الآخرِ، وهو غيرُ مُطابقٍ للبارِزِ، وأيضاً لا بُدَّ مَعَ كلِّ واحدٍ من مرفُوعَي الفِعْلَينِ في نحوِ هذهِ المسألةِ مِنْ (ألاَّ)، فلو أُسنِدَ أحدُهُما إلى الضميرِ المُسْتَكِنِّ، لَخَلاَ مِنْها، فَيَفسُدُ المعنى، ويُحكّمُ في تَنازُعِ
٢٤ب أكثَرَ/٢٤ب/ من عامِلَيْنِ بِما تقدَّمَ من ترجيحِ الإعمالِ بالقُربِ أو الَّبقِ، وإعمالِ المُهمَلِ في ضميرٍ مطابقٍ للظاهرِ وغير ذلكَ (٣).

---

(١) الإعمالُ أن يَتَقَدَّمَ عاملانِ على معمولٍ واحدٍ ، نحو: { آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً } الكهف :(٩٦)، فتقدَّمَ فعلانِ ، أو يتقدَّمُ شِبْهُ الفعلِ كاسمِ الفاعلِ ، نحو: أَنَا ضارِبٌ وشاتِمٌ زيدًا، واسمِ المفعولِ ، نحو: أمضروبٌ ومُهانٌ زيدٌ ؟ واسمِ الفعلِ ، نحو: نَزَالِ وبَلْهَ زيدًا . والأحقُّ بالعملِ عندَ البصريينَ الأقربُ ، والأسبقُ عندَ الكوفيينَ ، ويعملُ المُلْغَى عَنِ العملِ في الاسمِ الذي تنازَعَهُ العاملانِ في ضميرِ المتنازَعِ ، سواء كانَ ذلكَ المُلْغَى الأَوَّل أم غيره، وسواء أكانَ طلبَهُ الرَّفع أم غيره، فمثالُ الأَوَّلِ : ضَرَبُونِي وضَرَبْتُ قومَكَ، وأَكرمتُهُ وأكرَمَنِي زيدٌ ، ومَرَرْتُ بِهِ ومَرَّ بِي زيدٌ، ومثالُ الثَّانِي : ضَرَبْتُ وضربونِي قومُكَ، وأكرَمَنِي وأكرمتُهُ زيدٌ، وَمَرَّ بِي ومَرَرْتُ بِهِ زيدٌ. ولاَ بُدَّ مِنْ مطابقةِ الضَّميرِ للاسمِ المتنازعِ فيهِ في إفرادٍ وتذكيرٍ وغيرِهِمَا ، نحو: قامَا وقَعَدَا الزَّيدانِ، وقامُوا وقَعَدُوا الزيدونَ، وقُمْنَ وقَعَدْنَ الهنداتُ ، فإذا أَدَّت مطابقةُ الضميرِ الاسمَ المتنازَعَ إلى اختلالِ المَعْنَى وَجَبَ الإظهارُ أو الحَذْفُ .

(٢) ينظر: التسهيل: ٨٦.

(٣) ينظر: التسهيل: ٨٦، والمساعد ١/٤٥٩-٤٦٢.

بابُ المَصْدَرِ[1]

المَصْدَرُ: اسمُ ما يَدُلُّ عليهِ الفِعْلُ مِنَ المعنَى الواقعِ في الزَّمَانِ، ويُسمَّى الفِعْلَ والحدَثَ والحدَثَانِ، ومنهُ اشتقاقُ الفعلِ على الأصحِّ، لأنَّهُ يَدُلُّ على بعضِ ما يدُلُّ عليهِ الفِعْلُ ، والأصلُ عَدَمُ الزيادةِ، ويُسَمَّى مفعولاً مطلقًا، إذا ذُكِرَ فَضْلَةً هو أو ما يقومُ مقامَهُ من نوعٍ ، أو وَصفٍ ، أوْ هيْئَةٍ ، أوْ آلةٍ ، أوْ بعضٍ ، أوْ كُلٍّ ، أوْ اسمِ إشارةٍ ، أوْ ضَميرٍ مَعَ فِعْلِهِ ، أَوْ فعلٍ آخَرَ يُرادِفُهُ ، أوْ ما يَتَضَمَّنُ معناهُ، هوَ منصوبٌ بالفعلِ أو شِبْهِهِ، فإنْ لم يُفهَمْ مِنهُ
٢٥أ مَزيدٌ على ما فُهِمَ من الفعلِ فهو للتوكيدِ ، ويُسمَّى مبهمًا ، /٢٥أ/ وغيرُهُ لبيانِ النَّوعِ أو المرَّاتِ ، ويُسمَّى مؤقَّتًا [2]، فإنْ لم يلازمْهُ هذا الاستعمالُ ، فهو مُتَصرّفٌ، وإنْ لازمَهُ، فهو غيرُ مُتَصَرّفٍ ، ويَلزَمُ إفرادُهُ إنْ قُصِدَ بهِ الجنسُ، ولا يَلزَمُ إنْ قُصِدَ بهِ النَّوعُ ، ويجوزُ إضمارُ فِعْلِهِ جوازَ إضمارِ فعْلِ المفعولِ بِهِ ، ويَلزَمُ إضمارُهُ لنائبٍ عنهُ ، أوْ لإهمالِهِ مُطلقًا، فإنْ نابَ عنهُ نفسُ المصدرِ فالأكثرُ أنْ يقعَ طلبًا، أوْ يَنُوبَ بَعْدَ حَصْرٍ عَنْ خَبَرِ اسمِ عَيْنٍ ، أوْ يُكَرَّرُ، وقد يَرِدُ بخلافِ ذلكَ ، فإنْ نابَ عَنهُ تَضَمُّنُ ما سَبَقَ ، فَوُرُودُهُ لتأكيدِ مفهومِ جُمْلَةٍ هيَ نَصٌّ، أوْ لِجَعْلِهَا نَصًّا على المُرادِ منها، أوْ للتشبيهِ بِهِ، ونَصْبُ المُشَبَّهِ بِهِ ، مشروطٌ بأنْ يَتلُوَ جملةً مُشتمِلَةً على معناهُ وما يقومُ بِهِ، وأنْ يُفْهَمَ مِنْهُ الحُدُوثُ. والمُهمَلُ الفِعْلُ مُفْرَدٌ ، كـ
٢٥ب أُفَّةٍ [3]، ومضافٌ مثنًّى، كـ لبَّيْكَ ، وسَعْدَيْكَ،/٢٥ب/ ومضافٌ غيرُ مثنًّى، كـ قِعْدَكَ اللهَ، وَوَيْحَهُ، ورُبَّما أُقيمَ مقامَ المصدرِ أسماءُ أعيانٍ، كـ فاها لِفِيكَ، وتُربًا وَجَنْدَلاً، وصفاتٌ كـ هنيئًا لَكَ، وعائِذًا بِكَ.

وقومٌ يجعلونَ هذهِ الأسماءَ مفعولاتٍ ، وهذهِ الصفاتِ أحوالاً[4].

---

(١) ينظر: التسهيل: ٨٧.

(٢) المؤقتُ ويُسمَّى المختصَّ ، وهو القسمُ الثَّاني من قسمي المصدرِ، والأوّلُ هو المبهمُ . ودخلَ في المختصِّ المعدودِ ، نحو: ضَرَبتُ ضربتينِ، إذ حصلَ لَهُ بدلالتِهِ على عَدَدِ المرَّاتِ اختصاصٌ ، والمختصُّ الذي ليس بمعدودٍ ، يكونُ اختصاصُهُ بالألفِ واللاَّمِ وبالإضافةِ وبالصفةِ . ينظر: المساعد ١/٤٦٥-٤٦٦ .

(٣) أُفًّا لَهُ وأُفَّةً، أي قذرًا، والقذرُ ضدُّ النظافَةِ. ينظر: اللسان(أفف)، والمساعد ١/٤٧١.

(٤) ينظر: التسهيل ٨٧-٨٩.

بابُ المَفْعُولِ لَهُ

وَهُوَ المصدرُ الآتِي عِلَّةً لِفِعْلٍ شَارَكَهُ في الفاعِلِ والزَّمانِ ، و ينصِبُهُ المُعَلَّلُ بِهِ نَصْبَ وَطءِ [1] لامِ الجَرِّ مِنْهُ نَصْبَ المفعولِ بِهِ ، وَقِيلَ ينصِبُهُ نَصْبَ نوعِ المصدرِ، وجوازُ دُخُولِ اللاَّمِ عَلَيهِ يُبطِلُ ذلكَ، وإنْ تغايَرَ الفاعِلُ أو الزمانُ، أو كانَ غيرَ مصدرٍ، لَزِمتِ اللاَّم أوْ مَا في مَعْنَاهَا، ولزُومُهَا إيّاهُ مُعرَّفًا باللاَّمِ، وسُقُوطُهَا مِنهُ مُنَكَّرًا أكثرُ. ويستوي الأمرانِ في المضافِ[2].

(١) هكذا في الأصل وفي س .

(٢) كلٌّ مِنْ نصبِهِ وجرِّهِ كثيرٌ، فَمِنَ النصبِ:{ ابْتِغَاء مَرْضَاتِ اللهِ }البقرة:(٢٦٥) ، والجر :{لإِيلَافِ قُرَيْشٍ } قريش (١). ينظر: المساعد ٤٨٨/١.

٢٦أ

/٢٦أ/ بابُ المفعولِ فيهِ

وَهُوَ مَا ضُمِّنَ مَعْنَى (في) لإيقاعِ فيهِ[١]، وهُوَ منصوبٌ بالواقِعِ ، ومُبْهَمُ الزَّمانِ ومُخْتَصُّهُ لذلكَ صالحٌ ، فإنْ لَمْ يُلازِمْهُ هذا الاستعمالُ، فَهُوَ مُتَصَرِّفٌ، وإنْ لازَمَهُ فغيرُ مُتَصَرِّفٍ [٢]، وَهُوَ مَا بُنِيَ مِنَ الأحيانِ، وَمَا عُيِّنَ مِنْ ضُحًى، وبَكَرٍ، وسَحَرٍ، وسُحَيْرٍ، وعَشِيَّةٍ، وعشاءٍ، وعَتَمةٍ، ومَساءٍ، وذاتِ مرَّةٍ، وهو الأجودُ في صفاتِ الأحيانِ[٣].

وأمَّا أسماءُ الأمكنةِ، فَمَا كانَ مِنْهَا مُبَيِّنًا صورةَ مُسَمَّاهُ ، فليسَ بظرفٍ، وإنْ جِيءَ بِهِ لمعنَى الظَّرفيَّةِ ، لازَمَهُ لفظُ (في) غالبًا[٤].

وما افتقرَ إلى غيرِهِ في تبيينِ صورةِ مُسَمَّاهُ، فهو إنْ جِيءَ بِهِ لمعنَى الظَّرفيَّةِ، منصوبٌ كما ذُكِرَ، وهو إمَّا اسْمُ جِهةٍ كأَمامَ وخَلْفَ ، أوْ ما يُشْبِهُهُ في الشَّياعِ كعندَ ومكانٍ، أو ما هوَ
٢٦ب مقدارٌ كمِيلٍ/٢٦ب/ وفرسخٍ، أو ما هو مشتقٌّ من الواقعِ فيهِ ، كمَذْهَبٍ وإنْ تعلَّقَ المشتقُّ بغيرِ ما اشْتُقَّ مِنْهُ لازَمَهُ لفظُ (في) غالبًا [٥]. ولازَمَتِ الظَّرفيَّةُ بَعْضَ الأمكنةِ كـ(عندَ) إلاَّ أنَّهَا تُجَرُّ بـ(مِنْ) لاَ غيرُ [٦].

وَمَا وقَعَ مِنَ الظروفِ صِلَةً أو صِفَةً أوْ خبرًا أوْ حالاً، فناصِبُهُ مضمَرٌ، و يُضْمَرُ في غيرِ ذلكَ، كَمَا أُضمِرَ ناصِبُ المفعولِ بهِ[٧]، وشذَّ الإضمارُ بغيرِ قرينةٍ كقولِهِم في المَثَلِ :"حينئذٍ الآنَ " [٨]، أي : كانَ ذلكَ حينئذٍ واسْمَعِ الآنَ.

---

(١) يريدُ بذلكَ (لواقعٍ فيه)، قال في المساعد ٤٨٩/١: "فإذا قلتَ: قمتُ يومَ الجمعةِ أمامَكَ، فناصبُ (يومَ) و (أمامَكَ) هذا الملفوظُ بِهِ، وهو قمتُ، والقيامُ ، وهو أحد مدلولَيْ قامَ واقع فيهما".

(٢) ينظر: التسهيل ٩١.

(٣) وهو ما لم يضف من مركب الأحيان كصباحَ مساءَ ويومَ يومَ ، فتقول: زيدٌ يأتينا صباحَ مساءَ، ويومَ يومَ بالتركيبِ كخمسةَ عشرَ، لتضمنهِ معنَى حرفِ العطفِ ، أي صباحًا ومساءً.

(٤) ينظر: التسهيل ٩٦.

(٥) ينظر: التسهيل ٩٦.

(٦) ينظر: التسهيل ٩٧.

(٧) الناصب للظرف إما مذكور أو محذوف، والمحذوف قد يكون جوازاً، نحو أن يقال: متى جئتَ؟ فتقول: يومَ الجمعة، والتقدير: جئتُ يومَ الجمعة. أو وجوباً كما إذا وقع الظرف صفة، نحو: مررتُ برجلٍ عندك، أو صلة، نحو: جاء الذي عندك، أو حالاً نحو: مررتُ بزيدٍ عندك، أو خبراً في الحال أو في الأصل، نحو: زيدٌ عندك، وظننتُ زيداً عندك. فالعمل في هذه الظروف محذوف وجوباً في هذه المواضع كلها، والتقدير في غير الصلة استقرَّ أو مستقِّر وفي الصلة استقرَّ. شرح ابن عقيل ١٩٢/٢-١٩٣.

(٨) ينظر: الكتاب ٢٢٤/١-٢٧٤.

ويُقامُ المصدرُ المضافُ إليهِ(الحينُ) مقامَهُ[1].

ويُتَوَسَّعُ في الظَّرفِ، فيُجعَلُ مفعولاً بهِ ما لَمْ يَكُنِ الفِعْلُ مُتَعدِّيًا إلى ثلاثةٍ، فحينئذٍ يُضمَرُ ويُضافُ إليهِ اسمُ الفاعلِ والمصدرُ[2].

(١) يكثر إقامة المصدر مقام ظرف الزمان، نحو: آتيك طلوع الشمس، وقدومَ الحاجِّ، وخروجَ زيدٍ. شرح ابن عقيل ٢٠٠/٢.

(٢) يتوسع في الظرف فيجعل مفعولاً به، فتقول: سرتُ اليومَ، وسرتُ ميلاً بنصبِهِمَا على التَّوسعِ نَصْبَ المفعولِ بِهِ. ويُمْنَعُ من هذا التَّوَسعِ تعدِّي الفعلِ إلى ثلاثةٍ ، فلاَ تقولُ : اليومَ أعلَمْتُهُ زيدًا عمرًا قائمًا. فَيُضْمَرُ حينئذٍ ، فتقولُ : اليومَ سِرْتُهُ. ويُضافُ إليهِ اسمُ الفاعلِ ، نحو: يا سائرَ الميلِ ، والمصدرُ، نحو: { بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ } سبأ :(٣٣). ينظر: المساعد ٥٣٧/١-٥٣٨.

بابُ المفعولِ مَعَهُ

٢٧أ المفعولُ مَعَهُ : هو المصحوبُ فضلةً لمعمولِ فِعْلٍ أوْ معناهُ/٢٧أ/ بعدَ الواوِ التي بمعنى (مَعَ) ، وهو منصوبٌ بعاملِ مصحوبِهِ لتقويتِهِ بالواوِ، على الأصحِّ [١]، ومِمَّا يَنْصِبُهُ لِتَضَمُّنِ معنَى الفعلِ حَسْبُكَ وقَطْكَ وكَفْيُكَ [٢] وما شأْنُكَ ومَالَكَ [٣] ، ويجبُ العطفُ إنْ لَمْ تُسْتَوْفَ القُيُودُ ، وإنِ اسْتُوفِيَتْ ولمْ يَصُحَّ العطفُ وجَبَ النَّصبُ، وإنْ حَسُنَ العَطْفُ فالنَّصْبُ مَرْجُوحٌ، وإنْ قَبُحَ، فالنَّصبُ راجِحٌ ورُبَّما أُضمِرَتْ(كانَ) بعدَ(كيفَ) و(مَا) الاستفهاميَّةِ، فأُجِيزَ النَّصبُ[٤].

وفي كونِ هذا البابِ مَقِيسًا، خِلاَفٌ .

---

(١) المفعولُ مَعَهُ: هوَ الاسمُ التَّالِي واوًا تجعله بنفسِهَا في المعنَى لمجرورِ مَعَ ، نحو: سرتُ والنِّيلَ، والناصبُ لَهُ الفعلُ سارَ بواسطةِ الواوِ.

(٢) حسبُكَ وكَفْيُكَ، سواء وزنًا ومعنًى، أي كفاكَ أو يكفيكَ . ينظر: المساعد ٥٤٦/١.

(٣) ينظر: التسهيل ٩٩.

(٤) ينظر: التسهيل ٩٩-١٠٠.

بابُ الاستثناءِ

المُسْتَثْنَى : مَا وَلِيَ أداةَ استثناءٍ ، فإنْ كانَ بعضَ ما اسْتُثْنِيَ منهُ، فهوَ مُتَّصِلٌ ، وإلاَّ فمنفصلٌ ، وحُكمُهُ إنْ وَلِيَ(إلاَّ) وَقُدِّرَ حَذْفُهَا وارْتَبَطَ بِمَا قَبلَهَا حُكْمُهُ مَعَ حَذْفِهَا، وإنْ لَمْ يَرْتَبِطْ ولَمْ تَكُنْ (إلاَّ) بمعنَى(غيرِ)، /٢٧ب/ فَحُكْمُهُ النَّصبُ ، فَإنْ كانَ مُتَّصِلاً مُتَأخِّرًا عَنِ المُسْتَثْنَى مِنْهُ بَعْدَ غَيْرِ مُوجَبٍ لَفظًا أو حُكْمًا، اخْتِيرَ مَعَ جوازِ النَّصْبِ الإبدالُ [١]، وأجازَ التَّميميُّون إبدالَ المُنْفَصِلِ إنْ أمْكَنَ جَعْلُهُ بَعْضًا بِوَجْهٍ مَا[٢]. **٢٧ب**

وغيرُ المُوجَبِ منفيٌّ أوْ مُسْتَفْهَمٌ عَنْهُ، وإبدالُ المتوسِّطِ بينَ المُسْتَثْنَى مِنْهُ وصفتِهِ ، أجودُ مِنْ نَصْبِهِ، خلافًا للمازنيّ [٣].

ولاَ يُبدَلُ مِنَ المجرورِ بـ(مِنْ) أو(الباءِ) الزَّائدتينِ ، ولاَ مِنِ اسمِ (لاَ) التبرئةِ، إلاَّ باعتبارِ المَحَلِّ[٤].

وإذا كُرِّرَتْ (إلاَّ) ، فَمَا بَعْدَ الثانيةِ تابعٌ لِمَا قَبلَهَا إنْ كانَ تكريرُهَا تَوْكِيدًا، وإلاَّ فالنَّصْبُ لازِمٌ[٥].

---

(١) ينظر: التسهيل ١٠١-١٠٢.

(٢) الكتاب ٣٢٥/٢،٣٢٦، و ينظر: التسهيل ١٠٢.

(٣) إتباعُ المتوسِّطِ بينَ المُسْتَثْنَى مِنْهُ وصفَتِهِ أَوْلَى مِنَ النَّصبِ ، خلافًا للمازنيّ ، فإذا قلتَ : مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إلاَّ زيدٌ خيرٌ منكَ ، ومَا مَرَرْتُ بالقومِ إلاَّ زيدٍ الشعراء ؛ كان إتباع زيد أَوْلَى من نصبِهِ على الاستثناء. هذا ظاهرُ مذهبِ سيبويهِ ، واختارَهُ المبرِّدُ، والمشهورُ عن المازنيّ تجويزُ الوجهينِ : واختيارُ النَّصبِ كما ذَكَرَ ابنُ مالكٍ . ينظر: المساعد ٥٦١/١.

(٤) نقول: ما في الدارِ من أحدٍ إلاَّ زيدٌ أوْ إلاَّ امرأةٌ من بني فُلان، بالرَّفعِ، لأنَّ أحدًا في موضعِ رفعٍ بالابتداءِ، ولا يجوزُ الجرُّ حملاً على اللَّفظِ . وتقول: ليسَ زيدٌ بشيءٍ إلاَّ شيئاً لاَ يُعْبَأُ بِهِ ، أو إلاَّ الشيءَ الَّذي لاَ يُعْبَأُ بِهِ، ينصبِ المبدلِ مِنْ شيءٍ ، لأنَّهُ في موضعِ نصبٍ بليسَ . ولم تجرَّهُ مَحَلاً على اللَّفظِ ، لأنَّ الباءَ الزائدةَ لا تعملُ في خبرٍ موجبٍ . وتقول: لاَ إلهَ إلاَّ اللهُ . ولاَ رجلَ في الدَّارِ إلاَّ رجلٌ من بني تميمٍ، يرفع المبدل من اسمِ لاَ، لأنَّهُ في موضعِ رفعٍ بالإبتداءِ ، ولم تَنْصِبْهُ حَمْلاً على اللَّفظِ .

(٥) ينظر: التسهيل ١٠٤.

وتكونُ (إلاّ) بمعنى(غَيرِ) ، فَيُوصَفُ ما قَبلَها بِهَا وبِمَا بعدَهَا، فإنْ كانَ جامِدًا، فَمَتْبُوعُهُ جَمعٌ أو في معناهُ مُنَكَّرٌ أو مُعَرَّفٌ باللاَّمِ[١].

٢٨أ (فَصلٌ): /٢٨أ/ تَقَعُ بعْدَ (إلاَّ) الجُملَةُ الخَبَريَّةُ حالاً لِمعْرِفَةٍ أو وصفًا لِنَكِرَةٍ، ومعنَى قولِهِم : " أنْشُدُكَ باللهِ إلاَّ فَعَلْتَ " : ما أسأَلُكَ إلاَّ فِعْلَكَ، ولاَ يَعْمَلُ ما قَبْلَ(إلاَّ) فيما بَعدَهَا ، مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَثْنى منهُ ، وما أَوْهَمَ ذلك يُضمَرُ لَهُ عامِلٌ ، خلافًا للكسائيّ [٢].

و رُبَّما حُذِفَ المُسْتَثْنَى بـ(إلاَّ) و(غيرٍ) للعِلْمِ بهِ[٣].

(فَصلٌ): يُجَرُّ المستثنى بـ (غير) و(سِوَى) لإضافتِهِمَا إليهِ، وبـ(حَاشَا) و (خَلاَ) و(عَدَا) إنْ كُنَّ حروفًا، وينتَصِبُ بِهِنَّ مفعولاً إنْ كُنَّ أَفْعَالاً، و بـ(ليسَ) و(لاَ يَكُونُ) خبرًا. ولاَ يَظْهَرُ مرفوعُ الفِعْلِ في هذا البابِ[٤].

وفِعْلِيَّةُ (عَدَا) أكثرُ مِنْ حرفيَّتِهَا، وحَاشَا بالعكسِ[٥]، وتَتَحتَّمُ فِعْلِيَّةُ(عَدَا) و(خَلاَ) مقرونتينِ بـ(مَا) المصدريَّةِ[٦]، وإعرابُ(غيرٍ) إعرابُ مَا وَلِيَ(إلاَّ) مَا لَمْ تُبْنَ لإضافَتِهَا إلى (أنْ) أو(أنَّ)، وَحَمْلُ تابِعِ المستثنَى بِهَا على المعنَى جائِزٌ[٧].

---

(١) تؤوَّلُ إلاَّ بغيرٍ فتحملُ في جَعْلِهَا مَعَ مَا بعدَهَا صفةً على غيرٍ، فَيُوصَفُ بِهَا وبتالِيهَا مَا يُمْكِنُ وصفُهُ بغيرٍ، فالجمعُ المُنَكَّرُ كقولِهِ تعالى: { لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا } الأنبياء : (٢٢). والمُعَرَّفُ بـ(أل) الجنسيَّةِ كقوله : قليلٌ بِهَا الأَصواتُ إلاَّ بُغَامُهَا

ينظر: التسهيل ١٠٤-١٠٥، المساعد ٥٧٨/١-٥٧٩.

(٢) يعملُ ما قبلَها فيما بَعْدَهَا إلاَّ أنْ يكونَ مستثنى ، أي : فُرِّغ لَهُ العاملُ ، نحو: ما قامَ إلاَّ زيدٌ ، أو مستثنى منه نحو: ما قامَ إلاَّ زيدًا أحدٌ. فإذا وُجِدَ مثلُ : ما ضَرَبَ إلاَّ زيدٌ عمرًا، قُدِّرَ لـ (عمروٌ) عاملٌ ، أي : ضَرَبَ عمرًا، خلافًا للكسائيّ في منصوبٍ ومخفوضٍ ومرفوعٍ ، نحو: ما ضَرَبَ إلاَّ زيدٌ عمرًا، وما مَرَّ إلاَّ زيدٌ بعمروٍ، وما ضَرَبَ إلاَّ زيدًا عمرٌو. ينظر: المساعد ٥٨٣/١.

(٣) ينظر: التسهيل ١٠٧.

(٤) ينظر: التسهيل ١٠٥ ، ١٠٦، ١٠٧.

(٥) الكتاب ٣٤٩/٢، وينظر: التسهيل ١٠٥.

(٦) ينظر: التسهيل ١٠٥.

(٧) ينظر: التسهيل ١٠٦.

٢٨ب وَيَلزَمُ نَصْبُ (سِوَى) على الظَّرفيَّةِ[١] /٢٨ب/ ولاَ يَدْخُلُ عليها حَرْفُ الجَرِّ إلاَّ اضطرارًا، خلافًا للكوفيينَ في جَعْلِهَا كـ(غيرٍ) [٢].

ويُقالُ: سُوًى وسَواء[٣]، وحاشَ وحَشَا [٤].

(١) ينظر: الكتاب ٤٠٧/٢، ينظر: التسهيل ١٠٧.

(٢) ينظر: التسهيل ١٠٧.

(٣) ينظر: الكتاب ٣٠٩/٢، ٣٥٠، ٢٣١/٤.

(٤) ينظر: التسهيل ١٠٥-١٠٦.

بابُ الحالِ

الحالُ: ما ذُكِرَ لإيقاعِ معنًى فيهِ من دليلِ هيئةِ فاعلٍ أوْ مفعولٍ أو مضافٍ إليهِ أو مُخْبَرٍ عنهُ أوْ خبرٍ، والاشتقاقُ فيهِ والتَّنقُّلُ أَكثرُ مِنْ عَدَمِهِمَا(١).

وهُوَ واجبُ التَّنكيرِ، وإنْ جاءَ معرفَةً أُوِّلَ بنكرةٍ ، ويَجوزُ جَعْلُهَا تَوْكِيدًا إنْ أفادَتِ الشُّمُولَ(٢). وجَعْلُ المصدرِ المعرَّفِ منصوبًا بفعلٍ مُقدَّرٍ هوَ الحالُ ، أَوْلَى مِنْ جَعْلِهِ حالاً، وكونُ المصدرِ حالاً، مُتَوَقِّفٌ على السَّماعِ، خلافًا للمبرّدِ فيما دَلَّ عليهِ الفِعْلُ(٣).

ويَمتَنِعُ تنكيرُ صاحبِ الحالِ غالباً، ما لم يختَصَّ، أو تتقدَّمُ الحال(٤).

(فَصْلٌ): يَجُوزُ تقديمُ الحالِ على صاحِبِهِ وتَأْخِيرُهُ،/٢٩أ/ إلاَّ أنْ يعرضَ مانِعٌ مِنْ التَّقْدِيمِ، كاقترانِ الحالِ بـ(ألاَّ)، أوْ مِنْ التَّأخيرِ، كاقترانِصاحبِهِ بِهَا، أو إضافَتِهِ إلى ضميرٍ يعودُ إلى مُلابِسِ الحالِ، والأصحُّ مَنْعُ تقديمِهِ على صاحبِهِ المجرورِ بحرفٍ ، ويُضافُ عامِلُ الحالِ إلى صاحبِهِ، ورُبَّما أُضيفَ إليهِ غيرُ العامِلِ(٥). ٢٩أ

(فَصلٌ): يجوزُ تقديمُ الحالِ على عامِلِهِ إنْ كانَ فِعْلاً مُتَصَرِّفًا، أوْ صفةً تضارِعُهُ، ويُمنَعُ إنْ كانَ فِعْلاً غيرَ مُتَصَرِّفٍ، أو مصدرًا، أو صفةً لا تُضارِعُ ، أو ما فيهِ معنَى الفِعْلِ مِنِ اسمِ إشارةٍ، أو حرفِ تَشْبيهٍ، أو تَنْبِيهٍ، أو تَمَنٍّ ، أوْ تَرَجٍّ ، أو ظرفٍ ضُمِّنَ الاستقرارَ (٦).

---

(١) ينظر: التسهيل ١٠٨.

(٢) يجعلُهُ التميميونَ توكيدًا، فيقولون: قامَ القومُ ثلاثَتُهُم، بالرَّفعِ، ورأيتُ القومَ ثَلاثَتَهُم، بالنَّصبِ ، ومررتُ بالقومِ ثلاثَتِهِم، بالجرّ. المسعد ١٢/٢.

(٣) ذهبَ الأخفشُ والمبرِّدُ إلى أنَّ المصدرَ في قولِنَا: زيدٌ طلعَ بَغْتَةً، أنَّهُ منصوبٌ على المصدريَّةِ، والعامِلُ فيهِ محذوفٌ، والتقديرُ: طَلَعَ زيدٌ يَبْغَتُ بَغْتَةً، فَيَبْغَتُ عندَهُما هوَ الحالُ، لاَ بَغْتَةً. شرح ابن عقيل ٢٥٤/٢.

(٤) مثالُ اختصاصِ صاحبِ الحالِ بوصفٍ، نحو: مررتُ برجلٍ قَرَشِيٍّ ماشيًا ، أوْ بإضافةٍ، نحو: {فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاء لِّلسَّائِلِينَ } فُصِّلت : (١٠). أوْ بعملٍ نحو: مررتُ بضاربٍ هندًا قائِمًا. ومثالُ تقدُّمِ الحالِ على صاحبِهَا قولكَ : فيها قائِمًا رجلٌ.

(٥) مثالُ منعِ تقديمِ الحالِ على صاحبِهِ المجرورِ بحرفٍ قولُكَ: مَرَرْتُ بهندٍ ضاحكةً. وقد ضعَّفَ ابنُ مالكٍ ذلكَ في التسهيل ١١٠ ، ولم يَمْنَعْهُ ، ومثالُ إضافةِ عاملِ الحالِ إلى صاحبِهِ نحو: عَرَفْتُ قيامَ زيدٍ مسرعًا، وهو راكبُ الفرسِ عُريًا. ومثالُ ما أُضيفَ إليهِ غيرُ العاملِ قولُكَ: جاءَ غُلامُ هندٍ ضاحكةً. فقد أجازَ هذا بعضُ البصريينَ . ويُحكَى عَنِ الفارسيّ . ينظر: المساعد ٥٢/٢.

(٦) ينظر: التسهيل ١١٠.

وَقَدْ يَشْتَرِكُ في العامِلِ حَالاَ اثنينِ بِجَمْعٍ وتَفْرِيقٍ[١].

(فَصلٌ): يؤكَّدُ بالحالِ جملةٌ أسميّةٌ لإفادةِ الفَخْرِ أوْ التَّعظِيمِ أوْ نفيِ الشَّكِّ،

٢٩ب فَيُضمَرُ (أَحُقٌّ) أوْ نحوُهُ عامِلاً، ويؤكَّدُ بِهِ أيضاً ما عَمِلَ فيهِ من فِعْلِ ظاهِرٍ/٢٩ب/ أو اسمٍ يُشْبِهُهُ، وتَخَالُفُهُمَا لفظًا أكثرُ من تَوَافُقِهِمَا[٢].

(فَصلٌ): تَقَعُ الجملةُ الخبريَّةُ حالاً، فإنْ صُدِّرَتْ بمضارعٍ مُثْبَتٍ ، خَلَتْ مِنَ الوَاوِ غالبًا، ولَزِمَهَا ضميرٌ عائِدٌ على صاحِبِ الحالِ ، وإنْ يَكُنْ كذلِكَ لَزِمَتِ الوَاوُ أوِ الضَّميرُ، وجازَ اجتماعُهُمَا، و اجتماعُهُمَا في الاسميَّةِ أكثرُ مِنِ انْفِرادِ الضميرِ[٣].

(فَصلٌ): حقُّ الحالِ أنْ يكونَ مُقارِناً، فإنْ كانَ آتيًا، أُوِّلَ بمقارِنٍ، وإنْ كانَ فِعْلاً ماضِيًا، قُرِنَ غالبًا بـ(قَدْ) لفظًا أوْ تقديرًا، أوْ قُدِّرَ قَبْلَهُ موصوفٌ، خلافًا للكوفيينَ[٤]. وحَقُّهُ أنْ يَتِمَّ الكلامُ بدونهِ[٥]، فإنْ نابَ عَنْ جملةٍ، لَمْ يَتِمَّ إلاَّ بِهِ[٦].

وَيُضْمَرُ عامِلُ الحالِ لمعاينةِ معناهُ، أوْ لِتَقَدُّمِ سُؤالٍ عَنْهُ، أوْ لِغَيرِ ذلكَ مِنَ الدَّلاَلاَتِ[٧].

---

(١) فالأوَّلُ وهوَ تَعَدُّدُهَا مَعَ اتِّحادِ صاحِبِهَا نحو: جاءَ زيدٌ راكبًا مسرِعًا . والثاني وهوَ تَعَدُّدُ الحالِ معَ تَعَدُّدِ صاحِبِهَا بِجَمْعٍ مَعَ الحالِ ، نحو : جاءَ زيدٌ وعمرٌو مُسْرِعَيْنِ . والثالثُ وهوَ تَعَدُّدُ الحالِ مَعَ تَعَدُّدِ صاحِبِهَا، بتفريقٍ في الحالِ ، نحو: لقيتُ زيدًا مُصعدًا مُنْحَدِرًا. المساعد ٢/٣٥.

(٢) مثالُ الفعلِ قولُهُ تعالى: { ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ } التوبة : (٢٥). ومثالُ الاسمِ الذي يُشْبِهُ الفِعْلَ قولُهُ تعالى: { وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً } البقرة : (٩١). وتخالُفُهُمَا لفظًا أكثرُ مِنْ توافُقِهِمَا، فمثالُ الاختلافِ : إنَّ هذا زيدٌ منطلقًا ، ومثالُ التَّوافقِ قولُهُ تعالى:{وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً} النساء : (٧٩) ينظر: المساعد ٢/٤٠-٤١ .

(٣) ينظر: التسهيل ١١٢.

(٤) القولُ بالتَّقديرِ حُكيَ عَنِ الفَرَّاءِ والمُبرِّدِ، وعندَ الكوفيينَ هوَ تكلُّفٌ بلاَ دليلٍ ، وعندَ المغاربةِ لابُدَّ مِنْ (قَدْ) ظاهرةً أو مقدَّرةً. والأمثلةُ على اقترانِ (قَدْ) قولُهُ تعالى : { وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ } البقرة : (٧٥). و{ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم } الأنعام : (١١٩) و{ آلآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ } يونس : (٩١). ومثالُ تركِهَا: { هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا } يوسف : (٦٥). و{ وَجَاؤُواْ أَبَاهُمْ عِشَاء يَبْكُونَ } يوسف : (١٦)، و{ أَوْ جَآؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ } النساء : (٩٠). المساعد ٢/٤٧.

(٥) لم يرد استعمال (دون) مجرورةً بالباء بمعنى (غير) في القرآن الكريم إلاَّ بـ (مِنْ) ، قال تعالى : (وَمَالَكُمْ مِنْ دُونِ اللهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلاَ نَصِيرٍ) [البقرة : ١٠٧] .

(٦) يجوزُ حذفُ الحالِ ما لَمْ تَنُبْ عَنْ غيرِهَا ، نحو: ضَرَبَنِي زيدٌ قائمًا.

(٧) فمثالُ إضمارِ عاملِهَا لحضورِ معناهُ كقولِكَ للرَّاحِلِ : راشدًا مهديًّاً، أي : تذهبُ ، أوْ تقدُّم ذِكْرِهِ في استفهامٍ، نحو: راكبًا، لِمَنْ قالَ : كيفَ جِئْتَ؟ أي جِئْتُ. أو غيرِهِ ، نحو: بَلَى، مُسْرِعًا، لِمَنْ قالَ : أَلَمْ تَنْطَلِقْ ؟ أي انطلقتُ . ومِنْهُ : { بَلَى قَادِرِينَ } القيامة : (٤). أي نَجْمَعُهَا. المساعد ٢/٣٧.

بابُ التَّمييز

٣٠أ /٣٠أ/ التمييزُ : كُلُّ نَكِرَةٍ فيها معنَى (مِنِ) الجنسيَّةِ، رافعةً للإبهامِ عن جملةٍ أو مفردٍ بإضافةٍ أو تنوينٍ ظاهرٍ أو مُقدَّرٍ، أو نونٍ تسقُطُ للإضافة[١]. ويُنصَبُ مُمَيَّزُ المفردِ التَّامّ بالمفردِ لاقتضائِهِ إيَّاهُ، أوْ لمضارعتِهِ شَبيهَ الفعلِ[٢]. يَنْجَرُّ المُمَيِّزُ بإضافةِ المُمَيَّزِ إليهِ إنْ حُذِفَ المُتمِّمُ[٣]، ولا يُحذَفُ إنْ لَمْ يكُنْ تنوينًا ظاهِرًا أو نونَ تثنيةٍ أوْ جَمْعَ تصحيحٍ[٤]، وأكثرُ إتيانِهِ بَعْدَ عَدَدٍ أو كَيْلٍ أوْ وزنٍ أوْ مساحةٍ أوْ أفعلِ تفضيلٍ أوْ شِبْهِ ذلكَ [٥].

(فَصلٌ) : مُمَيِّزُ الجملةِ منصوبٌ مِنْهَا بفعلٍ مُبهَمِ النَّسبِ أو اسمٍ في معناهُ ، وهوَ في الأصلِ فاعِلٌ أو مفعولٌ مضافٌ إلى المجعولِ فاعِلاً أوْ مفعولاً، وَقَدْ يكونُ بِخِلاَفِ ذلكَ [٦].

ولاَ يتقدَّمُ تمييزٌ على (عاملٍ)[٧]، خلافًا للمبرِّدِ والمازنيّ في الفِعْلِ المتصرِّفِ[٨].

---

(١) ينظر: التسهيل ١١٤.

(٢) مضارعتُهُ لِـشَبَهِهِ بالفعلِ نحو: هوَ مسرورٌ قلبًا، باشتعالِ رأسِهِ شيبًا، وسرعان ذا إهالةً، فقلباً منصوبٌ بمسرورٍ ، وشيبًا باشتعالٍ ، وإهالةً وهوَ الشحمُ بسرعانِ ، وهو اسمُ فعلٍ بمعنَى سَرُعَ . المساعد٢/٥٧ .

(٣) معنَى المُتَمِّمُ ، هوَ المضافُ إليهِ ، والتنوينُ ونونُ التثنيةِ، ونونُ الجمعِ ، ونونُ شبيهِ الجمعِ . ينظر: التسهيل ١١٤ ، والمساعد٢/٥٨.

(٤) ينظر: التسهيل ١١٤، والمساعد٢/٥٨-٥٩، والهمع ٤/٦٤-٦٦.

(٥) ينظر: التسهيل ١١٤، وشرح الكافية للرضي ١/٢١٦، والمساعد٢/٥٥-٥٦.

(٦) مُمَيِّزُ الجملةِ وهوَ ما ذُكِرَ بعدَ جملةٍ فعليَّةٍ مُبْهَمَةِ النسبَةِ ، نحو: طابَ زيدٌ نفسًا،{ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُوناً }القمر: (١٢).

(٧) في الأصل : (علامهِ) وهو تحريف والتصحيح من س ، وهو موافق التسهيل ١١٥.

(٨) في هذه المسألة يُخالف ابن مالك رأيه في التسهيل، فهنا خالف المبرّد والمازني ، وفي التسهيل ١١٥ وافقهما مع الكسائي، ينظر: المقتضب٣/٣٦ والخصائص ٢/٣٨٤ والإنصاف مسألة(١٢٠)، المساعد٢/٦٦-٦٧.

منها: (مِنْ) لابتداءِ الغايةِ في المكانِ، والتَّبعيضِ، ولبيانِ الجنسِ ، وللتَّعليلِ ، وللإبدالِ، وللقسمِ، وللإنتهاءِ على رأيٍ، ولا يَبتَدأُ بها الزمانُ، خلافاً للكوفيين، وتُزادُ مخصُوصةً بالنَّكرةِ لمجرَّدِ التأكيدِ ، ولَهُ ولاستغراقِ الجنسِ، ولا تُزادُ في الواجبِ، خلافاً للأخفش[٢].

وتختصُّ في القسمِ بالرَّبِّ، والتاءُ باللهِ، وَرَوَى الأخفشُ دُخُولَ كلِّ واحدةٍ مِنْهُمَا على مَعمُولِ الأُخرَى شذوذاً[٣].

وقد يُضَمُّ ميمُ(مِنْ) [٤] هذِهِ وتُحذَفُ نُونُها، فتختصُّ في الحالَيْنِ باللهِ[٥].

وَمِنْهَا: (إلى) للإنتهاءِ مُطلقًا، ويَدْخُلُهَا في بعضِ الكلامِ معنَى(مَعَ) [٦].

وَ(في) للظرفيَّةِ حقيقةً أو مجازًا، وللتَّعليلِ[٧].

و(على) للاستعلاءِ حِسًّا أو معنًى، وقد يدخُلُهَا معنى(مَعَ) [٨].

٣١أ و(عَنْ) للتجاوزِ، ورُبَّما دَخَلَهَا معنَى التَّعليلِ ، ولاَ /٣١أ/ تُزادُ عندَ الأكثرِ[٩]. ويدخُلُ عليهِمَا مِنْ [١٠]، فيكونانِ اسْمَيْنِ[١١].

---

(١) الحروف المذكورة في الاستثناء هي: خلا، وعدا، وحاشا. ينظر: المساعد ٢/٢٤٥.

(٢) لا تُزاد (مِنْ) في الإيجابِ ولا يُؤْتَى بِهَا جارَّةً لمعرفةٍ ، فلا تقولُ : جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ. خلافًا للأخفش ، وَجَعَلَ مِنْهُ قولُهُ تعالى: { يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ }الأحقاف : (٣١).

(٣) وذلكَ نحو: مُنُ اللهِ تُرَبِّي. رواه الأخفش. المساعد ٢/٢٥٣.

(٤) تُضمُّ ميم(مِنْ) فتصبح (مُنْ)، وتحذف نونها فتصبح (مُ) وتختصُّ في الحالينِ باللهِ. وللنحويينَ في المضمومةِ الميم قولان: أحدهما حرفٌ، واختارَهُ ابنُ مالكٍ، والثاني اسمٌ مُقْتَطِعٌ من أيمن ، لأنَّهُ لم يثبتْ ضمُّ ميم مِنْ حرفًا. المساعد ٢/٢٥٣. واللسان(مَنَنَ).

(٥) ينظر: التسهيل ١٤٤، والمساعد٢/٢٥٣.

(٦) تأتي إلى بمعنى مَعَ، وعليهِ حَمَلَ المفسرونَ قولَهُ تعالى:{مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ} الصف : (١٤). و{ وَلاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ } النساء : (٢). وينظر المساعد ٢/٢٥٤.

(٧) ينظر: التسهيل ١٤٥-١٤٦.

(٨) قد يدخل على معنى مع ، أثبتَهُ الكوفيونَ والقتبي، وخَرَّجَ ابنُ مالكٍ عليهِ : { وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ } البقرة : (١٧٧) ، و{ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ } الرعد : (٦). وينظر المساعد٢/٢٦٩.

(٩) قال بزيادة (عَنْ) ابنُ جنّي كما في المُغني ١٩٨، والمساعد ٢/٢٦٦-٢٦٨.

(١٠) أي يدخلُ على (على) و(عَنْ) (مِنْ) فيكونان اسمين ، نحو: مِنْ عليهِ ، أي مِنْ فوقِهِ ، ومِنْ عَنْ يميني، أي مِنْ جانبِ يميني.

(١١) ينظر: التسهيل ١٤٤.

وَمِنْهَا: (الكافُ) للتَّشبيهِ، وتكونُ اسمًا فَتُجَرُّ، ورُبَّما جاءَتْ فاعِلاً، وتُزادُ للتَّوكيدِ[١].

وَمِنْهَا: (اللاَّمُ) لِلْمُلْكِ حقيقةً أوْ مَجَازًا، وللاستحقاقِ، وللتَّعليلِ وللانتهاءِ، وللتَّعجُّبِ في قَسَمٍ وغيرِهِ ، ولمُجرَّدِ التَّعديةِ، ولتقويةِ العامِلِ المُتَعَدِّي والإشعارِ بِضَعْفِهِ، ولِتَأْكيدِ معنَى الإضافةِ والتاريخِ[٢].

و(الباءُ) للإلصاقِ، ولمجرَّدِ التَّعدِيةِ، وللاستعانَةِ، وللمصاحبَةِ، وللسببيَّةِ، وللإبدالِ[٣]. وتُضيفُ فِعلَ القسمِ ظاهرًا أو مضمرًا إلى المُقسَمِ بِهِ مُطلقًا [٤]. وتُزَادُ جوازًا في الخبرِ كما سبق[٥]، وفي المفعولِ بِهِ، وفي(أَنَّ) فاعلةً، وفي فاعِلِ(كَفَى) وهوَ مفعولٌ على رَأْيٍ، ورُبَّما زِيدتْ في المبتدإِ والخبرِ الموجبِ[٦]. وتُبدَلُ منها (الواوُ) في القسمِ، فتختَصُّ بالظاهِرِ مطلقًا[٧].

٣١ب ولاَ يَدْخُلُ غيرُ الباءِ على قَسَمٍ فيهِ معنَى الطَّلَبِ، ولاَ مُتعَلِّقٍ بِفِعْلٍ /٣١ب/ ظاهِرٍ[٨].

وَمِنْهَا: (رُبَّ) لتقليلِ ذاتِ الشَّيءِ أوْ نَظِيرِهِ، ويَلْزَمُهَا التَّصديرُ والاختصاصُ بالنَّكِرَةِ، وفي لزومِ وَصْفِها خلافٌ . وقد يُعْطَفُ عَلَيْهَا مُضافٌ إلى ضَمِيرِهَا، وَرُبَّما جَرَّتْ ضميرًا يَلزَمُ تَفْسِيرُهُ بِمُفْرَدٍ مُتَأَخِّرٍ منصوبٍ على التَّمييزِ[٩].

---

(١) وتكون الكاف اسمًا فَتُجَرُّ ، وهوَ قولُ الأخفش ، كقولِهِ : تَيَّمَ القَلْبَ حبُّ كَالْبَدْرِ، لاَ بَلْ .....
ومن مجيئها فاعلاً قولُهُ: أَتَنْتَهُونَ ؟ ولَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فيهِ الزَّيْتُ وَالفُتُلُ.
فالكافُ اسمٌ مرفوعٌ على الفاعليةِ. وتأتي زائدةً للتوكيدِ. وجُعِلَ مِنْهُ قولُهُ تعالى: { لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ } الشورى : (١١) ينظر المساعد ٢/٢٧٥.

(٢) ينظر: التسهيل ١٤٥، وشرح الكافية لابن الحاجب ١٢٠.

(٣) ينظر: التسهيل ١٤٥.

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢/٣٣٤.

(٥) سبك المنظوم ورقة ١٦ب. وينظر: التسهيل ٥٧.

(٦) وَزِيادَتُهَا في فاعِلِ كَفَى نحو: { كَفَى بِاللهِ شَهِيداً } الرعد : (٤٣). وأَحْسِنْ بِزَيدٍ. وَزِيادَتُهَا في المبتدإِ والخبرِ ، نحو: بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ ، ومَا زيدٌ بقائِمٍ. المساعد ٢/٢٦٤.

(٧) ينظر: الهمع ٤/٢٣٢،٢٣٦.

(٨) ينظر: التسهيل ١٥٠، و المساعد ٢/٣٠٥.

(٩) رُبَّ قَدْ تَجُرُّ ضميرًا نحو : رُبَّهُ امرأً بِكَ نالَ أَمنعَ عزةٍ
استشهدَ بِهِ على جوازِ جَرِّ رُبَّ للضميرِ المفردِ المُذَكَّرِ وتفسيرِهِ بنكرةٍ مُطَابِقَةٍ لَهُ في المعنَى ، وذلكَ في قولِهِ : (رُبَّهُ امرأً) وهوَ منصوبٌ على التَّمييزِ. ينظر: المساعد ٢/٢٩١ .

وتُجَرُّ مُضْمَرةً بَعْدَ الواوِ، وَرُبَّما أُضْمِرَتْ بَعْدَ الفاءِ وَبَلْ [١]. وَتَقْتَرِنُ(مَا) بِهَا وبالكافِ وبـ (مِنْ)، فتكُفُّهُنَّ ويَبْطلُ اختصاصُهُنَّ بالأسماءِ ، وتُفيدُ(مِنْ) حينئذٍ التَّقليلَ [٢].

وَمِنْهَا: (حَتَّى) بِمَعْنَى إلى ، أوْ بِمَعْنَى كَيْ، فإذا كانَتْ بِمَعْنَى كَيْ ، لَمْ تَجُرَّ إلاَّ مصدرًا مُؤَوَّلاً مِنْ فِعْلٍ بَعدَهَا منْصوبٍ بـ(أَنْ) مُضْمَرَةً، وإنْ كانَتْ بِمَعْنَى إلى جَرَّتْ ذلكَ ، واسمًا ظاهِرًا مُسمَّاهُ جُزءٌ آخِرٌ، أوْ متَّصِلٌ بالجزءِ الآخِرِ غالبًا[٣].

٣٢أ وَمِنْهَا: (مُذْ) و(مُنْذُ) يَجُرَّانِ الزَّمانَ بمعنَى ابتداءِ الغايةِ إنْ كانَ /٣٢أ/ ماضيًا، وبمعنَى(في) إنْ كانَ حاضِرًا هوَ أوْ بعضُهُ، ويكونانِ اسْمَيْنِ مُبْتَدَأَيْنِ، فَيُخْبَرُ عَنْهُمَا بالزَّمَانَيْنِ المَذْكُورَيْنِ.

وَ(مُذْ) وَ(مُنْذُ) بمعنَى أَوَّلِ الزَّمانِ أوْ جَمِيعِهِ، وَيُضَافَانِ إلى الأَفعالِ كإضافةِ غيرِهِمَا مِنَ الأَحيانِ المُبْهَمَةِ[٤].

والواقعُ بعدَ(لَوْلاَ) غيرِ التَّحْضِيضِيَّةِ مبتدأٌ، فإنْ كانَ ضميرًا مُتَّصِلاً، فَهُوَ عندَ سيبويهِ مجرورٌ [٥] ، وهوَ عندَ الأخفشِ ومَنْ وافَقَهُ نائِبٌ عَنِ المُنْفَصِلِ المرفوعِ كنيابتِهِ هوَ عَنْهُ في نحوِ: مَا أَنَا كَأَنْتَ [٦].

---

(١) وردَ حَذْفُ رُبَّ جارَّةً بَعْدَ الواوِ ، نحو: وقاتِمِ الأعماقِ ...
وبَعْدَ الفاءِ نحو: فمِثْلِكِ حُبْلَى ...
وَبَعْدَ بَلْ، نحو: بَلْ بَلَدٍ ...
ينظر: شرح ابن عقيل ٣/٣٦-٣٧.

(٢) الكتاب ٣/١٥٦، وينظر: التسهيل ١٤٧.

(٣) لا تَجُرُّ حَتَّى إلاَّ مَا كانَ آخِرَ أوْ مُتَّصِلاً بالآخِرِ، كقولِهِ تعالى: {سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ} القدر: (٥).

(٤) تنظر: مسألة(مذْ) و(مُنْذُ) في الكتاب ٤/١٩٤ ،٢٦٦، والتسهيل ٩٤.

(٥) الكتاب ٢/٣٧٣ ، ٣٧٤.

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٢١، التسهيل ١٤٨.

بابُ الإضافةِ

المضافُ إليهِ : هوَ الاسمُ المجعولُ كَجُزْءِ لاسمٍ قَبْلَهُ منسوبٌ إليهِ ، خافضٍ لَهُ، بمعنَى اللاَّمِ حقيقةً أوْ مجازًا ، أو بمعنَى(مِنْ) إنْ كانَ الأوَّلُ نَوْعًا أوْ مُؤَوَّلاً بنوعٍ [١]. ويُزَالُ مِنَ الأَوَّلِ مَا/٣٢ب/ فيهِ مِنْ تَنْوينٍ أوْ نُونٍ تُشْبِهُهُ[٢]. وَيَتَعَرَّفُ بالثَّاني أوْ يتخصَّصُ ، إلاَّ أنْ يكونَ المضافُ غيرَ قابلٍ ، كـ (مِثْلٍ) و (شِبْهٍ)، و(نَحْوٍ) و(ضَرْبٍ) بِمَعْنَاهُمَا، و(غَيْرٍ) و(حَسْبُكَ) و (نَاهِيكَ) ومَا في معنَاهَا، أوْ تكونُ الإضافةُ لمجرَّدِ تخفيفِ اللَّفظِ، وهيَ إضافةُ الصِّفةِ إلى مَرْفُوعِهَا أوْ مَنْصُوبِهَا. ٣٢ب

وفي إضافةِ أفعَلِ التَّفضيلِ، وإضافةِ المصدرِ، خلافٌ [٣]. وإنْ عُيِّنَ وَجْهُ المُمَاثَلَةِ والمُغَايَرَةِ، قَبَلَ (مِثْلٌ) و (غَيرٌ) التَّعريفَ والتَّخصيصَ [٤].

وَقَدْ يُؤَنَّثُ المُضافُ لتأنيثِ المضافِ إليهِ، إنْ حَسُنَ الاستغناءُ بِهِ[٥].

(فَصلٌ): لا يُضافُ موصوفٌ إلى وصفِهِ ، وتُقَدَّرُ الإضافةُ فيما أوْهَمَ ذلكَ إلى موصوفٍ لائقٍ ، خِلاَفًا للكوفيينَ [٦] ، ولا يُضافُ شيءٌ إلى مرادفِهِ، فإنْ تُوُهِّمَ ذلكَ في لَفْظَيْنِ، نُوِيَ بالأَوَّلِ المدلولُ، وبالثَّاني الدَّليلُ أَوْ قُدِّرَ بَيْنَهُمَا تَفَاوتٌ في الخُصوصِ والعمومِ /٣٣أ/ و يُضافُ الشَّيءُ بِأَدْنَى مُلاَبَسَةٍ[٧]. ٣٣أ

---

(١) الكتاب ٤١٩/١، ٤٢٠، التسهيل ١٥٥.

(٢) ينظر: التسهيل ١٥٥.

(٣) إضافةُ المصدرِ وأفعلِ التفضيلِ مَحْضَةٌ عندَ ابنِ مالكٍ كما في التسهيل ١٥٦، خلافًا للفارسيّ في أفعلِ التفضيلِ ، ولابنِ بَرْهان وابنِ الطَّراوة في المصدر. ينظر: المساعد ٣٣٢/٢.

(٤) نحو: مررتُ برجلٍ غيرِكَ أو مثلِكَ أوْ حَسْبِكَ مِنْ رجلٍ. والمعنَى رجلٌ مغايرٌ ، أوْ مماثِلٌ ، أوْ كافٍ . ينظر: المساعد ٣٣١/٢.

(٥) وذلكَ نحو: قطعتُ بعضَ أصابِعِهِ، فبعضُ مُذَكَّرٌ وقد اكتسبَ التأنيثَ مِنْ (أصابِع) المؤنَّثِ ، لصحَّةِ الاستغناءِ عَنِ المضافِ ، نحو: قطعتُ أصابِعَهُ. ينظر: المساعد ٣٣٨/٢-٣٣٩ .

(٦) إذا مَا وردَ ما ظاهِرُهُ إضافةُ الموصوفِ إلى صفتِهِ فمؤوَّلٌ على حذفِ المضافِ إليهِ الموصوفِ بتلكَ الصفةِ، كقولِهم: حبَّةُ الحمقاءِ ، فالحمقاءُ صفةٌ للبقلَةِ لاَ للحبَّةِ . ثُمَّ حُذِفَ المضافُ إليهِ – وهوَ البقلةُ – وأُقِيمتْ صفتُهُ مقامَهُ، فصارَ حبَّةُ الحمقاءِ . وهذا خلافُ ما ذَهَبَ إليهِ الكوفيُّونَ. ينظر: شرح ابن عقيل ٤٩/٣.

(٧) الشيءُ لا يتخصَّصُ أوْ يَتَعَرَّفُ بنفسِهِ ولاَ يُضافُ اسمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدَ في المعنَى كالمُتَرَادِفَيْنِ ، فلاَ يقالُ: قَمْحُ بُرٍّ، ومَا وَرَدَ موهِمًا لذلكَ مُؤَوَّلٌ، كقولِهم : سعيدُ كرزٍ ، فظاهِرُ هذا أنَّهُ مِنْ إضافةِ الشَّيءِ إلى نفسِهِ؛ لأنَّ المُرَادَ بسعيدٍ وكرزٍ، فيهِ واحدٌ ، فَيُؤَوَّلُ الأَوَّلُ بالمُسَمَّى والثَّاني بالاسمِ. ينظر: شرح ابن عقيل ٤٩/٣.

(فَصلٌ): لا زَمَتِ الإضافةُ أسماءً ، منها: (كِلاَ)، ولا تُضافُ إلاَّ إلى معرفَةٍ مُثنَّاةٍ لَفْظًا أوْ تقديرً، ولاَ تُضافُ إلى مُفْتَرِقَيْنِ إلاَّ اضطرارًا [١].

وَمِنْهَا: (ذُو) ، ولاَ تضافُ غالبًا إلاَّ إلى جِنْسٍ ظاهِرٍ[٢]. وَمِنْهَا: (آل)، ولاَ تُضافُ غالبًا إلى ضَمِيرٍ[٣].

وَمِنْهَا مَا يَجُوزُ انْفِصَالُهُ عَنِ الإضافَةِ لفظً لا معنًى، فإنْ عُوِّضَ مِنَ المُضافِ إليهِ تنوينٌ، أوْ عُطِفَ على المضافِ اسمٌ عامِلٌ في ظاهِرٍ مثلِ المنويّ لم يُغَيَّرِ الحُكْمُ، وإنْ لَمْ يثبتِ التَّعويضُ ولاَ العَطْفُ المذكورانِ، بُنِيَ المضافُ على الضَّمِّ إنْ كانَ ظرفًا كـ (قَبْلُ) وَ (بَعْدُ) أوْ ملحقًا بِهِ كـ (حَسْبٍ) و (غَيْرٍ)، ورُبَّما فُصِلَ عَنِ الإضافةِ مُطلقًا، فَأُعْرِبَ [٤] . وَمِمَّا
٣٣ب يَنْفَصِلُ لفظًا لاَ معنًى (أيٌّ) ، وهِيَ مَعَ المَعْرِفَةِ بمعنَى (بَعْضٍ)، وَمَعَ النَّكِرَةِ /٣٣ب/ بمعنَى (كُلٍّ) ، ولذلكَ لَمْ تُضَفْ إلى مفردٍ معرفَةٍ، فإنْ نَدَرَ، أُوِّلَ [٥].

(فَصلٌ): يضافُ إلى الجملِ أسماءُ الزمانِ المبهمةِ، فَما لازَمَ ذلكَ لَزِمَ بناؤُهُ كـ(إذْ) و (إذا) ، وفيما لاَ يُلازِمُهُ وجهانِ. وإنْ صُدِّرَتِ الجملةُ الفعليَّةُ بماضٍ، رَجَحَ البناءُ، وإلاَّ رَجَحَ الإعرَابُ[٦].

وَأُلْحِقَ مِنَ الظُّروفِ المكانيَّةِ بالزمانيَّةِ في وجوبِ الإضافَةِ إلى الجملِ(حيثُ)، ورُبَّما أُضِيفَتْ إلى مفردٍ وهيَ مضمومةٌ ، وقد تُفْتَحُ وتُكْسَرُ، وقَدْ يَخلِفُ ياءَهَا واوٌ[٧]. ولاَ يُضافُ

---

(١) مِنَ الأسماء المُلازَمَةِ للإضافةِ (كِلاَ)، نحو : جاءَنِي كِلاَ الرَّجُلَيْنِ ، وجاءَنِي كِلاَهُمَا، ولاَ تُضافُ إلى مُفْتَرِقَيْنِ ، فَلاَ نقولُ : كِلاَ زيدٍ وعمرٍو جاءَ. وقَدْ جاءَ في الشِّعرِ شاذًّا ، كقولِهِ :

كِلاَ أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضُداً .....

ينظر: شرح ابن عقيل ٣/٦٢-٦٣.

(٢) نحو : ذو مالٍ ، وذو عِلْمٍ. وتُمْنَعُ اضافَتُهَا إلى المُضْمَرِ إلاَّ في الشعرِ. المساعد ٢/٣٤٤.

(٣) أي أنَّ (آل) تُضافُ غالبًا إلى عَلَمِ مَنْ يعقِلُ كآلِ محمَّدٍ . وأجازَ بعضُهُم إضافتَهُ إلى الضميرِ كقولِهِ:

..... وآلي، فَمَنْ يَحْمِي حقيقةَ آلكَا

ينظر: المساعد ٢/٣٤٧.

(٤) مِنَ الأسماءِ مَا يجوزُ انفصالُهُ عَنِ الإضافَةِ لفظًا لاَ معنًى كَقَبْلُ وبَعْدُ وأكْثَرُ استعمالِهَا بالإضافَةِ لفظًا ، والاكتفاءُ بالإضافةِ المعنويَّةِ كثيرٌ، قال تعالى:{لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ} الروم (٤) أي مِنْ قَبْلُ الحوادِثِ ومِنْ بَعْدِهَا.
ينظر: المساعد ٢/٣٤٦.

(٥) ينظر: التسهيل ٣٧، والمساعد ١/١٦٨-١٧٠.

(٦) ينظر: التسهيل ٩٢، ٩٣-٩٤.

(٧) في لغةِ طَيِّءٍ تُبْدَلُ ياءُ (حَيْثُ) واوًا، فيقولونَ : حَوْثُ، وفي ثائِهَا أيضًا الحركاتُ الثلاثُ . ولغةُ فقعسٍ إعرابُهَا.
ينظر: التسهيل ٩٧، وشرح الكافية للرضي ٢/١٠٣.

اسمُ زمانٍ إلى جملةٍ اسميَّةٍ غيرِ ماضيةِ المعنَى[١] ، وقَدْ تُضَافُ (آيةٌ) بمعنَى علاَمَةٍ إلى الجملِ[٢]، وقالوا :" إذْهَبْ بِذِي تَسْلَمُ " [٣]، أيْ : بِمَا فيهِ سلاَمَتُكَ [٤]. وَيَخْتَلِفُ فاعِلاَ الفِعْلَيْنِ بِحَسَبِ المُخَاطَبِ[٥].

(فَصلٌ) [٦]: يجوزُ حذفُ المضافِ إنْ أُمِنَ اللّبسُ، ويقومُ مقامَهُ المُضافُ إليهِ في الإعرابِ، وفي قيامِهِ مقامَهُ في غيرِ ذلكَ وجهانِ [٧]، وَقَدْ /٣٤أ/ يُجَرُّ بالمضافِ وهوَ محذوفٌ إنْ كانَ معطوفًا على مِثْلِهِ[٨]، ولاَ يُفْصَلُ بينَ المضافِ والمضافِ إليهِ في الاختيارِ، ورُبَّما فُصِلَ بينَ المصدرِ والفاعلِ بالمفعولِ ، ويكثرُ في الضرورةِ الفصلُ بالظَّرفِ والمجرورِ[٩]. ٣٤أ

(فَصلٌ) : يُكسِرُ آخِرُ المضافِ إلى ياءِ المُتكلِّمِ إنْ يَكُنْ حَرْفَ لِينٍ قَبْلَهُ مُتَحَرِّكٌ ، وتُفتَحُ الياءُ – وهو الأصْلُ – أوْ تُسَكَّنُ ، وإنْ نُودِيَ المُضافُ جازَ أيضًا حذفُهَا وقَلْبُهَا أَلِفًا، وَرُبَّما وَرَدَ الوجهانِ في غيرِ نِداءٍ ، ويُفتَحُ بعدَ حرفِ اللِّينِ المتحركِ مَا قَبلَهُ، ويُدْغَمُ فيها إنْ كانَ

---

(١) لاَ يُضافُ اسمُ زمانٍ إلى جملةٍ اسميَّةٍ غيرِ ماضيَةِ المعنَى، فلاَ يُقالُ : آتِيكَ حينَ زيدٌ ذاهبٌ ، لأنَّ الظَّرفَ حينئذٍ كـ إذا، ولاَ يُضَافُ إلى جملةٍ اسميَّةٍ ، فإنْ أُرِيدَ المضيُّ جازَ أنْ يُضافَ إلى الاسميَّةِ والفعليَّةِ ، لأنَّهُ مثلُ إذْ . ينظر: المساعد ٣٥٧/٢.

(٢) ينظر: التسهيل ١٥٩ ، والمساعد ٣٥٧/٢.

(٣) ينظر: الكتاب ١٥٨/٣.

(٤) ينظر: التسهيل١٥٩، والمساعد ٣٦٠/٢.

(٥) يريدُ بذلكَ نحوَ : إذهَبْ بِذِي تَسْلَمُ، واذْهَبِي بِذِي تَسْلَمِينَ، واذْهَبَا بِذِي تَسْلَمانِ ، واذْهَبُوا بِذِي تَسْلَمُونَ، واذْهَبْنَ بِذِي تَسْلَمْنَ. ينظر: التسهيل١٥٩، والمساعد ٣٦٠/٢.

(٦) (فصلٌ) مطموسة في الأصل، وما أثبتناه من س ، وهو موافق التسهيل ١٥٩.

(٧) ينظر: التسهيل١٥٩–١٦٠، والمساعد ٣٦٣/٢–٣٦٤، والهمع ٣٨٩/٤–٣٩٠.

(٨) وذلكَ كقولِ الشَّاعرِ:

أَكلَّ امْرِئٍ تحسبينَ امْرَأً ونارٍ تَوَقَّدُ باللَّيلِ نارًا

أي وكُلَّ نارٍ. ينظر: المساعد ٣٦٦/٢.

(٩) مثالُ الفصلِ بينَ المضافِ والمضافِ إليهِ بالمفعولِ قولُهُ تعالى : { وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ } الأنعام :(١٣٧) في قراءةِ ابنِ عامرٍ بنصبِ (أَوْلاد) وجرِّ الشركاء ، أمَّا الفصلُ بالظرفِ والجارِّ والمجرورِ في الشعرِ فنحو قولِهِ :

كناحِتِ يومًا صخرةٍ بِعَسِيلِ

ونحوه :

لأَنتَ معتادُ في الهَيْجَا مصابَرَةٍ

أي كناحتِ صخرةٍ يومًا ، ومعتادُ مصابرةٍ في الهيجا. ينظر: المساعد ٣٦٧/٢–٣٦٨.

ياءً، ويُقلَبُ ويُدغَمُ إنْ كانَ واوًا، وتُبْدَلُ الضَّمَّةُ قَبْلَ الواوِ كَسْرةً ، وإنْ كانَ أَلِفًا لغيرِ التثنيةِ قُلِبَ ياءً وأُدغِمَ في لغةِ هُذيلٍ ، ولاَ يجوزُ رَدُّ لاَمَاتِ (أبٍ) وأخواتِهِ خلافًا لأَبِي العبَّاسِ [١]. و(فِيَّ) في الفمِ أكثرُ من فَمِي[٢].

(١) أبو العباس هذا هو المبرِّدُ كما في المساعد ٣٧٩/٢، والهمع ٣٠٣/٤.

(٢) ينظر: في مسألةِ المضافِ إلى ياءِ المتكلِّمِ ، التسهيل ١٦١-١٦٢.

يعملُ المصدرُ المُظْهَرُ عَمَلَ فعلِهِ، ما لم يَكُنْ مُؤكداً، أو لا يَحسُنُ تَقديرُ فِعْلٍ[١] قَبلَهُ، وذِكرُ فاعلِهِ لا يلزَمُ. ومعمولُهُ إنْ ذُكِرَ صِلةٌ[٢]، ولا يُقَدَّمُ ولا يُفْصَلُ. ويُضمَرُ فيما أوْهَمَ ذلك عاملٌ إن أمكَن، وإلاّ عُدَّ نادراً، وإضافتُهُ أكثرُ من إفرادِهِ، وتعريفُهُ باللّامِ أقَلُّ من تنوينِهِ. ويُضافُ الى الفاعلِ مطلقاً، ولا يُضافُ إلى المفعولِ إنْ أُلبِسَ بالفاعِلِ، ويُتَّبَعُ مجرورُهُ لفظًا ومحَلاًّ، فإنْ كانَ مفعولاً لاَ مَرفوعَ بَعْدَهُ، جازَ في اتباعِهِ محلاًّ الرَّفْعُ والنَّصْبُ[٣].

وَقَدْ يَعْمَلُ عَمَلَ المصدرِ اسمُهُ[٤]. وإنْ صَحِبَ مصدَرًا هُوَ بدلٌ مِنَ اللَّفْظِ بالفِعْلِ مَعْمُولٌ ، كـ:..... ندلاً زُريقُ المالَ..... [٥]

فعامِلُهُ عندَ الأكثرِ الفِعلُ المُضمَرُ لاَ المصدَرُ[٦].

---

(١) في الأصل: (مثل) والتصحيح من التسهيل ١٤٢.

(٢) ولا يلزم ذكر مرفوع المصدر، بل يحذف مقتصراً على المصدر لازماً أو متعدياً، نحو: عجبتُ من قيامٍ حصل اليوم، أو ضربٍ، أو يذكر المصدر مع المفعول دون الفاعل كقوله تعالى: { أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ {١٤} يَتِيماً ذَا مَقْرَبَةٍ {١٥}البلد:١٤-١٥.

(٣) ينظر: التسهيل ١٤٢.

(٤) أي يعمل عمل المصدر اسم المصدر والمراد به ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه وخالفه بخلّوه- لفظاً وتقديراً- من بعض ما في فعله دون تعويض: كعطاء فإنه مساوٍ لإعطاء معنىً ومخاف له بخلوه من الهمزة الموجودة في فعله.

(٥) هذا جزء من عجز بيت ، ينسب إلى أعشى همدان والبيت بتمامه :

على حينَ ألهَى الناسَ جُلُّ أُمُورِهِم فَنَدْلاً زُرَيْقُ المالَ نَدْلَ الثَّعالبِ

والبيتُ في الكتابِ ١/١١٥-١١٦ ، والمساعد ٢/٢٤٢.

(٦) إذا قلنا: ضربا زيداً، ففي ناصب هذا المصدر من الأمر قولان: أشهرهما فعل من لفظه ناب هو منابه، أي اضرب، والثاني: التزم، فلا يكون ضرباً مصدراً، بل مفعولاً، وعلى القولين لا يجوز إظهار ناصبه. ينظر: المساعد ٢/٢٤٢،٢٤١.

٣٥أ

/٣٥أ/ بابُ التَّعَجُّب

ينصِبُ المتَعجَّبُ منهُ مفعولاً بفعلٍ على زِنَةِ(أَفعَلَ) مُخبَرٍ بهِ عن(ما) مُتَقَدِّمةً بمعنى شيءٍ لا بمعنى الذي، خلافاً للأخفشِ، والخبرُ عندَهُ محذوفٌ، ويُجَرُّ بباء زائدةٍ لازمةٍ بعدَ فعلٍ على زِنَةِ(أَفعَلَ) معناهُ الخبرُ لا الأمْر، ومحلُّ المجرور مرفوعٌ لا منصوبٌ، خلافاً للكوفيين(١).

وهذانِ الفعلانِ لاَ يَتَصَرَّفانِ في أنفسِهِمَا ولاَ في معمولِهِمَا(٢)، ورُبَّمَا قُدِّمَ ظرفٌ على مَعمُولِهِمَا (٣)، وبناؤُهُمَا مِنْ فِعْلٍ ثلاثيٍّ مجرَّدٍ قابلٍ معناهُ للتَّكثيرِ، غيرِ مبنيٍّ للمفعولِ، ولاَ مُطَّردٍ في الوصفِ منهُ(أَفْعَلُ) لغيرِ تفضيلٍ، ورُبَّما بُنِيَا مِنْ فِعْلِ المفعولِ ومِنْ فِعْلِ(أَفْعَلَ) كـ هَوِجَ(٤)، ومنِ فِعْلٍ من مَزيدٍ فيهِ كافتَقَرَ، تَشْبِيهًا بأفعالٍ في معنَاهَا لاَ مانعَ فيهَا، ويُجعَلُ حُكمُ
٣٥ب المُتَعجَّبِ مِنْهُ لمصدرِ الفِعْلِ الَّذي لَمْ يستوفِ القيودَ، مضافًا/٣٥ب/ إليهِ بَعْدَ (أَفْعَلَ) أوْ(أَفْعِلْ) مَصُوغٍ مِنْ فِعْلٍ لائقٍ، والمجرورُ بعدَ(أَفْعَلَ) مفعولٌ إنْ جُرَّ باللاَّمِ، وفاعلٌ إنْ جُرَّ بإلى(٥).

ويتوسَّطُ بين(أَفْعَلَ) و(مَا) كانَ الزائدةُ للدلاَلَةِ على المُضِيِّ(٦). والهمزةُ في (أفعَلَ) لتعديةِ(فَعُلَ) تحقيقًا أوْ تقديرًا، وفي (أَفْعِلْ) لإفادةِ الفاعلِ معنَى الصَّيْرُورَةِ (٧).

---

(١) للتعجب صيغتان إحداهما: ما أفعله، والثانية أفعلْ به، فهذه الصيغة تجر بباء زائدة نحو أحسِنْ بزيدٍ، كمعنى ما أحسنَ زيداً، وإن كانت صيغته صيغة الأمر، فهو خبر بمعنى إنشاء التعجب. وموضعه رفع بالفاعلية، وهو قول الجمهور، فزيد في قولك: أحسِنْ بزيدٍ، في موضع فاعل صيغة الأمر، لا نصب بالمفعولية خلافاً للكوفيين. ينظر: المساعد ١٤٩/٢-١٥٠.

(٢) أي لا يتصرف فعلا التعجب، بل يلزم كل منهما طريقة واحدة فلا يستعمل من أَفْعَلَ غير الماضي، ولا من أفعِلْ به غير الأمر.

(٣) فسي جواز الفصل بالظرف بين فعل التعجب ومعموله خلاف، والمشهور جوازه ومن ذلك قوله:

وأحرِ إذا حالت بأن أتحوّلا

حيث فصل بالظرف. ينظر: المساعد ١٥٧/١-١٥٨.

(٤) الهَوَجُ: طولٌ في حَمقٍ وطيشٍ وتَسَرُّعٍ. القاموس(هوج).

(٥) مثال الجر باللام إن كان مفعولاً: ما أضرب زيداً لعمرو وما انصرني لهُ. والجر بإلى إن كان فاعلاً: ما أحبَّ زيداً إلى عمرو، وكذا: أحبب بزيدٍ إلى عمرو. ينظر: المساعد ١٥٨/٢-١٥٩.

(٦) ينظر: الهمع ٦١/٥.

(٧) ينظر: التسهيل ١٣٠، والمساعد ١٥٤/٢.

بابُ نِعْمَ وبِئسَ

هُمَا فِعلاَنِ[1] مَاضِيَا اللَّفظِ لاَ يَتَصَرَّفانِ لِلزومِهِمَا معنًى واحدً، وَهُوَ المبالغَةُ في المَدْحِ بـ(نِعْمَ) وفي الذَّمِّ بـ(بِئسَ)، وأصلُهُمَا نَعِمَ وبَئِسَ، وَقَدْ يَرِدَانِ كذلكَ، وبسكونِ العَيْنِ وفَتْحِ الفاءِ وبِكَسْرِهَا، وكذلكَ كُلُّ(فَعِلَ) عَيْنُهُ حَلْقِيّةٌ، فِعْلاً كانَ أَوِ اسْمًا[2]. وفاعِلُهُمَا في الغالِبِ إمَّا ظاهِرٌ مَعَرَّفٌ باللاَّمِ المذكورةِ، أوْ مضافٌ إليه، وأَمَّا مُضْمَرٌ مُفَسَّرٌ بتمييزٍ مطابِقٍ للمعنَى[3]،
٣٦أ ولاَ يتحمَّلاَنِ ضميرَ مَا تَقَدَّمَ، /٣٦أ/ خلافًا للكوفيينَ[4].

ويُذْكَرُ بَعْدَ الفاعِلِ المَمْدُوحُ أوِ المَذْمُومُ مَرْفُوعًا بالابتداءِ، على الأَجودِ، وَخَبَرُهُ مَا قَبْلُ، ولاَ يكونُ إلاَّ مُختصًّا غيرَ مباينٍ للفاعِلِ في المعنَى، وإنْ بايَنَهُ أُوِّلَ، ولاَ يلزَمُ ذِكرُهُ إنْ عُلِمَ[5].

(فصلٌ): اتِّصالُ التَّاءِ بِنِعْمَ وبِئْسَ غيرُ لازِمٍ وإنْ كانَ الفاعِلُ حقيقيَّ التأنيثِ [6].

وإنِ اتَّصَلَتْ(مَا) بِهِمَا، فَهِيَ على الأصحِّ تمييزٌ مُفَسِّرٌ للفاعِلِ المُضمرِ[7]. ويُلحَقُ ببئسَ(سَاءَ) وَبِنِعْمَ مَصُوغٌ على (فَعُلَ) مِنْ كُلِّ ثلاثيٍّ قياسًا[8].

---

(١) نعم وبئس، عند الفراء وأكثر الكوفيين أنهما اسمان، لدخول الجر عليهما، ينظر: معاني القرآن الكريم للفراء ٥٦/١،٥٧،٢٦٧، والإنصاف مسألة(١٤) والتسهيل ١٢٦، والهمع ٢٦/٥.

(٢) ينظر: التسهيل ١٢٦.

(٣) مثال المعرف بالألف واللام قوله تعالى: { نِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ }الأنفال٤٠ والحج٧٨، { وَلَبِئْسَ الْمِهَادُ }البقرة ٢٠٦. ومثال المضاف إلى ما فيه أل قوله تعالى: { وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ}النحل ٣٠،{ فَلَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ } النحل ٢٩. ومثال المضمر المفسر بتمييز مطابق للمعنى قوله تعالى: { بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً }الكهف ٥٠. ينظر: المساعد ١٢٥/٢.

(٤) لا تظهر علامة الإضمار في نعمَ، لا يقولون: نعموا رجالاً. وهذا قول البصريين، وأجاز قوم من الكوفيين تثنية هذا الضمير وجمعه فيقولون: قومك نعموا رجالاً، وأخواك نعما رجلين. ينظر: المساعد ١٣٢/٢.

(٥) ينظر: التسهيل ١٢٧.

(٦) ينظر: التسهيل ١٢٧-١٢٨، والمساعد ١٣٧/٢.

(٧) إذا قلت: نعماً زيد، أو نعماً صنعت، فما نكرة منصوبة على التمييز وفاعل نعمَ مضمر على حدّ: نعم رجلاً زيدٌ.

(٨) ينظر: التسهيل ١٢٨.

بابُ حَبَّذا

أصلُ(حَبَّ) حَبَبَ، أي صارَ حبيبًا، فَخُفِّفَ بالإدغامِ وَمُنِعَ التَّصرُّفُ، والتُزِمَ كونُ فاعلِهِ(ذا) وإنِ اخْتَلَفَ المعنى، ولاَ بُدَّ بعدَهُمَا مِنْ ذِكْرِ المَمْدُوحِ محكومًا لَهُ بِحُكْمِ مخصوصِ نِعمَ وبِئسَ، وقد يكونُ مَعَهُ تمييزٌ أوْ حالٌ عاملُهُ(حَبَّ)، وَضَمُّ فائِهَا إنِ انْفَصَلَتْ مِنْ (ذا)
٣٦ب جائزٌ، وكذلكَ كُلُّ/٣٦ب/ فِعلٍ مُرادٍ بِهِ المَدْحُ[1].

(١) ينظر: التسهيل ١٢٩.

بابُ أفعَلِ التَّفضيلِ

يُصاغُ للمتَّصفِ المقصودِ تفضيلُهُ وصفٌ على زِنَةِ(أفْعَلَ) مِمَّا صِيغَ مِنْهُ فِعْلُ التَّعجُّبِ مُطلقًا، أَوْ رُبَّمَا صِيغَ دونَ فِعْلٍ[١].

وَيَلْزَمُهُ عاريًا مِنَ الألِفِ واللاَّمِ والإضافةِ الإفرادُ والتذكيرُ، ومُصَاحبةُ (مِنْ) جارَّةً للمفضولِ، و رُبَّما نُوِيَا لقرينةٍ، ولاَ تصاحِبُهُ(مِنِ) المذكورةُ وهُوَ غيرُ عارٍ[٢]. وإنْ عُرِّفَ باللاَّمِ أوْ أُضِيفَ مُطلقًا لَهُ التفضيلُ، طابقَ الموصوفَ في الإفرادِ والتذكيرِ وغيرِهِمَا، وإنْ قُصِدَ تقييدُ التَّفضيلِ بِمَا أُضيفَ إليهِ، جازَ أنْ يُطابِقَ ، وأنْ يُستَعْمَلَ استعمالَهُ عاريًا، ولاَ يكونُ حينئذٍ إلاَّ بعضَ ما أُضيفَ إليهِ، ونحو: هُوَ أفضلُ رَجُلٍ: وَهُمَا أفضلُ رَجُلَيْنِ، وَهُمْ أفضلُ رِجالٍ، معناهُ ثُبُوتُ المَزِيَّةِ على الرِّجالِ المتفاضلينَ فردًا فردًا، أوِ اثنين/٣٧أ/ اثنين، أَوْ جماعَةً جماعَةً[٣]. ٣٧أ

وَخُولِفَ الأصلُ بآخرَ، فطابقَ الموصوفَ مطلقًا، وَلَمْ تَصْحَبْهُ (مِنْ) وَحَقُّهُ أنْ يساوِيَ أفضَلَ[٤] ، ويجوزُ تنكيرُ (الدُّنيا) و(الجُلَّى) لاستعمالِهِمَا استعمالَ الأسماءِ ، وأَمَّا (حُسنَى) و(سُوءَى) فمصدرانِ كـ (رُجْعَى) [٥].

(فصلٌ): لا يرفَعُ أَفعلُ التَّفضيلِ في الأعرفِ ظاهِرًا إلاَّ واقعًا بعدَ نفيٍ مُفَضَّلاً على نفسِهِ باعتبارِ مَحلَّينِ أوْ وَقتينِ، ولاَ ينصِبُ مفعُولاً بِهِ، بَلْ يُفَسِّرُ مَا يَنْصِبُهُ[٦].

---

(١) ينظر: التسهيل ١٣٣.

(٢) لا تصاحب(من) التي للتفضيل المفضول وهو غيرُ عارٍ، أي المضاف نحو: أفضل الناس، وذو أل، نحو: الأفضل، فلا تقول: زيدٌ الأفضلُ من عمرو، ولا: زيدٌ أفضلُ الناس من عمر.

(٣) ينظر: التسهيل ١٣٤.

(٤) ينظر: التسهيل ١٣٥، والمساعد ١٨٢/٢-١٨٣.

(٥)ينظر: التسهيل ١٣٥، والمساعد ١٨٣/٢-١٨٤.

(٦) لا يرفع أفعل التفضيل في الأعرف ظاهراً ، فلا يقال: مررتُ برجل أفضل منه أبوه، برفع الأب بأفضل. فإن صَلَحَ لوقوع فعل بمعناه موقعه صح أن يرفع ظاهراً وذلك في كل موضع وقع فيه أفعل بعد نفي أو شبهه، وكان مرفوعه أجنبياً مفضلاً على نفسهِ باعتبارين نحو: ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد. ولا ينصب مفعولاً به. فلا يقال: زيداً أضربُ من عمرٍ وبكراً، بنصب بكر بأضرب. ينظر: المساعد ١٨٤/٢-١٨٦

بابُ اسم الفاعلِ

وَهُوَ الاسمُ المشتقُّ لِمَنْ فَعَلَ مقصودًا بِهِ الحُدُوثُ، ويَعْمَلُ مفردًا و غيرَ مفردٍ، وَمَبْنِيًّا للمبالغةِ على (فَعُولٍ) أوْ (فَعَّالٍ) أو (مِفْعَالٍ) عَمَلَ فِعْلِهِ، ولاَ يَعْمَلُ مُصَغَّرًا باتِّفاقٍ، ولاَ غيرَ معْتَمِدٍ على موصوفٍ أوْ نَفْيٍ أوِ استفهامٍ، خلافًا للكوفيينَ، ولاَ ماضيًا عارِيًا مِنَ الألفِ واللاَّم، خلافًا/٣٧ب/ للكسائِي[١]. **٣٧ب**

ورُبَّما عَمِلَ مَبنيًّا على (فَعِلَ) أو (فَعِيلٍ) [٢]. ويُضَافُ مُنَكَّرًا ومُعرَّفًا باللاَّمِ إلى المفعولِ بِهِ، لكن يُشْتَرَطُ في إضافةِ ذِي اللاَّم مَا لَمْ يكن مُثَنًّى أوْ مجموعًا على حَدِّهِ، تعريفُ المضافِ إليهِ باللاَّمِ[٣]. ولا يُغْنِي كونُهُ عَلَمًا، خلافًا للفرَّاءِ، ولاَ كونُهُ ضميرًا، خلافًا للرُّماني[٤].

ويُعطفُ على المضافِ إليه ذو اللاَّمِ مطلقًا، ورُبَّما حُذِفَتْ نونُ المثنَّى والمجموعِ على حدِّهِ لغيرِ إضافَةٍ إنْ كانَا مُعَرَّفَيْنِ باللاَّمِ، وَيجِبُ إضافَةُ الماضِي المُنَكَّرِ إلى مفعولِهِ الَّذي يليه، ومَا زادَ عليهِ أو تَبِعَهُ على المَحَلِّ نُصِبَ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ عندَ الأكثرِ[٥].

---

(١) ينظر: التسهيل ١٣٦، و شرح الكافية للرضي ١٩٨/٢-١٩٩.

(٢) فَعِل كقول زيد الخيل:

أتاني أنهم مَزِقون.....

أَعملَ مَزِقًا وهوَ محول للمبالغة من مازق. وفعيل كقول بعض العرب: إن الله سميعٌ دعاءَ من دعاه. ينظر: المساعد ١٩٣/٢.

(٣) في إضافة ذي اللام ما لم يكن مثنى أو مجموعاً على حدّه فيجوز في هذين الإضافة إلى المفعول نكرة أو معرفة بشرط الاتصال بالوصف، قال تعالى: {وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ } الحج ٣٥. وقول الشاعر:

... المستوطنا عدن

أصله: المستوطنان ، فحذفت النون للإضافة، والألف واللام فيه بمعنى الذي، أي اللذان استوطنا عدن. فإن لم يتصل به، فالنصب. واحرز بقوله(:على حده) من جمع التكسير وجمع السلامة المؤنث فحكمها حكم المفرد.

(٤) فكونه علماً لا جوز الإضافة في قولك: الضاربُ زيداً، بل يتعين النصب، خلافاً للفراء. ولا كونه ضميرًا خلافًا للرماني، فإذا قلت: هذا الضاربُك، فمذهب سيبويه والأخفش أن الكاف في موضع نصب، والرماني يلزم الجر. ينظر: المساعد ٢٠٤/٢.

(٥) ينظر: التسهيل ١٣٨.

(فصلٌ): يعملُ اسمُ المفعولِ عَمَلَ فعبِهِ مُشتَرطاً فيه ما اشتُرِطَ في اسمِ الفاعلِ، ويجوز إضافَتُهُ الى مرفوعِهِ. بخلاف اسم الفاعِلِ، وبناؤُهُ من الثلاثيّ على زِنةِ مفعولٍ، ومن غيرِهِ
٣٨أ على زِنَةِ المضارِعِ/٣٨أ/ بزيادة ميمٍ مضمومةٍ مَوضِعَ حرفِ المضارعة وفتح ما قَبْلَ الآخِر ، فإنْ كُسِرَ فهوَ اسمُ فاعلٍ، ورُبَّما استُغنيَ بِمَفعولٍ عن (مُفعَلٍ) ، وباسم فاعِلٍ ثلاثيٍّ أو(مُفعَلٍ[١]) عن(مُفعِلٍ[٢]).

(١) مثال محبوب، والقياس(مُحَبّ)، لأنه من أحبَّ، ينظر اللسان(حبب).

(٢) ينظر: التسهيل ١٣٨

بابُ الصِّفةِ المشبَّهةِ باسمِ الفاعلِ

وهي ما اشْتُقَّ من فعلٍ لازمٍ مقصودًا ثبوتُ معناهُ، قابلاً للتأنيثِ والتَّثنيةِ والجمعِ، ولاَ تكونُ على زِنَةِ فاعلٍ غالبًا، إلاَّ مقصودًا بِهَا الحُدُوثُ، ولاَ تعملُ إلاَّ في سببيٍّ، فإنْ خَلَتْ مِنْ لامِ التَّعريفِ عَمِلَتْ فيهِ مُفرَدًا أوْ مضافًا أوْ مُعرَّفًا باللاَّمِ رفعًا أوْ نصبًا أوْ جرًّا بالإضافةِ، وكذلكَ إنْ عُرِّفَتْ باللاَّمِ، لكنْ إضافَتُهَا مُعَرَّفَةً باللاَّمِ إلى العارِي منهَا مُمْتَنِعَةٌ، وإضافَتُهَا مُنكَّرَةً إليهِ قَبيحةٌ، ويَقبُحُ أيضًا رَفْعُهَا العاري مِنَ الضَّميرِ أوِ اللاَّمِ أوِ الإضافةِ إلى ما فيهِ
٣٨ب أحَدُهُمَا/٣٨ب/ وَيَحْسُنُ ما سِوَى ذلكَ [١].

(فصلٌ): إذا كانَ معنَى الصِّفَةِ لِسَابِقِهَا، رَفَعَتْ ضميرَهُ وطابَقَتْهُ في الإفرادِ والتَّثنيَةِ والجمعِ والتَّذكيرِ والتأنيثِ مَا لَمْ يمنعْ مِنَ المطابقَةِ مانِعٌ، وإنْ أمكنَ تكسيرُهَا حينئذٍ مُسنَدَةً إلى جمعٍ فَهُوَ أكثرُ من إفرادِهَا ، وتُجْمَعُ بالواوِ والنُّونِ على لُغَة (أَكلُونِي البراغِيثُ)إنِ استوفَتِ الشُّروطَ[٢]. وبعضُهُم يَجْعَلُ اسمَ المفعُولِ مِنْ هذا البابِ[٣].

---

(١) ينظر: التسهيل ١٣٩.

(٢) إذا كان معنى الصفة لسابقها رفعت ضميره وطابقته في إفراد وتذكير وفروعهما، نحو: مررت برجلٍ حسنٍ، ورجلين حَسنينِ، ورجال حَسَنينَ وبامرأةٍ حسنة، وامرأتين حَسنتين، ونساء حسنات. ما لم يمنع من المطابقة مانع ككون الصفة لا تقبل التذكير كربعة أو التأنيث كجريح أو التثنية والجمع والتأنيث كافعل من و كالمصدر في أفصح اللغتين، وإذا كان لغيره رفعته ظاهراً وهو السببي، جرت في المطابقة مجرى الفعل المسند إليه فتقول: مررت برجلين حسن غلامهما، وبرجال حسن غلمانهم وبامرأة حسن غلامها، وبرجل حسنة جاريته، ونساء حسن غلمانهن. وأن أمكن تكسيرها حينئذٍ مسندة إلى جمع. أي حين إذ رفعت السببي نحو: كريم أو حسنٌ آباؤه. فهو أكثر من إفرادها كقولك: مررت برجل حسان أو كرام آباؤه. أولى من حسن أو كريم آباؤه. وتثنى وتجمع جمع المذكر السالم على لغة أكلوني البراغيث، فيقال على هذه اللغة: مررت برجلٍ قائمينِ غلاماه وقائمينَ غلمانه كما قالوا: قاما غلاماه وقاموا غلمانه.

(٣) وبعضهم يجعل اسم المفعول من هذا الباب، فيرفع السببي وينصبه ويجره فتقول: مررت برجل مضروب أبوه أو الأب بجر أو نصبه. ينظر: المساعد ٢/٢٢٢-٢٢٣.

بابُ التّابعِ

وَهُوَ المجعولُ في الإعرابِ كسابقِهِ المتوسّطِ لاَ لحاجَةِ العامِلِ [١]، وَهُوَ: توكيدٌ، أوْ نَعْتٌ، أوْ عَطْفُ بيانٍ، أوْ عَطْفُ نسَقٍ، أوْ بَدَلٌ [٢].

بابُ التَّوكيدِ

٣٩أ /٣٩أ/ وهو معنويٌّ ولفظيٌّ، فالمعنويُّ هو التابعُ الرافِعُ تَوَهَّمَ إضافةٍ الى المتبوعِ، أو كونُ تبوعِهِ مراداً بهِ الخصوصُ، ومجيئُهُ في الغرضِ الأوَّلِ بلفظِ النّفْسِ والعينِ، مُضَافَيْنِ الى ضميرِ المؤكّدِ، مُطَابِقَيْنِ لَهُ في الإفرادِ والجمعِ، فإنْ كانَ مثنًّى، فَجَمْعُهُمَا أفصَحُ مِنْ تَثْنِيَتُهُمَا. ولاَ يؤكَّدُ بِهِمَا غالبًا الضَّميرُ المنفَصِلُ المرفوعُ إلاَّ بَعْدَ توكِيدِهِ بضميرٍ منفصلٍ، ولا يؤَكَّدُ مثنًّى بغيرِهِمَا إلاَّ بـ(كِلاَ) إنْ كانَ مُذَكَّرًا، وبـ(كِلْتَا) إنْ كانَ مُؤَنَّثًا[٣].

ومجيئُهُ في الغَرَضِ الثَّانِي تابِعًا لغيرِ المثنَّى الكائنِ ذا أَجزاءٍ، يَصحُّ وقوعُ بعضِهَا مَوقِعَهُ بلفظِ(كلّ) أوْ (جميعٍ) مُضَافَيْنِ إلى ضميرِ المُؤكَّدِ[٤]. ويتبعُ (كُلَّهُ) (أجمَعُ)، و(كُلَّهَا)(جَمْعَاءُ)، و(كُلَّهُمْ)(أجمعونَ)، و(كُلَّهُنَّ)، (جُمَعُ)، وقد يُؤكَّدُ بِهِنَّ دونَ(كُلٍّ)، وقد يُتْبَعْنَ
٣٩ب بِمَا يوازِنُهُنَّ مِنْ (كَتْعٍ) و(بَصْعٍ) و(بَتْعٍ) على هذا التَّرتيبِ، ورُبَّما سُمِعَ/٣٩ب/ خِلافُهُ، واستعمالُ هذهِ أوْ بَعضِهَا دونَ(أَجمعَ) وأَخَواتِهَا[٥]. ولا يُؤَكَّدُ بألفاظِ هذا البابِ نكِرَةٌ، وإنْ كانَتْ محدودةً أَجازَ الكوفيُّونَ توكيدَهَا بـ(كلّ) وأَخَوَاتِهِ[٦].

---

(١) يقصد بسابقِهِ المتوسّط المتبوع السابقَ للتابع، والمتوسط بينه وبين العامل. ومعنى قوله (لا لحاجةِ العامل): أنَّ التابعَ فضلةٌ يمكن أن يستغني عنه العامل.

(٢) ينظر: التسهيل ١٦٣، والمساعد ٣٨١/٢.

(٣) ولا يؤكد مثنى بغيرهما إلا بكلا وكلتا، ونحو: قام الزيدان كلاهما، والهندان كلتاهما.

(٤) ومجيئه في الفرض الثاني، وهو رفع توهم الخصوص، فإنما يؤكد بكلّ وأخواتها ما يتجزأ ذاتاً، أو بحسب العامل، نحو: قبضت المال كلّه، ورأيت زيداً كلَّهُ، مضافاً إلى ضمير المؤكد، بلفظ كل أو جميع، فيقال: جاء القوم جميعهم، كما تقول كلهم. ينظر: المساعد ٣٨٦/٢.

(٥) ينظر: التسهيل ١٦٥.

(٦) السابق، ١٦٥.

(فصلٌ): التوكيدُ اللَّفظيُّ: وَهُوَ إعادةُ اللَّفظِ مُفردًا أوْ مُركَّبًا. خوفَ عَدَمِ الإصغاءِ أوْ الاعتناءِ بِهِ، ومِنهُ توكيدُ الضَّميرِ المتَّصلِ بالضَّميرِ المُنفَصلِ. وَقَدْ يُؤَكَّدُ الضَّميرُ غيرُ المرفوعِ بالمرفوعِ[1].

(١) قد يؤكد بضمير الرفع المنفصل المتصل نحو: رأيتُك أنتَ. ينظر: المساعد ٢/٤٠٠.

بابُ النَّعتِ

وَهُوَ التَّابِعُ الدَّالُّ على ذِي معنًى ومعنًى لمتبُوعِهِ، أو مُتَعَلِّقٍ بِهِ مَسبوقًا لتوضيحٍ أوْ تخصيصٍ أوْ مَدْحٍ أوْ ذَمٍّ أوْ تَرَحُّمٍ أوْ توكيدٍ، وَتَجِبُ مُوَافَقَتُهُ المتبوعَ في التَّعريفِ والتَّنكِيرِ، ولاَ يَفُوقُهُ في الاختصاصِ، وأَمرُهُ في الإفرادِ والتَّذكيرِ وفروعِهِمَا على /٤٠أ/ مَا مَرَّ في بابِ إعمالِ الصِّفةِ[١]، وَرُبَّما وَلِيَتِ الصِّفةُ غيرَ موصُوفِهَا فتبِعَتْهُ دُونَ رابطٍ إنْ أُمِنَ اللَّبْسُ[٢]. ٤٠أ

(فصلٌ): المَنْعُوتُ بِهِ إمَّا مفرَدٌ وهُوَ الأصلُ، وإمَّا جُملةٌ، والمفرَدُ إمَّا مُشتَقٌّ ونعني بِهِ: ما بُنِيَ مِنْ مصدرٍ دالاً على ما يَقُومُ بِهِ معناهُ أوْ يَقَعُ عليهِ، وإمَّا غيرُ مُشتَقٍّ، وهُوَ مَقيسٌ وغيرُ مقيسٍ، فالمقيسُ كاسمِ المنسوبِ والمشارِ إليهِ، و(الَّذي) ، و(أَيٍّ) مضافةً إلى نكرةٍ تُماثِلُ المنعوتَ لفظًا ومعنًى أوْ معنًى دونَ لفظٍ، و(ذِي) بمعنَى صاحبٍ، و(كلٍّ) و(جِدٍّ) و(حَقٍّ) مضافاتٍ إلى مثلِ الموصوفِ لفظًا ومعنًى تَنْبِيهًا على كَمَالِ مَعناهُ [٣].

ولاَ يُنْعَتُ بالجُمْلَةِ إلاَّ نَكِرَةٌ، ولاَ تَكُونُ غيرَ خبريَّةٍ إلاَّ محكيَّةً بقولٍ مُضْمَرٍ، وحُكْمُهَا في العائِدِ مِنْهَا إلى المنعوتِ حُكْمُ المُخْبَرِ بِهَا[٤].

وتُنْصَبُ(أيٍّ) الموصوفُ بِهَا على الحالِ إنْ وَلِيَتْ مَعْرِفَةً[٥].

(فصلٌ): /٤٠ب/ يُفَرَّقُ نَعْتُ الاثنينِ والجماعَةِ بالعَطْفِ إنِ اختلَفَ، ويُجْمَعُ إنِ اتَّفَقَ ويُغَلَّبُ التَّذكيرُ إنِ اشترَكَ فيهِ مُذَكَّرٌ وَمُؤنَّثٌ، وإنْ لَمْ يَكُنِ العامِلُ واحدًا وَجَبَ قَطْعُ النَّعْتِ المشترَكِ فيهِ بالرَّفعِ على إضمارِ مبتدإٍ، وبالنَّصْبِ على إضمارِ فِعْلِ لائقٍ، وفي وُجُوبِ ذلكَ في نعتِ فاعِلَيْ فِعْلَيْنِ أوْ خَبَرَيْ مُبْتَدَأَيْنِ خلافٌ. وكُلَّ نَعْتٍ عُيِّنَ منعوتُهُ بدونِهِ فَقَطْعُهُ جائزٌ ٤٠ب

---

(١) سبك المنظوم ، ورقة ٣٨ب.

(٢) هذه مسألة الجر على الجوار نحو: هذا حجرُ ضبٍّ خربٍ، فحق الرفع لأنه نعت حجر، لكنه جر لمجاورته المجرور. المساعد ٤٠٣/٢.

(٣) الاسم المنسوب نحو: قرشيّ، والمشار إليه نحو: جاء زيدٌ هذا. والموصول كالذي والتي فروعهما من لفظهما كالذين، أو غير لفظهما كالأُلى واللائي، وأيّ، نحو: مررت برجل أيّ رجل وذو بمعنى صاحب، وكل نحو: زيدٌ الرجل كل الرجل، وجدّ الرجل وحق الرجل، وهو رجلٌ كلّ رجال وجدّ رجل، وحق رجل، مضافات غالى اسم جنس مكمل معناه للمنعوت. ينظر: المساعد ٤١٠/٢-٤١١.

(٤) ينظر: التسهيل ١٦٧.

(٥) وتنصب أيُّ الموصوف بها على الحال وإن وليت معرفة نحو: ..... فللهِ عيناً حيترٍ أيَّما فتى
فأيّ حال بعد معرفة. ينظر: المساعد ٤١٢/٢.

مَا لَمْ يَكُنْ للتوكيدِ . وقد يَلِي النَّعتُ(لاَ) و (إمَّا)، فَيَجِبُ تَكْرَارُهُمَا. و يَجُوزُ عَطْفُ بعضِ النُّعوتِ على بعضٍ وإنْ كانَ المنعوتُ واحِدًا[١].

(فصلٌ): مِنَ الأسماءِ مَا لاَ يُنْعَتُ و لاَ يُنْعَتُ بِهِ، كالمُضمَرِ، و مَا يُنْعَتُ و يُنْعَتُ بِهِ و لا يُنْعَتُ، كاسمِ الفاعِلِ المُعْمَلِ، وفي جَوَازِ نَعْتِهِ بَعْدَ معمولِهِ خلافٌ[٢].

٤١أ /٤١أ/ و لا يُنْعَتُ اسمُ الإشارةِ إلاَّ باسمِ جنسٍ مُعَرَّفٍ باللاَّمِ[٣]، وإنْ كانَ مُشْتَقًّا قَبُحَ، إلاَّ أن يَخُصَّ جِنسَ المشارِ إليهِ.

يُحذَفُ الموصوفُ على غيرِ قياسٍ، فَمِنْهُ مَا يُنوَى وَهُوَ الأكثرُ، فَلاَ يُفارِقُ وَصْفَهُ مَا كانَ لَهُ، ومِنهُ لا يُنوَى، فَيَجْرِي على وَصْفِهِ أحكامُ الأسماءِ الجامِدَةِ غالبًا[٤].

---

(١) إذا كانت النعوت مجتمعة على المنعوت في حالة واحدة لم يعطف إلا بالواو، وفي التباعد ظهور الواو حسن، نحو:{ هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ }الحديد ٣. وعند التقارب يختار ترك العطف نحو:{ هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ } الحشر ٢٤.

(٢) ينظر: التسهيل ١٧٠، والمساعد ٢/٤١٩-٤٢٠.

(٣) نعت اسم الإشارة باسم جنس معرّف بأل نحو: هذا الرجل عاقل، فتأوله قوم على النعت وأنكره الفراء.

(٤) يجوز حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه، إذا دلَّ عليه دليل نحو قوله تعالى: { أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ}سبأ١١، أي دروعاً سابغات. واستغنى بصفات عن موصوفاتها، فجرت مجرى الجوامد ، نحو: دابة، وأبطح، وحسنة وسيئة. فهذه كلها صفات استغنى بها عن موصوفاتها. ينظر: المساعد ٢/٤٢١-٤٢٢.

بابُ البَدَلِ

وَهُوَ التَّابِعُ المقصودُ بالنِّسبَةِ مُستغنيًا عَنْ مُتْبِعٍ. وَيُوافِقُ المتبوعَ في التَّعريفِ والتَّنكيرِ ويُخالِفُهُ، وكذلكَ في الإظهارِ والإضمارِ، فإنْ كانَ نَفْسَ المتبوعِ في المعنَى، وافَقَهُ في الإفرادِ والتَّذكيرِ وفروعِهِمَا، ولاَ[1] يُتْبَعُ ضميرُ حاضرٍ إلاَّ أنْ يُفيدَ الشُّمولَ[2] ولا تَحسُنُ مُخالَفَتُهُ المتبوعَ بتعريفٍ أوْ تَنْكِيرٍ، ولاَ تَحْسُنُ مُخالَفَتُهُ المتبوعَ بتعريفٍ أوْ تَنْكِيرٍ، إلاَّ أنْ تَخْتَصَّ النَّكِرَةُ، /٤١ب/ وإنْ كانَ البدلُ بعضَ المتبوعِ أوْ مشتمِلاً عليهِ المتبوعُ لكونِهِ معنًى فيهِ أوِ اسمًا لِمَا يُلاَزِمُهُ غالبًا، تَبِعَ كُلَّ ضميرٍ، ولم يُضمَرْ هُوَ إلاَّ بِتَكَلُّفٍ، وسماعُهُ مَفْقُودٌ، ولاَ يَخْلُو في الأَعرَفِ بَدَلُ البعضِ ولاَ بَدَلُ الاشتمالِ مِنْ عائِدٍ إلى المُبْدَلِ مِنْهُ، إلاَّ أنْ يَقْتَرِنَ البَدَلُ بـ (إلاَّ). ٤١ب

(فصلٌ): الأكثرُ كونُ المُبْدَلِ مِنهُ في حُكمِ المُطَّرحِ، ويجبُ الاعتناءُ بِهِ ضميرًا لاَ يُسْتَغْنَى عَنْهُ أوْ متَّصلاً بِهِ إنْ أُبدِلَ مِنهُ ظاهِرٌ. ويُبدَلُ الفِعْلُ مِنْ موافقِهِ معنًى، فَيَتَوافَقَانِ في الإعرابِ[3]، ويُبدَلُ الاسمُ مِنْ مُباينِهِ على سبيلِ الإضرابِ عَنِ الأوَّلِ، لكونِ الثَّانِي أَحَقَّ مِنْهُ بالذِّكْرِ، فإنْ لَم يَكُنْ كذلكَ، فَهُوَ بَدَلُ غَلَطٍ أوْ نِسيَانٍ[4].

---

(١) في الأصل(ولم)، التصحيح من التسهيل ١٧٢.

(٢) أي لا يبدل الظاهر من ضمير الحاضر إلا أن كان البدل كل من كل، واقتضى الإحاطة والشمول، نحو قوله تعالى: { تَكُونُ لَنَا عِيداً لِّأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا } المائدة١١٤. فأولنا بدل من الضمير المجرور باللام، وهو(نا) فإن لم تدل على الإحاطة امتنع نحو: رأيتك زيداً. شرح ابن عقيل ٢٥٠/٣.

(٣) كما يبدل الاسم من الاسم يبدل الفعل من الفعل كقوله تعالى: { وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَاماً {٦٨} يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ}الفرقان ٦٨-٦٩. فـ(يضاعف) بدل من (يلق) فإعرابه بإعرابه وهو الجزم.

(٤) البدل المباين للمبدَل منهُ على قسمين: أحدهما ما يقصَدُ متبوعُهُ كما يقصَدُ هو ويسمَّى بدل الإضراب، وبدل البداء، وهو ظهور الصواب بعد خفائه، نحو: أكلتُ خبزًا لحمًا، قصدت أوّلاً: الإخبارَ بأنك أكلت خبزًا، ثم بدَا لكَ أنك تخبر أنك أكلت لحمًا أيضًا. الثاني: ما لا يقصد متبوعه، بل يقصد البدل فقط، وإنما غلطَ المتكلم فذكر المبدل منه ويسمَّى بدل الغلط والنسيان نحو: رأيتُ رجلاً حمارًا. ينظر: شرح ابن عقيل ٢٤٩/٣.

بابُ عطفِ البيان

٤٢أ /٤٢أ/ وَهُوَ التَّابِعُ المذكورُ لِيُوَضِّحَ متبوعَهُ لاَ غيرُ، و يُوافِقُهُ في الإفرادِ والتَّذكِيرِ وفروعِهِمَا، وفي التَّعريفِ وفي التَّنكيرِ أيضًا، خلافًا لِمَنِ التَزَمَ تعريفَهُ وتعريفَ متبوعِهِ، ولا يُشتَرَطُ كونُهُ أخَصَّ من المتبوعِ على الأصَحِّ، ويجوزُ الحُكْمُ عليهِ بالبدليَّةِ، إلاَّ إذا تَبِعَ مَا أُضيفتْ إليهِ صِفَةٌ مُعَرَّفةٌ باللاَّمِ، أو أُفرِدَ تابعًا لمنادًى، فإنَّهُ يُنصَبُ بَعْدَ المنصوبِ، و يُنصَبُ ويُرفَعُ بَعْدَ المَضْمُومِ، وَلَوْ كانَ بَدَلاً تَعيَّنَ ضَمُّهُ، إذِ البَدَلُ في حُكْمِ المستَقِلِّ، ولذلكَ قد يُعادُ مَعَهُ خافِضُ مَتبوعِهِ(١).

(١) مثال المفرد بعد المنصوب: يا أخانا زيداً، وبعد المضموم: يا غلامُ بشرٌ، وبشراً. ولا يجوز أن يكون بشراً بدلاً، لأن البدل على نية تكرار العامل. ينظر: شرح ابن عقيل ٣/٢٢١-٢٢٢.

بابُ المعطوفِ عطفِ النَّسقِ[١]

وَهُوَ التَّابعُ المُفْتَقِرُ إلى مُتبوعٍ مِنم الحروفِ الآتي ذِكرُها[٢]، واتّصالُ المُتبعِ بِهِ واجبٌ، وإنْ فُصِلَ بينَهُمَا بظرفٍ، قُدِّرَ عامِلٌ على رأيٍ[٣].

٤٢ب /٤٢ب/ فَمِنَ المُتبعاتِ(الواوُ)، وهيَ تُشرِكُ في الحكمِ دونَ تَعرُّضٍ لِمُصاحَبةٍ ولاَ ترتيبٍ ، ولذلكَ يُعطَفُ بَهَا السابِقُ واللاَّحِقُ والمُقارِنُ[٤]. و(الفاء) و (ثُمَّ) للتشريكِ والتَّرتيبِ[٥]، وتختَصُّ (ثُمَّ) بالمُهْلَةِ، و(الفاءُ) بالتَّسبيبِ وبعطفِ جُملةٍ لاَ عائِدَ فيها على جملةٍ وُصِلَ بِهَا[٦]، وَرُبَّمَا أُشرِكَتِ(الواوُ) و(الفاءُ) في الحُكْمِ دونَ المعنَى إنْ فُهِمَ المُرَادُ[٧].

و(حَتَّى) لتشريكِ بعضِ المتبوعِ في حُكْمِهِ تنبيهًا على مزيَّةٍ فيهِ[٨].، و(لكن) للإثباتِ بَعْدَ النَّفي[٩]، و(لاَ) تُناقِضُهَا[١٠]، و(بَلْ) بَعْدَ النَّفْيِ كـ لكن، وَبَعْدَ الإثباتِ لِجَعْلِ المتبوعِ في حُكْمِ المَسْكُوتِ عَنْهُ[١١] منسوبًا حُكْمُهُ للتَّابِعِ[١٢].

---

(١) هذه الترجمة للكوفيين، وترجمة سيبويه(باب الشركة). ينظر: الكتاب ٤٢١/١.

(٢) ينظر: التسهيل ١٧٦.

(٣) قد يفصل بين العاطف والمعطوف بأن لم يكن فعلاً، بظرف أو جارّ ومجرور، نحو: { وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ } النساء ٥٨، { اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ } الطلاق١٢. ينظر: المساعد ٤٧٨/٢.

(٤) العطف بالواو على السابق نحو:{ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً وَإِبْرَاهِيمَ } الحديد ٢٦. وعلى اللاحق نحو: { كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ } الشورى٣. وعلى المقارن أو المصاحب نحو: { فَأَنجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ } العنكبوت١٥.

(٥) ينظر: التسهيل ١٧٤،١٧٥، ومغني اللبيب ١٥٨،١٥٩،٢١٣.

(٦) مثال ذلك: الذي يطيرُ فيغضَبُ زيدٌ الذبابُ، والذي تقوم هندٌ فيغضبُ عمرو. ينظر: المساعد ٤٤٨/٢.

(٧) قد تُحذف الفاء مع معطوفها للدلالة، ومنه قوله تعالى: { فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ } البقرة ١٨٤. أي فأفطر فعليه عدة من أيام أُخر. وكذلك الواو نحو: { تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ } الحشر٩. أي اعتقدوا الإيمان. ينظر: شرح ابن عقيل ٢٤٢/٣.

(٨) وذلك بأن يكون واحداً من جمع، نحو: ضربتُ القوم حتى زيداً، وأن المعطوف بـ حتى لا يكون إلا عظيماً أو حقيراً أو قوياً أو ضعيفاً. ينظر: المساعد ٤٥١/٢-٤٥٢.

(٩) ينظر: التسهيل ١٧٧.

(١٠) ينظر: التسهيل ١٧٧.

(١١) يعني بذلك الإضراب نحو: أضرب زيداً بل عمرو، وقام زيدٌ بل عمرو.

(١٢) أي تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه، فلا يحكم عليه بشيء وإثبات الحكم لما بعدها. مغني اللبيب ١٥٢.

ومنها: (أَمِ) الواردَةُ بَعْدَ همزةِ الاستفهامِ طلبًا للتَّعْيينِ، وبَعْدَ همزةِ التَّسويةِ وتُسَمَّى مُتَّصِلَةً [1]، وإنْ لَمْ تَستَوْفِ مَا ذُكِرَ فَهِيَ منفصلَةٌ ومعناهَا حينئذٍ الإضرابُ والاستفهامُ معًا[2]، وَتَلِي كُلَّ كلامٍ.

٤٣أ /٤٣أ/ و(أوْ) للشَّكِّ في الخبرِ، والتخييرِ في الطَّلَبِ، والإباحَةِ في السائِغِ فِعْلُهُ وتَرْكُهُ، وتجيءُ للإضرابِ على رأيٍ.

و(إمَّا) المكرَّرَةُ جائيةٌ على الأصَحِّ لمعناهَا مِنَ الشَّكِّ أوِ التَّخييرِ أوِ الإبهامِ أوِ الإباحَةِ أوِ التَّنويعِ لاَ العَطْفِ، إذِ الوَاوُ قَبْلَهَا[3].

(فصلٌ): يَلزَمُ في الاختيارِ إعادةُ الجَارِّ مَعَ المعطوفِ على الضَّميرِ المجرورِ، خلافًا لبعضِ الكوفيينَ [4]، وإنْ تَبِعَ ضميرَ رَفْعٍ مُتَّصِلاً قَبُحَ ، إلاَّ بَعْدَ الفصلِ بتوكيدٍ أوْ مَا يَقُومُ مقامَهُ مَنْ فَصْلٍ قَبْلَ العَاطِفِ بفضلةٍ وبعدَهُ بـ(لاَ) [5].

ولاَ يُعطَفُ على عامِلَيْنِ مَا لَمْ يكونَا جُزْءَي جُملةٍ جَارًّا أحدُهُمَا مُقدَّمٌ تابِعٌ معمُولُهُ على تابِعِ الآخَرِ، فيجيزُهُ الأخفشُ والفرَّاءُ[6].

---

(١) سميت أم متصلة لأنها لا ستغنى ما قبلها عما بعدها.

(٢) والمنفصلة أو المنقطعة ما سوى المتصلة وهي مالم يتقدمها لفظ الهمزة، وتقتضي إضراباً مع استفهام نحو:{ أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ } الطور ٣٥. وهي بتقدير بل والهمزة، أي بل خلقوا، ويكون الإضراب على جهة الإبطال، ومن الثاني: { أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ الْحَقُّ مِن رَّبِّكَ } السجدة ٣. فهي للإضراب عن الإيجاب السابق من غير إبطال، ويستأنف السؤال عما بعدها على جهة الإنكار. المساعد ٤٥٥/٢.

(٣) ينظر: التسهيل ١٧٦.

(٤) جعل جمهور النحاة إعادة الجار، إذا عطف على ضمير الجر، وجوباً نحو مررت بك وبزيد ولا يجوز مررت بك وبزيدٍ، وقد خالف ذلك الكوفيون، لورود السماع نثراً ونظماً بالعطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، فمن النثر قراءة حمزة:{ وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ } النساء ١. { وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ } البقرة ٢١٧. عطفاً على الهاء المجرورة بالباء في الموضعين.

(٥) ويضعف العطف على ضمير الرفع المتصل ما لم يفصل بتوكيد أو غيره نحو: { قَالَ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ } الأنبياء ٥٤. { لَقَدْ وُعِدْنَا نَحْنُ وَآبَاؤُنَا } المؤمنون ٨٣. وجعل ابن مالك قمتُ وزيدٌ ضعيفاً. أو يفصل بلا النافية كقوله تعالى: { مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا } الأنعام ١٤٨. فـ(آبَاؤُنَا) معطوف على (نا) وجازَ ذلكَ للفصلِ بلاَ.

(٦) أجاز الأخفش والفراء العطف على عاملين إن كان أحدهما جارّاً، وتصل المعطوف بالعاطف نحو: إن في الدار زيداً والحجرة عمراً. ينظر: المساعد ٤٧١/٢.

٤٣ب (فصلٌ): قَدْ يُحذَفُ العاطِفُ أوْ مَا عُطِفَ[١] /٤٣ب/ عليهِ لقرينةٍ[٢]، وَقَدْ يُؤَخَّرُ المعطوفُ عليهِ اضطرارًا[٣].

(١) بعدها زيادة في الأصل: (أو عطف).

(٢) قد تحذف الواو مع معطوفها نحو: { سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ } النحل ٨١. أي البرد. وجعل الزمخشري من حذف المعطوف عليه للدلالة عليه قوله تعالى: { أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَى عَلَيْكُمْ } الجاثية ٣١. التقدير: ألم تأتكم آياتي فلم تكن تُتلى عليكم فحذف المعطوف عليه وهو(ألم تأتكم). شرح ابن عقيل ٢٤٣/٢.

(٣) وقد قدَّم المعطوف على المعطوف عليه بالواو للضرورة نحو:

ألا يا نخلةً من ذاتِ عرق عليكِ ورحمةُ الله والسلامُ

فأخر المعطوف عليه وهو السلام على المعطوف وهو رحمة الله للضرورة.

بابُ المُنادى

وَهُوَ منصوبٌ بعامِلٍ لاَ يَظهَرُ، استغناءً عَنْهُ بحصولِ مَدلولِهِ، ولنيابَةِ الهمزةِ عنهُ في القُربِ، و(يَا) و (أَيَا) و(هَيَا) و (أَيْ) في البُعدِ حقيقةً أوْ حُكمًا، وفي القُرْبِ توكِيدًا، ولاَ يلزَمُ النَّائبُ إلاَّ اللهَ، واسمَ المشارِ إليهِ، والجنسَ، والمستغاثَ بهِ، والمندوبَ، ورُبَّما فارقَ اسمَ الجنسِ[١]. وقد يُحذَفُ المنادَى فيلزمُ(يَا) [٢].

(فصلٌ): يُبْنَى المُنَادَى على مَا كانَ يُرفَعُ بِهِ[٣] إنْ كانَ معرفَةً غيرَ عامِلٍ فِيمَا بَعْدَهُ ولاَ مُكَمَّلٍ قَبْلَ النِّداءِ بعطفِ نسقٍ، أو وَصْفٍ . ويَجُوزُ فَتْحُ ذِي الضَّمَّةِ إنْ كانَ عَلَمًا موصوفًا بابنٍ مُضَافٍ إلى عَلَمٍ، ويُحذَفُ في غيرِ النداءِ تنوينُهُ لفظًا إلاَّ في الضَّرُورَةِ، وأَلِفُ الابنِ/٤٤أ/ في الحالَيْنِ خَطًّا [٤]. ٤٤أ

والوَصْفُ بالابنَةِ كالوَصْفُ بالابْنِ، وفي الوَصفِ ببنتٍ في غيرِ النِّداءِ وجهانِ[٥].

(فصلٌ): لاَ يُباشِرُ النِّداءُ غالبًا ذا الأَلِفِ واللاَّمِ، بَلْ تُوصَفُ بِمَصْحُوبِهِمَا الجنسيِّ مرفوعًا، أوْ باسمِ إشارةٍ(أَيٌّ) مُناداةً مَضْمُومَةً موصُولَةً بـ(هَا) التَّنْبِيهِ[٦]. وَقِيلَ: (يَا اللَّهُ)و(يا أَلَّهُ[٧]) و(اللَّهُمَّ) بتعويضِ الميمِ مِنْ(يَا)، وَرُبَّمَا اجتمعَا في الضَّرُورَةِ [٨].

---

(١) حذف حرف النداء مع اسم الجنس منه النحويون ولكن أجازهُ طائفة منهم لورود السماع به نحو قولهم: (أصبح ليل) أي يا ليلُ. (وأطرق كرا). أي يا كرُ. شرح ابن عقيل ٢٥٧/٣.

(٢) قد يحذف المنادى قبل الأمر والدعاء فتلزم(يا) فالأمر كقراءة الكسائي: { أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ } النمل ٢٥. والدعاء نحو(يا لعنةُ الله والأقوام كلهم) والمعنى: يا قومُ، أ,(يا هؤلاء لعنة الله على...) ، المساعد ٤٨٦/٢.

(٣) يرفع به، ما يرفع بالضم، نحو: يا زيد، وبالرفع بالألف نحو: يا زيدان، وبالواو، نحو: يا زيدون.

(٤) ينظر التسهيل ١٨٠.

(٥) ينظر التسهيل ١٨٠.

(٦) لا يقال: يا غلام، وأخرج بالجنسي نحو: الفرزدق والحارث والصعق مما آل فيه للمح الصفة أو الغلبة، فلا يقال: يا أيها الفرزدق و لا يوصف بنحو: الزيدينِ والزَّيدينَ، فلا يقال: يا أيها الزيدان، ولا أيُّها الزيدون، ومثال الجائز: يا أيها الرجل، ومثال الموصول: { وَقَالُواْ يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ } الحجر ٦. ومثال اسم الإشارة قول طرفة: ألا أيُّهذا الزاجري .....

ينظر: المساعد ٥٠٢/٢-٥٠٤.

(٧) يعني بقطع الهمزة ووصلها.

(٨) الأكثر في نداء الاسم الشريف: اللهم، دون يا الله. والميم المشدَّدة زائدة عند البصريين وهي عوض من حرف النداء، وقال الكوفيون: هي بقية : أمَّنا بخير. ولا يستعمل اللهم في غير النداء، وشذ في الاضطرار – وهذا قول البصريين – يا اللهم. المساعد ١-٥٠٩-٥١١.

(فصلٌ): إنْ كانَ تابِعُ المنادَى مضافًا عاريًا مِنَ الألِفِ واللاَّمِ وَجَبَ نصبُهُ مطلقًا، وإنْ كانَ غيرَ ذلكَ وتَبِعَ منصوبًا نُصِبَ، وإنْ تَبِعَ مضمُومًا رُفِعَ حَمْلاً على اللَّفظِ ، ونُصِبَ حَمْلاً على المَوْضِعِ، إلاَّ البدَلَ والمنسوقَ العارِي مِنَ الألفِ واللاَّم، فَحُكْمُهُمَا تابِعَيْنِ حُكْمُهُمَا مُسْتَقِلَّيْنِ بالنِّدَاءِ. ولاَ يَتبَعُ(أيًّا) غيرُ وَصْفِهَا المذكُورِ، واسمُ الإشارةِ كـ(أيِّ) /٤٤ب/ في الوَصْفِ، وكغيرِهَا في غيرِهِ، وتابِعُ التابِعِ مَحْمُولٌ على اللَّفظِ لاَ غيرُ[١]. ٤٤ ب

(فصلٌ): إضافَةُ المنادَى إلى المضافِ إلى ياءِ المتكلّمِ كإضافَةِ غيرِهِ، إلاَّ يَا ابْنَ أُمّ و يَا ابْنَ عَمّ، فاستعمالُهُمَا بفتحِ الميمِ، أوْ كسرِهَا دونَ الياءِ ، وَرُبَّمَا ثَبَتَتْ أوْ قُلِبَتْ أَلِفًا[٢].

(فصلٌ): تاءُ(يَا أَبَتِ) عِوَضٌ مِنْ ياءِ المُتَكَلّمِ، تُفْتَحُ وتُكْسَرُ ويُوقَفُ عليهَا تاءً أوْ هاءً وكذلكَ تُكتَبُ[٣].

---

(١) ينظر التسهيل ١٨١-١٨٢.

(٢) أي تثبت ياء المتكلم نحو قوله: يا ابن أمّي...أو تقلب ألفاً نحو: يا ابنة عمّا... ينظر: المساعد ٥٢١/٢.

(٣) قرئ بالفتح والكسر في السبعة، بالإشارة أكثرهم على الكسر، ولم تكتب في المصحف إلا بالتاء وكتبها هاء دون ذلكن وبالتاء وقف عليها في السبعة، وبعضهم بالهاء، وكلاهما صحيح فصيح. المساعد ٥٢٢/٢.

بابُ المستغاثِ بهِ والمتعجَّبِ مِنهُ

تَجُرُّ اللاَّمُ مفتوحةً المنادَى المتعجَّبَ مِنْهُ والمستغاثَ بِهِ، وَمَكْسُورَةً المعطوفَ عليهِ غيرَ مُعادٍ مَعَهُ(يَا) والمستغاثَ مِنْ أجلِهِ[1] وإنْ وَلِيَتْ(يَا) مكسورةً ، فالمنادَى محذوفٌ، ويُعاقِبُ لاَمَ
٤٥أ المستغاثِ بِهِ أَلِفٌ تَلِي/٤٥أ/ آخِرَهُ كَأَلِفِ المندُوبِ[2].

(١) تُكْسرُ اللاَّمُ مَعَ المعطوفِ غيرِ المعادِ مَعَهُ يا، نحو: يَا لزيدٍ ولعمروٍ، وليس ذكر هذه اللام بلازم في المعطوف، بل يجوز: يا لزيدٍ وعمروٍ، ومع المستغاث مرة من أجله نحو: (يا للكهول وللشبّان للعجب). المساعد ٢/٥٢٦-٥٢٧.

(٢) وعلى ذلك جاء عن العرب الوجهان في : يا للعجب، ويا لَلماء، ويا لَلدواهي، ففتح اللام على جعله بمنزل المستغاث، وكسرها على حذف المستغاث، وتعاقبها ألف كألف الندبة، فيدخل في المستغاث والمتعجب منه بدل اللام وألف في آخر الكلمة، ومنه :

حتى يقولَ النَّاسُ مِمَّا رأوا يا عجبًا للميتِ النأَّشِرِ

فأدخل ألفًا كألف الندبة في آخر المستغاث والمتعجب منه بدل اللام في قوله (عجباً). المساعد ٢/٥٣١-٥٣٢.

بابُ أسماءٍ لم تُستَعملْ في غيرِ النِّداءِ

وَهِيَ: (هَنَاهُ[1]) ، وَ (فُلُ) ، وَ (فُلَهُ) و الموزونُ بـ(فُعَلٍ) في سَبَّ المُذَكَّرِ، وبـ(فَعَالِ) مكسورًا في سَبِّ المُؤنَّثِ، ورُبَّمَا اضْطُرَّ لاستعمالِ بَعْضِهَا غيرَ مُنادى[2].

(١) يا هناهُ بالكسر والضم، فالكسر لالتقاء الساكنين، والضم تشبيهاً بها الضمير. المساعد ٥٢٣/٢.

(٢) هذه الأسماء لم تستعمل مبتدأ ولا فاعلاً ولا مجرورة، ولا نحو ذلك، بل لم تستعمل إلا في النداء، فَفُلُ وفُلَةُ كنايتان عن العلم العاقل، فهما بمعنى فلان وفلانة. والمعدول إلى فُعَل في سب المذكر، نحو: يا فُسَقُ ويا خُبَثُ عدلاً عن فاسق وخبيث. والى فعالِ مبنياً على الكسر في سب المؤنث نحو: يا فاسقِ ويا خباثِ أي يا فاسقة ويا خبيثة. وقد يستعمل بعضها في غير النداء، ضرورة نحو:(في لجنة امسك فلاناً عن فُلِ،(والى بيتٍ قعيدته لَكاع). ينظر: المساعد ٥٤٤/٢-٥٤٥.

بَابُ النُّدْبَةِ

المندوبُ: هوَ المدعُوُّ بأشهَرِ أَسمائِهِ مقرونًا بـ(يَا) أوْ (وَا) تفجُّعًا عليهِ، ويُساوِي المنادَى في أحكامِهِ وأقسامِهِ، إلاَّ أَنَّهُ لاَ يكونُ نَكِرَةً ولاَ مُبهَمًا غيرَ (مَنِ) المَوْصُولَةِ بمُعيَّنٍ، كـ : مَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمٍ ، ويَلْحَقُ جَوَازًا آخِرَ مَا تَمَّ بِهِ أَلِفٌ، يُفْتَحُ لأَجْلِهَا مَا تَلِيهِ، ويُحْذَفُ إنْ كانَ أَلِفًا أوْ تَنْوِينًا، أوْ ياءً ساكنةً أُضِيفَ إليهَا المَنْدُوبُ في أَحَدِ الوَجْهَيْنِ، وتُفتَحُ في الآخِرِ[1].

٤٥ب (فَصلٌ): وتُقْلَبُ أَلِفُ النُّدْبَةِ ياءً إنْ وَلِيَتْ/٤٥ب/ كافَ مُؤنَّثٍ، و واوًا إنْ وَلِيَتْ هاءَ غائِبٍ أوْ ميمَ جَمْعٍ، مخافةَ اللَّبسِ، ولاَ تَلْحَقُ نَعْتَ المَندُوبِ، خِلاَفًا ليونُسَ[2].

---

(١) يلحقُ جوازًا آخِرَ مَا تَمَّ بِهِ أَلِفٌ، فيجوزُ: وازيدُ، و وَازيدَا، يُفْتَحُ لأَجْلِهَا مَا تليهِ ، نحو قولِكَ في: يا زيدُ: يا زيداهُ، وفي عبدِ الملكِ: يا عبدَ الملكاهُ ، ويحذفُ إنْ كانَ ألفًا ، نحو: وَا مُوساهُ ، أو تنوينًا ، نحو: وَا غلامَ زيداهُ أو ياءً ساكنةً مضافًا إليهَا المندوبُ ، نحو: وا غلامَاهُ، تريدُ : وا غلامِي؛ وهذا مذهبُ المبرد، وأوجبَ سيبويهِ إثباتِ الياءِ ، فتقول عندَهُ في لغةِ مَنْ سَكَّنَ، فقال: يا غلامِي: وا غلامياهُ . وقد تُفْتَحُ الياءُ، فيقالُ : واغلامياهُ. المساعد ٢/٥٣٦-٥٣٧.

(٢) ينظر: التسهيل ١٨٥، ١٨٦، والمساعد ٢/٥٤٠-٥٤١.

بابُ التَّرْخيمِ

المُنادَى المَضْمُومُ لَفْظًا أوْ تقديرًا إنْ كانَ مُؤَنَّثًا بالهاءِ، أوْ عَلَمًا زائِدًا على ثلاثةِ أَحرُفٍ، جازَ ترخيمُهُ بحذفِ ثانِي اللَّفْظَيْنِ إنْ كانَ مُرَكَّبًا، وإلاَّ فبحَذْفِ آخِرِهِ مصحوبًا بِمَا قَبْلَهُ إنْ كانَ حرفَ لينٍ زائدًا مسبوقًا بحركةٍ تُجانِسُهُ لفظًا أوْ تقديرًا ، وبأكثرَ مِنْ حَرْفَيْنِ، وإلاَّ فغيرُ مصحوبٍ، وترخيمُ المضافِ والثلاثيِّ جائزٌ عندَ الكوفيينَ ، وبعضُ العربِ يُرَخِّمُ الجملةَ بحذفِ عجزِهَا(١).

(فَصلٌ): الأعرَفُ كونُ المحذوفِ منويَّ الثُّبوتِ، فَلاَ يُغَيَّرُ مَا قبلَهُ غالبًا، ورُبَّما قُدِّرَ الباقي مُستَقلاً إنْ لَمْ يكُنِ المحذوفُ هاءَ تأنيثٍ فارِقَةً،/٤٦أ/فيُضَمُّ مَا قَبْلَ المحذوفِ لَفْظًا إنْ كانَ صحيحًا، وتقديرًا إنْ كانَ مُعتَلاً، وإنْ كانَ ياءً أوْ واوًا قُلِبَ ألِفًا بَعْدَ فتحةٍ، وهمزَةً بَعْدَ ألِفٍ زائدةٍ، وإنْ كانَ واوًا بَعْدَ ضَمَّةٍ أُبْدِلَتِ الوَاوُ ياءً والضَّمَّةُ كَسْرَةً ، فَإنْ أَدَّى تَقْديرُ الاستقلالِ إلى قَلْبٍ أوْ وَزْنٍ لاَ نَظيرَ لَهُ، وَجَبَ الرُّجوعُ إلى الوَجْهِ الَّذي يُنوَى فيهِ المحذوفُ على رأيٍ(٢). ٤٦أ

(فَصلٌ) : رُبَّما قُدِّرَ حذفُ تاءِ التَّأنيثِ للتَّرخِيمِ ، فأُقحِمَتْ مَفْتُوحَةً تنبيهًا على وقوعِهَا مَوقِعَ المفتوحِ ، والأَجودُ في المُرَخَّمِ بحذفِهَا الوقفُ عليهِ بهاءِ السِّكتِ، وقد يُغْنِي عَنْهَا في الشِّعرِ أَلِفُ الإطلاقِ، وَتَرْخِيمُ غيرِ المُنادَى ، والمُنادَى غيرِ المُسْتَوْفِي للشُّرُوطِ مُمْتَنِعٌ إلاَّ في الضَّرُورَةِ (٣).

---

(١) يجوزُ ترخيمُ الجملةِ ، وفاقًا لسيبويهِ، والنحويونَ متفقونَ على مَنْعِ ترخيمِ العَلَمِ المُرَكَّبِ تركيبَ إسنادٍ، وَنَصَّ سيبويهِ في بابِ التَّرخيمِ على المَنْعِ ، قال: الحكايةُ لاَ تُرَخَّمُ. وَمَثَّل بِتَأَبَّطَ شَرًّا، وَبَرَقَ نَحْرُه ُ. ونَصَّ في النَّسبِ على أَنْ مِنَ العَرَبِ مَنْ يُرَخِّمُهُ فيقولُ : يَا تَأَبَّطَ . المساعد ٥٣٣/٢.

(٢) ينظر: التسهيل ١٨٩.

(٣) ينظر: التسهيل ١٨٩.

بابُ الاختصاصِ والنَّصْبِ على المَدْحِ والذَّمِّ والتَّرَحُّمِ

٤٦ب إذا قَصَدَ المُتَكَلِّمُ بَعْدَ ضميرِهِ، تأكيدَ اختصاصِهِ بالحُكْمِ/٤٦ب/ مُفْتَخِرًا أوْ مُتَصَاغِرًا أَوْلاَهُ(أيًّا) أوْ مَا يقومُ مقامَهَا مُعْطِيهَا مَالَهَا في النِّداءِ إلاَّ حَرْفَهُ ، ولاَ يَعنِي بِهَا إلاَّ نفسَهُ ومشارِكَهُ في الضَّميرِ، ويقومُ مقامَ(أيٍّ) منصوبًا اسمٌ دالٌّ على مفهومِ الضَّميرِ معَرَّفٌ باللاَّمِ أوِ الإضافَةِ، وَرُبَّمَا كانَ عَلَمًا، وَقَدْ يَلِي هذا الاختصاصُ ضميرَ مخاطَبٍ[١]، وإنْ وَلِيَ غائبًا [٢] فليسَ مِنْ هذا البابِ، لَكِنْ يَجُوزُ نَصْبُهُ على المَدْحِ أوِ الذَّمِّ أوِ التَّرَحُّمِ بِفِعْلٍ لاَ يَظْهَرُ، وَيُلْتَزَمُ تَعْرِيفُهُ غالبًا[٣].

(١) ينظر: التسهيل ١٩١.

(٢) ينظر: الهمع ٣٢/٣.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٩،١٨/٢.

بابُ النَّفْيِ العَامّ

(لاَ) النَّافيةُ للجنسِ مُجرَّدةً أوْ مُقْتَرِنَةً بِهَمْزَةِ استفهامٍ أوْ عَرْضٍ أوْ تَمَنٍّ تَنْصِبُ الاسمَ المجرَّدَ، وهُوَ نَكِرَةٌ تحقيقًا أوْ تشبيهًا، عامِلٌ فيمَا بَعْدَهُ بإضافةٍ أوْ غيرِهَا، فإنْ لَمْ يَعْمَلْ بُنِيَ
٤٧أ على الأصَحِّ، لِتَضَمُّنِهِ معنَى حرفِ الاستغراقِ[١]، وأُلْزِمَ الياءَ والنونَ في/٤٧أ/ التَّثنيَةِ وجمعِ المذكرِ السَّالمِ والكسرَةَ والتنوينَ في الجمعِ بالألفِ والتاءِ، والفَتْحَةَ بِلاَ تنوينٍ في غيرِ ذلكَ [٢].

وإنْ فُصِلَ أوْ كانَ معرفَةً غيرَ مُشَبَّهٍ بِنَكِرَةٍ رُفِعَ بالابتداءِ، ولَزِمَ عندَ غيرِ أَبِي العَّباسِ العطفَ بِتَكَرُّرِ(لاَ) ، وقالُوا: (لاَ نَوْلُكَ أنْ تَفْعَلَ[٣]) برَفعٍ لِتَعْرِيفِهِ، وبغيرِ تكرارٍ لِتَأْوِيلِهِ بـ: يَنْبَغِي لَكَ[٤]، وَقَدْ نَصَبُوا بِهَا المُثَنَّى والأَبَ والأَخَ مُضَافاتٍ إلى معارِفَ أُقْحِمَ مَعَهَا لامُ الجَرِّ، ليَثْبُتَ بالفَصْلِ شَبَهُ النَّكِرَةِ ، وَقَدْ تُحْذَفُ اللاَّمُ اضطرارًا، ويُمْنَعُ الفَصْلُ قَبْلَها وإنْ كانَ ظَرْفًا خِلاَفًا لِيُونُسَ [٥].

(فَصلٌ): يَجُوزُ بقاءُ اسمِ (لاَ) المَبْنِيِّ ورَفعُهُ إنْ عُطِفَ عليهِ بالواوِ مِثْلُهُ في صَلاَحيَّةِ البنَاءِ مُعَادًا مَعَهُ(لاَ) ، ولِلْمَعْطُوفِ في حِالِ البَقَاءِ النَّصْبُ، وفي الحالَيْنِ البناءُ والرَّفعُ، وإنْ لَمْ تُعَدْ (لاَ) لَزِمَ البقاءُ، وإعرابُ المعطوفِ بالوجهينِ، وَصِفَةُ المَبْنِيِّ المُفْرَدَةُ كالمعطوفِ عليهِ
٤٧ب بإعادةِ (لاَ) وإنِ اتَّصَلَتْ /٤٧ب/ وكالمعطوفِ بغيرِ إعادَتِهَا إنِ انْفَصَلَتْ أوْ كانَتْ غيرَ مفرَدَةٍ مطلقًا، والمعطوفُ غيرُ المُساوِي في صلاحيَّةِ البِناءِ إنْ قَبِلَ عَمَلَ(لاَ) كالمُساوِي، إلاَّ في البناءِ، وإنْ لَمْ يقبَلْ فَحُكْمُهُ في العطفِ حُكْمُهُ في الاستقلالِ ، وإنْ كُرِّرَ اسمُ (لاَ) المَبْنِيُّ دونَ فَصْلٍ جازَ بناءُ الثَّاني ونَصْبُهُ[٦].

---

(١) المقصودُ بحرفِ الاستغراقِ حرفُ الجَرِّ (مِنْ). ينظر: التسهيل ٦٧، ٦٩.

(٢) ينظر: التسهيل ٦٧-٦٨، والمساعد ٢/٣٤٢-٣٤٣.

(٣) الكتاب ٢/٣٠٢ ، ومغني اللبيب ٣١٩.

(٤) ينظر: التسهيل ٦٨، والمساعد ١/٣٤٦.

(٥) الكتاب ٢/٢٧٦، و ينظر: التسهيل ٦٧، ٦٨.

(٦) إذا كُرِّرَ اسمُ لاَ المبنيُّ دونَ فصلٍ جازَ بناءُ الثَّاني لتركيبِهِ مَعَ الأَوَّلِ كَمَا رُكِّبَ الموصوفُ والصِّفَةُ، ويجوزُ أيضًا نصبُهُ وَرَفْعُهُ. المساعد ٢/٣٥٠.

(فَصلٌ): شُبِّهَتْ (لاَ) المذكورةُ بـ(إنَّ) ، فعمِلَتْ عَمَلَهَا واستحقَّتْ بَعْدَ اسْمِهَا خبرًا كَخَبَرِهَا ، وَ وُرُودُهُ غيرَ ظرفٍ قليلٌ، وغَلَّبَ حَذْفَهُ الحجازيُّونَ وَالْتَزَمَهُ التَّميميُّونَ [1]، وَرُبَّمَا حُذِفَ الاسمُ وأُبْقِيَ الخَبَرُ[2]، وإنْ دَخَلَتْ على مَصْدَرٍ نابَ عَنْ فِعلِهِ لَمْ تُؤَثِّرْ فيهِ.

(١) أكثرُ مَا يحذفُهُ الحجازيُّونَ مَعَ إلاَّ، نحو: لا إلَهَ إلاَّ اللهُ . ومِنْ حَذْفِهِ دونَهَا: لاَ ضَرَرَ ولاَ ضِرَارَ. ويُوجِبُ التَّميميُّونَ والطائيُّونَ حذفَ الخَبَرِ المعلومِ . المساعد ٣٤١/١.

(٢) ورُبَّما حُذِفَ اسمُ لاَ وأُبْقِيَ خبرُهَا، نحو: لاَ عليكَ ، قالَ سيبويهِ : وإنَّمَا يريدُ: لاَ بأسَ عليكَ، ولاَ شيءَ عليكَ . المساعد ٣٤١/١.

بَابُ التَّحذيرِ والإغراءِ وَمَا أُلْحِقَ بِهِمَا

يُضْمَرُ لزومًا في التَّحذِيرِ(اتَّقِ) أوْ شِبْهُهَا ناصِبَةً لِلْمَحْذُورِ مُكَرَّرًا في الغَالِبِ، أوْ معطوفًا بالواوِ على المَحْذُورِ إنْ ذُكِرَ، ولاَ يَكُونُ/٤٨أ/ إلاَّ ضميرًا مُنْفَصِلاً لِمُخَاطَبٍ، وَرُبَّمَا كانَ لِمُتَكَلِّمٍ أوْ غائِبٍ أوْ بعضِ مَا يُلاَبِسُ المُخَاطَبَ مُضَافًا إلى ضَمِيرِهِ ، ولاَ تُحْذَفُ الواوُ بَعْدَ (إيَّاكَ) إلاَّ والمَحْذُورُ مَجْرُورٌ بـ(مِنْ)، وتَقْدِيرُهَا مَعَ(أنْ يَفْعَلَ) كافٍ، وَرُبَّمَا حُمِلَ على(أنْ يَفْعَلَ) مصدرٌ صَرِيحٌ ، أوْ أُضْمِرَ مَعَهُ ناصِبٌ آخَرُ[١]. ٤٨أ

وَإظهَارُ النَّاصِبِ جائِزٌ إنْ كانَ المَنْصُوبُ غيرَ(إيَّاكَ) دونَ عطفٍ ولاَ تَكْرَارٍ[٢].

(فَصلٌ) : وكإضمارِ(اتَّقِ) في التَّحذيرِ يُضْمَرُ في الإغراءِ(الْزَمْ) وشِبْهُهَا ناصِبَةً للمُغْرَى بِهِ مُكَرَّرًا أوْ مَعْطُوفًا عَلَيْهِ غالِبًا[٣].

(فَصلٌ): أُلْحِقَ بالتَّحذِيرِ والإغراءِ في التزامِ إضمارِ النَّاصِبِ أمثالٌ ، وغيرُ أمثالٍ ، يُقدَّرُ مَعَ كلٍّ مِنْهَا ناصِبٌ لائِقٌ بِمَعْناهُ، والأَجْوَدُ أنْ لاَ يُقاسَ على مَا كانَ مِنْهَا استفهَامًا أوْ خَبَرًا[٤].

---

(١) الناصبُ الآخرُ نحو: إيَّاكَ الشرَّ، فليسَ (لشرَّ) منصوبًا بـ إيَّاكَ، بَلْ بعاملٍ آخرَ تقديرُهُ: جَنِّبْ نفسَكَ الشَّرَّ.

(٢) فتقول: الْزَمِ العَهْدَ. وهذا دونَ عطفٍ ولاَ تَكرَارٍ.

(٣) كإضمار إتَّقِ في التحذيرِ ، يُضْمَرُ في الإغراءِ(الْزَمْ) أوْ شِبْهُهُ ، نحو :(احْفَظْ) ناصبًا لِلْمُغرَى بِهِ مُكَرَّرًا ، نحو: الخِلَّةَ الخِلَّةَ، أوْ معطوفًا عليهِ ، نحو: الأهْلَ والوَلَدَ.

(٤) الأمثالُ نحو: كِلَيْهِمَا وَتَمْرًا، وامرأً ونفسَهُ، والكلابَ على البقرِ، فَيُقَدَّرُ مَعَ الأَوَّلِ : أَعْطِنِي كِلَيْهما وتمرًا، وفي الثاني دَعْ امرأً ونفسَهُ، وَمَعَ الثالثِ : أَرْسِلِ الكلابَ على البَقرِ. ولا يُقاسُ على شيءٍ مِنْ ذلكَ . المساعد ٢/٥٧٦-٥٧٨.

بابُ أَبنيَةِ الأَفعالِ وَمَعَانِيهَا

٤٨ب /٤٨ب/ لِمَاضِيهَا مُسَمَّى الفاعِلَ مُجرَّدًا عَنِ الزَّوائِدِ(فَعُلَ) و(فَعِلَ) و(فَعَلَ) و (فَعْلَلَ)[١].

فَوَضْعُ (فَعُلَ) غالبًا للغرائِزِ والتَّأثيراتِ الثابتَةِ وَبَعْضِ الأَلْوَانِ، وَلَمْ يَجِئْ مُضَاعَفًا إلاَّ(لَبَّ) وذَمَّ)، ولاَ يائيَّ العينِ أوْ اللاَّمِ إلاَّ مَحْمُولاً على (نَعِمَ)، ولاَ مُتعدِّيًا إلاَّ رَحُبَكُمُ الدُّخُولُ[٢]، ولاَ غيرَ مضمومِ العينِ في المضارَعَةِ إلاَّ نحوَ: كُدْتَ تَكَادُ، وفيهِ نَظَرٌ[٣].

واسمُ مَنْ فَعَلَ[٤] منهُ على فَعِيلٍ أوْ فَعْلٍ، وَقَدْ يَجيءُ على فَعَلٍ وفَعِلٍ و فِعْلٍ و فَعُلٍ وَ فَعُولٍ وفُعُلٍ وأَفْعَلَ وفَعَالٍ وفاعِلٍ، ويَخْلُفُ للمبالغَةِ فُعَالٌ فَعِيلاً، وَرُبَّمَا شُدِّدَ إنْ كانَ أَبْلَغَ[٥].

(فَصْلٌ): يَخْلُفُ كَسْرُ عَينِ(فَعِلَ) الفَتْحُ في مضارِعِ غيرِ(وَمِقَ) و (وَفِقَ) و(وَرِثَ) و(وَرِعَ) و (وَرِمَ) و(وَرِيَ)، و(وَلِيَ) إلاَّ يَحْسَبُ ويَيْئَسُ ويَبْئَسُ، وَيَنْعَمُ ، فَفِيهِنَّ وَجْهَانِ ، وَرُبَّمَا
٤٩أ قِيلَ يَنْعِمُ وَيَيْبِسُ.ولزُومُهُ أكثرُ من تعدّيهِ ، فلذلكَ وُضِعَ غالبًا لِلْعِلَلِ والأَعْرَاضِ/٤٩أ/ وأَضْدَادِهَا ، ولِكِبَرِ الأَعضاءِ وألوانِهَا، وَقَدْ يَجِيءُ لبعضِ الألوانِ مُطلقًا، ولِلْنِيَابَةِ عَنْ (فَعُلَ) [٦].

واسمُ مَنْ فَعَلَ مِنْ لاَزِمِهِ على فَعِلٍ أو فَعْلانَ أو أَفْعَلَ أوْ فَعُلٍ، وَمِنْ مُتَعَدِّيهِ، و فَعَلَ مُطْلَقًا على فاعِلٍ[٧]. ونحوُ مريضٍ وضاحِكٍ وَخَفِيفٍ وَبَيِّنٍ وَمُرٍّ وحُلْوٍ وأَشْيَبَ، مَحْمُولٌ على غيرِهِ أوْ نادِرٌ.

(فَصلٌ) : لِفَعَلَ تَعَدٍّ وَلُزُومٌ، ومِنْ مَعَانِيهِ غَلَبَةُ المُفَاعِلِ[٨] مطلقًا[٩] ، والنِّيابَةُ عَنْ (فَعُلَ) في المضاعَفِ والمُعتَلِّ باليَاءِ ، واطِّرَدَ صَوْغُهُ مِنْ أَسماءِ الأَعيانِ لِلْنَيْلِ مِنْهَا أوْ بِهَا أوْ إطعامِ مَطعُومٍ مِنْهَا، ولاَ تُفْتَحُ عَيْنُهُ[١٠] إنْ لَمْ تَكُنْ هِيَ أوِ اللاَّمُ حَلْقِيَّةً في مضارِعِ غيرِ(أَبَى) و

---

(١) ينظر: التسهيل ١٩٥، وشرح الشافية للرضي ٦٧/١، و المساعد ٥٨٥/٢، والهمع ٢٠/٦.

(٢) اللسان(رحب)، وشرح الشافية للرضي ٧٥/١، ومغني اللبيب ٦٧٤.

(٣) ينظر: التسهيل ١٩٥، وشرح الشافية للرضي ٦٧/١، و المساعد ٥٨٥/٢-٥٨٧، والهمع ٢٠/٦،٢٢.

(٤) يريدُ بذلكَ اسمَ الفاعِلِ.

(٥) ينظر: التسهيل ١٩٥، و المساعد ٥٨٧/٢-٥٨٨.

(٦) ينظر: التسهيل ١٩٥-١٩٦، و المساعد ٥٨٨/٢-٥٩٠.

(٧) ينظر: التسهيل ١٩٦، و المساعد ٥٩٠/٢-٥٩١.

(٨) يريد بالمفاعِلِ: المقابلَ ، نحو: شاعرَنِي فشعرتُهُ، وكاتَبَنِي فكتبتُهُ، أي قابلَ شعرَهُ بشعرِي وكتابتُهُ بكتابَتِي، فكُنتُ أَشْعَرَ مِنْهُ وأَكْتَبَ.

(٩)(مطلقًا) ساقطة من س .

(١٠) في س : ولا فتح عين مضارعه.

(وَذَرَ)، بَلْ تُكْسَرُ أوْ تُضَمُّ تخييرًا إنْ لَمْ يَشْتَهِرْ أَحَدُ الأَمْرَيْنِ، أو يُلتَزَمُ لِسَبَبٍ كالْتِزَامِ الكَسْرِ فيمَا فَاؤُهُ واوٌ، وَفِيمَا عَيْنُهُ أوْ لاَمُهُ ياءٌ وليسَ أحدُهُمَا حَلْقِيًّا، وفي المضاعَفِ اللاَّزمِ غيرِ
٤٩ب المحفوظِ ضَمُّهُ، وكالتزَامِ الضَّمِّ في المضاعَفِ/٤٩ب/ المُتعدِّي غيرِ المحفوظِ كَسْرُهُ، وَفِيمَا لِغلَبَةِ المُفاعِلِ خاليًا مِنْ مُلْزِمِ الكَسْرِ، ولاَ تأثيرَ لِحَلْقِيٍّ فِيمَا ضُوعِفَ أوْ صِيغَ لغلَبَةِ المُفاعِلِ، خِلاَفًا للكسائيِّ في هذا.

وَقَدْ يَجِيءُ ذُو الحَلْقِيِّ بِضَمٍّ أوْ كَسْرٍ [١]، وَرُبَّمَا حُرِّكَتْ عَيْنُهُ مُطْلَقًا كمضارِعِ نَبَغَ.

(فَصلٌ): يُكْسَرُ مَا قَبْلَ آخِرِ مضارِعٍ (فَعْلَلَ) وجميعِ أَمْثِلَةِ المزيدِ فيهِ إلاَّ مَا زِيدَ أَوَّلُهُ تاءً [٢]، ويُضَمُّ أَوَّلُ المضارِعِ إنْ كانَ ماضِيُهُ رُباعيًّا، وإلاَّ فُتِحَ[٣]؛ ويَكسِرُهُ غيرُ الحِجَازِيِّينَ، إنْ لَمْ يَكُنْ ياءً وكُسِرَ ثانِي الماضِي أوْ زِيدَ أَوَّلُهُ تاءً، أو همزةَ وصلٍ[٤]؛ وكَسَرُوهُ في مضارِعِ(أبَى) ، ونحوِ (وَجِلَ) مطلقًا[٥].

(فَصلٌ): مِنْ أَمثلَةِ المَزِيدِ فيهِ(أفْعَلَ)، وهِيَ للتَّعدِيَةِ أوْ بُلُوغِ عَدَدٍ أوْ زمانٍ أوْ مكانٍ ، أوْ للظهورِ بمعنًى للفاعِلِ أو لِسَبَبِيّهِ، أوْ لِعَيْنٍ مُستفادٍ وُجُودُهَا أوْ كَثْرَتُهَا، أوْ للتَّمْلِيكِ حقيقةً أوْ
٥٠أ مَجَازًا أوْ للإعانةِ،/٥٠أ/ أو لمصادفَةِ شيءٍ، أو لإلفائِهِ مُتَّصفًا بِمَا صِيغَ مِنهُ(أفْعَلَ)، أوْ لِلسَّلْبِ مطلقًا، أوْ للتَّعريضِ، أوْ لمطاوَعَةِ(فَعَلَ) أوْ(فَعَّلَ)، أو لِلنِّسْبَةِ إلى شيءٍ[٦].

---

(١) قَدْ يَجِيءُ ذُو الحَلْقِيِّ بضمٍّ ، نحو: دَخَلَ يَدْخُلُ ، وساءَ يسُوءُ، وَبِكَسْرٍ ، نحو: نَزَعَ يَنْزِعُ وجاءَ يَجِيءُ .

(٢) نحو: يُدَحْرِجُ ويَنْطَلِقُ، ويَسْتَخْرِجُ، وَخَرَجَ بمضارِعِ : تَعَلَّمَ وتَدَحْرَجَ ونحوِهِمَا، فإنَّهُ بالفَتْحِ نحو: يَتَعَلَّمُ، ويَتَدَحْرَجُ.

(٣) وَيُضَمُّ أَوَّلُ المضارِعِ إنْ كانَ ماضِيُهُ رباعيًّا، نحو: أَكْرَمَ يُكْرِمُ، ودَحْرَجَ يُدَحْرِجُ. وإلاَّ فُتِحَ أي فُتِحَ أوَّلُ المضارِعِ ، نحو: يَنْطَلِقُ ويَسْتَخْرِجُ.

(٤) وَيَكْسِرُهُ غيرُ الحجازيّينَ مَا لَمْ يَكُنْ ياءً إنْ كُسِرَ ثاني الماضي وكانَتْ عينُ المضارعِ مفتوحَةً، فيقولون: إعْلَمُ ونِعْلَمُ وتِعْلَمُ، بكسرِ الهمزةِ والنُّونِ والتَّاءِ، ولاَ يفعلونَ ذلكَ في الياءِ. أوْ زِيدَ أَوَّلُهُ تاءً وهيَ تاءُ المطاوَعَةِ أوْ شِبْهُهَا فيقولونَ : إتذكر وتِتكسر، بالكسرِ في غيرِ الياءِ، أوْ همزةَ وصلٍ، فيقولون: إنْطَلَق وإستخرج، بكسرِ الهمزةِ ، وكذا الباقي غيرُ الياءِ.

(٥) ويكسرونَهُ في مضارِعِ أبَى، أي الَّذينَ يكسرونَ غيرَ الياءِ فيما سَبَقَ، يكسرونَ ذلكَ، والياء أيضًا في هذا، فيقولونَ : يِئْبَى ، وكذا الباقي. وَوَجِلَ ونحوه، وهو ما فاؤُهُ واوٌ، ووزْنُهُ كوزنِهِ، وعينُ مضارعِهِ مفتوحةً نحو: وَجِعَ يوْجَعُ، فيكسرونَ حروفَ المضارعَةِ كلَّهَا، فتنقلبُ الواوُ ياءً ، نحو: يِيْجَلُ و يِيْجَعُ، ومِنَ العربِ مَنْ يُبْدِلُ الواوَ ياءً مَعَ الفَتْحِ، فيقولون: يَيْجَلُ، وكذا الباقي.

(٦) ينظر: التسهيل ١٩٨، وشرح الشافية للرضي ٨٣/١، والمساعد ٦٠٠/٢-٦٠١.

وَمِنْهَا: (فَعَّلَ)، وَهِيَ للتَّعدِيَةِ غالبًا، أوْ للتَّكثِيرِ، وتَجِيءُ أَيضًا للسَّلْبِ والتَّوَجُّهِ والتَّشَبُّهِ، ولِلنسبَةِ إلى شيءٍ، ولِمُوَافَقَةِ (تَفَعَّلَ)، وللتَّمليكِ حقيقةً أوْ مَجَازًا، وللصَّيرورَةِ ، ولِلاتِّخاذِ أوْ أَغْنَى عَنْهُ أوْ عَنْ (أَفْعَلَ) أو(تَفَعَّلَ) أَوْ وافَقَهُ [١].

و تَفَعَّلَ لمطاوَعَةِ(تَفَاعَلَ) أوِ(اسْتَفْعَلَ)، ولِلدخُولِ في شيءٍ، أوْ حَمْلِ شيءٍ بِحَسبِ مَا يَلِيقُ بِهِ، ولِلْعَمَلِ شيئًا فشيئًا[٢].

و(فاعَلَ) لاقتسامِ الفاعليَّةِ والمفعوليَّةِ لفظًا، والاشتراكِ فيهِمَا معنًى، وقد تُرادِفُ(أَفْعَلَ) و(فَعَّلَ) و(تَفاعَلَ)، وأَصْلُ(تَفاعَلَ) للاشتراكِ فيهِمَا[٣] معنًى وفي الفاعليَّةِ لفظًا، وإنْ تَعَدَّى هوَ أوْ (فَعَّلَ) دونَ التاءِ إلى مَفْعُولَيْنِ، تَعدَّتْ مَعَهَا إلى واحدٍ، وإلاَّ لَزِمَ، وَتَجِيءُ لمطاوعةِ(فاعَلَ) مرادِفِ(أَفْعَلَ)، وللظهورِ في صِفَةٍ مَا تخييلاً، وَقَدْ يُوافِقُ(أَفْعَلَ) و(تَفَعَّلَ) و(افْتَعَلَ)، وَرُبَّمَا ساوَتْ هذهِ الخمسُ المُجَرَّدَ وَأَغْنَتْ عَنْهُ[٤].

و(أَفْعَلَّ) و(افْعَالَّ) للألوانِ المُطْلَقَةِ والمُقَيَّدَةِ، وَقَدْ يَجِيئانِ لِغَيْرِ ذلكَ [٥].

٥٠ب و(انْفَعَلَ) لِمُطَاوَعَةِ الثُّلاثيِّ المُجَرَّدِ/٥٠ب/ الدّالِّ على تأثيرٍ، وَرُبَّمَا طاوَعَ (أَفْعَلَ) وساوَى المجرَّدَ، وتُساوِيهَا(افْتَعَلَ) وتُغْنِي عَنْها فيمَا فاؤُهُ نونٌ أوْ لاَمٌ أوْ راءٌ أوْ واوٌ أوْ ياءٌ أوْ همزةٌ[٦]، وَتَجِيءُ (افْتَعَلَ) أيضًا للاتِّخَاذِ ومعنَى التَّفاعُلِ ، وللتسَبُّبِ في تحصيلِ الفِعْلِ[٧].

وَ(اسْتَفْعَلَ) لِلْطلَبِ والإِلْفَاءِ المنسوبِ لِـ(أَفْعَلَ)، وَلِلاتِّخاذِ، وللصيرورَةِ، ولِلْعَمَلِ شيئًا فشيئًا، وَتُساوِي هيَ و(افْتَعَلَ) المجرَّدَ ويُغْنِيَانِ عَنْهُ[٨].

وَ(افْعَوْعَلَ) لِلْمبالَغَةِ[٩].

---

(١) ينظر: التسهيل ١٩٨، وشرح الشافية للرضي ٩٢/١، والمساعد ٦٠١/٢، والهمع ٢٣/٦-٢٤.

(٢) ينظر: التسهيل ١٩٨-١٩٩، وشرح الشافية للرضي ١٠٤/١، والمساعد ٦٠٢/٢.

(٣) أراد بذلك الفاعلية والمفعولية.

(٤) ينظر: التسهيل ١٩٩، وشرح الشافية للرضي ٩٦/١-٩٩، والمساعد ٦٠٢/٢-٦٠٤.

(٥) ينظر: التسهيل ٢٠٠، ونزهة الطرف للميداني ١٧، والمساعد ٦٠٦/٢-٦٠٧.

(٦) ينظر: التسهيل ٢٠٠، وشرح الشافية للرضي ١٠٨/١، والمساعد ٦٠٥/٢-٦٠٦.

(٧) ينظر: التسهيل ١٩٩-٢٠٠، وشرح الشافية للرضي ١٠٨/١، والمساعد ٦٠٤/٢.

(٨) ينظر: التسهيل ٢٠٠، وشرح الشافية للرضي ١١٠/١، والمساعد ٦٠٦/٢.

(٩) ينظر: التسهيل ٢٠٠، والمساعد ٦٠٨/٢ ، وشرح الشافية للجاربردي ٥٢/١.

وَ(افْعَوَّلَ) بِنَاءٌ مُقْتَضَبٌ[1]، وَأَمَّا(فَوْعَلَ) وَ(فَعْوَلَ) وَ(فَيْعَلَ) و(فَعْلَى) فَمُلْحَقَاتٌ بِـ(فَعْلَلَ)، وَرُبَّمَا جاءَ المُلْحَقُ على (فَعْنَلَ) وَ(فَنْعَلَ) وَ(فَعْيَلَ) [2].

وتَلْحَقُ التَّاءُ المُتَعَدِّيَ مِنْهَا لِلإِلْحاقِ بِـ(تَفَعْلَلَ)، وَهُوَ و(افْعَنْلَلَ) لِمُطاوَعَةِ(فَعْلَلَ) تحقيقًا أوْ تقديرًا ، وَأُلْحِقَ بِـ(افْعَنْلَلَ) (افْعَنْلَى) و(افْعَنْلاَء).

وَ(افْعَلَلَّ) بِنَاءٌ مُقْتَضَبٌ، وَنِسْبَتُهُ مِنْ(فَعْلَلَ) نِسْبَةُ(افْعَلَّ) مِنْ(فَعَلَ) [3].

(فَصلٌ): كُلُّ هذِهِ الأَمثلةِ للتعدِيَةِ قابِلٌ إلاَّ(افْعَلَلَّ [4]) و(افْعَلَّ[5]) و (افْعَالَّ[6]) و (افْعَوْعَلَ[7])، وَمَا جِيءَ بِهِ مُطاوِعًا أوْ مُلْحَقًا بِهِ، وَرُبَّمَا/٥١أ/ عُدِّيَ (افْعَنْلَى) و(افْعَوْعَلَ)، وهمزةُ غيرِ(أَفْعَلَ) مِنَ المهموزِ الأَوَّلِ هَمْزَةُ وَصْلٍ [8]. ٥١أ

(١) المُقتضَبُ: مَا كانَ على مِثَالٍ لَمْ يُسبقْ بآخَرَ أصل لَهُ أو كالأصلِ ، مَعَ الخُلُوِّ مِنْ حَرْفٍ زِيدَ لمعنًى أوْ إلحاقٍ ، ومِنْهُ: اعْلَوَّطَ بَعِيرَهُ اعْلِوَّاطًا إذا تَعَلَّقَ بِعُنُقِهِ وعَلاَهُ. ينظر: المساعد ٢/٦٠٩، والممتع ١/١٧٠-١٩٦.

(٢) ينظر: التسهيل ٢٠٠ – ٢٠١، والمساعد ٢/٦٠٩.

(٣) ينظر: التسهيل ٢٠١، والمساعد. ٢/٦١٠-٦١١.

(٤) مثل: اطْمَأَنَّ.

(٥) مثل: احْمَرَّ.

(٦) مثل: ابْياضَّ.

(٧) مثل: اخْشَوْشَنَ، واحْقَوْقَفَ.

(٨) ينظر: التسهيل ٢٠٠ ، ٢٠١، والمساعد ٢/٦١١.

بابُ همزةِ الوَصْلِ

وَهِيَ المُتَوَصَّلُ[1] بِهَا إلى الابتداءِ بالسَّاكِنِ في الأَفعالِ المذكُورَةِ ومَصَادِرِهَا والأَمْرِ المَبْنِيِّ مِنْهَا، وَمِنَ الثُّلاثيِّ المُجَرَّدِ السَّاكِنِ ثانِي مُضَارِعِهِ، وفي ابْنٍ، واثنينِ ، وامْرِئٍ، ومؤنَّثَاتِهَا، واسْمٍ، واسْتٍ، وابْنُمٍ، وايْمَنٍ في القَسَمِ، وَمَعَ حَرْفِ التَّعريفِ، وتُفتَحُ مَعَ هَذَيْنِ، وتُضَمُّ قَبْلَ ضمَّةٍ لاَزِمَةٍ، وَتُكْسَرُ فيمَا سِوَى ذلكَ، ولاَ يَمنَعُ ضَمَّهَا ذَهَابُ الضَّمِّ بَعْدَهَا لأَجلِ ياءِ الضَّميرِ[2].

(فَصلٌ): لاَ تَثْبُتُ هَمْزَةُ الوَصْلِ في غيرِ ضرورةٍ إنْ بُدِئَ بغيرِهَا، إلاَّ أَنْ تكونَ مفتوحةً تَلِي هَمْزَةَ استفهامٍ، فتُسَهَّلُ أوْ تُبْدَلُ أَلِفًا رَفْعًا للإلباسِ، وإنِ اتَّصَلَ بالمضمُومَةِ ساكِنٌ يُحرَّكُ لالتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، جازَ ضَمُّهُ وَكَسْرُهُ[3].

---

(١) في س : الثابتة ، بدلا من : المتوصل بها.

(٢) ينظر: التسهيل ٢٠٣، والمساعد ٢/٦١٣-٦١٥، وشرح الألفية لابن عقيل ٤/٢٠٧-٢٠٩.

(٣) فالسَّاكِنُ صحيحٌ ، أو جارٍ مجراهُ، فالصَّحيحُ نحو: { وَلَقَدِ اسْتُهْزِئَ} الأنعام :(١٠)، و{ قُلِ انظُرُواْ} يونس : (١٠١)، والجاري مجراهُ نحو: { أَوِ انقُصْ مِنْهُ } المزمل : (٣). قُرئَ في السَّبعَةِ بضمِّ الدَّالِ واللاَّمِ والواوِ وَكَسْرِهَا. المساعد ٢/٦١٦-٦١٧.

بَابُ أَبنيَةِ مَصَادرِ الثُّلاَثِيِّ المُجَرَّدِ

٥١ب /٥١ب/ فَمِنْهَا الثُّلاَثِيُّ مُطلَقَ الفاءِ[١] مفتوحَ العَيْنِ مُجَرَّدًا، أو مُؤَنَّثًا بالتَّاءِ، أوِ الألِفِ المقصورةِ، أوْ ذا ألِفٍ ونونٍ مَزِيدَتَيْنِ.

وَمِنْهَا:(فَعَالٌ) وَ(فِعَالٌ) و(فُعَالٌ) وَ(فَعَالةٌ) وَ(فِعَالةٌ) و(فُعَالةٌ) وَ(فَعِلٌ) وَ(فَعَلَةٌ) وَ(فَعِلَةٌ) وَ(فَعُولَةٌ) وَ(فَعِيلَةٌ) وَ(فَعْلاَءُ) وَ(فَعُولٌ) وَ (فَيْعَلُولَةٌ) لِلْمُعْتَلِّ العَيْنِ مُلْتَزَمًا حَذْفُهَا، وَ(مَفْعَلٌ)، و(مَفْعِلٌ) مُجَرَّدَيْنِ أَوْ بالتَّاءِ، ولِلْخِصَالِ(فَعَالَةٌ)، ولِلْوَلاَيَاتِ والحِرَفِ (فِعَالَةٌ)، وَلِلْشِرَادِ وَشِبْهِهِ(فِعَالٌ)، وللأَصْوَاتِ(فُعَالٌ) وَ (فَعِيلٌ)، وَلِلأَدوَاءِ(فُعَالٌ)، ولِلْتَنَقُّلِ والتَّقَلُّبِ(فَعَلاَنٌ) ، هَذَا الأَغْلَبُ فِيهِنَّ ، والأَغْلَبُ في (فَعَلٍ) كَوْنُهُ لِـ(فَعِلَ) اللاَّزِمِ، وفي (فُعْلَةٍ) كَوْنُهُ لِلَّوْنِ[٢].

وَالمَقِيسُ في المُتَعَدِّي(فَعْلٌ)، وَفي اللاَّزِمِ(فُعُولٌ[٣]).

وَلِلْمَرَّةِ غَالِبًا(فَعْلَةٌ)، وَلِلْهَيْئَةِ(فِعْلَةٌ[٤])، وَلِلْفَضْلَةِ أوْ شِبْهِهَا(فُعَالَةٌ[٥])، وَلِمَا تَحَطَّمَ أوْ كادَ(فُعَالٌ[٦]) وَلأَثَرِ الوَسْمِ غَالِبًا(فِعَالٌ[٧]).

---

(١) يريدُ بمطلقِ الفَاءِ : الفاءَ المضمومةَ والمفتوحةَ والمكسورةَ .

(٢) ينظر: التسهيل ٢٠٤-٢٠٥، وشرح الشافية للرضي ١/١٥١-١٦٠، والمساعد ٢/٦١٨-٦٢٢.

(٣) ينظر: التسهيل ٢٠٥، وشرح الشافية للرضي ١/١٦٠،١٥٣،١٥١ والمساعد ٢/٦٢٢.

(٤) ينظر: التسهيل ٢٠٥، وشرح الشافية للرضي ١/١٧٨، والمساعد ٢/٦٢٣.

(٥) ينظر: التسهيل ٢٠٥، وشرح الشافية للرضي ١/١٥٥.

(٦) ينظر: التسهيل ٢٠٥، وشرح الشافية للرضي ١/١٥٥، والمساعد ٢/٦٢٣.

(٧) ينظر: التسهيل ٢٠٥، وشرح الشافية للرضي ١/١٥٥.

بَابُ أَبنيَةِ مَصَادِرِ غيرِ الثُّلاَثِيِّ[1]

٥٢أ /٥٢أ/ بناؤُهَا[2] مِنْ كُلِّ فِعْلٍ أَوَّلُهُ هَمْزَةُ وَصْلٍ بِكَسْرِ ثَالِثِهِ وَزِيادَةِ أَلِفٍ قَبْلَ آخِرِهِ، وَمِمَّا أَوَّلُهُ تاءٌ مَزِيدَةٌ لغيرِ المضارعَةِ بِضَمِّ مَا قَبْلَ آخِرِهِ، وَمِنْ (أَفْعَلَ) على (إِفْعَالٍ)، وَمِنْ (فَعَّلَ) على (تَفْعِيلٍ) وَ(تَفْعِلَةٍ)، ويَمنَعُ إِعْلاَلَ اللاَّمِ(التَّفْعِيلُ) إلاَّ في الضَّرُورَةِ[3].

وَبِنَاؤُهَا مِنْ (فَاعَلَ) على مُفَاعَلةٍ وَفِعَالٍ، وَمِنْ(فَعْلَلَ) على (فَعْلَلَةٍ) وَ(فِعْلاَلٍ)، وإِنْ كمانَ مُضَاعَفًا جازَ فَتْحُ فاءِ(فِعْلاَلٍ)، وَرُبَّمَا قِيلَ(فَعَّلَ فِعَّالاً) وَ(فَاعَلَ فِيعَالاً) وَ(تَفَعَّلَ تِفِعَّالاً) وَ(افْعَلَلَّ فُعَلِّيلَةً) ، وَقَدْ يُغْنِي في التَّكثيرِ عَنِ(التَّفْعِيلِ) (التَّفْعَالُ) ، أوِ (الفِعِّيلَى)، وَعَنِ (التَّفَاعُلِ)(الفِعِّيلَى[4]).

(فَصلٌ): تَلزَمُ تاءُ التَّأنيثِ الإِفْعَالَ وَالاسْتِفْعَالَ مُعْتَلَّي العَيْنِ عِوَضًا مِنَ المحذوفِ، وَرُبَّمَا خَلاَ الإِفْعَالُ مِنْهَا، وتَلحَقُ جميعَ أمثلةِ البَابِ دَلاَلَةً على المَرَّةِ[5].

(فَصلٌ): يَجِيءُ المَصْدَرُ على زِنَةِ المَفْعُولِ في الثُّلاَثِيِّ قَلِيلاً، وفي غيرِهِ كَثِيرًا؛ وَرُبَّمَا جاءَ في الثُّلاَثِيِّ بِلَفْظِ اسْمِ الفَاعِلِ[6].

---

(١) ورد في س : بناء مصدر غير الثلاثي ، بدلاً من : بَابُ أَبنيَةِ مَصَادِرِ غيرِ الثُّلاَثِيِّ.

(٢) في س : بناؤه.

(٣) ينظر : التسهيل ٢٠٦، وشرح الشافية للرضي ١/١٦٣-١٦٧، والمساعد ٢/٦٢٥-٦٢٦.

(٤) وَقَدْ يُغني في التَّكثيرِ عَنِ التَّفعيلِ التِّفْعَالُ ، نحو: التِّضراب والتِّرداد ، أوِ الفِعِّيلَى كالدِّلِّيلى، أي الدلالةُ الكثيرةُ ، والهِرِّيمَى أي الهرمُ الكثيرُ. وقد يُغني الفِعِّيلَى أيضًا عَنِ التَّفاعُلِ، نحو: كانَ بينَهُم رِمِّيتَى، أي تَرَامٍ وَتَرَامٍ تَفَاعلٌ، وأصلُهُ: تَرَامُوٌ، بقلبِ الياءِ، واوًا للضَّمَّةِ. المساعد ٢/٦٢٨-٦٢٩.

(٥) الكتاب ٤/٨٣،٨٦، وينظر : التسهيل ٢٠٧، و المساعد ٢/٦٢٩-٦٣٠.

(٦) ومثالُ ذلكَ المرفوعِ والموضوعِ، بمعنَى الرَّفعِ والوَضْعِ ، تقول: هُنَا مرفوعٌ ما عندي وموضوعُهُ، أي مَا أرفَعُهُ وأضَعُهُ ، هوَ في الثُّلاثِيِّ قليلٌ، وفي غيرِهِ كثيرٌ. العربُ يجعلونَ المصدرَ في كثيرٍ مِنَ الكلامِ مفعولاً، ومِنْ ذلكَ : الميسورُ والمعسورُ بمعنَى الإيسارِ والإعسارِ. وَرُبَّمَا جاءَ في الثُّلاثِيِّ بلفظِ اسمِ الفاعِلِ، نحو: قُمْ قائمًا، أي قيامًا، ومِنْهُ الكاذبَةُ، بمعنَى الكَذِبِ . المساعد ٢/٦٣٠-٦٣١.

بابُ مَا زِيدَتِ المِيمُ في أَوَّلِهِ وَلَيْسَ بِصِفَةٍ [1]

٥٢ب /٥٢ب/ يُصَاغُ مِنَ الفعْلِ الثُّلاثِيِّ مِثَالُ(مَفْعَلٍ) فتُفتَحُ عَيْنُهُ مُرادًا بِهِ المصدَرُ أوِ الزَّمانُ أوِ المكانُ إنِ اعْتَلَّتْ لاَمُهُ[2] ، أوْ كانَتْ عَيْنُهُ واوًا، أوْ صَحَّ، ولاَ تُكْسَرُ عَيْنُ مُضارِعِهِ، فإنْ كُسِرَتْ، فُتِحَتْ في المَفْعَلِ مُرَادًا بِهِ المصدَرُ، و كُسِرَتْ مُرَادًا بِهِ الزَّمانُ أوِ المكانُ . والتَزَمَ غيرُ طَيِّئٍ الكَسْرَ فيمَا فاؤُهُ واوٌ مُطْلَقًا، وَمَا شَذَّ مِنْ جميعِ ذلكَ يُحْفَظُ، ولاَ قِياسَ فِيمَا عينُهُ ياءٌ، وفيهِ التَّخييرُ على رأيٍ، وأُهْمِلَ مُوازِنُ(مَفْعُلٍ) غيرِ ذي تاءٍ إلاَّ مَكْرُمًا وَمَعُونًا[3].

(فَصلٌ): يُصَاغُ مَثْلُ(مَفْعَلَةٍ) أوْ(مَفْعُلَةٍ) لِمَحلِّ مَا كَثُرَ مِنْ حَيَوَانٍ أوْ غيرِهِ مِنِ اسْمِهِ إنْ كانَ ثُلاَثِيَّ اللَّفْظِ أوِ الأَصْلِ، ونحو : مُعَقْرَبَةٍ وَمُثَعْلَبَةٍ وَمَعْقَرَةٍ وَمُثْعُلَةٍ نادِرٌ[4].

ويُصَاغُ لآلَةِ الفِعْلِ الثُّلاَثِيِّ مِثَالُ(مِفْعَلٍ) أوْ (مِفْعَالٍ) أوْ(مِفْعَلَةٍ) إلاَّ مَا شَذَّ مَضْمُومًا لِضَمِّ ثَالِثِهِ فَيُحْفَظَ[5].

---

(١) في س : صفة.

(٢) في س : لامه مطلقًا ، بزيادة (مطلقا).

(٣) ينظر: التسهيل ٢٠٨-٢٠٩، وشرح الشافية للرضي ١٦٨/١، و المساعد ٦٣٢/٢-٦٣٦.

(٤) ينظر: التسهيل ٢٠٩، وشرح الشافية للرضي ١٨٨/١-١٨٩، والمساعد ٦٣٧/٢-٦٣٨.

(٥) شَذَّ بالضَّمِّ مُسْعُطٌ , وَمُنْخُلٌ ، وَمُدْهُنٌ ، وَمُدُقٌّ ومُكْحُلَةٌ وَمُحْرُضَةٌ وَمُنْصُلٌ. المساعد ٦٣٨/٢.

بابُ أَسماءِ الأَفْعَالِ

٥٣أ /٥٣أ/ وَهِيَ أَلفاظٌ تُفْهِمُ مَعَانِيَ الأَفْعَالِ[١] غيرُ مُتَصَرِّفَةٍ تُصرَّفَهَا، ولاَ تَصَرُّفَ الأسماءِ ، وحُكْمُهَا حُكْمُ مُسَمَّيَاتِهَا في التَّعَدِّي واللُّزُومِ والإظهَارِ والإضمَارِ، ولاَ يَتَقَدَّمُ منصوبُهَا، خلافًا للكسائيّ [٢]، وأَكثرُهَا أَوامِرٌ، ومَا كانَ مِنْهَا خبرًا فَبِمَعْنَى الماضِي غالبًا، ومَأْخَذُهَا السَّماعُ ،إلاَّ مُوَازِنَ(فَعَالِ) فَهُوَ عندَ سيبويهِ مَقيسٌ في الثلاثيّ[٣]، وكذلكَ المَخْصُوصُ بالنِّدَاءِ، وجَمِيعُهَا مَبْنِيٌّ لِشَبَهِ الحَرْفِ في مُلاَزَمَةِ معنًى واحدٍ[٤].

(فَصلٌ): مِنْ أَسماءِ الأَفْعَالِ مَا التُزِمَ تَعْرِيفُهُ، فَلَمْ يُنَوَّنْ ، وَمِنْهَا مَا التُزِمَ تَنْكِيرُهُ فلازَمَهُ التنوينُ علامةً على ذلِكَ، وَمِنْهَا ذُو استعمالَيْنِ، فَيَرِدُ بالوَجْهَيْنِ[٥].

(فَصلٌ): أُلْحِقَ بأَسماءِ الأَفعالِ أَلفاظٌ تُسَمَّى الأَصواتَ ، وُضِعَتْ لِيُحْكَى بِهَا مَسْمُوعَاتٍ غيرَ مقصودٍ بِهَا الإِفْهَامُ غالبًا، أو ليُخاطَبَ بها غيرُ أُوْلِي الفَهْمِ على سَبيلِ الزَّجْرِ أوِ الحَثِّ أوِ الاسْتِدْعَاءِ أَوْ غيرِ ذلكَ مِمَّا يُرَادُ مِنْهَا [٦].

---

(١) في س : ألفاظ تقوم مقامها ، بدلا من : أَلفاظٌ تُفْهِمُ مَعَانِيَ الأَفعالِ.

(٢) ينظر: التسهيل ٢١٣ ، المساعد ٦٥٧/٢، والهمع ١٢٠/٥.

(٣) يجوزُ عندَ سيبويهِ والأخفشِ بناءُ اسمِ فِعْلِ الأَمرِ على فَعَالِ مِنْ كُلِّ فِعْلٍ ثُلاَثِيٍّ مُتَصَرِّفٍ تامٍّ، نحو: ضَرَابِ زيدًا ، أي اضْرِبْهُ. المساعد ٥٦٥/٢.

(٤) ينظر: التسهيل ٢١٠ ، المساعد ٦٣٩/٢، وما بعدها، والهمع ١١٩/٥-١٢٧.

(٥) مِنْهَا مَا نُوِّنَ ، فَهُوَ نكرةٌ وَمَا لَمْ يُنَوَّنْ فَهُوَ معرفةٌ ، هذا قولُ الجمهورِ ، وَمِمَّا نُوِّنَ دائِمًا وَاهًا ، وَمَا لَمْ يُنَوَّنْ نَزَالِ، وَمِمَّا جاءَ بالوجهينِ صَه . المساعد ٦٥٨/٢.

(٦) مِنْ هذهِ الأصواتِ : هَلاَ لِزَجْرِ الخيلِ ، وَعَدَسْ للبَغلِ ، وهابِ للإِبِلِ ، وَ وَحْ وحَوْ للبقرِ، وحرّ للحمارِ، وجاهِ للسبعِ. ينظر: التسهيل ٢١٣/٢-٢١٤.

للتَّوكيدِ نُونَانِ، خفيفَةٌ وثقيلةٌ تلْحَقَانِ[١] الفِعْلَ المُسْتَقْبَلَ المُثْبَتَ في القَسَمِ وُجُوبًا، وفي الطَّلَبِ والشَّرطِ بـ(إمَّا) جَوَازًا، والنَّفيِ بـ(لاَ) كالنَّهيِ على الأَصحِّ، ويُلْحَقُ بِهِ النَّفيُ بِـ(لَمْ)، والتَّقليلُ مُطْلَقًا على رأيٍ، واضطرارًا على رأيٍ، وَرُبَّمَا حُمِلَ على (إمَّا) أخواتُهَا، وأكثرُ ذلكَ مَعَ الاقترانِ بِـ(مَا) [٢].

(فَصْلٌ): المؤكَّدُ بِهِمَا مبنيٌّ، فَيُفْتَحُ آخِرُهُ، وإنْ كانَ مَعَهُ واوُ الضميرِ أوْ ياؤُهُ حُذِفَتْ بَعْدَ المُجانِسِ ، وحُرِّكَتْ بِهِ بَعْدَ غَيْرِهِ ، وإنْ كانَ مَعَهُ أَلِفُ الضَّميرِ أوْ نُونُهُ لَمْ تَلْحَقْهُ الخفيفَةُ، خلافًا ليونسَ [٣]، وَلَحِقَتْهُ الثَّقِيلَةُ مَكْسُورَةً مَفْصُولاً بَيْنَهَا وَبَيْنَ نُونِ الضَّميرِ بأَلِفٍ[٤].

(فَصْلٌ): تَخْتَصُّ الخَفِيفَةُ بِحَذْفِهَا وَصْلاً لِمُلاَقَاةِ سَاكِنٍ بَعْدَهَا[٥]، وَ وَقْفًا إنْ ضُمَّ مَا قَبْلَهَا أَوْ كُسِرَ، فإنْ فُتِحَ أُبدِلَتْ أَلِفًا [٦]، ويُعَادُ إلى الفِعْلِ المَوْقُوفِ عليهِ بِحَذْفِهَا مَا أُزِيلَ في الوَصْلِ بِسَبَبِهَا[٧].

٥٤أ /٥٤أ/(فَصْلٌ): التَّنوينُ نُونٌ ساكِنَةٌ تُزَادُ آخِرَ الاسْمِ تَبْيِينًا لأَمْكَنِيَّتِهِ، أوْ تَنْكِيرِهِ أوْ تَعْوِيضًا مِنَ المُضافِ إِليهِ، أوْ مقابلةً لِنُونِ جَمْعِ المُذَكَّرِ، أوْ إِرْدَافًا لِرَوِيٍّ سَاكِنٍ، ويُسَمَّى الغَالِي، ولاَ يَلْحَقُ المُنَكَّرُ إلاَّ مَبْنِيًّا.

---

(١) في س : وهما خفيفة وثقيلة يلحقان ، بدلا من : للتَّوكيدِ نُونَانِ، خفيفَةٌ وثقيلةٌ تلحقَانِ.

(٢) ينظر: التسهيل ٢١٦.

(٣) الكتاب ٥٢٧/٣.

(٤) تُكْسَرُ الثَّقِيلَةُ بَعْدَ أَلِفِ الاثنينِ ، نحو: اضْرِبَانِّ ، و لاَ تَضْرِبَانِّ ، وَهَلْ تَضْرِبَانِّ يا زيدانِ.

(٥) أي سواء كانت بعدَ فتحةٍ ، نحو: اضْرِبَنْ يا زيدُ، أوْ ضَمَّةٍ ، نحو: اضْرِبُنْ يا رجالُ ، أوْ كسرةٍ ، نحو: اضرِبِنْ يا هندُ، فتقول: اضرِبَ الرَّجلَ يا زيدُ، واضرِبُوا الرَّجلَ يا رِجالُ و اضْرِبِي الرَّجُلَ يا هندُ.

(٦) وبالوقفِ عليهَا مبدلَةً أَلِفًا بَعْدَ فتحةٍ نحو: { لَنَسْفَعاً } العلق : (١٥)، { وَلَنَكُونَنَّ } التوبة :(٧٥). فتبدل النُّون أَلِفًا وَتَقِف عليها، وبالأَلِفِ كُتِبَتْ في المصحفِ اعتبارًا بالوقفِ. المساعد ٦٧٥/٢.

(٧) وَيُعادُ إلى الفعلِ الموقوفِ عليهِ بِحَذْفِهَا مَا أُزِيلَ في الوَصْلِ بِسَبَبِهَا فتقول في الوقفِ في: اضرِبِنْ يا هندُ: اضْرِبِي، وفي اضْرِبُنْ يا رِجالُ : اضْرِبُوا. المساعد ٦٧٥/٢.

وَقَدْ يُزَادُ التَّنوِينُ في رَوِيٍّ، إِشعَارًا بِتَرْكِ التَّرَنُّمِ، فَيَلْحَقُ الاسمَ المُعْرَبَ والمبنيَّ وذَا الأَلِفِ واللاَّمِ والفِعْلَ[1].

(١) يلحقُ تنوينُ التَّرَنُّمِ في رَوِيٍّ مطلقٍ ، أي في حروفِ الإطلاقِ : الواو والألف والياء. فمثالُ إلحاقِهِ باسمٍ مُتَمَكِّنٍ :

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حبيبٍ وَمَنْزِلِنْ

ومثالُ ذي ألْ :

أَقِلِّي اللَّوْمَ عاذِلَ والعتابَنْ

والمبنيّ نحو :

يا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عساكَنْ

والفعلِ نحو:

وقُولِي إنْ أصبتُ لَقَدْ أصابَنْ

بابُ مَا يَنْصَرِفُ وَمَا لاَ يَنْصَرِفُ[1]

الاسمُ الأَمْكَنُ هُوَ المُنْصَرِفُ، وَصَرْفُهُ تَنْوينُهُ لِتَبْيينِ بَقائِهِ على أَصالَتِهِ، ويَمْنَعُهُ مِنَ الصَّرْفِ كونُهُ صِفَةً على (فَعْلاَنَ) لاَ يؤَنَّثُ بالتَّاءِ غالبًا، أوْ كونُهُ صِفَةً مَعْدُولَةً أوْ شَبِيهًا بِهَا، أوْ كونُهُ ذا أَلِفِ تَأْنِيثٍ مُطْلَقًا، أو كونُهُ على وزنٍ يَخُصُّ الفِعْلَ ، أوْ هُوَ بِهِ أَوْلَى مَعَ أَصالَةِ الوَصْفِيَّةِ ، وامْتِنَاعُ لِحَاقِ تاءِ التَّأنِيثِ أوْ مَعَ العَلَمِيَّةِ مُطْلَقًا، ولاَ اعتبارَ بوزنٍ مُشْتَرَكٍ، خِلاَفًا لعيسى بن عُمَرَ، وَيَمْنَعُ الاسمَ مِنَ الصَّرفِ أيضًا كونُهُ جَمْعًا ثالِثُهُ ألفٌ/٥٤ب/ بَعْدَهَا حَرْفَانِ أوْ ثلاثةٌ أَوْسَطُهَا ساكِنٌ، أوْ كونُهُ عَلَمًا مَعَ وزنِ الجمعِ المذكورِ، أوْ مَعَ أَلِفٍ مقصورةٍ للإلحاقِ ، أوْ مَعَ أَلِفٍ وَنُونٍ مَزِيدَتَيْنِ، أوْ مَعَ تَركيبٍ مُتَنَزِّلٍ مَنْزِلَةَ إلحاقِ تاءِ التأنيثِ ، أوْ مَعَ العَدْلِ عَنْ مِثَالٍ إلى غيرِهِ، أَوْ مَعَ عُجْمَةٍ غيرِ سَابِقَةٍ للعلَمِيَّةِ بِشَرْطِ مَزِيدٍ على ثَلاَثَةِ أحْرُفٍ، أوْ حَرَكَةِ ثانِي الثُّلاَثِيِّ على رَأْيٍ، فإنْ كانَ ثلاثيًّا ساكِنَ الثَّانِي تَعَيَّنَ صَرْفُهُ، خِلاَفًا لبعضِ المُتَأَخِّرِينَ في جَعْلِهِ ذَا وَجْهَيْنِ[2].

٥٤ب

(فَصْلٌ): وَيَمْنَعُ الاسمَ مِنَ الصَّرْفِ أيضًا كونُهُ عَلَمًا مَعَ التَّأْنِيثِ بالتَّاء مُطْلَقًا، أوْ التَّعليقِ على مُؤَنَّثٍ في الأَصْلِ ، أوْ في الحَالِ باخْتِصَاصٍ أوْ غَلَبَةٍ ، فإنْ نُقِلَ إلى مُذَكَّرٍ فَمَنْعُهُ مشروطٌ بمزيدٍ على ثَلاَثَةِ أَحْرُفٍ، وكونِهِ غيرِ مَسْبُوقٍ بتذكِيرٍ مُحَقَّقٍ أو مُقَدَّرٍ، فإنْ لَمْ يُنْقَلْ إلى مُذَكَّرٍ وَهُوَ ثُلاَثِيٌّ ساكِنُ الثَّانِي غَيْرُ أَعْجَمِيٍّ وَلاَ مَنْقُولٌ مِنْ مُذَكَّرٍ، فَفِيهِ وَجْهَانِ، أَجْوَدُهُمَا المَنْعُ[3].

٥٥أ

/٥٥أ/ (فَصلٌ): صَرْفُ أَسماءِ القَبَائِلِ والبُقَعِ والكَلِمِ وَمَنْعُهُ مَبْنِيَّانِ على اعْتِبَارِ المُسمَّى ، فَإِنْ جُعِلَ أَبًا أوْ حَيًّا أوْ مَكَانًا أوْ لَفْظًا صُرِفَ، وإنْ جُعِلَ أُمًّا أوْ قبيلةً أوْ بُقْعَةً أوْ كَلِمَةً لَمْ يُصْرَفْ ، وَقَدْ يَغْلِبُ أَحَدُ الاعتبارَيْنِ ولاَ يُهْمَلُ الآخَرُ، وَرُبَّمَا أُهْمِلَ ، وَقَدْ يَسْتَوِيانِ [4].

(فَصلٌ): يُصْرَفُ مُنَكَّرًا كُلُّ اسْمٍ أُثِّرَتِ العلميَّةُ في مَنْعِهِ الصَّرْفَ، إلاَّ مَا مُنِعَ قَبْلَ العَلَمِيَّةِ للوَصْفِيَّةِ وَلَمْ تَتَغَيَّرْ عَنْ صَلاَحِيَّتِهِ لَهَا فيُمْنَعُ، خلافًا للأخفشِ في أَحَدِ قَوْلَيْهِ نَصًّا في

---

(١) في س : باب منع الصرف.

(٢) ينظر: التسهيل ٢١٨-٢١٩.

(٣) ينظر: التسهيل ٢١٩-٢٢٠.

(٤) ينظر: التسهيل ٢٢٠-٢٢١ ، والهمع ١/١١١-١١٢.

أَفْعَلَ وإلزَامًا في غيرِهِ ، لانْعِقَادِ الإجماعِ على مَنْعِ صَرْفِ العَارِضِ تَلَبُّسُهُ بِهَا، وَقَدْ يُؤَثِّرُ تقديرُ الوَصْفِيَّةِ في بعضِ الأسماءِ على لُغَةٍ[١].

ويُنَوَّنُ في غَيْرِ النَّصْبِ مَا آخِرُهُ ياءٌ بَعْدَ كَسْرَةٍ مِنَ المَمْنُوعِ الصَّرْفِ، ويُحْكَمُ لِلْعَلَمِ مِنْهُ عِنْدَ يونُسَ بِحُكْمِ الصَّحِيحِ، إلاَّ في ظُهُورِ عَلاَمَةِ الرَّفْعِ[٢].

٥٥ب (فَصْلٌ): قَدْ يُضَافُ صَدْرُ المُرَكَّبِ /٥٥ب/ إلى غيرِهِ فيتأَثَّرُ بالعَوامِلِ مَا لَمْ يَكُنْ مُعْتَلاً، وَحُكْمُ العَجْزِ حينَئِذٍ حُكْمُ المُفْرَدِ، فيُصْرَفُ إنْ لَمْ يَكُنْ مَانِعٌ مَعَ العَلَمِيَّةِ غيرَ التَّركيبِ[٣].

(فَصلٌ): حُكْمُ مُؤنَّثِ جَمْعِ السَّلاَمَةِ مُسمًّى بِهِ في هذا البابِ غالبًا، حُكْمُهُ جَمْعًا، لأَنَّ كَسْرَتَهُ وتنوينَهُ بِهِمَا ياءُ المُذَكَّرِ وَنُونُهُ[٤].

(فَصلٌ): العَدْلُ الَّذي يَمْنَعُ مَعَ الوصفيَّةِ مَقْصُورٌ على(أُخَرَ) وَمُوَازِنُ(مَفْعَلٍ) و(فُعَالٍ) مِنْ واحِدٍ إلى أَرْبَعَةٍ، سَمَاعًا، وفي القياسِ عليها إلى العشرةِ خِلاَفٌ[٥]. والذي يَمنَعُ مَعَ شَبَهِ الوَصْفِيَّةِ أوْ التَّعريفِ في مُوَازِنِ(فُعَلَ) تَوْكِيدًا ، والَّذي يمنَعُ مَعَ العَلَمِيَّةِ في مُوَازِنِ(فُعَلَ) المَعْدُولِ عَنْ فاعِلٍ عَلَمًا، وطريقُ العِلْمِ بِهِ نَقْلُهُ غيرَ مصروفٍ مقطوعًا بانتفاءِ باقِي المَوَانِعِ عَنْهُ، وفي حُكْمِهِ على لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ(فَعَالِ) عَلَمًا لأُنْثَى مَعْدُولاً عَنْ مُؤَنَّثٍ وَهُوَ كَـ نَزَالِ على
٥٦أ لُغَةِ الحِجَازِيَّينَ، وَ يُوافِقُهُم أَكثرُ التَّميميّينَ فيمَا لاَمُهُ رَاءٌ، وَمَا جاءَ مِنْهُ اسْمًا /٥٦أ/ لِمَصْدَرٍ أوْ وَصْفًا لِمُؤَنَّثٍ جَارِيًا مجرَى الأسماءِ غالبًا ، فَيُبْنَى على الكَسْرِ اتِّفَاقًا [٦].

---

(١) ينظر: التسهيل ٢٢١ ، والهمع ١/١١٥-١١٧.

(٢) ينظر: التسهيل ٢٢١ ، والهمع ١/١١٤-١١٥.

(٣) ينظر: التسهيل ٢٢١-٢٢٢.

(٤) ينظر: التسهيل ٨، والمساعد ١/٢٤-٢٥.

(٥) ينظر: التسهيل ٢٢٢.

(٦) ينظر: التسهيل ٢٢٢-٢٢٣.

(فَصْلٌ): يُصْرَفُ مَا لاَ يَنْصَرِفُ للتَّنَاسُبِ ، وفي ضرورةِ الشِّعْرِ، وفي مَنْعِ صَرْفِ المُنْصَرِفِ لَهَا خِلاَفٌ[1].

(١) يُصْرَفُ مَا لاَ يَنْصَرِفُ للتَّناسِبِ ، نحو: { سَلَاسِلَا وَأَغْلَالاً وَسَعِيراً } الإنسان : (٤)، صُرِفَ (سلاسل) لصرفِ (أغلال) و(سعير) ، ويجوزُ في الضرورةِ صرفُ مَا لاَ يَنْصَرِفُ ، وذلكَ كقولِهِ:

تَبَصَّرْ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ ظغائنٍ .....

فصرفَ ظغائن للضرورةِ . وفي منعِ صرفِ المنصرفِ للضرورةِ خلافٌ، فذهبَ الأخفشُ إلى جوازِهِ، ومِنْهُ قولُ العبَّاسِ بن مرداس :

..... يفوقانِ مِرْدَاسَ في مَجْمَعِ

حيثُ مَنَعَ مرداسَ مِنَ الصَّرفِ للضرورةِ ، وهو اسمٌ مصروفٌ ، وخالَفَهُ أكثرُ البصريينَ. ينظر: المساعد ٣/٤٣-٤٤.

بابُ كيفيَّةِ التَّسْمِيَةِ بلفظِ كائنٍ مَا كانَ

يُضعَّفُ ثانِي الحَرْفَيْنِ إنْ كانَ حرفَ لينٍ، وإلاَّ فَلاَ، ويُكمَّلُ الحرفُ الواحِدُ بهمزةِ الوصلِ إنْ كانَ ساكنًا، وإلاَّ فبتضعيفِ مُجانسِ حَركتِهِ مَا لَمْ يكُنْ فاقِدَ أَخَوَيْنِ كـ(شِ) [١] فيُجبَرُ ، وكذلكَ يُجْبَرُ كُلُّ فعْلٍ حُذِفَ آخِرُهُ أَوْ مَا قبلَ آخِرِهِ، وإنْ لَحِقَتْهُ هاءُ السَّكتِ حُذِفَت[٢].

وَيُلْحَقُ نحو: أسْلَمَتْ ويُسْلِمَانِ، وأسْلَمُوا ويُسْلِمُونَ على لغةِ(أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ) بنحوِ مُسْلِمَةٍ ومُسْلِمَيْنِ و مُسْلِمِينَ، ويُجْعَلُ الَّذي والَّتي واللاَّئِي، إنْ ثَبَتَتْ ياءاتُهُنَّ كشجٍّ وقاسٍ، وإلاَّ فَكَدَمٍ ، وبأبٍ[٣]، ويُجْعَلُ الأُلَى كهُدًى، وإنْ كانَ المَوْصُولُ بِصِلَتِهِ فحُكْمُهُ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ بِهِ حُكْمُهُ قَبْلَهَا، وكذلِكَ مَا لَيْسَ جُمْلَةً مِنِ اسمَيْنِ عَمِلَ أَحدُهُمَا في الآخَرِ، وتَبِعَ أَحَدُهُمَا الآخَرَ، /٥٦ب/ وَحُكْمُ المجرورِ بأداةٍ على حرفٍ واحدٍ، والمعطوفِ بِحَرْفٍ دونَ مَعْطُوفٍ عليهِ، حُكْمُ الجُمْلَةِ وكذلكَ كلُّ حرفٍ مُركَّبٍ مِنْ حَرْفَيْنِ، أوِ اسمٌ اتَّصَلَ بأوَّلِهِ أداةٌ على حرفٍ واحدٍ، أوْ فِعْلٍ اتَّصَلَ بآخِرِهِ مَا لاَ يَتَّصِلُ بالأسماءِ مِثْلُهُ. وحُكْمُ المجرورِ بأَداةٍ ليستْ على حرفٍ واحدٍ حُكْمُ المضافِ والمضافِ إليهِ[٤].

٥٦ب

(١) يريد بذلك ما لم يكن حُذفَ منه حرفان وبقي على حرف واحد مثل(شِ) الأمر من وشى.

(٢) ينظر: التسهيل ٢٢٥،٢٢٦.

(٣) أي يلحق بأبٍ . ينظر: المساعد ٥٠١/٣.

(٤) ينظر: التسهيل ٢٢٦-٢٢٧، والمساعد ٤٥/٣ وما بعدها.

بابُ إعرابِ الفعلِ وَعَوَامِلِهِ

يُرْفَعُ الفِعْلُ المُضَارِعُ لِوُقُوعِهِ مَوْقِعًا صالِحًا للاسْمِ في الحالِ أوْ في الأصلِ، إنْ خَلاَ مِنَ النَّاصِبِ والجازِمِ[١]، ويُنْصَبُ بـ (أنْ) مَا لَمْ تَلِ عَلَمًا غيرَ مُخرَجٍ عَنْ أَصْلِهِ[٢]، أو ظنًّا في أَحَدِ الوَجْهَيْنِ ، فَتَكُونَ مُخفَّفَةً مِنْ(أنَّ) ناصِبَةً لاسمٍ لاَ يَبْرُزُ إلاَّ اضطرَارًا[٣]، والخَبَرُ جملةٌ ابتدائيَّةٌ أو فِعْلٌ مقترِنٌ في الأَجودِ إنْ تَصرَّفَ وَلَمْ يكُنْ دُعَاءً بـ(قَدْ) أو حرفِ نَفْيٍ أوْ تَنْفِيسٍ، وَقَدْ يكونُ قَبْلَ الفِعْلِ المُخبَرِ بِهِ، نداءٌ، وقد تَخْلُو مِنَ العِلْمِ والظَّنِّ، ولاَ تَنْصِبُ الفِعْلَ لكونِهَا
٥٧أ /٥٧أ/ المُخَفَّفَةَ أوْ محمولَةً عليها أوْ على(مَا) المصدريَّةِ أو مسبوقَةً بحرفِ أمرٍ مُتَيَقَّنٍ وقوعُهُ، ولاَ يتقدَّمُ مَعْمُولُ منصوبِهَا لدخُولِهِ في صِلَتِهَا، خلافًا للفَرَّاءِ، ومَا أَوْهَمَ ذلكَ مِنْ مسموعٍ أُلْحِقَ بالنَّوَادِرِ[٤].

(فصلٌ): يُنْصَبُ المضارِعُ أيضًا بـ(لَنْ)، وفي جوازِ تقديمِ معمولِ منصوبَهَا عليهَا دليلاً على عدمِ تركيبِهَا مِنْ: (لاَ وأَنْ)، خلافًا للخليلِ[٥].

ويُنصَبُ بـ(كَيْ) إنْ أفادَتْ معنَى(أَنْ). و(أنْ) مضمرةٌ بعدَهَا إنْ أفادَتْ معنَى لامِ التَّعليلِ، ويَتَعيَّنُ الأولُ إنْ وُجِدَتِ اللاَّمُ[٦].

---

(١) في س : لتعرِّيهِ ، بدلاً من : إنْ خلاَ.

(٢) فإن وَلِيَتْ علمًا لم تكن ناصبة للمضارع في الأكثر بل مخففة من الثقيلة كقوله تعالى: {عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى} المزمل (٢٠) والمرادُ بالعلم، ما أفاد تحقيقًا كعلم وتيقن وتحقق. المساعد ٣/٥٩.

(٣) فتكون أنَّ ناصبة لاسم لا يبرز إلاّ اضطرارًا، ويجبُ كونه عند الحذف ضمير الشأن وعملها في غيره ضرورة، ويجب إبرازه، نحو:

فلو أنَّكِ في يوم الرخاء سألتني .....

المساعد ٣/٦٠.

(٤) لأن معمول معمولها من تمام صلتها، فلا يجوز عند البصريين: طعامك أريد أن آكل، ولا: أريد طعامك أن آكل. ولا حجة فيما استشهد به لندورهِ، كقوله:

كان جزائي بالعصا أن أجلدا

استدلَّ به الفراء على جواز تقديم معمول أن عليها . المساعد ٣/٦٢.

(٥) بهي بسيطة عند سيبويه والجمهور، والخليل والكسائي ذهبا إلى التركيب في(لن). المساعد ٣/٦٨.

(٦) ينظر: التسهيل ٢٢٩-٢٣٠.

ويُنصَبُ غالبًا بـ(إذنْ) مُصَدَّرًا بِهَا إنْ وَلِيَهَا، أوْ وَلِيَ قَسَمًا وَلِيَهَا، وَلَمْ يكُنْ حالاً، ومعناهُ الجوابُ والجزَاءُ، ورُبَّمَا نُصِبَ بِهَا بَعْدَ عاطِفٍ، أوْ ذِي خَبرٍ[١].

(فصلٌ): يُنصَبُ الفِعلُ بـ(أنْ) لازِمةَ الإضمارِ بعدَ لامِ الجحودِ، وهيَ المؤكِّدَةُ للنفي في
٥٧ب خبر(كانَ) [٢] ، أو بعدَ (حتَّى) المُرادفَةِ لـ(إلى) أو (كي) الجارَّة، وبعدَ(أو)/٥٧ب/ الواقعة موقعَ(إلى أنْ) أو(إلاّ أنْ) [٣]، وبعدَ فاءِ السَّببِ جوابًا لأمرٍ أوْ نهيٍ أو دعاءٍ أو استفهامٍ أو عرضٍ أو تحضيضٍ أو تمنٍّ أو رجاءٍ، ورُبَّما حُمِلَ التَّقليلُ على النَّفي[٤]، والخبرُ المُثْبَتُ على الأمرِ[٥]، وبعد واوِ الجَمعِ[٦] واقعةً في مواضعِ الفاءِ ما لم يُعطَفْ بهِما أو بـ(أو) على فعلِ قَبلُ، أو يُضمرُ مبتدأٌ أو يُقصَدُ الاستئنافُ، وعلامةُ الجمعِ والجواب إمكانُ الاستغناءِ عن الفعلِ بالحالِ، وعَنِ الفاءِ بلامِ كي، وتنفَرِدُ الفاءُ بأنَّ ما قلَها لا يكونُ إلاّ سبباً لما بعدَها، وأنَّ ما بعدَها في غير النفي يُجزَمُ عند سقوطِها بما قبلَها لِتَضمُّنهِ معنى الشَّرط، ويُرفَعُ مقصوداً بهِ الوصفُ أو الاستئنافُ[٧].

---

(١) الأكثر في لسان العرب في إذن بعد عاطف الغاءَها، قال تعالى:{ فَإِذاً لاَّ يُؤْتُونَ النَّاسَ } النساء ٥٣،{ وَإِذاً لاَّ يَلْبَثُونَ } الإسراء ٧٦. وقرأ بعض القرّاء بحذف النون فيهما. المساعد ٣/٧٥-٧٦. أما بعد ذي خبر، فيحتم البصريون، الغاءها، وأجاز هشام في: زيدٌ إذن يكرمك، النصب وأجازه الكسائي والفراء في: إن زيداً إذن يكرمك. المساعد ٣/٧٦.

(٢) في س : لنفي خير كان ، بدلاً من : للنفي في خبر(كانَ).

(٣) الكتاب ٢/٣٤٢، وينظر: التسهيل ٢٣٠.

(٤) ينظر: التسهيل ٢٣١.

(٥) ينظر: التسهيل ٢٣٢.

(٦) واو الجمع هي الواو التي بمعنى مع. ينظر: المساعد ٣/٩٠.

(٧) إذا سقطت الفاء، ولم ترد معنى الشرط، رفع الاستئناف أو لقصد النعت، إن كان قبله نكرة لا يصلح للحال أو لقصد الحال، إن كان ما قبله يصلح مجيء الحال منه، فمراده بالوصف ما يشمل الأمرين، فإذا رفعت في نحو: ليت لي مالاً أنفقُ منه، لقصد الوصف، فأنفقُ نعت؛ وفي: ليت زيداً يقومُ، يزورنا، الفعل حال. ينظر: المساعد ٣/٩٧.

وجوابُ الخبرِ المفيدُ معنى الأمرِ كجوابِ الأمرِ الصَّريحِ، فإنْ لم يَحسُنْ تقيدُ(أن) مَعَ (لاَ) النَّهِي، لم يُجزَمْ جوابُهُ، خلافاً للكسائي، ورُبَّما أُضمرتْ(أنِ) النَّاصبةُ بعدَ الواوِ والفاءِ
٥٨أ الواقعتينِ بعد مجزومَيْ أداةِ شرطٍ، وقد يُجزَمُ/٥٨أ/المعطوفُ على ما قُرِنَ بالفاءِ اللاَّزِمِ[١] لسقوطِهَا، الجزْمُ[٢].

(فصلٌ): وتظهرُ (أنْ) وتُضمَرُ بعدَ العاطفِ على اسمٍ صريحٍ وبعدَ لامِ كي، مَا لَمْ يَكُنِ الفِعْلُ مقرونًا بـ(لاَ)، فيتعيَّنُ إظهارُ (أنْ) بعدَ اللاَّمِ، ولاَ تَنْصِبُ(أنْ) مُضْمَرةً في غيرِ المواضِعِ المذكورةِ إلاَّ نادرًا، وفي القياسِ على ما نَدَرَ منها خلافٌ[٣].

(فصلٌ): تُزادُ (أنْ) جوازًا بَعْدَ(لَمَّا) الظَّرفيَّةِ) وشذوذًا بعدَ كافِ الجرِّ ويُوَطَّأُ بِهَا للقسمِ قَبْلَ(لَوْلاَ)، وتُفِيدُ) تفسيرًا بَعْدَ كلامٍ مُسْتَغْنٍ بمعنَى القولِ وليسَ إيَّاهُ[٤].

وإنْ وَلِيَهَا مضارِعٌ مَعَهُ(لاَ) رُفِعَ على النَّفْيِ ، وجُزِمَ على النَّهْيِ، ونُصِبَ على جَعْلِ(أنْ) مصدريَّةً[٥] وأيْ تفسيرٌ مطلقًا[٦].

(فصلٌ): المَنْصُوبُ بَعْدَ(حتَّى) مُستَقْبَلٌ، أوْ ماضٍ في حُكْمِ المُستقْبَلِ[٧]، وعلامَةُ ذلكَ كونُ مَا بَعْدَهَا غايةً لِمَا قَبْلَهَا، أو مُسَبَّبًا عَنْهُ وإنْ كانَ الفِعْلُ حالاً أوْ في حُكْمِ الحالِ رُفِعَ،
٥٨ب وعلامتُهُ صلاحيَّةُ جَعْلِ الفاءِ مكانَ(حتَّى) ، وتمامِ/٥٨ب/ الكَلاَمِ قَبلَهَا، وإنْ أمْكَنَ التَّأْوِيلاَنِ جازَ الإعرابَانِ[٨].

---

(١) نحو: إن تأتي أُحسن إليك وأزورَكَ، وأُكِمْ أخاكَ، فيجوز جزم(أُكرِم) عطفاً على موضع أزورك، لأنه يجوز فيه أن يكون مجزوماً، الهمع ١٣٧/٤، و ينظر: المساعد ١٠٠/٣-١٠١.

(٢) ينظر: التسهيل ٢٣٢-٢٣٣، والهمع ١٣١/٤-١٣٩.

(٣) ينظر: التسهيل ٢٣٣.

(٤) ينظر: التسهيل ٢٣٣، والهمع ١٤٤/٤-١٤٦.

(٥) ينظر: التسهيل ٢٣٣-٢٣٤، والهمع ١٤٤/٤-١٤٨.

(٦) يعني أنَّ(أنْ) تجري في التفسير(أي). ينظر: التسهيل ٢٣٣، والمساعد ١١٣/٣ والهمع ١٤٦/٤-١٤٧.

(٧) المنصوب بعد حتى مستقبل نحو: لأسيرنَّ حتى أصَبِّحَ القادسية، أو ماضٍ في حكم المستقبل نحو: سرتُ حتى أدخلَ المدينة.

(٨) ينظر: التسهيل ٢٣٤، والهمع ١١١/٤-١١٦.

بابُ عواملِ الجزمِ

مِنْها: لامُ الأمرِ والدُّعاءِ مَكْسُورَةً، وقد تُسَكَّنُ بعدَ الفاءِ والواوِ وَثُمَّ، وتَلزَمُ في أمرِ غيرِ الفاعِلِ المخاطَبِ إلاَّ في الضَّرُورَةِ، والغالبُ في أمرِهِ خُلُوُّهُ مِنْهَا ومِنْ حروفِ المضارعَةِ، وَهُوَ مَوْقُوفٌ لاَ مجزومٌ، خلافًا للكوفيينَ ويَلزَمُ آخِرَهُ ما يَلزَمُ آخِرَ المجزومِ(١).

ومنها:(لاَ) في النَّهيِ والدعاءِ(٢)، و(لَمْ) (٣)، غيرُ المُرادِفَةِ لـ(إلاَّ) في القَسَمِ، وَبَعْدَ إنِ النافيةِ، وغيرُ الداخلةِ في ماضٍ لفظًا ومعنًى دلالةً على وجودِ شيءٍ لوجودِ غيرِهِ، أوْ بمعنَى (حينٍ) (٤)، وَتَنْفَرِدُ(لَمَّا) الجازِمَةُ بِنَفْيِ فِعْلٍ مَقْرُونٍ بـ(قَدْ)، وجوازِ الوَقْفِ عليهَا اختيارًا(٥).

وَمِنْهَا أدواتُ الشَّرطِ ، وَهِيَ: (إنْ)، وَ(مَنْ)، و(مَا)، و(مَهْمَا)، و(أيٌّ)، و(أَنَّى)، و(مَتَى)، و(أيَّانَ) وَهُمَا ظرفَا زمانٍ، و(إذْمَا)، و(حَيْثُمَا) ، و(أَيْنَمَا) وهُمَا ظرفَا مكانٍ، ومَا سِوَى/٥٩أ/ (إنْ) أسماءٌ مُتَضَمِّنَةٌ مَعْنَاهَا، فَبُنِيَتْ لذلكَ إلاَّ (أيًّا) وفي اسميَّةِ (إذْمَا) خِلافٌ(٦). ٥٩أ

---

(١) ويلزم آخره، ما يلزم آخر المجزوم، فتقول: اضربْ واضربا واضربوا واضربي، واغزُ وارمِ واخشَ، كما تقول: لم يضربْ ولم يضربا ولم يضربوا ولم تضربي، ولم يغز ولم يرمِ ولم يخشَ.

(٢) فمثال النهي: لا تضرب زيداً، والدعاء: {رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا} البقرة الآية ٢٨٦.

(٣) ينظر: التسهيل، ٢٣٥.

(٤) لم موضوعة لمطلق الانتفاء، فيجوز أن يكون نفيها منقطعاً عن زمان الحال. أي عن زمان الإخبار عن نفي ذلك الفعل، ويجوز كونه متصلاً بزمان الحال، فالأول نحو: { لَمْ يَكُن شَيْئاً مَّذْكُوراً } الإنسان ١. لانقطاع انتفاء كونه شيئاً مذكوراً، عن زمان الإخبار، لأنه حينئذٍ شيء مذكور؛ ولذا يحسن: لم يكن ثم كان والثاني نحو: { وَلَمْ أَكُن بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيّاً } مريم ٤، فنفي الشقاء متصل بزمان النطق. المساعد ١٢٨/٣-١٢٩.

(٥) الفعل المقرون بقد نحو: لمّا يقم زيدٌ، وقد يقوم، وقد لا يقوم، وذلك لأن لما يقم نفي قد قام. وجواز الاستغناء بهل في الاختيار نحو: قاربت المدينة، ولمّا؛ أي ولّما ادخلها وندم زيدٌ ونفعه الندم، وندم عمروٌ ولما، أي ولّما نفعه الندم.

(٦) ينظر: التسهيل ٢٣٤، و المساعد ١٣٢/٣ وما بعدها، ٣١٦/٤-٣٢٠، ٣٢١ .

وكُلُّهَا تقتضي جُملتَيْنِ تُصَدَّرُ أُوْلاَهُمَا بِفِعْلٍ مَجْزُومٍ بالأداةِ، ظاهِرٍ أوْ مُضمَرٍ مُفَسَّرٍ بَعْدَ الاسمِ بماضٍ وَشُذُوذًا بمضارعٍ، وتُسمَّى هذِهِ شرطًا(١)، والثَّانيَةُ جزاءً وجَوَابًا، وتَلزَمُ الفاءُ جوابَ إن لم يَصحُّ تقديرُهُ شرطًا، وإنْ صُدِّرَ بِفِعْلٍ مضارعٍ جُزِمَ في غيرِ الضرورةِ وجوبًا إنْ كانَ الشرطُ مضارعاً(٢)، وجوازًا إنْ كانَ الشَّرطُ ماضيًا(٣)، وإنْ قُرِنَ بالفاءِ رُفعَ مطلقًا (٤).

وَقَدْ تنوبُ (إذا) المفاجأةِ عَنِ الفاءِ في الجملةِ الابتدائيَّةِ غيرِ الطَّلبيَّةِ(٥).

(فصلٌ): لأداةِ الشَّرطِ صدرُ الكلامِ، فإنْ تقدَّمَ عليهَا شَبِيهٌ بالجوابِ معنًى فَهُوَ دليلٌ عليهِ، وليسَ إيَّاهُ(٦)، ويَحْذِفُ إبهَامًا في الوَعدِ والوعيدِ وفي غيرِهِمَا اكتفاءً بالدليلِ(٧). وإنْ توسَّطَ بينَ الشَّرطِ والجوابِ مضارِعٌ جائزُ الحذفِ غيرُ صفةٍ، أُبْدِلَ مِنَ الشَّرطِ إنْ وافقهُ معنًى ، وإلاَّ رُفِعَ وكانَ في موضعِ الحالِ(٨).

٥٩ب /٥٩ب/ واتِّصالُ (مَا) الزائدةِ بـ(إنْ) و(أَيْنَ) و(مَتَى) جائزٌ(٩). وقَلَّ مَا يُجازَى بـ(أَيّانَ)، ورُبَّمَا استُفْهِمَ بـ(مَهْمَا) (١٠).

---

(١) كل أدوات الشرط تقتضي جملتين، نحو: إن جئتني أكرمتك، أو أكرمك؛ وإن لم تجيء فأنت مكرم. تسمى أولاهما شرطاً وتصدر بفعل ظاهر، أو مفسَّر بعد معموله بفعل، وهذا هو الكثر في الإضمار، نحو: { وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ } التوبة ٦، أي أن استجارك أحدٌ من المشركين استجارك، يشذُّ كونه مضارعاً دون لم كقوله:

ولديكَ، إن هو يستزدك، مزيدُ

وتسمى الجملة الثانية جزاءً وجوابًا، وتلزمه الفاء في غير الضرورة إن لم يصح تقديره شرطاً، نحو: { إِن تُبْدُواْ الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ } البقرة ٢٧١.

(٢) مثال ذلك قوله تعالى: { إِن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِن تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُواْ بِهَا } آل عمران ١٢٠.

(٣) مثال ذلك: إن جئتني أكرمك، بالجزم.

(٤) أي سواءً كان الشرط بلفظ الماضي أو المضارع المنفي بلم أو المضارع بخلاف ذلك نحو: { وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللّهُ مِنْهُ } المائدة ٩٥،{فَمَن يُؤْمِن بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ} الجن ١٣.

(٥) قال تعالى:{وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ} الروم ٣٦.

(٦) بعدها زيادة في س ، وهي : خلافًا للكوفيين والمبرد .

(٧) وذلك إذا قلت: أُكرِمُك إن جئتني، فأُكرِمُك ليس جواب الشرط عند جمهور البصريين، لأنه لا يجوز جزمه ولا دخول الفاء عليه، وإنما هو دليل على الجواب المحذوف. وقيل بالمنع إن كان الجزاء ماضياً، فلا يجوز: قمتُ، إن زيدٌ أو إن يقم، والجواز إن كان مضارعاً، فتقول: إن قام زيد، أو غن يقم. المساعد ١٦٤/٣.

(٨) ينظر: التسهيل ٢٣٩، و المساعد ١٧٩/٣-١٨١.

(٩) ينظر: التسهيل ٢٣٩.

(١٠) ينظر: التسهيل ٢٣٦.

وَتَوَافُقُ الشَّرطِ والجوابِ في الصِّيغَةِ أجودُ، وتخالُفُهُمَا جائِزٌ، ولاَ يَكُونُ الشَّرْطُ غيرَ مُستَقبَلِ المعنَى إلاَّ بلفظِ كانَ، بخلافِ الجوابِ[١].

(فصلٌ): (لَوْ) مثلُ (إنْ) في أنَّهَا حرفٌ مُخْتَصٌّ بالأفعالِ، لكن تقتضي امتناعًا لوجوبٍ، ولاَ تَعْمَلُ، لأنَّ مقتضاهَا ماضٍ[٢]، وأجازَ الفرَّاءُ استقبالَهُ، ورُبَّما جُزِمَ بها في الشِّعرِ[٣]، وإنْ وَلِيَهَا اسمٌ فهوَ معمولُ فِعْلٍ مُضمَرٍ مُفَسَّرٍ بظاهرٍ بعدَ الاسمِ، ورُبَّما وَلِيَهَا اسمانِ مرفوعانِ وإنْ دَخَلَتْ على (أنَّ) لم يَلْزَمْ كونُ خبرِهَا فِعْلاً، خلافًا لِزاعِمِ ذلكَ [٤]. ولاَ يكونُ جوابُهَا إلاَّ جُملةً فعليَّةً مقرونَةً غالبًا، مَا لَمْ تُنْفَ بغيرِ(مَا)، وَقَدْ تُقارِنُ (مَا) [٥].

(١) ينظر: التسهيل ٢٣٩، ٢٤٠.

(٢) ينظر: التسهيل ٢٤٠.

(٣) ينظر: المساعد ١٨٨/٣-١٩٠.

(٤) الزاعم هو السيرافي كما في المساعد ١٩٣/٣.

(٥) الكتاب ١٢١/٣، ١٣٩-١٤٠، ينظر: التسهيل ٢٤٠-٢٤١.

بابُ تتميمِ الكلامِ على(إذ) و(إذا) وشِبْهِهِمَا مِمَّا ذُكِرَ ومَا لَمْ يُذْكَرْ

٦٠أ /٦٠أ/ (إذا) للوقتِ الماضِي لازِمَةَ الظَّرفيَّةِ، إلاَّ أنْ يُضافَ إليهَا زَمَانٌ أو يُوجِبَ مفعوليَّتَهَا (اذْكُرْ) أوْ نَحْوُهُ، وتُحذَفُ الجملةُ الَّتي تُضَافُ إليهَا لِلْعِلْمِ بِهَا فيُعَوَّضُ التَّنوينُ، وَيَقبُحُ أنْ يَلِيَهَا اسمٌ بعدَهُ ماضٍ، وتجيءُ للتَّعليلِ، وَبَعْدَ(بَيْنَمَا) و(بَيْنَا) للمفاجَأَةِ، والأكثرُ تركُها[١].

و(إذا) للوقتِ المُستقبَلِ مُتضمِّنَةً معنَى الشَّرطِ غالبًا، إلاَّ أنَّها لِمَا تُيُقِّنَ، بخلافِ (إنْ)، فلذلكَ لم يُعمَلْ[٢] بها إلاَّ اضطرارًا[٣].

وحُكْمُ اسمٍ وَلِيَهَا حُكْمُ مَا وَلِيَ(إنْ) على الأَجوَدِ، وتَجِيءُ للمفاجَأَةِ مقدَّرةً بَعْدَ ذلكَ، ورُبَّمَا حُكِمَ بِحَرْفِيَّتِهَا، وَلاَ يَلِيهَا فِعْلٌ[٤].

و(الآنَ) للوقتِ الحاضرِ، وبُنِيَتْ لِتَضَمُّنِها معنَى الإشارةِ[٥].

و(لَدُنْ) لأوَّلِ الغايةِ[٦] ، وقد تُحذَفُ نُونُهَا، وتُسكَّنُ دَالُهَا وتُضَمُّ، وتَجُرُّ مَا بَعْدَهَا بالإضافةِ، وَتنْتَصِبُ غُدوَةً تَشْبِيهًا بتمييزِ المُنَوَّنِ.

و(عِنْدَ) لِمَكانِ الحضورِ والقُرْبِ، وكذلكَ (لَدَى)، وتُقلَبُ أَلِفُهَا مَعَ الضَّمائِرِ ياءً [٧].

٦٠ب و(أَمسِ) مبنيٌّ على الكَسْرِ، وَبَنُو تميمٍ يُعْرِبُونَهُ/٦٠ب/ غيرَ مُنْصَرِفٍ[٨].

وَ(قَطُّ) للزَّمانِ الماضِي مُسْتَغْرَقًا، وَتُقَابِلُهَا(عَوْضُ)، وَقَدْ تُماثِلُهَا، وَتَخْتَصَّانِ بالنَّفي، وَبُنِيَا لِلزُومِهِمَا معنًى واحدًا[٩].

وأُجرِيَتْ (كَيْفَ) [١٠]مَجْرَى الظُّروفِ، وَمَعْنَاهَا: أيُّ حالٍ، ولاَ يُجازَى بِهَا، خلافًا للكوفيينَ، وتُرادِفُهَا(أنَّى)، وَقَدْ تُرادِفُ(أَيْنَ) و(مَتَى) [١١].

---

(١) ينظر: التسهيل ٩٢-٩٣.

(٢) في الأصل(تعمل) والتصحيح يقتضيه السياق.

(٣) ينظر: التسهيل ٩٣، ومعني اللبيب ١٢٧-١٢٨.

(٤) ينظر: التسهيل ٩٣-٩٤.

(٥) ينظر: التسهيل ٩٥، والمساعد ١/٥١٥-٥١٦.

(٦) بعدها زيادة في س ، وهي : زمانًا ومكانًا .

(٧) الكتاب ٣/٢٣٣-٢٣٤ ، ٤٠٥، و ينظر: التسهيل ٩٧.

(٨)الكتاب ٣/٢٨٣، و ينظر: التسهيل ٩٥.

(٩) ينظر: التسهيل ٩٥.

(١٠)ا في س زيادة بعد كيف ، وهي : يستفهم بكيف عن الحال .

(١١) الكتاب ٣/٦٠ ، ٤/٢٣٣ ، و ينظر: التسهيل ٢٤٢.

بابُ القَسَمِ والمُقْسَمِ عليهِ

القَسمُ (١) جُملةٌ مُتضمِّنَةٌ لِلَفظِهِ أوْ لفظِ مُرادِفِهِ وغيرُ مُتَضَمِّنَةٍ، وكِلْتَاهُمَا اسميَّةٌ وفعليَّةٌ، ويلزَمُ إضمارُ الفِعلِ إنْ ذُكِرَ المقسمُ عليهِ مجرورًا بغيرِ الباءِ، ولاَ يَلْزَمُ إنْ جُرَّ بِهَا، ويُنصَبُ إنْ حُذِفَ الجارُّ، ويختصُّ(اللهُ)، بجوازِ الجَرِّ مَعَ الحَذفِ بتعويضِ(هَا) أوِ الهمزةِ أوْ قطعِ ألفِهِ، ورُبَّما جُرَّ بغيرِ تعويضٍ، فإنْ أُخبِرَ وجوبًا في الجملةِ الأسميَّةِ عنِ المُقسَمِ بِهِ حُذِفَ الخَبَرُ، مَا لَمْ يكُنْ(عَلَيَّ) أوْ نحوَهُ، والمحذوفُ خَبَرُهُ لَمْ يقترِنْ بلامِ الابتداءِ جازَ نصبُهُ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ، /٦١أ/ ولا يُضَافُ(أيمُنُ) إلاَّ إلى اللهِ والكعبَةِ، وقد تُحْذَفُ نُونُهُ، وَهُوَ أَصْلُ مُ اللهِ ، على رأيٍ(٢). ٦١أ

(فصلٌ): المقسمُ عليهِ جملةٌ تقترِنُ في الإثباتِ باللاَّمِ، أوْ(إنَّ)، وفي النَّفي بـ(مَا) أوْ(لاَ) أوْ(إنْ) ، وفي الطَّلَبِ، بـ(إلاَّ) أو(لَمَّا) أُختِهَا أو حرفٍ طلبيٍّ لائقٍ ، ويجوزُ حذفُ النَّافي للمضارعِ وحذفُ اللاَّمِ مَعَ غيرِهِ بشرطِ الاستطالَةِ، ورُبَّما حُذِفَتْ مَعَهُ، وَقَلَّمَا تَقْتَرِنُ بالماضِي خاليًا مِنْ (قد)، فلذلكَ لَمْ يُحذَفَا مَعًا، وَيَرْتَبِطُ القَسَمُ بالمُقْسَمِ عليهِ ارتباطَ الشَّرطِ بالجزاءِ، وَيَجُوزُ حَذْفُ مَا عُلِمَ مِنْهُمَا، وَقَدْ اسْتُغْنِيَ عَنِ القَسَمِ والمُقْسَمِ بِهِ باللاَّمِ المُوَطِّئَةِ لِلْقَسَمِ، وبـ(جَيْرِ) ومعناها(نَعَمْ) وَقِيلَ: (حَقًّا). وَرُبَّمَا فُتِحَتْ (٣). وإذا اجْتَمَعَ قَسَمٌ وشرطٌ، استُغْنِيَ بجوابِ سابِقِهِمَا، وَرُبَّمَا فُعِلَ بالعَكْسِ ، فإنْ تقدَّمَهُمَا مبتدأٌ، استُغْنِيَ بجوابِ الشَّرطِ مطلقًا(٤).

---

(١) بعدها زيادة في س ، وهي : صريح وغير صريح .

(٢) الكتاب ٣/٤٩٩-٥٠٤.

(٣) ينظر : التسهيل ١٥٢،١٥٣،١٥٤.

(٤) ينظر : التسهيل ١٥٣،٢٣٩.

بابُ العدَدِ

٦١ب مُفَسِّرُ مَا بينَ عشرةٍ ومئةٍ، واحدٌ منصوبٌ على التَّمييزِ، وَيُضَافُ غيرُهُ إلى /٦١ب/ مفَسِّرِهِ مجموعًا مَعَ مَا تَحْتَ المئةِ مَا لَمْ يَكُنْهَا، وَرُبَّمَا أُفْرِدَ تمييزًا، ولاَ يُفَسَّرُ الواحِدُ والاثنانِ لِوُضُوحِهِمَا إلاَّ مَا وَرَدَ اضطرارًا، ولا يُجمَعُ المُفَسِّرُ جَمْعَ الكَثْرَةِ إنْ أَمْكَنَ جَمْعُ قِلَّةٍ إلاَّ مَا نُقِلَ فَيُحْفَظُ، وإنْ كانَ اسمَ جَمْعٍ فُصِلَ مَقْرُونًا بـ(مِنْ) إلاَّ مَا سُمِعَ مُضَافًا إليهِ فَيُحْفَظُ[١].

(فصلٌ): تُحْذَفُ تاءُ الثَّلاَثَةِ والعشرةِ ومَا بَيْنَهُمَا إنْ كانَ لفظُ واحدِ المَعْدُودِ مُؤَنَّثًا، أوْ كانَ اسمَ جَمْعٍ مؤنَّثًا، غيرَ نائِبٍ عَنْ جمعِ مُذَكَّرٍ، ولاَ مسبوقٍ بِوَصْفٍ يَدُلُّ على التَّذكِيرِ، وَرُبَّمَا حُذِفَتِ التَّاءُ مَعَ اللَّفظِ المُذَكَّرِ اعتبارًا بتأنيثِ المعنَى، وإنْ قامَتْ صِفَةُ المُفَسِّرِ مقامَهُ اعْتُبِرَ غالبًا في التَّذْكِيرِ والتَّأنِيثِ حالُ المَوْصُوفِ لاَ حالُهَا[٢].

(فصلٌ): يُعْطَفُ على النَّيِّفِ بِحَالَيْهِ العشرونَ وأخواتُهُ[٣]، وتُجْعَلُ العشرَةُ مَعَهُ اسمًا واحدًا مَبْنِيًّا على الفَتْحِ مَا لَمْ يظهَرِ العاطِفُ[٤].

٦٢أ وللتَّاءِ مِنَ الثُّبُوتِ والحَذْفِ في النَّيِّفِ مَا كانَ لَهَا قَبْلَ التَّركيبِ ، ولَهَا مَعَ /٦٢أ/ العَشْرَةِ عَكْسُ ذلكَ [٥]، وَشِينُ(عَشْرَةَ) ساكِنٌ، وقَدْ يُكْسَرُ[٦]، ورُبَّمَا سُكِّنَ عَيْنُ(عَشَرٍ) بَعْدَ مُتَحَرِّكٍ[٧].

وَيُقالُ في مذكَّرِ مَا دونَ ثلاثةَ عَشَرَ : أَحَدَ عَشَرَ ، واثْنَا عَشَرَ ، وفي مؤنَّثِهِ: إحْدَى عَشْرَةَ، واثْنَتَا عَشْرَةَ، وإعرابُ اثْنَا واثْنَتَا باقٍ لوقوعِ عَشَرٍ وَعَشَرَةٍ مِنْهُمَا مَوْقِعَ النُّونِ، ولذلكَ لاَ

---

(١) ينظر: التسهيل ١١٦، وشرح الكافية للرضي ١٥٢/٢، والمساعد ٦٨/٢-٧٣.

(٢) تقول: ثلاثة ربعات بالتاء إن أردت رجالاً، وثلاث ربعات، بلا تاء إن أردت نساء، ومنه قوله تعالى: { فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا } الأنعام ١٦٠، أي عشر حسنات أمثالها، ولو اعتبرت الصفة لقيل: عشرة أمثالها، لأن واحد أمثال مذكر. المساعد ٧٦/٢.

(٣) وردت عبارة الأصل:(يُعطفُ على النَّيِّفِ بحاليهِ العشرونُ وأخواتهُ) في س: يعطف العشرون وأخواته على النيِّف.

(٤) يعطف العشرون وأخواته على النيف، أخواته ثلاثون إلى تسعين، والنيف في التعيين تسعة فما دونها، فلا يقال لشيء من هذه نيف إلا وبعده عشرة أو عشرون أو بعض أخواتها. ويقال للمذكر: ثلاثة وعشرون، وفي المؤنث: ثلاث وعشرون كما يقال عند عدم العطف: ثلاثة وثلاث وتجعل العشرة مع النيف اسماً واحداً مبنياً على الفتح نحو: أحد عشر رجلاً، وإحدى عشرة امرأةً، وبضعة عشرة، والأصل العطف فحذف العاطف وبني الاسمان لتضمن معنى حرف العطف وكانت الحركة فتحة طلباً للتخفيف. المساعد ٧٧/٢-٧٨.

(٥) ينظر: التسهيل ١١٧، والمساعد ٧٩/٢.

(٦) ينظر: الكتاب ٥٥٧/٣-٥٥٨.

(٧) ينظر: التسهيل ١١٧، والمساعد ٧٩/٢.

يُضَافَانِ بخلافِ أخواتِهِمَا، ومَا أُضِيفَ مِنْ أخواتِهِمَا باقٍ على بنائِهِ غالبًا، خلافًا للفَرَّاءِ[١]. وياءُ ثَمَانِي عَشْرَةَ مفتوحَةٌ أوْ ساكنةٌ، وقد تُحذَفُ، وتُفتَحُ النُّونُ[٢].

وهمزةُ(أحَدٍ) و (إحْدَى) بَدَلٌ مِنْ واوٍ، ويُعْطَفُ عليهِمَا أيضًا العشرونَ وأخواتُهَا، ولاَ يُسْتَعْمَلاَنِ في عَدَدٍ غيرِ نَيِّفٍ[٣].

(فصلٌ): رُكِّبَ تركيبَ (أحَدَ عَشَرَ) أحوالٌ وظروفٌ، وذلكَ في غيرِهِمَا قليلٌ[٤].

(فصلٌ): إذا قُصِدَ تعريفُ العَدَدِ أُدخِلَتِ اللاَّمُ عليهِ إنْ كانَ مُفردًا وعلى الآخَرِ إنْ كانَ مضافًا، وعلى الأوَّلِ إنْ كانَ مُرَكَّبًا، وَدُخُولُهُمَا على الاسْمَيْنِ في الإضافَةِ والتَّركيبِ /٦٢ب/ قَبِيحٌ، وأَقْبَحُ مِنْهُ دُخُولُهُمَا على التَّمييزِ[٥]. **٦٢ب**

(فصلٌ): يُصاغُ مُوازِنُ فاعلٍ مِنِ اثنينِ إلى عَشَرَةٍ بمعنَى بعضِ مَا صِيغَ مِنْهُ فَيُفْرَدُ أوْ يُضافُ إلى مَا هُوَ مِنْهُ، ويُضَافُ مَا صِيغَ مِنَ العَشَرَةِ إلى العدَدِ المُرَكَّبِ المُصدَّرِ بِمَا هُوَ مِنْهُ أوْ يُعْطَفُ عليهِ العشرونَ وأخواتُهُ أوْ تُرَكَّبُ مَعَهُ العَشَرَةُ تَرْكِيبَهَا مَعَ النَّيِّفِ مُقْتَصِرًا عليهِ غالبًا، أوْ مضافًا إلى المركَّبِ المطابقِ لهُ، وَهُوَ القياسُ، ويُستعْمَلُ هذَا الاستعمالَ في الزَّائِدِ على عَشَرَةٍ الواحِدُ مجعولاً بالتحويلِ حادِيًا، وإنْ قُصِدَ بفاعِلِ المذكورِ جَعْلُ الَّذي تَحْتَ مَا صِيغَ مِنْهُ في رُتْبَتِهِ بُنِيَ مِنْ ثلاثةٍ إلى عَشَرَةٍ، واستُعْمِلَ مَعَ المجعُولِ استعمالَ (جاعِلٍ) لمساواتِهِ لَهُ في أَنَّ لَهُ فِعْلاً، وَلَمْ تُجاوَزْ بِهِ العَشَرَةُ، وَحُكْمُهُ في الأَحوَالِ كُلِّهَا بالنسبةِ إلى التَّذكِيرِ والتأنِيثِ حُكْمُ اسمِ الفاعِلِ[٦].

---

(١) ينظر: التسهيل ١١٨، والمساعد ٢/٨٠-٨١.

(٢) ينظر: التسهيل ١١٨.

(٣) ينظر: التسهيل ١١٨.

(٤) من الظروف: يومَ يومَ، وصباح مساءَ وبينَ بينَ، ومن الأحوال: تفرَّقوا شَغَرَ بَغَرَ، أي منتشرين. وشذرَ مذرَ، أي ذهبوا في كل وجه. ينظر: المساعد ٢/٩٩-١٠٠.

(٥) يدخل على العدد المركب والتمييز أل وهو أقبح من دخولها في الإضافة والتركيب، نحو: قبضتُ الخمسة العشر الدرهم، حكاه الأخفش. المساعد ٢/٩١.

(٦) الكتاب ٣/٥٦٠.

بابُ كَمْ وكذا وكأيّن وكيتَ وذَيْتَ

٦٣أ /٦٣أ/ (كم): اسمٌ لِعَدَدٍ مُبْهَمٍ، فَيَلْزَمُهَا مُمَيَّزٌ لاَ يُحذَفُ إلاَّ بدليلٍ، وَهُوَ إنِ استُفْهِمَ بِهَا كَمُمَيَّزِ العشرينَ، إلاَّ أنَّ فَصْلَهُ جائِزٌ في السَّعَةِ[١]، وإنْ دَخَلَ عليهَا حرفُ جَرٍّ فَجَرُّهُ جائِزٌ[٢].

وإنْ أُخْبِرَ بِهَا تكثيرًا فَهُوَ كَمُمَيَّزِ عَشَرَةٍ أوْ مُمَيَّزِ مئةٍ، وإنْ فُصِلَ، نُصِبَ حَمْلاً على مُمَيِّزِهَا في الاستفهامِ، ورُبَّما نُصِبَ مطلقًا، ورُبَّمَا جُرَّ للضرورةِ مفصولاً بظرفٍ أو حرفِ جَرٍّ، وإنْ وَقَعَ مكانَهُ في الاستفهامِ جَمْعٌ فَهُوَ حالٌ والمُمَيَّزُ مَحْذُوفٌ[٣].

(فصلٌ): لَزِمَتْ(كَمْ) صدرَ الكلامِ، وبُنِيَتْ في الاستفهامِ لِتَضَمُّنِهَا معنَى حَرْفِهِ، وحالُ الخبرِ مَحْمُولٌ على حالِ الاستفهامِ، وَهِيَ في حالَيْهَا مُبْتَدَأَةٌ ، أوْ مَفْعُولَةٌ ، أوْ مضافٌ إليهَا، أوْ خبرُ كانَ [٤] ، أوْ ظرفٌ ، أوْ مَصْدَرٌ[٥].

وإنِ اعْتُبِرَ لَفظُهَا في المنسوبِ إليهَا أُفْرِدَ وَذُكِّرَ، وإنِ اعتُبِرَ المعنَى جُمِعَ وَأُنِّثَ إنْ كانَ مُؤَنَّثًا.

٦٣ب (فصلٌ): كائِنٌ وَكَأَيِّ/٦٣ب/ وَكَيْءٍ وَكَئِنْ، لغاتٌ في (كأيِّنْ) [٦] ومعنَاهَا ومعنَى (كَذَا) كمعنَى(كَمِ) الخبريَّةِ، ومُمَيِّزُهَا كمُمَيِّزِ (كَمِ) الاستفهاميَّةِ ، إلاَّ أنَّ(كَذَا) تُكَرَّرُ غالبًا، ولاَ يَلْزَمُهَا التَّصديرُ ولاَ الدَّلاَلَةُ على الكثيرِ. والغَالِبُ اقترانُ مُمَيِّزِ (كَأَيِّن) بـ(مِنْ) [٧].

---

(١) بعدها زيادة في س : ولا يفصل ذلك إلاَّ في الضرورة.

(٢) كم اسم لعددٍ مبهم، ودليل اسميتها الإسناد إليها وعود الضمير عليها ومثالها: كم رجلاً جاءك، ودخول حرف الجر عليها والإضافة إليها وتسليط عوامل النصب عليها، نحو: كم كانت دراهمك؟ وكم يوماً صمت؟ وكم فرشخاً سرتَ؟ ومميزها لا يحذف إلا بدليل، نحو: كم مالك؟ أي كم درهماً أو ديناراً؟، وكم غلمانك؟ أي كم رجلاً؟ وكم فرسخاً أو يوماً، قال تعالى: {قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ } الكهف ١٩. وهي إن استفهم بها كميز عشرين وأخواته، فيكون مفرداً منصوباً، وهي صالحة لقليل العدد وكثيره. فيفضّل بين كم الاستفهامية ومميزها في سعة الكلام نحو: كم لك درهما؟ وكم أتاك رجلاً؟ وكم ضربت رجلاً؟ قال سيبويه: وسألته، يعني الخليل، عن قولهم: على كم جذع بيتك مبنيٌّ؟ فقال: القياس النصب، وهو قول عامة الناس، وأما الذين جرّوا(فإنهم) أرادوا معنى من، ولكنهم حذفوها تخفيفاً وصارت عوضاً منها. المساعد ١٠٧/٢-١٠٩.

(٣) ينظر: التسهيل ١٢٤.

(٤) مثال ذلك: كم كانت نقودُك؟.

(٥) ينظر: التسهيل ١٢٥، ومغني اللبيب ٢٤٥،٢٤٦، والمساعد ١١٣/٢-١١٥.

(٦) الصحاح واللسان(كين) و (كون).

(٧) كقوله تعالى: {وَكَأَيِّن مِّن آيَةٍ } يوسف ١٠٥، {وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ} آل عمران ١٤٦.

ويُكَنَّى عَنِ الجملِ بـ(كَيْتَ) و(كَيَّتَ) و (ذَيْتَ) و (ذَيَّتَ) [1]، كما يُكَنَّى بـ(فلانٍ) عَنِ الأَعلاَمِ وَ(هَنٍ) عَنِ الأجناسِ[2].

(١) ينظر: التسهيل ٣٢.

(٢) ينظر: التسهيل ٣٢ ، والمساعد ١/١٣٤،١٣٥.

بابُ الحكايةِ

إنْ سُئِلَ بـ(أيٍّ) عَنْ مذكورٍ مُنَكَّرٍ، حُكِيَ مطلقًا في لَفظِهَا مَالَهُ مِنْ إعرابٍ وتأنيثٍ وتثنيةٍ وجمعِ تصحيحٍ، وإنْ سُئِلَ عَنهُ بـ(مَنْ) في الوقفِ فكذلكَ، لكن تُشْبَعُ الحركاتُ في نونِهَا حالَ الإفرادِ، وتُسَكَّنُ قَبْلَ تاءِ التَّأنيثِ حالَ التَّثْنِيَةِ، وقد يُستعمَلاَنِ مَعَ غيرِ المفردِ المُذَكَّرِ استعمالَهُمَا مَعَهُ(١).

٦٤أ ولاَ يُحْكَى في الوصلِ بـ(مَنْ)، خلافًا ليونسَ (٢)، ولاَ يُحْكَى غالبًا معرفةٌ إلاَّ/٦٤أ/ العَلَمُ ، فيحكيه الحجازيُّونَ بَعدَ(مَنْ) غيرِ مقرونةٍ بعاطفٍ(٣).

وفي حكايةِ العَلَمِ معطوفًا أوْ معطوفًا عليهِ خلافٌ(٤).

ولاَ يُحْكَى موصوفًا بغيرِ(ابنٍ) مضافٍ إلى عَلَمٍ(٥)، ورُبَّمَا حُكِيَ الاسمُ دونَ سُؤالٍ(٦)، ورُبَّمَا حُكِيَ المضمَرُ حكايةَ المُنَكَّرِ(٧).

ويُحْكَى المفردُ المنسوبُ إليهِ حكمٌ هُوَ لِلَفْظِهِ لاَ لِمَدْلُولِهِ، أوْ يُجرَى بوجوهِ الإعرابِ اسمًا للكلمَةِ أوِ اللَّفظِ(٨).

(فصلٌ): إنْ سألَ بالهمزةِ عَنْ مذكورٍ مُنكِرُ اعتقادِ كونِهِ على مَا ذُكِرَ أوْ بخلافِهِ، حَكَاهُ غالبًا وَوَصَلَ منتهاهُ، وَلَوْ كانَ صفةً أوْ معطوفًا، في الوقفِ جوازًا بمدَّةٍ تجانِسُ حركتَهُ إنْ كانَ متحرِّكًا، أوْ بياءٍ ساكنةٍ بَعْدَ كَسْرةٍ إنْ كانَ مؤنَّثًا أوْ نونَ(إنْ) تَلِي المَحْكِيَّ توكيدًا للبيانِ،

---

(١) إذا سئل عن مذكورٍ منكر فيجري في الحكاية بمن مجرى الحكاية بأيّ، فإذا قيل: قام رجل، قلت: مَنُو؟ ورأيت رجلاً، قلت: مَنًا؟ ومررت برجلٍ، قلت: مني؟ وربما سكنت في الأفراد وحركت في التثنية، أي قبل تاء التأنيث؛ وفي تثنية المؤنث، نحو: مَنْتُ؟ بسكون النون والتاء، والفصيح تحريك النون بالفتح، والحكاية في مَنَتْ؟ ومَنة؟ مقدرة في التاء والهاء، ومنهم من يقول في تثنية المؤنث: مَنَتان؟ منتين؟ بتحريك النون في التاء، وهو القياس. ويحكى في أيّ الإعراب فقط، ولا يثنى ولا يجمع في تأنيث ولا تذكير، ويأتي في المؤنث بالتاء فتقول لمن قال: قام رجل، أو رجلان، أو رجال: أيُّ؟ ولمن قال: رأيت رجلاً، أو رجلين أو رجالاً: أيا؟ ولمن قال: مررت برجل أو رجلين أو رجال: أيّ؟ أو بأيّ: وتقول في المؤنث: أيَّة، برفع إن رُفع، ونصب أو جرّ إن نُصب أو جُرَّ. ينظر: المساعد ٣/٢٦٠-٢٦٣.

(٢) ينظر: الكاتب ٢/٤١٠،٤١١، والهمع ٥/٣٢٢.

(٣) ينظر: التسهيل ٢٤٨، و المساعد ٣/٢٦٣-٢٦٤ ، و والهمع ٥/٢٣٢،٣٢٤.

(٤) الكتاب ٢/٤١٣،٤١٤، و ينظر: التسهيل ٢٤٨، والهمع ٥/٣٢٥-٣٢٦.

(٥) ينظر: التسهيل ٢٤٩.

(٦) ينظر: التسهيل ٢٤٩.

(٧) ينظر: التسهيل ٢٤٩ والهمع ٥/٣٢٣.

(٨) ينظر: التسهيل ٢٤٩ والهمع ٥/٣٢٦.

ورُبَّما وَلِيتْ دونَ حكايةٍ ما يَصُحُّ بِهِ المعنَى، كقولِ مَنْ قِيلَ لَهُ: أتَفْعَلُ؟: أَأنا إِنيهْ؟ وقد يُقالُ: أَذَهَبْتُوه ؟ لِمَنْ قالَ: ذهبتُ، فإنْ فَصَلَ بينَ الهمزةِ والمذكورِ (بقولٍ) أوْ نحوِهِ، أوْ كانَ /٦٤ب/ السَّائِلُ واصِلاً أوْ غيرَ مُنْكِرٍ، لَمْ تُلْحَقْ هذِهِ الزوائِدُ[١]. **٦٤ب**

(فصلٌ): إذا نطقَ بكلمةٍ مُتَذَكِّرٌ غيرُ قاصدٍ للوقفِ وَصَلَ آخرَهَا بمدَّةٍ تُجانِسُ حركَتَهُ إنْ كانَ مُتَحَرِّكًا، وبياءٍ ساكنةٍ بعدَ كسرةٍ إنْ كانَ ساكنًا صحيحًا، ولاَ تَلِي هذهِ الزيادةَ هاءُ السَّكتِ ، بخلافِ زيادَةِ الإنكارِ[٢].

(١) الكتاب ٤١٩/٢-٤٢٢، و ينظر: التسهيل ٢٤٩ والهمع ٣٢٢/٥-٣٢٣.

(٢)ينظر: التسهيل ٢٥٠ والمساعد ٢٧٦/٣-٢٧٧.

بابُ الإخبارِ

شرطُ الاسمِ المُخبَرِ عنهُ في هذا البابِ جوازُ استعمالِهِ [1] مرفوعًا مؤخَّرًا مُثبتًا مَنُوبًا عنهُ بضميرٍ لا يطلبُهُ بالعَودِ شيئانِ، وأنْ يكونَ من جملةٍ يَصِحُّ جَعْلُهَا صِلةً، فإنْ كانَ كذلكَ أُخْبِرَ عَنهُ مطلقاً بِمَا يُوافِقُهُ مِنَ (الَّذي) وفُرُوعِهِ، وبالألِفِ واللاَّمِ إنْ صُدِّرَتِ الجملةُ الَّتي هُوَ مِنْهَا بِفِعْلٍ يُصَاغُ مِنْهُ صِلَةٌ لَهُمَا، وذلكَ بتقديمِ الموصولِ مُبتدَأً، وتأخيرِ الاسمِ خبرًا، وجَعْلِ
٦٥أ مَا بينَهُمَا صِلَةً عائِدًا مِنْهَا إلى المَوْصُولِ ضَمِيرٌ/٦٥أ/يَخْلُفُ الاسمَ في الإعرابِ والمَحَلِّ[2].

(١) في س : إمكان الاستغناء عنه بأجنبي ، بدلاً من : جوازُ استعمالِه .

(٢) وضع أهل العربية هذا الباب، ليعلم به ضبط المتعلم ما تعلمه من أبواب النحو، وكذلك باب المخاطبة، وشرط الاسم المخبر عنه في هذا الباب الاستفادة، ومعنى ذلك أن يكون للاسم الذي قيل: أخبر عنه بالذي، معنى ذلك المحل، وتحصل بالإخبار فائدة، فلا يخبر عن بكر من أبي بكر، والقيس في امرئ القيس ولا عن اثنين من: هذا ثاني اثنين؛ فلا يقال: اللذان هذا ثانيهما اثنان، لأنه لا فائدة في الإخبار بذلك. ينظر: المساعد ٢٧٨/٣.

بابُ التَّذكيرِ والتَّأْنِيثِ

أصلُ الاسمِ التَّذكيرُ، فاستَغْنَى عَنْ علامَةٍ بخلافِ التأنيثِ، فإنَّ علامَتَهُ في الأسماءِ المتمكِّنَةِ تاءٌ ظاهِرَةٌ أوْ مُقدَّرَةٌ، أوْ ألِفٌ مقصورةٌ أوْ ممدودةٌ [١]، ويُعْلَمُ تأنيثُ مَا لَمْ تظهرُ العلامةُ فيهِ بتصغيرِهِ، أوْ وصفِهِ أوْ ضميرِهِ أوِ الإشارَةِ إليهِ أوْ عَدَدِهِ أوْ جَمْعِهِ على مثالٍ يَخُصُّ المؤنَّثَ غالبًا[٢]. وأكثرُ مجيءِ التاءِ لِفَصْلِ أوصافِ المؤنَّثِ مِنْ أوصافِ المُذَكَّرِ، أوِ الآحادِ مِنْ أجناسِهَا المخلوقَةِ، ورُبَّمَا فَصلَتِ الأسماءَ وآحادَ الأَجناسِ المصنوعَةِ، ورُبَّمَا لَحِقَتِ الجِنْسَ وفارَقتِ الواحدَ [٣]، وتجيءُ أيضًا لتأكيدِ التَّأنيثِ أوِ الجَمْعِ، أوْ لبيانِ النَّسبِ أو التَّعريبِ أوِ المبالغَةِ أوْ عوضًا عَنْ محذوفٍ، والجنسُ المُتَّميِّزُ واحِدُهُ يُذَكَّرُ وَيُؤنَّثُ، إلاَّ أنْ يَغْلِبَ استعمالُهُ بأحَدِ الحُكْمَيْنِ[٤].

٦٥ب (فصلٌ): الغالبُ في الصِّفاتِ المختَصَّةِ بالإناثِ/٦٥ب/ أنْ لاَ تَلحقَهَا التَّاءُ، إلاَّ أنْ يُقصَدَ بِهَا معنَى الفِعْلِ، وذلكَ لتأْدِيَتِهَا معنَى النَّسَبِ، أوْ لتذكيرِ مَا وُصِفَ بِهَا في الأَصْلِ، أوْ لأَمْنِ اللَّبْسِ، ورُبَّمَا جاءَتْ كذلكَ صفاتٌ مُشْتَرَكَةٌ[٥].

(فصلٌ): لاَ تلحَقُ التاءُ غالبًا صفةً على مِفْعَالٍ[٦] أوْ مُفْعِلٍ[٧] أوْ مِفْعِيلٍ[٨] أوْ فَعُولٍ بمعنىَ فاعِلٍ[٩]، أوْ فَعِيلٍ بمعنَى مَفعُولٍ[١٠]، إلاَّ أنْ يُحْذَفَ موصوفٌ فَعِيلٍ فَتَلْحقهُ، ولِشَبَهِهِ

---

(١) الكتاب ١٦٦/٤، و ينظر: التسهيل ٢٥٣.

(٢) الجمع على مثال يخص المؤنث، كهندات، فهذا الجمع يخص المؤنث، أو يغلب فيه كأفعُل، فإنه غلب في المؤنث، كعُقاب وأعقُب، ويمين وأيمُن، فإذا جمع اسم على (أفعل) قضي بتأنيثه، مالم يُعلم تذكيره، لقلة ذلك في المذكر، كغُراب وأغرُب، وجنين وأجْنُن. المساعد ٢٩١/٣-٢٩٢.

(٣) ربما خفة الجنس وفارقت الواحد، كقولهم: كم؟ للواحد، وكماة للجمع.

(٤) ينظر: التسهيل ٢٥٣ والمساعد ٢٩٤/٣ ، والهمع ٦٣،٦٢/٦.

(٥) وذلك كحامل ومرضع وطالق؛ فهذه ونحوها لا تلحقها التاء، فإن قصد بها معنى الفعل أُنثت بالهاء وإلا فلا، وجعل من : { يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ } الحج ٢. وذلك لتأديتها معنى النسب أي ذات حمل أو لتكير ما وصفها في الأصل أي شخص مرضع. أو لأمن اللبس، وربما جاءت كذلك صفات مشتركة، أي بغير تاء عند قصد المؤنث، قالوا: رجلٌ جُنُبن وامرأة جُنُب. المساعد ٢٩٠/٢-٣٠١.

(٦) مثال(مِفعال): معطار ومذكار. المساعد ٣٠١/٣.

(٧) مثال(مُفعِل): مُذكر مُحمِق. المساعد ٣٠٢/٣ . وقال في التسهيل ٢٥٤: (لا تلحق التاء غالباً صفة على مِفعال أو مُفعل أو مِفْعَل...) فزاد(مِفعَل) عما هنا.

(٨) مثال ذلك: مِكْثير ومعطِير. المساعد ٣٠٢/٣.

(٩) مثال ذلك: صَبور وشكور. المساعد ٣٠٢/٣.

(١٠) مثال ذلك: جريح وقتيل: المساعد ٣٠٢/٣.

بِفَعِيلٍ الَّذي بمعنَى فاعِلٍ قَدْ يُحْمَلُ أحدُهُمَا على الآخَرِ في اللِّحاقِ وعَدَمِهِ[1]، وَصَوْغُ فَعِيلٍ بمعنَى مَفعُولٍ مَعَ كَثْرَتِهِ غيرُ مَقِيسٍ، وَرُبَّمَا جاءَ بمعنَى مُفْعَلٍ[2] ، وقَدْ أُنِّثَتْ صِفَاتُ ذكورٍ لِتَأْنيثِ مَا وُصِفَ بِهَا في الأصلِ [3].

(١) ينظر: التسهيل ٢٥٤، و المساعد ٣/٣٠٢-٣٠٣، والهمع ٦/٦٣.

(٢) ويجيء فعيل بمعنى مُفعِلٍ كقولهم: أعقدتُ العسلَ، فهو عقيد أي مُعقَّد.

(٣) ينظر: التسهيل ٢٥٤.

بابُ ألفَي التَّأنيثِ

تُعْرَفُ المقصورَةُ بموازنةِ مَا هِيَ فيهِ لِفُعْلَى وفَعْلَى وفُعَلَى وَفَعْلَلَى وفِعْلَى مصدرًا، أوْ جَمْعًا، وفَعْلَى جَمْعًا أوْ مُؤَنَّثًا لِفَعْلاَنِ، وإنْ صُرِفَ مَا /٦٦ أ/ سِوَى ذلكَ أوْ ذُكِّرَ أوْ لَحِقَتْهُ التَّاءُ غالبًا، فألِفُهُ للإلحَاقِ، وإلاَّ فَهِيَ للتَّأنيثِ[١]. ٦٦ أ

وتُعْرَفُ الممدودةُ بموازنَةِ مَا هِيَ فيهِ لِحَمْرَاءَ [٢]، أَوْ دَأْثَاءَ [٣] أَوْ كُرَمَاءَ، أوْ سِيَرَاءَ[٤]، أوْ أَصدِقَاءَ، أَوْ كِبْرِيَاءَ أَوْ سَائِبَاءَ أَوْ عَقرَبَاءَ، أو قُرفُصَاءَ[٥]، أَوْ عاشُورَاءَ أَوْ بَرُوكَاءَ[٦]، أَوْ بَرَاكَاءَ[٧]، أَوْ زَكَرِيَّاءَ، أَوْ زِمِكَّاءَ[٨]، أَوْ مَشيُوخَاءَ[٩]، أَوْ قَرِيثاءَ[١٠]، وَأَمَّا فِعْلاَءَ ، وفُعْلاَءَ، فَلِلإلحاقِ بقرطاسٍ وبُرْهَانٍ[١١].

---

(١) ينظر: التسهيل ٢٥٥،٢٥٦، والمساعد ٣٠٨/٣.

(٢) ينظر: المساعد ٣١٧/٣، وما بعدها .

(٣) الدأثاء: الأَمةُ الحمقاء، ينظر: اللسان: دأث.

(٤) وهو فعلاء، والسِّيَرَاء: ضرب من النبت، وثوب مخطط يُعمل من القز. اللسان(سير)، والمساعد ٣١٧/٣.

(٥) القُرفصاء بالضم لم يجيءْ إلاّ اسماً، وهو قليل، يقال قَعَدَ القُرفُصاء، إذا اجتمع في قعدته. اللسان(قرفص)، والمساعد ٣٢١/٣.

(٦) ابتركوا؛ جَثَوا للرُّكبِ فاقتتلوا، وهي البَركاء. القاموس(برك).

(٧) وهو فَعَالاء، والبَركاء أن يبركوا بإبلهم وينزلوا عن خيلهم، ويقاتلوا رجّالةً وبركاءُ كل شيء: معظمهُ وشدتُهُ. اللسان(برك)، والمساعد ٣١٧/٣.

(٨)الزِّمَكَّى، يمد ويقصر، أصل ذنب الطائر، وقيل كله، ينظر: اللسان(زمك).

(٩)مَشْيُوَخاء: مَفعولاء، لجماعة الشيوخ، اللسان(شيخ)، والمساعد ٣٢٢/٣.

(١٠) القَرِيثاء بالمد، لضرب من التمر، وهو أطيب التمر بسراً. اللسان(قرث)، والمساعد ٣٢٥/٣.

(١١) ينظر: التسهيل ٢٥٦،٢٥٧ ، والمساعد ٣١٧/٣-٣٢٨، والهمع ٧٣/٦-٧٦.

بابُ المقصورِ والممدودِ

كُلُّ معتلِّ الآخِرِ وجَبَ فَتْحُ[1]. مَا قَبْلَ آخِرِ نظيرِهِ الصَّحيحِ فَقَصْرُهُ مَقِيسٌ، كاسمِ مفعولِ مَا زادَ على ثلاثةِ أحرفٍ ، ومصدرِ فَعِلَ اللاَّزِمِ، والمَفْعَلِ والمِفْعَلِ، وجَمْعِ فُعْلَةٍ، وَفِعْلَةٍ، والفُعْلَى مؤنَّثِ الأَفْعَلِ، فإنْ لَزِمَ قبْلَ آخِرِ نظيرِهِ ألِفٌ فَمَدُّهُ مَقيسٌ، كمصدرِ مَا أَوَّلُهُ همزةُ وصلٍ، موازِنِ فَعَّالٍ، ومِفْعَالٍ ، وتَفْعَالٍ ، وواحِدِ أَفْعِلَةٍ غالبًا ، ومَا لَمْ يكُنْ كذلكَ فَمَأْخَذُهُ السَّماعُ[2].

---

(١) في س : فُتِحَ ، بدلاً من : وجبَ فتحُ.

(٢) ينظر: التسهيل ٢٥٨ ، وشرح الشافية للرضي ٢/٣٢٤-٣٢٥.

بابُ التقاءِ السَّاكِنَيْنِ

٦٦ب /٦٦ب/ لاَ يَلتَقِي ساكِنَانِ في الوَصْلِ غالبًا إلاَّ أوَّلُهُمَا حرفُ لِينٍ ، وثانِيهُمَا مُدغَمٌ ؛ ورُبَّما فُرَّ مِنْ ذلكَ بِجَعْلِ همزةٍ مفتوحةٍ بدلَ الألِفِ، فإنْ لَمْ يُدْغَمِ الثَّانِي حُذِفَ الأوَّلُ إنْ كانَ مَمْدُودًا، أوْ نونَ توكيدٍ خفيفةً، أو نونَ(لَدُنْ) فإنْ كانَ غيرَهُنَّ حُرِّكَ مَا لَمْ يَكُنِ الثَّانِي آخِرَ كلمةٍ وليسَ بتنوينٍ فَيُحَرَّكُ هُوَ. ورُبَّما حُذِفَ الأوَّلُ إنْ كانَ تنوينًا ، وأُثْبِتَ إنْ كانَ ألِفًا[١].

وَأَصْلُ مَا حُرِّكَ مِنْهُمَا الكَسْرُ، ويُعدَلُ عَنْهُ تَخْفِيفًا، أَوْ إتباعًا، أَوْ رَدًّا للأصْلِ، أَوْ تَجَنُّبًا لِلَّبْسِ، أَوْ حَمْلاً على نَظِيرٍ، أَوْ إيثارًا للتجانُسِ[٢].

(فصلٌ): تُفتَحُ نُونُ(مِنْ) مَعَ لاَمِ التَّعريفِ[٣]، وتُكسَرُ مَعَ غيرِهَا غالبًا، والكَسْرُ مَعَهَا[٤] أَقَلُّ مِنَ الفَتْحِ مَعَ غيرِهَا، وتُكْسَرُ نُونُ(عَنْ) مطلقًا، وَرُبَّمَا ضُمَّتْ مَعَ لاَمِ التَّعريفِ. وتُضَمُّ الوَاوُ المفتُوحُ مَا قَبْلَهَا إنْ كانتْ لِلْجَمْعِ، وإلاَّ كُسِرَتْ، وَقَدْ تَرِدُ بالعَكْسِ[٥].

٦٧أ (فصلٌ): استَصْحَبَ بَنُو تَمِيمٍ إدغامَ الفِعْلِ المُضَعَّفِ اللاَّم السَّاكِنِهَا/٦٧أ/ جَزْمًا أَوْ وَقْفًا، والتَزَمُوا فَتْحَ المُدْغَمِ فيهِ في(هَلُمَّ) مُطْلَقًا، وفي غيرِهَا قَبْلَ هاءِ غائبةٍ، وَضَمَّهُ[٦] في المضمُومِ الفاءِ قَبْلَ هاءِ غائِبٍ، ورُبَّمَا كُسِرَ ، ولاَ يُضَمُّ قَبْلَ ساكِنٍ، بَلْ يُكْسَرُ غالبًا. وإنْ لَمْ يتَّصِلْ بشيءٍ مِمَّا ذُكِرَ فُتِحَ أَوْ كُسِرَ أَو أُتْبِعَ حركَةَ الفاءِ، وَبَعْضُهُم أَدْغَمَ والتَزَمَ الفتحَ في المتَّصِلِ بِضَمِيرٍ يُسَكَّنُ مَا اتَّصَلَ بِهِ، وَفكَّ الحِجَازِيُّونَ جَمِيعَ ذلكَ [٧].

---

(١) ينظر: التسهيل ٢٥٩.

(٢) ينظر: التسهيل ٢٥٩.

(٣) في س : حرف التعريف ، بدلاً من : لام التَّعريف .

(٤) أي مع لامِ التعريف.

(٥) ينظر: التسهيل ٢٥٩-٢٦٠.

(٦) يريد بذلك ضمُّ المدغم فيه، في المضموم الفاء قبل هاءِ غائب نحو: لم يَرُدَّهُ، و رُدَّهُ، المساعد ٣/٣٤٥.

(٧) ينظر: التسهيل ٢٦٠.

بابُ الاسم المنسوبِ إليهِ[1]

وَهُوَ المزيدُ آخِرَهُ للنَّسبِ ياءٌ مشدَّدَةٌ مكسورٌ مَا قَبلَهَا، يُحذَفُ لأَجْلِهَا مَا قَبْلَ المَكْسُورِ مِنْ ياءٍ مُدْغَمٍ فيهَا مِثلُهَا مَا لَمْ ينفَصِلْ، ويُحذَفُ أيضًا مَا كانَ آخِرَ الاسمِ مِنْ ياءٍ مشدَّدَةٍ رابِعَةٍ فصاعدًا، فإنْ كانَتْ ثالثةً نُسِبَ إلى مَا هِيَ فيهِ، كَمَا يُنسَبُ إلى المقصورِ الثُّلاثِيِّ، وتُحذَفُ أيضًا تاءُ التأنيثِ، وَعَلاَمةُ التَّثْنِيَةِ، وَجَمْعِ التَّصحيحِ في غيرِ جارٍ مَجْرَى(فَعْلاَنَ) أو غِسلينَ، ويُحذَفُ أيضاً آخرُ المنقوصِ، أو المقصورِ رابعاً فصاعداً /٦٧ب/ ما لم يكُن الرابعُ ألفاً لغيرِ التأنيثِ فَتُقلَبُ واوًا، وقد تُحذَفُ، وإنْ كانَ أَلِفاً للتأْنيثِ فيمَا سُكِّنَ ثانيُهُ فَقَدْ تُقْلَبُ واوًا بَعْدَ زيادةِ أَلِفٍ ودونَ ذلكَ ، ورُبَّمَا فُعِلَ بالمنقوصِ الرُّباعِي مَا يُفْعَلُ بالثُّلاثِيِّ، ويُحذَفُ أَيضًا لياءِ النَّسَبِ عجزُ المُرَكَّبُ بغيرِ إضافَةٍ، وصَدْرُ ذِي الإضافَةِ إنْ كانَ مُعَرَّفًا بالثَّاني، أَوْ كنيَةً وعَجْزُهُ إنْ لَمْ يَكُنْهُمَا، وَرُبَّمَا حُذِفَ صَدْرُهُ ، وَقَدْ يُبْنَى مِنْ جُزْءَيِ المُرَكَّبِ اسْمٌ فيُنسَبُ إليْهِ[2].

٦٧ب

(فصلٌ): يُقالُ في (فَعِيلَةٍ): فَعَلِيٌّ : وفي (فُعَيْلَةٍ) و (فَعُولَةٍ) : فُعَلِيٌّ ، مَا لَمْ يُضَاعَفنَ، أو تَعْتَلُّ عَيْنُ (فَعُولَةٍ) أوْ (فَعِيلَةٍ) صحيحةِ اللاَّمِ[3].

واعْتِلاَلُ لاَمَيْ (فُعَيْلٍ) و(فَعِيلٍ) يُلْحِقُهُمَا بـ(فُعَيْلَةٍ) و(فَعِيلَةٍ)، ومَا أُلْحِقَ مِنْهُمَا صَحِيحُ اللاَّمِ لَمْ يُقسْ عليهِ [4] ، و(فَعُولَةٌ) المُعْتَلُّ اللاَّمِ كالصَّحِيحِهَا لاَ كـ(فَعُولٍ)، خِلاَفًا لأَبِي العبَّاس[5].

---

(١) يجعل حرف إعراب المنسوب إليه، ياء مشدَّدة، تلي كسرة، نحو: هاشميّ ومالكيّ.

(٢) وقد يبنى من جزءي المركب اسم فينسب إليه، كقولهم في امرئ القيس: مرقَسيّ، وفي عبد القيس: عبقسيّ، وفي حضر موت: حضرميّ، وفي عبد الدار: عبدريّ، المساعد ٣٦٤/٣ .

(٣) يقال في فعيلة: فَعَليّ، كحنفيّ في حنيفة، وفي فَعِيلَة وفَعُولَة: فُعَلِيّ، فتقول في جُهَينة وبُثينة: جُهَنِيّ وبُثَنيّ. وفي فَعِيلة وفَعُولَة في حَمُولة، ورَكُوبَة: حَملي ورَكَبى. ما لَم تعتل عين فَعُولة أو فَعِيلَة صحيحة اللاَّم، مثاله : قَؤُولة وطَويلَة، فنقول: قَؤُولي وطويليّ، ولا تحذف لئلا تتحرك الواو وينفتح ما قبلها فتقلب ألفاً، فيكثر التغيير. المساعد ٣٦٥/٣-٣٦٦.

(٤) كقولهم في هُذَيل: هُذَلي، وفي ثقيف: ثقفيّ، والقياس عدم الحذف، فتقول: هُذيليّ وثقيفيّ ، واحترز بصحيحها من قصيّ وعليّ ونحوِهِمَا.

(٥) ينسب إلى عَدُوَّة كما ينسب إلى شَنُوءة ، فتقول: عَدوي ، كما تقول: شَنَئيّ، فلا تقول:عَدُوِيّ، بلا تغيير ، كما يقال ذلك في عَدُوّ. المساعد ٣٦٧/٣.

(فصلٌ) : تُبدَلُ الواوُ مِنْ همزَةِ الممدودِ غيرِ المنصَرِفِ ، والمُنْصَرِفِ وَجْهَانِ ، أجوَدُهُمَا فيمَا همْزَتُهُ أصْلٌ التَّصْحِيحُ [١] ، وَمِنْ آخِرِ الثلاثيِّ المقصورِ /٦٨أ / أوْ المنقوصِ مفتوحًا مَا قَبْلَ آخِرِهِ[٢]، ورُبَّمَا فُعِلَ ذلكَ بنحوِ (مَرْمِيٍّ [٣])، وتُبدَلُ الوَاوُ أيضًا مِنْ آخِرِ (لِيٍ) ونحوِهِ[٤]، وَمِنَ الثُّلاثيِّ بَعْدَ فَتْحِ ثانيهِ، وَرَدِّهِ إلى أَصْلِهِ، خلافًا لأبي عمرو في عدمِ تغييرِهِ[٥]. وتُبدَلُ كَسْرَةُ عَيْنِ الثلاثيِّ فَتْحَةً، وتركُ ذلكَ في نحوِ(تَغْلِبٍ) أعرَفُ[٦]. ٦٨أ

(فصلٌ): المحذوفُ اللاَّمِ إنْ جُبِرَ بِرَدِّهَا في التَّثْنِيَةِ والجمعِ بالألِفِ والتَّاءِ جُبِرَ في النَّسَبِ، وإلاَّ فوجهانِ[٧]. ولا تُرَدُّ عينُ المجبورِ إلى أصلِهَا، بَلْ تُفتَحُ إنْ لَمْ تَكُنْ مُضَعَّفَةً، خلافًا للأخفشِ ، وإنْ كانَتْ في أوَّلِهِ همزةُ الوَصْلِ حُذِفَتْ، وإنْ لَمْ يُجْبَرْ لَمْ تُحْذَفْ ، ويُضَعَّفُ آخِرُ الثُّنائِي المجهولِ الأصلِ، وإنْ كانَ أَلِفًا جِيءَ بعدَهَا بهمزةٍ، ولاَ رَدَّ في نحوِ(عِدَةٍ) إلاَّ أنْ تَعْتَلَّ لاَمُهُ[٨].

(فصلٌ): تُبدَلُ الهمزةُ من ياءٍ نحو(سقايةٍ) وقد تُجعلُ واواً[٩]، وفي نحو(غايةٍ) ثلاثةُ أوجهٍ: أجودها الهمزُ[١٠]، ولا يغيَّرُ ما لامُهُ ياءٌ أو واوٌ من الثلاثيِّ الصحيحِ العينِ السّاكِنِها،

---

(١) ينظر: التسهيل ٢٦١، وشرح الشافية للرضي ٥٤/٢.

(٢) ينظر: التسهيل ٢٦٢.

(٣) ينظر: التسهيل ٢٦٢، وشرح الشافية للرضي ٤٩/٢.

(٤) ينظر: التسهيل ٢٦٤.

(٥) ينظر: التسهيل ٢٦٢.

(٦) الكتاب ٣٤٠/٣-٣٤١ ، و ينظر: التسهيل ٢٦٣.

(٧) محذوف اللام يجبر ردها إن كان معتل العين، نحو: شاه، أصله: شَوهَة كصَحْفة، فحذفت لامه، فوليت تاء التأنيث الواو، ففتحت فصارت متحركة مفتوحاً ما قبلها، فقبلت ألفاً. وكذا صحيح العين إن جبر ردها في التثنية نحو: أخ وأب، قالوا في التثنية: أخوان وأبوان، برد اللام، فترد في النسب، فيقال: أخويّ وأبويّ، والجمع بالألف والتاء، نحو: أخت وسنة، قالوا في الجمع المذكور: أخوات وسنوات، برد اللام، فيقال في النسب: أخويّ وسنويّ، ومن جعل اللام هاء في سنة، قال: سنهيّ، وقد قالوا: سانَهتُ. وإن لم يجبر بالرد في التثنية والجمع المذكور، فوجهان، الرد وعدمه، نحو: غَد وشفة يقال في التثنية: غدان وشفتان، فيقول في النسب غَدويّ وشفَهيّ، وغَديّ وشَفيَ، بالإثبات والحذف. المساعد ٣٧٠/٣-٣٧٢.

(٨) ينظر: التسهيل ٢٦٣-٢٦٤.

(٩) تبدل همزةً ياءُ سقاية، فتقول: سقائيّ، وقد تجعل واوًا فتقول: سقاويّ.

(١٠) يقال غايي، بإبقائه على لفظهِ، وغائي، بقلب الباء همزة. وغاوي، بقلب الهمزة المبدلة من الياء واواً، وأجودها الهمز، وذلك لسلامته من ثقل الياءات.

٦٨ب خلافًا ليونُسَ في فتح عينهِ وقلبِ يائهِ واواً إن كان/٦٨ب/ ذا تاءِ تأنيثٍ[١]. والنَّسَبُ إلى (أُختٍ) ونظائِرها كالنَّسبِ إلى مُذكراتِها، خلافاً ليونُس في إيلائِهِ ياءَ النَّسب تاءَاتِها[٢]. وتقول في (فمٍ) و(ذي) و(ذاتٍ) و(شاةٍ): فَمِيٌّ و فَمَوِيٌّ، وذوَوِيٌّ، وشاهيٌّ [٣].

(فصلٌ): يُنسبُ إلى الجمعِ بلفظِ واحدهِ إن عُلِمَ، وإلاّ فَبِلَفظِهِ، وحُكمُ أسماء الجمع والجموع المُسّمّى بها حُكمُ الآحادِ، وما غُيِّرَ في النَّسبِ تغييراً لم يُذكَرْ، أو سَلِمَ ممّا ذُكِرَ حُفِظَ، ولم يُقَسَ عليهِ[٤].

(فصلٌ): قد تلحَقُ ياءُ النَّسبِ أسماءَ أبعاضَ جسم الإنسانِ[٥] مبنيَّةً على (فُعال[٦])، أو مزيداً في آخرِها ألفٌ ونونٌ للدلالةِ على عِظَمها[٧]، وتلحقُ أيضاً فارقةً بينَ الواحدِ وجنسِهِ وعلامةً للمبالغةِ، وزائدةً في بنيةِ الكلمة[٨]، ورُبَّما جَعَلوا ياءَ النَّسبِ كياءِ قاضٍ، فعَوَّضوا ألفاً قبلَ ما تَليهِ الياءُ[٩]، ويُستغنى عن الياءِ غالباً بصوغِ(فعَّالٍ) من لفظِ المنسوب إليهِ إن قُصِدَ الاحترافُ والمعالجةُ، وبصوغِ(فاعِلٍ) إن قُصِدَ معنى ذي الشيءِ لا غيرُ، ورُبَّما أُقيمَ(فعَّالٌ) مقامَ (فاعِلٍ).

---

(١) تقول في ظبيٌ ودَلو: ظَبييّ ودلويّ، وعلى مذهب يونس يقال: ظَبَويّ وغزّويّ، بفتح الغين وبالواو، إن أنث بالتاء. المساعد ٣/٣٧٦.

(٢) فنقول في أخت وبنت وثنتان: أخويّ وبنويّ وثنويّ، ويقول يونس أختيّ، وبنتيّن في إيلاء ياء النسب التاء.

(٣) الكتاب ٣/٣٦٦،٣٦٧.

(٤) تقول في الفرائض: فرضيّ وكذا في الكتب: كتابيّ، وإلا فبلفظه، ومنه قولهم: أعرابيّ. وحكم اسم الجمع والجموع المسمى بها حكم الآحاد، فنقول في قوم: قوميّ وكذا اسم الجنس، فنقول في تمر: تمريّ، وفي الأنصار: أنصاريّ، وفي كلاب وأنمار: كلابي وأنماري، ومنه قولهم: المدائني في النسب إلى المدائن، وهو بلد بعينه. المساعد ٣/٣٧٩.

(٥) في س : أبعاض الجسد ، بدلاً من : أبعاضَ جسم الإنسانِ .

(٦) مثال ذلك: أُنافيٌّ، للعظيم الأنف، ينظر: التسهيل ٢٦٥-٢٦٦، وشرح الشافية للرضي ٢/٨٤.

(٧) نحو: رقبانيّ ولحيانيّ، للعظيم الرقبة واللحية.

(٨) الفارقة مقولك: زنجيّ وزنج، ويهودي ويهود، وعلامة للمبالغة نحو: رجل أعجميّ وأحمريّ، إذا كان كثير العجمة والحمرة، وزائدة نحو: كرسيّ حواريّ بمعنى ناصر.

(٩) ذلك قولهم في يمنيّ: يمانٍ وفي شاميّ شامٍ فيصيران كقاضٍ.

يَدُلُّ غالبًا على قليلِهِ وَهُوَ مِنْ ثلاثةٍ إلى عشرةٍ تَصْحِيحُهُ أَوْ تَكْسِيرُهُ على (أَفْعُلٍ) أَوْ (أَفْعَالٍ) أَوْ(أَفْعِلَةٍ) أَوْ(فِعْلَةٍ) [١] إلاَّ فيمَا أُهْمِلَ جَمْعُهُ بغيرِ ذلكِ، فَمِنَ الأسماءِ مَا جُمِعَ في الحَالَيْنِ بِمَا هُوَ لإحْدَاهُمَا، وَمَا حُذِفَ في الإفرادِ مَرْدُودٌ في التَّكسيرِ، وَإذا أَحَلْتَ على اسْمٍ فَلْيُقَسْ عليهِ مُوازِنُهُ مَا لَمْ يَمْتَزْ بِجمُودٍ أَوِ اشتقاقٍ أَوْ عَدَمِ قَيْدٍ[٢].

فَصْلٌ): (أَفْعُلٌ) لِصَحيحِ العَيْنِ كَفَلْسٍ، وَلِمُؤَنَّثٍ كَعَناقٍ وَذِراعٍ وَعِقابٍ ، ويُحْفَظُ في نحوِ عَيْنٍ وَثَوْبٍ وَعَبدٍ وَفِعْلٍ وَرَسَنٍ وَعِنَبٍ وَنِعْمَةٍ وَمَكانٍ[٣].

(فَصْلٌ): (أَفْعَالٌ): لِغَيْرِ مَا قِيَاسُهُ (أَفْعُلٌ) مِنْ ثُلاثِيٍّ جامِدٍ لاَ يُوازِنُ(فُعَلاً) غالبًا، وَلَمْ يُجاوَزْ[٤] في إبْلٍ ونحوِ فَلُوٍّ وَمُدْيٍ وَفَعَلٍ مُضَاعَفًا، وَغالبًا في نحوِ: نَمِرٍ وَعِنَبٍ وَعَضُدٍ وفُعُلٍ وَجِلْفٍ، ويُحْفَظُ في نحوِ: فَعْلٍ وَفَعِيلٍ وَخَلَقٍ وَحُرٍّ وَيَقِظٍ وَ نَكِدٍ وَشَاهِدٍ وَمَيْتٍ، وَنَدَرَ في أَلْوَدٍ، وَهُوَ تارِكُ التَّقَفُّدِ[٥].

٦٩ب (فَصْلٌ):/٦٩ب/(أَفْعِلَةٌ) لِنَحْوِ: جَنَاحٍ: وَسِلاَحٍ، وَغُرابٍ، وَرَغيفٍ، وَعَمودٍ، وَلَمْ يتجاوَزْ في المُعْتَلِّ الآخِرِ ذِي الألِفِ، وَلاَ المُضَاعَفِ غالبًا، وَيُحْفَظُ في نَحْوِ: شَحيحٍ، وَ(فِعْلَةٍ) في نَحْوِ: فَتًى، وَصَبِيٍّ، وغُلاَمٍ، وَشَيْخٍ[٦].

(فصلٌ): مِنْ أمثلةِ الكَثِيرِ(فُعْلٌ) وَهُوَ لِنَحْوِ: أَحْمَرَ وَحَمْرَاءَ، وَتُضَمُّ عَيْنُهُ الصَّحِيحَةُ اضطرارًا، وَيُحْفَظُ في نَحْوِ: أَسَدٍ وَ وَرْدٍ، وَبَدَنَةٍ، وبازِلٍ، وَفُلْكٍ . وَ(فُعُلٌ) لِمَا صَحَّ عَيْنُهُ مِنْ مُذَكَّرٍ رُباعِيٍّ مَزِيدٍ قَبْلَ آخِرِهِ مُدَّةٌ، ويُحْفَظُ في مُضَاعَفٍ ليسَ كَذَلُولٍ، وفي وَصْفٍ لَيْسَ بفَعُولٍ، وفي نحوِ صَنَاعٍ وَكَنَازٍ وَعَجُولٍ وَصَحيفَةٍ وَسَقْفٍ وَنَمِرٍ وَسَحْلٍ وَنَصَفٍ وَ خَثِنٍ وَشَارِفٍ، وَيَجِبُ تَسْكِينُ عَيْنِهِ إنْ كانَتْ واوًا إلاَّ في الضَّرُورَةِ، وَيَجُوزُ إنْ لَمْ يَكُنْهَا أَوْ لَمْ تُضَاعَفْ، وتُكْسَرُ الفَاءُ حينئذٍ في نَحْوِ: بُيُضٍ[٧].

---

(١) ينظر: التسهيل ٢٦٨، والمساعد ٣٩٣/٣.

(٢) ينظر: التسهيل ٢٦٧،٢٦٨، وشرح الشافية للرضي ٨٩/٢، والهمع ٨٧/٦-٩١.

(٣) ينظر: التسهيل ٢٦٩، وشرح الشافية للرضي ٨٩،٩٩،١٠٠،١٢٥/٢، والمساعد ٣٩٩/٣-٤٠١، والهمع ٨٧/٦-٨٨.

(٤) يعني أنّ (فِعلاً) يَلْزَمُ جَمْعُهَا على (أَفْعَالٍ)، كَإِبِلٍ وَآبالٍ، المساعد ٤٠٢/٣.

(٥) ينظر: التسهيل ٢٦٩-٢٧٠، وشرح الشافية للرضي ١١٦،١١٩/٢، و والهمع ٨٨/٦-٨٩.

(٦) ينظر: التسهيل ٢٧، وشرح الشافية للرضي ١٣١/٢، وشرح ابن عقيل ١١٨،١١٩/٤، والهمع ٩٠،٩١/٦.

(٧) الدجاجة بائض وبيوض والجمع بُيُضّ ككتُبٍ ومُيُلٍ. القاموس(بيض). وينظر: التسهيل ٢٧٠،٢٧١،٢.

(فصلٌ): (فُعَلٌ) لنحوِ غُرْفَةٍ والكُبْرَى، ويُحفظُ في نحوِ: قَرْيَةٍ ، وَحُوَلَةٍ ، وَسَرِيرٍ وَشِبْهِهِ في التَّضْعيفِ. وَ(فِعَلٌ) لنحوِ: نِعْمَةٍ، ويُحْفَظُ في نحوِ خَيْمَةٍ وَتَارَةٍ وَمَعِدَةٍ وَقَشْعٍ[1].

٧٠أ (فصلٌ): (فِعَالٌ) لِنَحْوِ: كَرِيمٍ وَكَرِيمَةٍ/٧٠أ/ وَصَعْبَةٍ وُنفَسَاءَ وَبَطْحَاءَ وَحَرْمَى وَغَضْبَانَ وَنَدْمَانٍ وَخُمْصَانٍ وَمُؤَنَّثَاتِهَا، وَلِمَا لَمْ يُلازِمْهُ غَيْرُهُ مِنَ الثُّلاثِيِّ، وَلَمْ يُجَاوَزْ في نحوِ طَوِيلٍ، وَيُنَاوِبُهُ الفُعُولُ في الثُّلاثيِّ مُسَاوِيًا في نحوِ: كَعْبٍ، وَرُبَّمَا اجْتَمَعَا، وَفَائِقًا في نحوِ: عِدْلٍ وَبُرْدٍ وَضِلْعٍ وَقَاعِدٍ، وَمَفُوقًا في نحوِ: جَبَلٍ وَبَدْرَةٍ وَبُرْمَةٍ وَصَعْبٍ، وَنَادِرًا فيمَا عَيْنُهُ واوًا، كَثَوْبٍ، وانْفَرَدَ فُعُولٌ مَقِيسًا بِمَا عينُهُ يَاءٌ، كَبَيتٍ، وبنحوِ: نَمِرٍ، وَمَحْفُوظًا بحنوِ عَنَاقٍ وَظَرِيفٍ، وانْفَرَدَ (فِعَالٌ) مَحْفُوظًا بنحوِ سِرْحَانٍ وَفَصِيلٍ وَوَجِعٍ وَجَوادٍ وَجَيِّدٍ وَرَقَبَةٍ وَهِجَانٍ، وَنَدَرَ في نحوِ: أَعْجَفَ وَعَجْفَاءَ، وَقَدْ تَلْحَقُهُمَا التَّاءُ كالبُعُولَةِ وَالجِمَالَةِ، وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهُمَا بنحوِ كَلِيبٍ وظُؤَارٍ[2].

(فَصْلٌ): (فُعَّلٌ) لنحوِ ضَارِبٍ وضَارِبَةٍ [3]. وَ(فُعَّالٌ) وَ (فَعَلَّةٌ) لِنَحوِ كَافِرٍ، فَإِنِ اعْتَلَّ لاَمُهُ، التُزِمَ بِهِ(فَعَلَّةٌ) إلاَّ مَا نَدَرَ مِنْ نحوِ غُزًّى[4].

و(فِعَلَّةٌ) لنحوِ قُرْطٍ وَغَرْدٍ وَقِرْدٍ[5]. وَ(فَعْلَى) لِـ(فَعِيلٍ) بمعنَى مَفعُولٍ مِمَّا يُكْرَهُ، وَلِمَا حُمِلَ
٧٠ب عليهِ مِنْ (فَعِلٍ) وَغَيْرِهِ لِشَبَهٍ مَعْنَوِيٍّ[6]، وَ(فِعْلَى) /٧٠ب/ قَلِيلٌ كَحِجْلَى وَظِرْبَى[7]، وَ(فُعَلاَءُ) لنحوِ كَرِيمٍ، وَجَبَانٍ، وشُجَاعٍ ما لَم يُضاعَفْ أو تَعتَلَّ لاَمُهُ فيُكسَّرُ على (أَفْعِلاَءَ)، وَيُحْفَظُ (فُعَلاَءُ) في نَحْوِ شاعِرٍ وَخَلِيفَةٍ وَ وَدُودٍ، وَسَمْحٍ، وَأَسِيرٍ[8]. وَ(أَفْعِلاَءُ) في نَحْوِ صَدِيقٍ، وَنَصيبٍ، وَهيِّنٍ[9].

---

(١) ينظر: التسهيل ٢٧٣.

(٢) ينظر: التسهيل ٢٧٢-٢٧٣، وشرح الشافية للرضي ٢/١٣٤-١٣٥.

(٣) ينظر: التسهيل ٢٧٤.

(٤) ينظر: التسهيل ٢٧٤.

(٥) ينظر: التسهيل ٢٧٥.

(٦) ينظر: التسهيل ٢٧٥.

(٧) ينظر: التسهيل ٢٧٥.

(٨) ينظر: التسهيل ٢٧٥.

(٩) ينظر: التسهيل ٢٧٥.

(فَصْلٌ): (فِعْلاَنٌ) لِذِي وَاوٍ كَعُودٍ، وَلِنَحْوِ غُرَابٍ، وَلَمْ يُتَجَاوَزْ غالبًا في نحوِ صُرَدٍ، وَيُحْفَظُ في نَحْوِ(فَعْلٍ) وَ(فَعِيلٍ) وَ(فَعَلٍ) وَصِنْوٍ وَقَعُودٍ وَصِوَارٍ[١] وَشُجَاعٍ وَحَائِطٍ[٢]. و(فُعْلاَنٌ) لِنَحوِ قَضِيبٍ، ويُحْفَظُ في (فَعْلٍ) وَ(فَعَلٍ) و(فَعَالٍ) و(فَاعِلٍ)، وَنَحْوِ ذِئْبٍ وَثَنِيٍّ وَأَسْوَدَ[٣].

(فَصْلٌ) : (فَوَاعِلُ) لِمَا ثانِيُهُ أَلِفٌ، وَتلِي عَيْنَهُ ياءٌ في نَحِوِ جامُوسٍ وَسَابَاطٍ[٤]، ويَنْدُرُ في (فاعِلٍ) وَصْفًا لمُذَكَّرٍ عاقِلٍ[٥].

(فَصْلٌ): (فَعَالَى) لنحوِ كَسْلاَنٍ، وَنَدْمَانٍ، وَذِفْرَى[٦]، وَغَضْبَى وَحُبْلَى، وَفَعْلاَءَ، وَيُحْفَظُ في نحوِ حَبِطٍ، وَيَتِيمٍ، وأَيِّمٍ، وَقَدْ تُكْسَرُ لاَمُهُ[٧]، وَ(فُعَالَى) في نحوِ كَسْلاَنٍ وأَسِيرٍ مَحْفُوظٌ[٨].

(فَصْلٌ): (فَعَائِلُ) لِـ ((فَعِيلَةٍ)، ونحو رِسَالَةٍ، وَحَمَامَةٍ، وَذُؤَابَةٍ، وَحَلُوبَةٍ، ويُحْفَظُ في الوَصْفِ والعَارِي مِنَ التَّاءِ[٩].

٧١أ (فَصْلٌ): مِثَالُ(مَفَاعِلَ) /٧١أ/ لِنَحْوِ الأَكْبَرِ، وَلِكُلِّ مَا زَادَ على ثلاثةِ أَحْرُفٍ مِنْ غيرِ مَا ذُكِرَ كانَ رَابِعُهُ حَرْفَ لِينٍ أَوْ أُوْثِرَ التَّعْوِيضُ مِنْ مَحْذُوفٍ كُسِّرَ بمثالِ(مَفَاعِيل)، ويُحذَفُ مِنَ الزَّوَائِدِ مَا يَتَعَذَّرُ بِهِ أَحَدُ المِثَالَيْنِ[١٠]، فَإِنْ اكْتُفِيَ بِوَاحِدٍ وفي الكلمَةِ أكثرُ، أُبْقِيَ مَا فيهِ معنًى زَائِدٌ، وَمَا بِحَذْفِهِ عَدَمُ النَّظيرِ، ومَا لاَ يُغْنِي حَذْفُهُ عَنْ حَذْفِ غيرِهِ، وفي تَرْجِيحِ البَقَاءِ بِصحَّةِ الزَّائِدِ أوْ تَقَدُّمِهِ أَوْ كَوْنِهِ للإلحاقِ، خِلافٌ ، فإنْ تَكَافَأَ الزَّائِدَانِ ثَبَتَ التَّخْيِيرُ، وإنْ تَعَذَّرَ أَحَدُ المِثَالَيْنِ بِبَعْضِ الأُصُولِ حُذِفَ خَامِسُهَا، أو رابِعُهَا إنْ مَاثَلَ بعضَ الزَّوَائِدِ لَفْظًا أوْمَخْرَجًا[١١].

---

(١) الصّوار: قطع بقر الوحش.

(٢) ينظر: التسهيل ٢٧٦.

(٣) ينظر: التسهيل ٢٧٥.

(٤) الساباطُ: سقيفةٌ بينَ حائطينِ بينهما ممرٌّ نافذٌ ، والجَمْعُ : سَوابِيطُ وَسَابَاطَاتٌ. القاموس(سَبَطَ).

(٥) ينظر: التسهيل ٢٧٦.

(٦) الذِّفْرَى: العظمُ الشَّاخِصُ خَلْفَ الأُذُنِ جَمْعُهُ ذِفْرَيات وَذَفَارَى. القاموس المحيط(ذفر).

(٧) ينظر: التسهيل ٢٧٦-٢٧٧.

(٨) ينظر: التسهيل ٢٧٧.

(٩) ينظر: التسهيل ٢٧٧-٢٧٨.

(١٠) يريد بهما موازياً(فعائل) و(فعاليل).

(١١) ينظر: التسهيل ٢٧٨-٢٧٩، والمساعد ٤٦٥/٣.

(فصلٌ): يُسْتَغْنَى غالبًا بالتَّصْحِيحِ عَنِ التَّكْسِيرِ في الخُمَاسِيِّ المُجَرَّدِ، وفي مَفْعُولٍ، والمُضَعَّفِ العَيْنِ غيرِ ثُلاَثِيٍّ، وفي المَزِيدِ أَوَّلُهُ مِيمٌ مَضْمُومَةٌ إِلاَّ(مُفْعُلاً) وَمَا يَخُصُّ المُؤَنَّثَ مِنْ (مُفْعِلٍ) [١].

(فَصْلٌ): أُهْمِلَتْ آحَادُ بَعْضِ الجُمُوعِ فاستُغْنِيَ بِبَعْضِهَا عَنْ تكسيرِ بعضِ الآحَادِ[٢]، وَقَدْ يُهْمَلُ تَكْسِيرُ مُذَكَّرٍ لاَ يُعْقَلُ ، فَيُجْمَعُ بالأَلِفِ /٧١ب/ والتَّاءِ[٣]، وَمَا أَفادَ مَعْنَى الجَمْعِ قابِلاً للتَّاءِ الدَّالَّةِ على الواحِدِ[٤]، أَوْ مُوَازِنًا لـ(فَعْلٍ)[٥]، أَوْ (فِعَلٍ) [٦]، أو(فَعَلٍ) [٧]، أوْ(فَعَالٍ)، أوْ(فاعِلٍ) أوْ(فُعْلَةٍ)، أوْ (فَعْلَةٍ)، فَهُوَ اسمُ جَمْعٍ لاَ جَمْعٌ، وَقَدْ يُوَافِقُ لَفْظَ وَاحِدِهِ، كَحَنْوَةٍ ، وَبُهْمَى وَطَرْفَاءَ في الأَعْرَفِ[٨] . (مَفاعِلَ) أوْ(مَفَاعِيلَ) جَمْعَ شبيهِهِ مِنْ مُثُلِ الآحادِ، ورُبَّما جُمِعَ موازِنُ(مفاعِلَ) بالألفِ والتَّاءِ[٩]. ٧١ب

(١) ينظر: التسهيل ٢٦٨.
(٢) ينظر: التسهيل ٢٨٠.
(٣) ينظر: التسهيل ٢٨٠.
(٤) ينظر: التسهيل ٢٨٠.
(٥) الكتاب ٥٨٢/٣، وينظر: التسهيل ٢٨٠.
(٦) ينظر: التسهيل ٢٨٠.
(٧) ينظر: التسهيل ٢٨٠.
(٨) ينظر: التسهيل ٢٨٠ – ٢٨١.
(٩) ينظر: التسهيل ٢٨٢.

بابُ التَّصْغِيرِ

يقبَلُهُ مِنَ المُتَمكِّنِ مَا سِوَى(غَيْرٍ) وَ (عِنْدَ) و(حَسْبٍ) و(مَعَ) وَ مَا شَابَهَ الفِعْلَ في العَمَلِ، أوْ وُكِّدَ بِهِ تَوْكِيدًا مَعْنَوِيًّا، أوْ عُلِّقَ على زَمَانٍ عَلَمًا أوْ كَالْعَلَمِ، أَوِ التُزِمَ وُرُودُهُ حالاً[1]، ويَقبَلُهُ مِنْ غيرِ المُتَمَكِّنِ(الَّذي) وَ(ذَا) وفُرُوعُهُمَا[2]، فَإذا صُغِّرَ المُتَمَكِّنُ ضُمَّ أَوَّلُهُ وقُلِبَ ثانِيُهُ واوًا، إنْ كانَ أَلِفًا زائِدَةً أَوْ مَجْهُولةَ الأَصْلِ ، وفُتِحَ مُطْلَقًا، وَزِيدَ بَعْدَهُ ياءٌ ساكِنَةٌ، يُحذَفُ لَهَا أَوَّلُ ياءَيْنِ وَلياهَا، ويُقلَبُ ياءً مَاوَلِيَهَا مِنْ واوٍ وُجُوبًا إنْ سُكِّنَتْ أوِ/٧٢أ/ اعْتَلَّتْ أوْ كانتْ لامًا، واختيارًا إن تَحَرَّكَتْ وَلَمْ تَكُنْ لاَمًا[3]. ويُكْسَرُ مَا وَلِيَ ياءَ التَّصغيرِ غيرَ آخِرٍ وَلاَ مُتَّصِلٍ بتاءِ تَأْنِيثٍ أَوْ مُنَزَّلٍ مَنْزِلَتَهُ، أَوْ مُتَّصِلٍ بِأَلِفِ التَّأنيثِ أَوِ الأَلِفِ قَبْلَهَا[4]، أَوْ أَلِفِ (أَفْعَالٍ)، أَوْ أَلِفٍ وَنُونٍ لَمْ يُبْنَ التَّكسيرُ عَلَيْهِمَا[5]. ٧٢أ

وَيُتَوَصَّلُ إلى مِثَالِ(فُعَيْلٍ) في الثُّنَائِيِّ المَحْذُوفِ الفَاءِ أوِ العَينِ أوِ اللاَّمِ بِرَدِّ المَحذُوفِ[6]. وَتُزَالُ أَلِفُ الوَصْلِ مِمَّا هِيَ فيهِ مُطْلَقًا[7].

---

(١) ينظر: التسهيل ٢٨٤.

(٢) الكتاب ٤٨٩/٣، وينظر: التسهيل ٢٨٨.

(٣) يُقالُ في التَّصغيرِ في دِرْهَمٍ ودينارٍ: دُرَيْهِمٌ ودُنَيْنِيرٌ، وَيُحذَفُ لياءِ التَّصغيرِ أَوَّلُ ياءَيْنِ وَلِيَاهَا كقولِكَ في هَبَيَّخٍ: هُبَيْخٌ، وَيُقْلَبُ ياءً مَا وَلِيَهَا مِنْ واوٍ وجوبًا بأَنْ سُكِّنَتْ ، نحو: عُجَيِّز في عَجُوْزٍ، أوِ اعتَلَّتْ، نحو: مُقَيْم في مُقَامٍ، وأصلُهُ: مُقَوْم. أوْ كانتْ لاَمًا، نحو: غُزَيِّ وغُزَيَّة وعُشَيَّة في تصغيرِ غَزْو، وَغَزْوَة وَعَشْواء. واختيارًا بأنْ تَحَرَّكَتْ وَلَمْ تَكُنْ لاَمًا احترازًا مِنْ كَرَوَان، فإنَّهُمْ قالُوا في الجَمْعِ: كَرَاوِين ، وَمَعَ هذَا لاَ يُقالُ في التَّصغيرِ إلاَّ كَرَيَّانِ وَكَرَيِّين. ينظر: المساعد ٤٩٤/٣-٤٩٦.

(٤) تقول في دِرْهَمٍ: دُرَيْهَمٌ، وإنْ كانَ مكسورًا أُقِرَّ على كَسْرَتِهِ، كَزُبَيْرِجٍ في زِبْرِجٍ، ولاَ مُتَّصِلٌ بهاءِ التأنيثِ ، فإنْ كانَ مُتَّصِلاً بِهَا فُتِحَ ، نحو: نُمَيرَة، وإلاَّ كُسِرَ ، نحو: دُحَيْرِجَة . أوِ اسمٍ منَزَّلٍ منزلتَهَا أوْ أَلِفِ التأنيثِ ، نحو: حُبَيْلى في حُبْلَى. أوِ الألفِ قبلَهَا ، نحو: حُمَيْرَاء، أوْ أَلفِ أَفْعَالٍ ، نحو: أُثَيَّاب في أَثوابٍ وأُجَيْمَالٍ في أَجْمَالٍ . أوْ ألفٍ ونونٍ مَزِيدَتَيْنِ كَسَكْران فتقولُ : سُكَيْرَان. ينظر: المساعد ٤٩٨/٣-٥٠٠.

(٥) ينظر: التسهيل ٢٨٤-٢٨٥.

(٦) يُرَدُّ مَا حُذِفَ مِنَ الثَّاني، سواءٌ أكانَ المحذوفُ فاءً كَعِدَةٍ ، أوْ عيناً كَسَهٍ أمْ لاَمًا كَيدٍ، فتقولُ: وُعَيْدَة وسُتَيْه ، ويُدَيّ، وتقول في سنةٍ : سُنَيَّة وسُنيهَةَ على اللغتين.

(٧) تُزالُ ألفُ الوصلِ مِمَّا هيَ فيهِ مطلقًا، وذلكَ لأَنَّ ثانِيَ المصغَّرِ مُتَحَرِّكٌ، فَلاَ حاجة إليها، فتقول في اسمٍ وانطلاقٍ واسْتِضرابٍ : سُمَيٌّ ونُطَيْلِيقٌ وتُضَيْرِبٌ .

وَيُتَوَصَّلُ إلى مِثَالِ(فُعَيْعِلٍ) أوْ(فُعَيْعِيلٍ) فيمَا يُكْسَرُ على مثالِ (مَفاعِلَ) أوْ (مَفَاعِيلَ) بِمَا تُوُصِّلَ إليهِمَا فيهِ . إلاَّ أَنَّ تاءَ التَّأنيثِ ، وأَلِفَهُ المَمْدُودَةَ، والألِفَ والنُّونَ المَزِيدَتَيْنِ بَعْدَ أَرْبَعَةِ أحرُفٍ فصاعِدًا ، لاَ يُحْذَفْنَ في التَّصغِيرِ(١).

وَيُرَدُّ إلى أَصْلِهِ ذُو البَدَلِ غيرِ اللاَّزِمِ، وَيُكْسَرُ جَوَازًا أَوَّلُ مَا ثانِيُهُ ياءٌ، كَمَا يُكْسَرُ في جَمْعِهِ على(فُعُولٍ) (٢).

(فصلٌ): تَلْحَقُ تاءُ التَّأنيثِ المُؤنَّثَ الخاليَ مِنْ علامَةٍ إنِ اتَّصَلَ آخِرُهُ بِياءِ التَّصغيرِ، وإلاَّ فَلاَ، إلاَّ ما نَدَرَ باللِّحاقِ أوْ عَدَمِهِ، ولاَ اعتبارَ هُنَا/٧٢ب/ بأَصالَةِ تأنيثِ المُذَكَّرِ مُسَمَّاهُ ، خِلاَفًا ليونُسَ (٣). ٧٢ب

(فصلٌ): تُصغَّرُ أسماءُ الجموعِ وجموعُ القِلَّةِ، ولاَ يُصَغَّرُ جَمْعُ كَثْرَةٍ إلاَّ بالرَّدِّ إلى أَحَدِ أَمْثِلَةِ القِلَّةِ، أَوْ إلى الواحِدِ مَجْمُوعًا بتصحِيحِ التَّذْكِيرِ إنِ اسْتَوْفَى الشُّرُوطِ، وبتصحِيحِ التَّأنيثِ إنْ لَمْ يَسْتَوْفِهَا(٤).

(فصلٌ) : قد يُهْمَلُ تَكْسِيرُ المُصَغَّرِ على غيرِ المُكَبَّرِ كَمَا صُنِعَ نَحوُ ذلكَ في التَّكسيرِ(٥).وَقِيلَ في(ذَا) وَ(الَّذي) وَفُرُوعِهِمَا، (ذَيَّا)، وَ(اللَّذَيَّا) وَ(تيَّا) وَ(اللَّتَيَّا) وَ (أُوْلَيَّاءُ) و(اللَّذيُّونَ) و(اللَّتيَّاتُ) (٦).

(فَصْلٌ): تَصْغِيرُ التَّرخيمِ بِجَعْلِ المَزِيدِ فيهِ مُجَرَّدًا مُعْطَى مَا يَلِيقُ بِهِ مِنْ (فُعَيْلٍ) أوْ (فُعَيْعِلٍ) (٧).

---

(١) ينظر: التسهيل ٢٨٥.

(٢) ينظر: التسهيل ٢٨٦.

(٣) الكتاب ٤٨٤/٣.

(٤) ينظر: التسهيل ٢٨٧.

(٥) ينظر: التسهيل ٢٨٨،٢٨٧.

(٦) الكتاب ٤٨٨/٣،٤٨٩، ينظر: التسهيل ٢٨٨.

(٧) سُمِّيَ بهذا الاسمِ ، لأنَّ في حذفِ الزَّائدِ تسهيلُ الكلمةِ ، بتقليلِ لفظِهَا، والتَّرخيمُ في اللُّغةِ : التسهيلُ، منقولٌ في أزهير: زُهَيْر، وفي مُنْطَلِقٍ: طُلَيق وفي مُسْتَخْرَجٍ: خُرَيْج وفي مُدَحْرَجٍ: دُحَيْرِج، فتجعل إنْ كانَتِ الأصولُ ثلاثةً، على مِثَالِ فُعَيْلٍ ، أو أربعةً على مثالِ: فُعَيْعِلٍ. المساعد ٥٢٩/٣.

بابُ تتميمِ الكَلاَمِ على مَعَانِي الحُرُوفِ وأَحْكَامِهَا

(قَدْ): مَعَ الماضِي لتقريبِهِ مِنَ الحَالِ، وَمَعَ المضارِعِ للتَّقْلِيلِ إنْ قَبِلاَ، وإلاَّ فَهِيَ مَعَهَا لِلْتَّحقيقِ ، ولاَ يُفْصَلُ مِنْ أَحَدِهِمَا بِغَيْرِ قَسَمٍ(١).

وَمِثْلُهَا في الأَصلِ(هَلْ) عِنْدَ سيبويهِ(٢)، وأُلْزِمَتِ الاستفهامَ مُغْنِيَةً عَنِ الهَمْزَةِ فيما لَيْسَ
٧٣أ تقريرًا، /٧٣أ/ وَلاَ طلبَ تعيينٍ، ولاَ داخِلاً على نَفْيٍ، وتَتفرَّدُ بمقامِهَا مقامَ النَّفْيِ موجبةً بـ(إلاَّ) ولأَصالَةِ الهمزةِ استأثرتْ بتَمامِ التَّصديرِ، فَدَخَلَتْ على الواوِ والفاءِ وثُمَّ، وَلَمْ يَدْخُلْنَ عليهَا(٣)، بِخِلاَفِ (هَلْ) ، وَرُبَّمَا حُذِفَتْ لِدَلِيلٍ(٤).

(فَصْلٌ): هَلاَّ: و(أَلاَّ) حَرْفَا تحضيضٍ يَلِيهِمَا ماضٍ أوْ مضارعٌ ظاهرٌ أو مضمرٌ. وَمِثْلُهُمَا(لَوْلاَ) ، و(لَوْمَا) وَيَدُلاَّن أيضًا على امتناعٍ لِوُجودٍ، فَلاَ يَلِيهما إلاَّ اسمٌ مبتدأٌ لاَ فاعِلٌ، خلافاً لبعضِ الكوفيينَ (٥).

(فَصْلٌ): (هَا) و(يَا) وَ(أَلاَّ) وَ(أَمَّا) لِلْتَّنبيهِ(٦). وأَكْثَرُ استعمالِ(هَا) مَعَ اسمِ الإشارَةِ، أوْ ضميرِ رَفْعٍ مُنْفَصِلٍ(٧)، وَقَدْ تُبْدَلُ هَمزَةُ (أَمَّا) هاءً أوْ عينًا، وتُحْذَفُ أَلِفُهَا في الأحوالِ الثَّلاثِ(٨).

(فصلٌ): مِنْ حروفِ الجَوَابِ(نَعَمْ) وَكَسْرُ عَيْنِهَا لُغَةٌ كنانيَّةٌ، وَرُبَّمَا أُبْدِلَتْ حاءً، وَهِيَ لتصديقِ مُخْبَرٍ، أوْ إعلامِ مُسْتَفْهِمٍ، أوْ وَعْدِ طالِبٍ(٩)، و(إِيْ) بِمَعْنَاهَا وتَخْتَصُّ بالقَسَمِ، وإنْ
٧٣ب وَلِيَهَا اللهُ فُتِحتْ ياؤُهَا أَوْ حُذِفَتْ/٧٣ب/[أَوْ](١٠) سُكِنَّت(١١)، وَ(أَجَلْ) لإجابَةِ المُخْبِرِ(١٢)،

---

(١) ينظر: التسهيل ٢٤٣، ٢٤٤، الكتاب ٣/١١٤، ١١٥، ١٥١، ٤/٢٢٣.

(٢) الكتاب ٣/١٨٩ ، ينظر: المساعد ٣/٢١١.

(٣) يريدُ بذلكَ : الواوَ والفاءَ وَثُمَّ، ولَمْ يَدْخُلنَ على همزةِ الاستفهامِ. المساعد ٣/٢١٦.

(٤) ينظر: التسهيل ٢٤٣.

(٥) الكتاب ١/٩٨، ٢/٣٠٨، ٣/١١٥، وينظر: التسهيل ٢٤٣-٢٤٤.

(٦) ينظر: التسهيل ٢٤٤.

(٧) ينظر: التسهيل ٢٤٤، ومغني اللبيب ٤٥٦.

(٨) عندَ حذفِ ألفِ (أمَّا) يُقالُ : أَمَ وَاللهِ وهَمَ واللهِ، وعَمَ واللهِ. ينظر: التسهيل ٢٤٤، ومعنى اللبيب ٧٨، والمساعد ٣/٢٢٩.

(٩) الكتاب ٤/٢٣٤، و ينظر: التسهيل ٢٤٤-٢٤٥.

(١٠) الزيادة من (س) يقتضيها السياق. وينظر التسهيل ٢٤٥.

(١١) الكتاب ٣/٥٠٠-٥٠١، ينظر: التسهيل ٢٤٥.

(١٢) ينظر: التسهيل ٢٤٥، و ومغني اللبيب ٢٩، والهمع ٤/٣٧١-٣٧٢.

وَ(بَلَى) لإثباتِ مَا ذُكِرَ قبْلَهَا مُثْبَتًا أَوْ مَنْفِيًّا أوْ مُسْتَفْهَمًا عَنْهُ، وَرُبَّمَا وقَعَتْ(نَعَمْ) موقِعَهَا بَعْدَ استِفْهَامٍ دَاخِلِ على نَفْيٍ[1].

(فصلٌ): (أمَّا) حَرْفُ تفصيلٍ مُؤَوَّلٌ بـ(مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شيءٍ)، فَلِذَلِكَ لَزِمَ الفَاءُ بَعْدَهَا، وَلاَ يَلِيَهَا إلاَّ مبتدأٌ أَوْ مُتَعَلِّقٌ بِفِعْلٍ بَعْدَهُ، وَتَكْرَارُهَا أَكْثَرُ مِنْ إِفْرَادِهَا[2]. و(كَلاَّ) للرَّدْعِ عَنْ زَعْمِ غَيْرِ الصَّوابِ، أَوْ لِتَوْطِئَةِ القَسَمِ[3].

(١) الكتاب ٤/٢٣٤ ، وينظر: التسهيل ٢٤٥.

(٢) ينظر: التسهيل ٢٤٥، والكتاب ٤/٢٣٥.

(٣)الكتاب ٤/٢٣٥، وينظر: التسهيل ٢٤٥.

بابُ التَّصريفِ

إنْ كانَ الاسمُ المجرَّدُ ثُلاَثِيًّا حُرِّكَ فَاؤُهُ مُطْلَقًا وَسُكِّنَ عَيْنُهُ، أَوْ حُرِّكَ بغيرِ ضمَّةٍ بَعْدَ كَسْرَةٍ أَوْ كَسْرَةٍ بَعْدَ ضَمَّةٍ إلاَّ مَا نَدَرَ مِنَ الدُّئِل[١]، وإنْ كانَ رُبَاعِيًّا تَوَافَقَ أَوَّلُهُ وثالِثُهُ في الحركاتِ، أَوْ كُسِرَ أَوَّلُهُ وفُتِحَ ثانِيُهُ أو ثالثُهُ أو ضمُّ أَوَّلُهُ وفُتِحَ ثالثُهُ، خِلاَفًا لِمُنكِرِهِ[٢]، وإنْ
٧٤أ كانَ خُمَاسِياً فُتِحَ أَوَّلُهُ كَسَفَرْجَلٍ وَجَحَمْرَشٍ[٣] أَوْ كُسِرَ كَقِرْطَعْبٍ[٤]، أَوْ/٧٤أ/ ضُمَّ كَقُذَعمِلٍ[٥]، وفي هُنَدَلِعٍ خِلافٌ[٦]، وَمَا سِوَى ذلكَ مُهْمَلٌ[٧]، وَلاَ يَنْقُصُ عَنْ ثلاثَةٍ دونَ حَذْفٍ إلاَّ حَرْفٌ أَوْ شِبْهُهُ[٨]، وَلاَ يَتَحرَّكُ في المُجَرَّدِ حَرْفٌ بَعْدَ مُتَحَرِّكَيْنِ مَا لَمْ يَكُنْ آخِرًا، إلاَّ في نَحْوِ عُلَبِطٍ[٩]، لأَنَّهُ في الأَصْلِ ذُو أَلِفٍ ثالثَةٍ[١٠]، وَلَمْ يُتَجَاوَزْ بالأَسماءِ المَزِيدِ فيهَا السَّبعةَ، وَلاَ بِالأَفْعَالِ السِّتَّةَ[١١].

(فصلٌ): يُحْكَمُ بزيادَةِ الحَرْفِ إنْ ثَبَتَ دَليلُ ذلكَ، وإلاَّ فَهُوَ أَصْلٌ، والوَزْنُ أنْ يُقَابَلَ أَوَّلُ الأُصولِ بفاءٍ، وثانِيُهَا بِعَيْنٍ، وَثَالِثُهَا بِلاَمٍ، وَرَابِعُهَا وخامِسُهَا بتضعيفِ اللاَّم مُسَوًّى بَيْنَهَا في الشَّكْلِ، وإنْ كانَ في المَوْزُونِ زائِدٌ، زِيدَ في المِثَالِ على مَا هُوَ عليهِ مِنَ الصُّورَةِ والمَحَلِّ مَا لَمْ يَكُنْ تَكْرِيرَ أَصْلٍ، فَيُكَرَّرَ في مُقَابَلَتِهِ مُقابِلُ الأَصْلِ عِنْدَ الأَكثَرِ[١٢].

(فصلٌ) : الزائدُ تكريرُ عَيْنٍ أَوْ لاَمٍ ، أَوْ عَيْنٍ وَلاَمٍ، أَوْ فاءٍ وَعَيْنٍ ، أَوْ بعضِ حروفِ
٧٤ب (سألتمونيها) ، وأقلُّهَا مَوْقِعًا الهاءُ واللاَّمُ، وإنْ كُرِّرَتِ/٧٤ب/ الفاءُ وَحْدَهَا لَمْ تُعَدَّ زائِدَةً عِنْدَ

---

(١) الدُئِلُ بالضَّمِّ وَكَسرِ الهمزةِ وَقَدْ تُضَمُّ الهمزةُ (ابنُ آوَى) . القاموس(دأل). وينظر: التسهيل ٢٩٠.

(٢) ينظر: التسهيل ٢٩٠-٢٩١.

(٣) يقال للأفْعَى العظيمةِ (جَحَمرَش)، وقالَ السِّيرافيُّ : هِيَ العجوزُ المُسِنَّةُ . القاموس المحيط (جحمرش) والمساعد ١٧/٤.

(٤) القِرْطَعْبُ ، بمعنى شيءٍ، يُقالُ مَا عِنْدَهُ قِرْطَعْبَةٌ : لا قليلٌ ولا كثيرٌ ، أَوْ شئ ، والمساعد ١٧/٤.

(٥) يقالُ للبعيرِ الضَّخْمِ : قُذَعْمِلٌ. القاموس المحيط (قذعمل).

(٦) هُنْدَلِعٍ : اسمُ بَقْلَةٍ . القاموس المحيط (هندلع) .

(٧) ينظر: التسهيل ٢٩١، وشرح الكافية الشافية ٢٠٢٤/٤-٢٠٢٦.

(٨) ينظر: التسهيل ٢٩٠،٢٩١، وشرح الكافية الشافية ٢٠١٣/٤.

(٩) يُقالُ للرَّجلِ الضَّخْمِ : (عُلَبِطٌ). القاموس المحيط (علبط).

(١٠) الكتاب ٤٣٧،٢٨٩/٤، وينظر: التسهيل ٢٩١.

(١١) ينظر: التسهيل ٢٩٠، وشرح الكافية الشافية ٢٠١٦،٢٠١٧،٢٠١٨،٢٠١٩/٤.

(١٢) ينظر: التسهيل ٢٩٣، وشرح الكافية الشافية ٢٠٢٨-٢٠٣١/٤.

الأكثرِ[١]، وَلَمْ يُزَدْ في خُمَاسِيٍّ إلاَّ حرفُ مَدٍّ قَبْلَ آخِرِهِ، وَرُبَّمَا زِيدَ بَعْدَ آخِرِهِ، وَيُزَادُ في غَيْرِهِ إلى أنْ يصيرَ سُبَاعِيًّا[٢]، وَلَمْ يُزَدْ قَبْلَ فاءِ الثُّلاَثِيِّ غَيْرِ المُناسِبِ لِحَرْفٍ أكثرُ مِنْ حرفٍ إلاَّ في (إنْقَحْلٍ) [٣] وَ(إنْزَهْوٍ) [٤]، ولاَ قَبْلَ فاءِ غيرِ الثُّلاَثِيِّ مُطْلَقًا، إلاَّ في نحوِ(تَدَحْرُجٍ) و(مُدَحْرَجٍ) [٥].

(فَصْلٌ): المَزِيدُ مُتَجَدِّدٌ وغيرُ مُتَجَدِّدٍ، وكِلاَهُمَا في الغَالِبِ مُؤَثِّرٌ في اللَّفظِ إلحاقًا أَوْ مَدًّا أو تعويضًا، وَمُؤَثِّرٌ في المعنَى، والمُلْحَقُ مَا وَازَنَ بِهِ الثُّلاثِيُّ أَوِ الرُبَاعيُّ مَا فوقَهُ محكومًا لَهُ بِحُكْمِ مُقابِلِهِ غالبًا، وإنْ كانَ المُلْحَقُ فِعْلاً وَازَنَ مصدَرُهُ مَصْدَرَ المُلْحَقِ بِهِ، وَلاَ يُزَادُ في الغَالِبِ مُلْحَقٌ أَوَّلاً، وَلاَ تُلْحَقُ أَلِفٌ إلاَّ آخِرًا، والمُلْحَقُ مَقِيسٌ إنْ كانَ بِتَكْرِيرِ اللاَّمِ ، وإلاَّ فَمَسْمُوعٌ مَا لَمْ يَكُنْ ثُلاَثِيًّا أُلْحِقَ بِخُمَاسِيٍّ ، فالمختارُ إلْحَاقُهُ بِتَكْرِيرِ عَيْنِهِ وَلاَمِهِ مُطْلَقًا، أَوْ بزيادةِ نونٍ ثالثةٍ /٧٥أ/ وأَلِفٍ آخِرَةٍ إنْ كانَ لِلإلحاقِ نحو سَفَرْجَلٍ [٦]. ٧٥أ

(فَصْلٌ) :تَمَاثُلُ الفاءِ مَعَ اللاَّمِ قَلِيلٌ ، وَمَعَ العَيْنِ أَقَلُّ، وَمَعَهُمَا مُهمَلٌ إلاَّ مَا نَدَرَ كـ (بَبَّةٍ) [٧]، وليس منهُ الوَاوُ [٨] ، خِلاَفاً للأخفشِ ، وَبَابُ سِمْسِمٍ وَصَلْصَالٍ وَاسِعٌ ، وَأُهْمِلَ (فَعْلاَلٌ) غَيْرُ الخَزْعَالِ [٩] بغيرِ تضعيفٍ وَ(فِعْلاَلٌ)[١٠] غَيْرُ مَصْدَرٍ بتضعيفٍ [١١] ، ونحو:

---

(١) ينظر: التسهيل ٢٩٣، وشرح الكافية الشافية ٤/٢٠٣١-٢٠٣٤.

(٢) ينظر: التسهيل ٢٩٤، وشرح الكافية الشافية ٤/٢٠١٨-٢٠١٩.

(٣) إنْقَحْلٌ: هوَ الرَّجُلُ الَّذي يَبِسَ جِلْدُهُ على عَظْمِهِ مِنَ البُؤْسِ والكِبَرِ والهَرَمِ. القاموس (قحل) والممتع في التصريف ١/١٣.

(٤) الكتاب ٤/٢٤٧، ينظر: التسهيل ٢٩٣.

(٥) ينظر: التسهيل ٢٩٣، والممتع ١/١٤٥،١٦٩.

(٦) الكتاب ٤/٢٤٦، ٢٤٧، ٣١١، ٣٢٧ ، و ينظر: التسهيل ٢٩٨.

(٧) ينظر: التسهيل ٢٩١-٢٩٢، والمصنف ٢/٢١٤. ويقال : غلامٌ بَبَّةٌ ، أي سمين ، أو الأحمق الثقيل، أو حكاية صوت الطفل.اللسان ببَّ .

(٨) ينظر: التسهيل ٢٩٢، والمصنف ٢/٢١٤.

(٩) في س : إلاَّ الخزعال ، بدلا من غير الخزعال . والخزعال : داء.

(١٠) في س : فَيعال .

(١١) ينظر: التسهيل ٢٩٤، والممتع ١/١٥٠-١٥١.

حَدْرَدٍ[١]، مِنَ المُكَرَّرِ العَيْنِ و(إفْعِلَةٌ) وَ(فِعْلَى) صِفَتَيْنِ، إلاَّ مَا نَدَرَ كَضِيزَى[٢]، وَ(فَيْعَلٌ) في المُعْتَلِّ، وَ(فَيْعَلٌ) في الصحيحِ[٣]، وَ(فَعْيَلٌ) [٤] و(فُعْيَلٌ) وَ(فِعْوَلٌ)، إلاَّ مَا نَدَرَ مِنْ عُلَيْبٍ[٥] وَخِرْوَعٍ وَعِثْوَدٍ[٦].

وأُهْمِلَتْ أَصَالَةُ الوَاوِ في غَيْرِ الثُّلاثِيِّ إلاَّ أنْ يَنْدُرَ، وَزِيَادَتُهَا أَوَّلاً، وَكَوْنُهَا لاَمَ مُعْتَلِّ الفَاءِ أوِ العَيْنِ، إلاَّ مَا حُفِظَ مِنْ نحوِ دَوٍ وَقَوِيَ، وَمَا نَدَرَ مِنْ قَوْقَيْتُ[٧] وَ ضَوْضَيْتُ[٨]. وَ وَاوٍ[٩].

وَأُهْمِلَتْ أَصَالَةُ الأَلِفِ، إلاَّ في حَرْفٍ أَوْ شِبْهِهِ، وَتَعَذَّرَتْ زِيَادَتُهَا أَوَّلاً، وإنْ صَحِبَتْ أكثرَ مِنْ أَصْلَيْنِ هِيَ أَوِ الوَاوُ أوِ الياءُ مُكرَّرٌ أَوْ هَمْزَةٌ مُصَدَّرَةٌ أَوْ مُؤَخَّرَةٌ /٧٥ب/ هِيَ أَوْ نُونٌ بَعْدَ ألفِ زائدةٍ أو ميمٌ مُصَدَّرةٌ، حُكِمَ بالزيادةِ مَا لَمْ يُمْنَعْ كالاشتقاقِ والحَمْلِ على الأكثرِ، أَوْ كَوْنِ المَحَلِّ غيرَ قابلٍ[١٠] وزيادةُ الميمِ حَشْوًا وآخِرًا مَحْفُوظَةٌ[١١]، وكَذَا الهمزَةُ غيرُ المسبوقَةِ آخِرًا بألفٍ[١٢]، وحروفُ بابِ وَسْوَسَ كُلُّهَا أُصُولٌ، إلاَّ أَنْ يُفْهَمَ المعنَى بِسقُوطِ ثَالِثِهَا، ففيهِ خِلاَفٌ[١٣]، ويُحْكَمُ بِأَصَالَةِ المُكَرَّرِ وَالواوِ والياءِ في كلمةٍ رُبَاعيَّةٍ مُصَدَّرَةٍ بِهَمْزَةٍ أوْ مِيمٍ مَا لَمْ تَبِنْ زِيادَتُهُنَّ بدليلٍ[١٤]، واطَّرَدَ زيادةُ النُّونِ أَوَّلاً للمضارَعَةِ ، وثانيًا في الانْفِعَالِ وفُرُوعِهِ، وثَالِثًا ساكنًا في كلمةٍ خُماسيَّةٍ ، ورَابِعًا في الافْعِنْلاَلِ وَفُرُوعِهِ، وَفيمَا سَبَقَ مِنَ التَّثنيَةِ وغيرِهَا، وَهُوَ في غيرِ ذلكَ أَصْلٌ مَا لَمْ يَمْنَعِ الاشتقاقُ وَعَدَمُ مُقَابلةَ أَصْلٍ[١٥]، وكذلكَ التَّاءُ في غيرِ

٧٥ب

---

(١) الحدرد: القصير، وينظر التسهيل ٢٩٦.

(٢) ينظر: التسهيل ٢٩٤.

(٣) ينظر: التسهيل ٢٩٤، والممتع ٨١/١.

(٤) مثالُ(فَعْيَل) ضَهْيَدَ، وَهُوَ الصُّلْبُ الشَّديدُ . وَعَثْيَدُ، اسمُ موضعٍ. قالَ ابنُ جِنّيّ في الخصائص ٢١٦/٣: (وَكِلاَهُمَا مصنوعٌ). ينظر: الممتع ٨٤/١.

(٥) عُلَيْبٌ: اسمُ وادٍ. ينظر: الكتاب ٢٦٨/٤.

(٦) ينظر: التسهيل ٢٩٤، والممتع ٨٤/١. وَعِثْوَد: اسمُ موضعٍ.

(٧) قَوْقَتُ الدَّجاجةُ : صاحت.

(٨) ضَوْضَى: مِنْ الضَّوضَاءِ والجَلَبَةِ .

(٩) ينظر: التسهيل ٢٩٢.

(١٠) ينظر: التسهيل ٢٩٥.

(١١) ينظر: التسهيل ٢٩٥،٢٩٦.

(١٢) ينظر: التسهيل ٢٩٥.

(١٣) ينظر: التسهيل ٢٩٦-٢٩٧.

(١٤) ينظر: التسهيل ٢٩٧-٢٩٨.

(١٥) الكتاب ٣١٩/٤-٣٢٦،و ينظر: التسهيل ٢٩٥.

مَوْاضِعِهَا المُطّرِدَةِ كالافْتِعَالِ والتَّفَعُّلِ وفُرُوعِهِمَا، وَقَرِيبٌ مِنَ الاطِّرَادِ زِيَادَتُهَا في مَلَكُوتٍ[١]/٧٦أ/ وَزِيدَتِ السِّينُ في الاسْتِفْعَالِ وَفُرُوعِهِ، وَعِوَضًا مِنْ حَرَكَةِ عَيْنِ اسْتَطَاعَ في الأَجْوَدِ[٢]، وَفي الوَقْفِ بَعْدَ كَافِ المُؤَنَّثِ وَهِيَ كَسْكَسَةُ بَكْرٍ، وَإِنْ فُعِلَ ذَلِكَ بالشِّينِ أَوْ أُبدِلَتْ مِنَ الكافِ المَذْكُورَةِ فَهِيَ كَشْكَشَةُ تَمِيمٍ[٣]، وَزِيدَتِ الهَاءُ وَقْفًا في مَوَاضِعَ يأتِي ذِكْرُهَا، وفي جَمْعِ(أُمٍّ) غالبًا وَرُبَّمَا قِيلَ أُمَّهَةٌ، وَتَأَمَّهْتُ، وهاءُ إهْرَاقَ

كَسِينِ اسْطَاعَ، وَأَصالَتُهَا في(هِجْرَعٍ) [٤] و(هِرْكَوْلَةٍ) [٥] وَنَحْوِهِمَا أَحَقُّ مِنْ زِيَادَتِهِمَا، خِلاَفًا للأخفشِ[٦]، وَزِيدَتِ اللاَّمُ في الإشارَةِ كَمَا سَبَقَ، وَرُبَّمَا زِيدَتْ آخِرًا كـ(الفَحْجَلِ) [٧] في: أَفْحَجَ، وفيهِ نَظَرٌ ، وفي قَوْلِهِم: دِمَثْرٌ وَدَمِثٌ[٨] وَنحو ذلكَ بمعنًى واحدٍ ،

مَا يُوهِنُ التَّمَسُّكَ في دَعْوَى زِيادَةِ مَا نَدَرَتْ زِيَادَتُهُ بِبَقَاءِ المعنَى عِنْدَ سقوطِهَا كَسَلْهَبٍ[٩] وَسَلِبٍ ودُلاَمِصٍ[١٠] وَدِلاَصٍ[١١].

(فصلٌ): أُبْدِلَتِ الهمزَةُ وُجُوبًا مِنْ أَلِفِ التَّأنيثِ المسبوقَةِ بِأَلِفٍ، وَمِمَّا اسْتُحِقَّ في الاختيارِ الاتِّصَالَ بالآخِرِ مِنْ ثانِي وَاوَيْنِ أوْ ياءَيْنِ وَيَاءٍ بَيْنَهُمَا أَلِفُ التَّكسيرِ/٧٦ب/ إلاَّ ما شذَّ كَضَيَاوِنَ[١٢]، وَمِنْ ثَالِثِ المجموعِ على(فَعَائِلَ) في حَالِ جَمْعِهِ، وَرُبَّمَا حُمِلَ عليهِ بعضُ مَا اعْتُلَّ عينُهُ مِنَ المجموعِ على مَفَاعِلَ، وأُبْدِلَتْ أيْضًا وُجُوبًا مِنْ كُلِّ ياءٍ أَوْ وَاوٍ هِيَ عَيْنُ فاعِلٍ أُعْتُلَّتْ في فِعْلِهِ، أَوْ مُنْطَرِّفَةٍ بَعْدَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ، وَمِنْ أَوَّلِ وَاوَيْنِ تَقَدَّمَا في كَلِمَةٍ ليسَ ٧٦ب

(١) الكتاب ٣١٥/٤–٣١٨، وينظر: التسهيل ٢٩٥، وسر صناعة الأعراب ١٧٤/١–١٨٨.

(٢) ينظر: الكتاب ٢٥/١.

(٣) الكتاب ١٩٩/٤–٢٠٠، وينظر: التسهيل ٢٩٥،٢٩٦.

(٤) الهِجرعُ: الأحمقُ .

(٥) الهركولَةُ: الضخمةُ الأَوْرَاكِ .

(٦) ينظر: التسهيل ٢٩٦، والممتع ٢١٧/١–٢٢١.

(٧) الفَحجَلُ: الذي يتدانى صدرَا قَدَمَيْهِ وتباعدَ عقباهُمَا.

(٨) الدمثُ: السهلُ الخُلق، وبابُهُ فَرِحٌ، ودمائَةٌ أيضًا، أصلُ ذلكَ مِنَ الدَّمْثِ بمعنَى الأرضِ السهلةِ اللينةِ. والدَّمَثْرُ – كَسِبَطْرٍ – بمعناه . ينظر: شرح الشافية للرضي ٣٥٠/٢،٣٨٢

(٩) السَّهلب: الطويل، ينظر: الممتع ٦٧٧/٢.

(١٠) الدُّلاَمِصُ: البرَّاقُ اللَّمَّاعُ . ينظر: الممتع ٢٣٩/٢.

(١١) درعٌ دِلاَصٌ كَكِتَابٍ: ملساءُ لَيِّنَة. و ينظر: التسهيل ٢٩٦، والممتع ٢١٣/١–٢١٦.

(١٢) الضَّيْوَنُ: السنور الذكر.

ثَانِيهُمَا مَدَّةً، وإنْ نُوِيَ بَيْنَهُمَا فَصْلٌ فَوَجْهَانِ(١). وَأُبْدِلَتْ جوازًا مِنْ كُلِّ وَاوٍ مضمُومَةٍ ضَمَّةً لاَزِمَةً، وَسَمَاعًا مِنَ الوَاوِ المَكْسُورَةِ الكائِنَةِ فَاءً، خِلاَفًا لأبِي العبَّاسِ في كَوْنِهِ مَقِيسًا، وَمَا سِوَى ذلكَ مِنْ إِبْدَالِهَا مِنْ حروفِ اللِّينِ مَسْمُوعٌ(٢)، وَأُبْدِلَتْ قليلاً مِنَ الهَاءِ والعَيْنِ، وَهُمَا كَثِيرًا مِنْهَا(٣).

وَأُبْدِلتِ الهَاءُ وَقْفًا مِنْ أَلِفِ(أَنَا) وَ(هُنَا) و(حَيَّهَلاَ) وَمِنْ يَاءِ(هَذِي) و(هُنَيَّةٍ) (٤). وَهَاءُ هَنَاهُ الأَخيرَةُ على الأَصَحِّ بَدَلٌ مِنْ هَمْزَةٍ مُبْدَلَةٍ مِنَ الوَاوِ الظَّاهِرَةِ في هَنَوَاتٍ(٥).

(فصلٌ): تُقلَبُ الواوُ والياءُ أَلِفًا إنْ تَحَرَّكَا بَعْدَ فَتْحَةٍ مُتَّصِلَةٍ مَا لَمْ يَكُونَا في (فَعِلَ) المحمولِ/٧٧أ/ على (أَفْعَلَ)، أَوْ(افْتَعَلَ) المحمولِ (تَفَاعَلَ) أَوْ يُسَكَّنُ مَا بَعْدَهُمَا، أَوْ يكُنْ آخِرُ مَا هُمَا فيهِ زيادةً تَخُصُّ الأسماءَ، أَوْ يَكُنْ مَصْدَرَ فِعْلٍ صَحَّتَا فيهِ، فإنِ اسْتَحَقَّ هذا الإعلالَ حرفانِ مُتَّصِلاَنِ صُحِّحَ أَوَّلُهُمَا، وَرُبَّمَا أُعِلَّ وصُحِّحَ الثاني وَرُبَّمَا أُعِلَّ المحمولُ على (فَعِلَ) المذكُورِ وَرُبَّمَا قُلِبَا بَعْدَ الفتحَةِ ساكنين ، واطَّرَدَ ذلكَ في الافْتِعَالِ ، والأَعْرَفُ فيهِ إبدَالُ التَّاءِ مِنْهُمَا مَا لَمْ يَكُونَا عارِضَيْنِ ، وإذا اجْتَمَعَا وَسُكِّنَ سابِقُهُمَا، قُلِبَ الواوُ ياءٌ مَا لَمْ يَكُنِ السَّابِقُ مُنْقَلِبًا، وَتَعَيَّنَ الإدغامُ، وَمَا صُحِّحَ كَضَيْوَنٍ، أَوْ غُلِّبَ وَاوُهُ على يَائِهِ كَفَتْوٍ، فنادِرٌ، وَجَعْلُ الكسرةِ قَبْلَ الياءِ فَتْحَةً، والياءِ أَلِفًا، لُغَةُ طَيِّئٍ(٦). **٧٧أ**

(فَصْلٌ):كَسْرُ مَا قَبْلَ الأَلِفِ أوِ الواوِ السَّاكِنَةِ يُوجِبُ قَلْبَهَا ياءً، وَضَمُّ مَا قَبْلَ الأَلِفِ والياءِ الساكِنَةِ يُوجِبُ قَلْبَهَا واوًا مَا لَمْ يُحْصِنَّ للتضعِيفِ ، فَإنِ اتَّصَلَتِ الياءُ بالطَّرفِ، وُقِيَتْ بِجَعْلِ الضَّمَّةِ كَسْرةً مُطْلَقًا، خِلاَفًا للأخفشِ في تَخْصِيصِ ذلكَ بِجَمْعٍ، ولاَ خِلاَفَ /٧٧ب/ في مُعَامَلَةِ مَا عَيْنُهُ ياءٌ مِنْ (مَفْعُولٍ) وَ(فُعْلَى) كالكُوسَى أُنْثَى الأَكْيَسِ. وتُبْدَلُ الواوُ وُجُوباً مِنَ الياءِ الكائِنَةِ لامَ(فَعْلَى) اسمًا، أوْ فِعْلٍ على(فَعُلٍ)، ولاَ يكونُ إلاَّ مُلْحَقًا بِنِعْمَ، ولاَ يَذْهَبُ بِتَسْكِينِ الضَّمَّةِ أو الكَسْرَةِ تَخْفِيفًا مَا وَجَبَ بِهِمَا مِنْ إعلاَلٍ(٧). **٧٧ب**

---

(١) ينظر: التسهيل ٣٠٠،٣٠١.

(٢) ينظر: التسهيل ٣٠٠-٣٠١، والممتع ٣٣٢/١.

(٣) ينظر: التسهيل ٣٠١، والمصنف ١٤٩/٢-١٥٢.

(٤) ينظر: التسهيل ٣١٨، والممتع ٤٠٠/١،٤٠١.

(٥) ينظر: المصنف ١٤٠/٣، والممتع ٤٠٠/١-٤٠١ .

(٦) ينظر: التسهيل ٣٠٨،٣١٠،٣١١.

(٧) ينظر: التسهيل ٣٠٤،٣٠٥،٣٠٨،٣٠٩، والمنصف ١٥٧/٢-١٦٠، والممتع ٥٤٢/٢ ،٥٤٧، وأوضح المسالك ٣٨٥/٤-٣٩٤

(فصلٌ): تُبدَلُ الياءُ مِنَ الواوِ لامًا في(فُعْلَى) اسمًا إلاَّ مَا شَذَّ كَ حُزْوَى[1]، وَمِنْهَا لامًا بَعْدَ كَسْرَةٍ في ثُلاَثِيٍّ، وَبَعْدَهَا وَبَعْدَ فَتْحَةٍ فِيمَا فوقَهُ، وإنِ انْفَصَلَتِ الكَسْرَةُ بِسَاكِنٍ فالأَكثَرُ التَّصْحِيحُ، وَتُبْدَلُ أيضًا مِنْهَا لاَمًا في (فُعُولٍ) جَمْعًا، إلاَّ مَا شَذَّ، فإنْ كانَتْ لامَ(مَفْعُولٍ) أوْ(فُعُولٍ) مَصْدَرًا، أوْ عَيْنَ(فُعَّلٍ) جَمْعًا، فالتَّصْحِيحُ أَجْوَدُ الوَجْهَيْنِ، وَرُبَّمَا أُعِلَّتْ في (فُعَّالٍ)، ولاَ تَعْتَلُّ مَسْبُوقَةً بِوَاوَيْنِ كـ(افْعَوْعَلَ) مِنَ القَوْلِ، خِلاَفًا للأخفشِ[2].

وَتُبدَلُ الكَسْرَةُ مِنْ كُلِّ ضَمَّةٍ وَلِيَتْهَا واوٌ أوْ ياءٌ هِيَ آخِرُ اسمٍ، إذْ ليسَ في الأسماءِ مُتَمَكِّنٌ آخِرُهُ كآخِرِ يَدْعُو، وَمِنْ كُلِّ ضَمَّةٍ وَلِيَتْهَا واوُ(مَفْعُولٍ) أوْ (فُعُولٍ) أُعِلَّتْ/٧٨أ/ لاَمُهُ، وفي ضَمَّةِ (فُعُولٍ) وَجْهَانِ[3]. ٧٨أ

(فصلٌ): تُبدَلُ الياءُ بَعْدَ كَسْرةٍ مِنَ الوَاوِ عينًا لِمَصْدَرٍ أُعِلَّتْ في فِعلِهِ، أَوْ لِجَمْعٍ أُعلَّتْ في واحِدِهِ، أوْ صَحَّتْ وسُكِّنَتْ، والجَمْعُ على مِثالِ(فِعَالٍ) مَا لَمْ تَعْتَلَّ اللاَّمُ نحوُ : حِيلَةٍ وَحَوِلٍ وَطَوِيلٍ وَطِيالٍ، وثَوْرٍ وَثِيَرَةٍ شَاذٌّ[4].

(فصلٌ): تُنْقَلُ حَرَكَةُ الوَاوِ وَالياءِ الكائنةِ عَيْنَ فَعِلٍ لِغَيْرِ تَعَجُّبٍ، أوْ عَيْنَ اسمٍ يُوَازِنُ الفِعْلَ مَنْقُولاً مِنْهُ، أوْ مَزِيدًا أَوَّلَهُ ميمٌ، أَوْ يُبَايِنُهُ مَزِيدًا أَوَّلَهُ بَعْضُ(نأتي) إلى مَا قَبْلَهَا إنْ سُكِّنَ وَلَمْ يَكُنْ حَرْفَ لِينٍ، وَلَمْ تَعْتَلَّ اللاَّمُ، وَلَم يَلِ العَيْنَ مُضَاعَفٌ وَلاَ ساكِنٌ سُكونًا لاَزِمًا، غَيْرَ أَلِفِ مَصْدَرٍ على (إفْعَالٍ)، أوِ(اسْتِفْعَالٍ)، وَغَيْرَ وَاوِ مَفْعُولٍ[5]. وَتُقْلَبُ العَيْنُ مِنْ جِنْسِ الحَرَكَةِ المَنْقُولَةِ إنْ لَمْ تُجَانِسْهَا، وَيَلْتَقِي ساكنانِ في (إفْعَالٍ) و(اسْتِفْعَالٍ) و(مَفْعُولٍ)، فيُحذَفُ ثَانِيهُمَا لاَ أَوَّلُهُمَا، خِلاَفًا للأخفشِ ، وإنْ كانَ عَيْنُ(مَفْعُولٍ) يَاءً، صَحَّحَهُ التَّمِيمِيُّونَ، وإنْ كانَ وَاوًا فَتَصْحِيحُهُ شَاذٌّ، خِلاَفًا لأَبِي العبَّاسِ في كَوْنِهِ مَقِيسًا، وَشَذَّ مَشِيبٌ مِنَ الثَّوْبِ، ومَهُوبٌ/٧٨ب/ مِنَ الهَيْبَةِ، حَمْلاً على شِيبَ وهُوبَ، وحُكمُ(مِفعَلٍ) حُكمُ(مِفعالٍ)، لأَنَّهُ أصلُهُ[6]. ورُبَّما صُحِّحَ بَعْضُ مَا اسْتَوْفَى شروطَ الإعلاَلِ[7]، وَلاَ يُعَلُّ مَا لَمْ يَسْتَوْفِهَا. ٧٨ب

---

(١) حُزْوَى: اسمُ موضعٍ ، وينظر: التسهيل ٣٠٩.

(٢) ينظر: التسهيل ٣٠٩.

(٣) ينظر: التسهيل ٣٠٥،٣٠٦.

(٤) ينظر: التسهيل ٣٠٤.

(٥) ينظر: التسهيل ٣١١.

(٦) ينظر: التسهيل ٣١١.

(٧) ينظر: التسهيل ٣١١،٣١٢، وأوضح المسالك ٤/٤٠٥.

(فَصْلٌ): تُفْتَحُ وَتُبْدَلُ ياءً الهَمْزَةُ العَارِضَةُ بَعْدَ ألفِ جَمْعٍ على مِثَالِ(مَفَاعِلَ) إنْ اعْتَلَّتْ لاَمُهُ، فإنْ كانَتْ وَاوًا ظاهِرَةً في الوَاحِدِ، جُعِلَ مَكَانَ الياءِ وَاوًا، وَرُبَّمَا فُعِلَ ذلكَ وإنْ لَمْ تَظْهَرْ في الوَاحِدِ(١).

(فَصْلٌ): اسْتُثْقِلَتِ الوَاوُ السَّاكِنَةُ بَيْنَ ياءٍ مَفْتُوحَةٍ وَكَسْرَةٍ لاَزِمَةٍ مَلْفُوظٍ بِهَا أَوْ مُقَدَّرَةٍ، فَحُذِفَتْ وَحُمِلَ في ذلكَ على يَفعِلُ أَخَوَاتُهُ، وَالأَمْرُ، وَفِعْلَةٌ أَوْ فَعْلَةٌ مَصْدَرًا مُحَرَّكَ العَيْنِ بِحَرَكَةِ الفَاءِ، وَلاَ تَكُونُ فتحةً إلاَّ في مَصْدَرِ بَعْضِ مَا فُتِحَ عَيْنُهُ، لِكَوْنِ لاَمِهِ حَلْقِيًّا، وَرُبَّمَا صُحِّحَ مِثَالُ فِعْلَةٍ مُنَبِّهًا على الأَصْلِ أَوْ مُؤَوَّلاً بِاسْمٍ(٢).

(فَصْلٌ): أُبْدِلَتِ الياءُ سَمَاعًا مِنْ ثَالِثِ الأَمْثَالِ كَتَظَنَّيْتُ، وثانِيهِمَا كَأَمْلَيْتُ، وَأَوَّلَهُمَا كَأَيْمَا وديوانٍ. وَمِنْ نُونٍ في أَنَاسِيَّ وَضَرَابِيَّ، واضطرارًا مِنْ/٧٩أ/ آخِرِ ضَفَادِعَ أَرَانِبَ وسادسٍ وثالثٍ(٣). ٧٩أ

(فصلٌ): تُبْدَلُ تَاءُ الافْتِعَالِ طاءً بَعْدَ الطَّاءِ والظَّاءِ والضَّادِ والصَّادِ، وَدَالاً بَعْدَ الدَّالِ والذَّالِ والزَّاي، وَثَاءً بَعْدَ الثَّاءِ أَوْ تُدْغَمُ فيها الثَّاءُ، وَقَدْ تُجْعَلُ كالفَاءِ إنْ كانَتْ طاءً أَوْ صادًا أَوْ دَالاً أَوْ زَايًا أَوْ سِينًا، وَرُبَّمَا أُبْدِلَتْ دَالاً بَعْدَ الجِيمِ ، وَرُبَّمَا حُمِلَ عليها تاءُ الضَّميرِ في إبدَالِهَا طاءً بَعْدَ الطَّاءِ والصَّادِ، وفي إبْدَالِهَا دَالاً بَعْدَ الدَّالِ والزَّاي(٤).

وَأُبْدِلَتِ التَّاءُ مِنَ الوَاوِ سَمَاعًا كَأَتْلَجَهُ وَتُراثٍ ، وَمِنْ ياءٍ كَـ : ثِنْتَيْنِ وَمِنْ سِينٍ كَـ : سِتٍ (٥). وَمِنْ صَادٍ كَـ: لِصْتٍ (٦).

---

(١) ينظر: التسهيل ٣٠١، وأوضح المسالك ٣٧٨/٤-٣٨٣.

(٢) ينظر: التسهيل ٣١٢-٣١٣، والمساعد ١٨٣/٤،١٨٧.

(٣) ينظر: التسهيل ٣١٦، والمساعد ٢١٥/٤-٢٢١.

(٤) ينظر: التسهيل ٣١٢،٣١٦، و والمساعد ١٧٩/٤، وما بعدها.

(٥) أصل ستٍ : سُدْسٌ ، فَقَلَبُوا السين تاءً ، ثُمَّ أدغمُوا ، وهو بدلٌ لازِمٌ . ينظر: التسهيل ٣١٦، والمساعد ٢٢٤/٤..

(٦) أصلُ لِصْتٍ : أبدلوا التاء صادًا ، وَفَعَلُوا ذلكَ في الجَمْعِ ، قالوا : لِصُوتٌ ، والأصل : لِصٌّ وَلِصُوصٌ . ينظر: التسهيل ٣١٦، والمساعد ٢٢٤/٤.

وأُبدِلَتْ المِيمُ وُجُوبًا مِنَ النُّونِ السَّاكِنَةِ قَبْلَ باءٍ، وَمِنَ المُتَحَرِّكَةِ شُذُوذًا[١]، وَرُبَّمَا أُبْدِلَتْ هِيَ مِنَ الميمِ كَأَنْغَرَتِ[٢] الشَّاةُ[٣]، والسِّينُ مِنَ الزَّاي كَخَاسِقٍ[٤]، وَمِنْهَا الصَّادُ جَوَازًا إنْ وَقَعَ بَعْدَهَا غَيْنٌ أَوْ خاءٌ أَوْ قافٌ أَوْ طَاءٌ ، وَإنْ فَصَلَ حَرْفٌ أَوْ حَرْفَانِ فَالجَوَازُ بَاقٍ، وإنْ سُكِّنَتِ السِّينُ [٥] قَبْلَ دَالٍ ، جازَ إبْدَالُهَا زايًا، وَإنْ تَحَرَّكَتْ قَبْلَ قافٍ ، فكذلكَ عِنْدَ الكلبيِّينَ [٦]. وَرُبَّمَا أُبْدِلَتْ بَعْدَ جِيمٍ أَوْ رَاءٍ،/٧٩ب/ وَجَعْلُ الصَّادِ السَّاكِنَةِ قَبْلَ الدَّالِ زايًا ، وَكزَايٍ ، جائِزٌ، وإخْلاَصُهَا زَايًا إنْ تَحَرَّكَتْ مُمْتَنِعٌ غَالِبًا لاَ إشْمَامُهَا[٧]. **٧٩ب**

(فَصْلٌ): وَقَعَ التَّكَافُؤُ في الإبْدَالِ سَمَاعًا بَيْنَ الطَّاءِ وَالدَّالِ والتَّاءِ[٨]، وَبَيْنَ المِيمِ وَالبَاءِ[٩]، وَبَيْنَ العَيْنِ وَالحَاءِ[١٠]، وَبَيْنَ الثَّاءِ وَالفَاءِ[١١]، وَبَيْنَ الكافِ وَالقَافِ[١٢]، وَبَيْنَ اللاَّمِ وَالرَّاءِ[١٣]، وَبَيْنَ اللاَّمِ وَالنُّونِ[١٤]، وَرُبَّمَا وَقَعَ بَيْنَ الغَيْنِ وَالخَاءِ، وَبَيْنَ الضَّادِ واللاَّمِ، وَبَيْنَ الدَّالِ وَالثَّاءِ، وَبَيْنَ الفَاءِ وَالبَاءِ، وَبَيْنَ الحَاءِ وَالهَاءِ[١٥]، وَبَيْنَ الجِيمِ وَاليَاءِ، والأَكْثَرُ كَوْنُ اليَاءِ المُبدَلِ مِنْهَا الجيمُ مُشَدَّدَةً مَوْقُوفًا عليها أَوْ مَسْبُوقَةً بِعَيْنٍ، وَهِيَ عَجْعَجَةُ قُضَاعَةَ[١٦]، وَرُبَّمَا

---

(١) الكتاب ٤/٢٤٠، وينظر: التسهيل ٣١٧.

(٢) أمغرتِ الشَّاةُ : إذا خَرَجَ لَبَنُهَا أَحْمَرُ.

(٣) ينظر: التسهيل ٣١٧.

(٤) خَزَقَ السَّهْمُ يَخْزِقُ خَزْقًا وخزوقًا كَخَسَقَ. وَسَهْمٌ خازِقٌ وخَاسِقٌ

، ينظر: الإبدال ٢/١١٢، والتسهيل ٣١٧.

(٥) الزيادة من (س) وينظر التسهيل ٣١٧ .

(٦) ينظر: التسهيل ٣١٧، والكتاب ٤/٤٧٨-٤٨٠.

(٧) ينظر: التسهيل ٣١٧.

(٨) الكتاب ٤/٤٧٠-٤٧٢، و ينظر: التسهيل ٣١٧.

(٩) ينظر: التسهيل ٣١٧، والإبدال ١/٢٩٢.

(١٠) ينظر: التسهيل ٣١٧.

(١١) ينظر: التسهيل ٣١٧، والإبدال ١/١٨١.

(١٢) ينظر: التسهيل ٣١٧، والإبدال ٢/٣٥٣.

(١٣) ينظر: التسهيل ٣١٧، والإبدال ٢/٥٦.

(١٤) الكتاب ٤/٢٤٠، وينظر: التسهيل ٣١٧، والإبدال ٢/٣٨٢،٣٩٠.

(١٥) ينظر: التسهيل ٣١٧، والإبدال ١/١٩،٢٦،١٦٠،١٦٥،٣١٣،٣٢٧،٣٣٥،٣٣٩، ٢/٢٧٧.

(١٦) الكتاب ٤/١٨٢،٢٤، وينظر: التسهيل ٣١٧-٣١٨، والإبدال ١/٢٥٧ وما بعدها.

أُبْدِلَتِ المِيمُ مِنَ الوَاوِ[1]، وَقَدْ تُبْدَلُ مِنَ الهَاءِ الحَاءُ بَعْدَ حَاءٍ أَوْ عَيْنٍ إِنْ أُوثِرَ الإِدْغَامُ[2]، وَرُبَّمَا أُبْدِلَتِ الشِّينُ مِنَ الجِيمِ[3]، وَإِذا سُكِّنَتْ[4]، قَبْلَ دالٍ جازَ جَعْلُهَا كَشِينٍ[5].

(١) الكتاب ٤/٢٤٠، وينظر: التسهيل ٣١٨، والإبدال ٢/٤٤٤.

(٢) ينظر: التسهيل ٣١٨، والإبدال ١/٣١٣ وما بعدها.

(٣) ينظر: التسهيل ٣١٨، والإبدال ١/٢٢٦.

(٤) أي الجيم كما في التسهيل ٣١٨.

(٥) ينظر: التسهيل ٣١٨.

بابُ أَحكامِ الهَمْزَةِ

٨٠أ قَبْلَهَا تَحْقِيقُهَا إنْ بُدِئَ بِهَا واجِبٌ، وإنْ بُدِئَ بِغَيْرِهَا أُبْدِلَ مِنْهَا ساكنةً/٨٠أ/ مُجَانِسُ حَرَكَةِ مَا وُجُوبًا إنْ مَاثَلَهَا، وإلاَّ فجوازًا، وإنْ تَحَرَّكَتْ بَعْدَ أُخرَى مِنْ كَلِمَتِهَا قُلِبَتْ وَاوًا إنْ فُتِحَتْ ثانِيَةً بَعْدَ فَتْحَةٍ أَوْ ضَمَّةٍ، وَيَاءً في الغَالِبِ إنْ كانَتْ بِخِلاَفِ ذلكَ ، كَمَا لَمْ تَكُنْ عَيْنًا كَـ سَأَلَ فَتَسْلَمَ[١].

(فصلٌ): تُحْذَفُ الهَمْزَةُ وتُنْقَلُ حَرَكَتُهَا إلى السَّاكِنِ قَبْلَهَا وُجُوبًا عِنْدَ الأكثرِ فيمَا صِيغَ مِنَ الرُّؤْيَةِ إلاَّ مَرْأًى وَمَرْئِيًّا ومرْآةً مَا لَمْ يُضْطَرَّ إلى الأصْلِ، وجوازًا في غيرِ ذلكَ مَا لَمْ يَكُنِ السَّاكِنُ أَلِفًا أَوْ واوَ مَزِيدَةً لِلْمَدِّ، أوْ ياءً مِثْلَهَا، أَوْ للتَّصغيرِ، فَتُسَهَّلُ بَعْدَ الأَلِفِ إنْ أُوْثِرَ التَّخْفِيفُ، وتُبدَلُ يَاءً بَعْدَ الياءِ، وَ وَاوًا بَعْدَ الوَاوِ، وَيَتَعَيَّنُ الإدغَامُ. وَرُبَّمَا حُمِلَ في ذلكَ الأَصْلِيُّ على الزَّائِدِ[٢].

وإنْ كانَ المَنْقُولُ إليهِ لامَ التَّعْرِيفِ رُتِّبَ الحُكْمُ على السُّكُونِ كَـ(مِنَ الآنَ) أوْ على الحَرَكَةِ المنقُولَةِ كَ : (مِنْ لآنَ) [٣]. وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ بِحَذْفِ الهمزةِ عَنِ النَّقْلِ إلى الياءِ والواوِ
٨٠ب مَا لَمْ تَكُنِ الحَرَكَةُ فَتْحَةً، وَمِنْهُمْ مَنْ لاَ يَسْتَثْنِيهَا[٤] ، /٨٠ب/ وَيَجُوزُ تَخْفِيفُهَا فيما سِوَى ذلكَ بِإِبْدَالِهَا مفتوحَةً بواوٍ بَعْدَ ضَمَّةٍ، وَيَاءٍ بَعْدَ كَسْرَةٍ، وإنْ لَمْ تَكُنْ كذلكَ فَبِتَسْهِيلِهَا، أي جَعْلَهَا كَمُجَانِسِ حَرَكَتِهَا، خِلاَفًا للأخفشِ في إبدالِ المضمُومَةِ بَعْدَ كَسْرَةٍ يَاءً، والمَكْسُورَةِ بَعْدَ ضَمَّةٍ وَاوًا، وَكَتَخْفِيفِ المفرَدَةِ تخفيفُ المُلاَقِيَةِ أُخرَى مِنَ غيرِ كَلِمَتِهَا، وَيُجْمَعُ بَيْنَهُمَا في التَّحْقِيقِ لاَ في التَّخْفِيفِ، إلاَّ عِنْدَ الحِجَازِيِّينَ، وإنِ اتَّفَقَتْ حركتاهُما جازَ أيضاً الحذفُ وإبدالُ الثانيةِ بمجانسِ حركتها، وإن سُكِّنَت الأولى أُبدِلَت أو نُقِلَ إليها حركة الثانية، وأهلُ الحِجَازِ يُبْدِلُونَ الأُولَى بمُجانِسِ حركةِ مَا قَبْلَهَا، فإنْ كانَتْ فَتْحَةً سَهَّلُوا الثَّانِيَةَ، وَإلاَّ نَقَلُوا حَرَكَتَهَا، وَيَمْتَنِعُ الإدغَامُ في الأَعْرَفِ، وَيَجُوزُ الفصلُ بِأَلِفٍ إنْ كانَتِ الأُولَى للاستِفْهَامِ، وَإبْدَالُ الثَّانِيَةِ أَلِفًا إنْ كانَتْ مَفْتُوحَةً[٥].

---

(١) ينظر: التسهيل ٣٠٢ ، ٣٠٣.

(٢) ينظر: التسهيل ٣٠٣ ،٣٠٤.

(٣) ينظر: التسهيل ٣٠٣.

(٤) ينظر: التسهيل ٣٠٤.

(٥) ينظر: التسهيل ٣٠٢-٣٠٣.

(فصلٌ): اسْتُثْقِلَتْ هَمْزَةُ(أَفْعَلَ) مَعَ هَمْزَةِ المُتَكَلِّمِ فَحُذِفَتْ وَحُمِلَ على (أُفْعِل) أَخَوَاتُهُ، وَ(المُفْعِلُ) و(المُفْعَلُ)/٨١أ/ مَا لَمْ يُضْطَرَّ إلى الأصْلِ. وَحُذِفَتْ فاءُ(خُذْ) وَ(كُلْ) وَ(مُرْ)، وفي(مُرْ) بَعْدَ عاطِفٍ وَجْهَانِ(١). ٨١أ

وَمَا رُوِيَ في الهَمْزَةِ مِنْ إبدَالٍ أَوْ حَذْفٍ سِوَى مَا ذُكِرَ، أَوْ تَخْفِيفِ التُزِمَ في بَعْضِ النَّظَائِرِ، فَمَقْصُورٌ على السَّمَاعِ.

وَقَدْ يُعَلُّ المَهْمُوزُ وَالمُعْتَلُّ بالتَّحوِيلِ كَمَسَاءٍ ولاثٍ وَتَرَائِقَ في: مَسَاوِئُ وَلَائِثٌ وَتَرَاقٍ، وليسَ منها جَاءٍ وَخَطَايَا وَنَحْوُهُمَا، خِلَافًا للخليلِ(٢).

---

(١) ينظر: التسهيل ٣١٣.

(٢) الكتاب ٥٥٣/٣ ، ٣٧٧/٤-٣٧٨، وينظر: التسهيل ٣١٦.

بابُ مخارِجِ الحُرُوفِ(١)

أَوَّلُ الحَلْق(٢) لِلْهَمْزَةِ وَالهَاءِ وَالأَلِفِ، وَأَوْسَطُهُ لِلْعَيْنِ وَالحَاءِ، وَأَدناهُ لِلْغَيْنِ وَالخَاءِ، وَمَا يَلِيهِ لِلْقَافِ، وَمَا يَلِيهِ لِلْكَافِ، وَمَا يَلِيهِ لِلْجِيمِ وَالشِّينِ وَاليَاءِ، وَأَوَّلُ حَافَّةِ اللِّسَانِ وَمَا يَلِيهِ للضَّادِ(٣)، وَمَا دُونَ حَافَّتِهِ إلى مُنْتَهَى طَرَفِهِ ومُحاذِي ذلكَ مِنَ الحَنَكِ الأَعْلَى لِلاَّمِ. وَمَا بَيْنَ طَرَفِهِ وَفُوَيْقَ الثَّنَايَا للنُّونِ والرَّاءِ ، وَهِيَ أدخَلُ في ظَهْرِ اللِّسانِ قَلِيلاً، وَمَا بَيْنَ طَرَفِهِ وَأُصُولِ
٨١ب التَّنَايَا للطَّاءِ والدَّالِ والتَّاءِ، وَمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الثَّنَايَا للزَّاي وَالسِّينِ والصَّادِ(٤)، وَمَا بَيْنَهُ /٨١ب/ وَبَيْنَ أَطْرَافِهَا(٥) للظَّاءِ والذَّالِ والتَّاءِ ، وَبَاطِنُ الشَّفَةِ السُّفلَى وأَطرافُ الثّنايا العُليا للفاءِ، وَمَا بَيْنَ الشَّفَتَيْنِ لِلْوَاوِ وَالبَاءِ وَالمِيمِ.

(فَصْلٌ): لِهَذِهِ الحُروفِ فُرُوعٌ تُسْتَحْسَنُ، وَهِيَ الهَمْزَةُ المُسَهَّلَةُ، والغُنَّةُ وَمَخْرَجُهَا الخَيْشُومُ، وَأَلِفَا الإمَالةِ وَالتَّفْخِيمِ ، والشِّينُ كالجِيمِ، وَالصَّادُ كالزَّاي؛ وَفُرُوعٌ تُسْتَقْبَحُ وَهِيَ كافٌ كَجِيمٍ، وَبِالعَكْسِ، وَجِيمٌ كَشِينٍ، وَصَادٌ كَسِينٍ، وَطَاءٌ كَتَاءٍ، وَظَاءٌ كَثَاءٍ وَبَاءٌ كفاءٍ(٦)، وَضَادٌ ضَعِيفَةٌ(٧).

(فصلٌ): مِنَ الحروفِ مهموسةٌ، وَيَجْمَعُهَا(سَكَتَ فَحَثَّهُ شَخْصٌ) وَمَا عَدَاهَا مجهورةٌ، وَمِنْهَا شَدِيدَةٌ ، وَيَجْمَعُهَا(أَجِدُكَ قَطِبْتَ)، ومتوسطةٌ، وَيَجْمَعُهَا (لَمْ يَرْوِعَنَّا) وَمَا عَدَاهُمَا رِخْوَةٌ(٨).

وَمِنْهَا مُطْبَقَةٌ وَهِيَ الصّادُ والضَّادُ والطَّاءُ والظّاءُ (٩)، وَمَا عَدَاهَا مُنْفَتِحَةٌ، والمُطْبَقَةُ مَعَ الغَيْنِ والخَاءِ والقَافِ مُسْتَعْلِيةٌ، وَمَا عَدَاهَا مُنخفِضَةٌ، وَمِنْهَا حُرُوفُ القَلْقَلَةِ وَيَجْمَعُهَا (قَطَّ
٨٢أ بجدٍ)، وحروفُ الصَّفير: الزايُ والسِّينُ/٨٢أ/ والصّادُ، وحروفُ اللِّينِ والإعلالِ : الوَاوُ وَالياءُ

---

(١) الكتاب ٤/٤٣٣، وينظر: التسهيل ٣١٩.

(٢) في س : اقصى الحلق ، بدلا من : أول الحلق .

(٣) بعدها زيادة في س : وهي أحرف الصفير.

(٤) في س : من الأضراس للضاد ، بزيادة من الأضراس.

(٥) في س : واطراف الثنايا ، بدلا من أطرافها.

(٦) في الأصل: (وفاءٌ كباءٍ) والتصويب من (س) وينظر: التسهيل ٣٢٠، والكتاب ٤/٤٣٢.

(٧) الكتاب ٤/٤٣٢، وينظر: التسهيل: ٣١٩، ٣٢٠.

(٨) الكتاب ٤/٤٣٤-٤٣٥، وينظر: التسهيل: ٣٢٠.

(٩) وردت العبارة في س : و الصّادُ والضَّادُ والطَّاءُ والظّاءُ مطبقة بدلا من : وَمِنْهَا مُطْبَقَةٌ وَهِيَ الصّادُ والضَّادُ والطَّاءُ والظّاءُ.

والأَلِفُ، والمُنحَرِفُ اللاَّمُ، والمُكَرَّرُ الرَّاءُ، والهَاوِي الأَلِفُ، والمَهْتُوتُ التَّاءُ، وَحُرُوفُ الذَّلاَقَةِ هِجَاءُ(مُرْ بِنَفَلٍ)، وَالمُصْمَتَةُ مَا عَدَاهَا، وَمَا سِوَى ذلكَ مِنْ ألقَابِ الحُروفِ نِسَبٌ إلى مَخَارِجِهَا أَوْ مَا جَاوَرَهَا(١).

(١) الكتاب ٤/٤٣٥،٤٣٦، و ينظر: التسهيل: ٣٢٠.

بابُ الإدغامِ(١)

إذا الْتَقَى المِثْلاَنِ وسَكَنَ أَوَّلُهُمَا وليسَ مَدَّةً ولاَ هَمْزَةً، تَعَيَّنَ الإدغامُ مُطْلقًا، وَكَذَلِكَ إنْ تَحَرَّكَا وَهُمَا في فِعْلٍ مَا لَمْ يَكُنْ أَوَّلُهُمَا نُونًا أو ياءً للمضارَعَةِ، أو اسمٍ ليسَ على (فَعَلٍ) أوْ (فَعِلٍ) أو (فُعَلٍ) أو(فُعُلٍ) كُلُّهُ أوْ صَدْرُهُ مَا لَمْ يَلْحَقْ بأحدِهِمَا أوْ بِوَاوٍ أوْ ياءٍ قبلَهُمَا، فَيَتَعَيَّنُ الفَكُّ، أوْ يكُنْ أوَّلُهُمَا تاءً زائِدَةً، أوْ النُّونُ النائِبَةُ عَنِ الضَّمَّةِ فَيَجُوزُ الأَمْرَانِ.

وَشذَّ إدغامُ (فُعُلٍ) في جَمْعِ ذُبابٍ، وإظهارُ لَحِحَتْ عَينُهُ ونحوِهِ، وإنْ كانَ مَا قَبْلَ المُدْغَمِ ساكِنًا /٨٢ب/ غيرَ مَدَّةٍ وَلاَ ياءَ تَصْغِيرٍ، حُرِّكَ بِحَرَكَتِهِ مُطْلَقًا، وَكَسْرُهُ جائِزٌ إنْ كانَ المُدْغَمُ تاءَ الافْتِعَالِ، وفي مَا عَيْنُهُ (٢) ولاَمُهُ ياءٌ الإظهَارُ والإدغامُ إنْ لَزِمَتْ حَرَكَةُ لامِهِ، وإلاّ تَعيَّنَ الإظهارُ غالبًا، والأَكْثَرُ في تَحِيَّةٍ الإدْغَامُ. ٨٢ب

وإنْ تَحَرَّكَ المِثْلاَنَ وَهُمَا مِنْ كَلِمَتَيْنِ جَازَ الإدْغامُ، مَا لَمْ تَلِيَا سَاكِنًا ليسَ حَرْفَ لينٍ.

(فصلٌ): يُبدَلُ الحرفُ الكائِنُ قَبْلَهُ حركةٌ أوْ حرفُ لِينٍ مِثْلَ مُقارِبِهِ الَّذي بَعْدَهُ، ويُدْغَمُ فيهِ جوازًا مَا لَمْ يَكُنْ حَرفَ لِينٍ، أوْ هَمْزَةً، أوْ ضَادًا أوْ شِينًا أوْ فاءً، أوْ ميمًا، أوْ صَفِيرِيًّا بَعْدَهُ غيرُ صَفِيرِيّ، أوْ يَلْتَقِ الحَرْفَانِ في كَلِمَةٍ يُلبِسُ الإدْغَامُ فيها بالتَّضعيفِ(٣).

وإدغامُ الرَّاءِ في اللاَّمِ مَحْفُوظٌ(٤)، وَرُبَّما أُدْغِمَ الفاءُ في البَاءِ(٥)، والضَّادُ في الطَّاءِ المُبدَلَةِ من تاءِ الافْتِعَالِ(٦).

---

(١) الكتاب ٤/٤٣٧ وما بعدها، و ينظر: التسهيل: ٣٢٠-٣٢٣.

(٢) لَحِحَتْ عَيْنُهُ: التَصَقَتْ بالرَّمَصِ. القاموس (لحح) .وينظر الممتع ١/٢٥٢.

(٣) ينظر: التسهيل: ٣٢٢، والمساعد ٤/٢٦٤-٢٦٦.

(٤) ينظر: التسهيل: ٣٢٢-٣٢٣.

(٥) ينظر: التسهيل: ٣٢٣.

(٦) الكتاب ٤/٤٧٠، و ينظر: التسهيل: ٣٢٣.

٨٣أ (فصلٌ): وَقَعَ التَّكافُؤُ في الإدْغَامِ بَيْنَ الحَاءِ وَالعَيْنِ، وَبَيْنَ الخَاءِ وَالغَيْنِ (١) ، /٨٣أ/ وَبَيْنَ الكَافِ وَالقَافِ(٢)، وَبَيْنَ حُروفِ الصَّفِيرِ(٣) ، وَبَيْنَ الطَّاءِ وَالدَّالِ وَالتَّاءِ والظَّاءِ (٤) ، والذَّالِ والثَّاءِ(٥)، وَتُدْغَمُ السِّتُّ(٦) في الصَّفِيرِيَّة(٧)، وَتُدْغَمُ في التِّسْعَةِ (٨) ، والشِّينِ والضَّادِ والنُّونِ وَالرَّاءِ اللاَّمُ وُجُوبًا إنْ كانَتْ للتَّعريفِ، وإنْ كانَتْ لِغَيْرِهِ حَسُنَ إدْغامُهَا في الرَّاءِ وَقَبُحَ في النُّونِ ، إلاَّ مَا قُرِئَ بِهِ، وَتوَسَّطَ في البَوَاقِي(٩).

(فصلٌ): تُدْغَمُ في الحَاءِ الهَاءُ(١٠)، وفي الشِّينِ والتَّاءِ الجِيمُ(١١)، ويُدْغَمُ فيها(١٢)، وفي الشِّينِ والضَّادِ السِّتَّةُ(١٣) المُدغَمَةُ في الصَّفِيرِيَّةِ(١٤)، وَالأَقْيَسُ إذا أُدْغِمَ المُطْبَقُ إبقاءُ الإطْبَاقِ(١٥)، وَيُدْغَمُ النُّونُ بغيرِ غُنَّةٍ في الرَّاءِ واللاَّمِ ، وَبِغُنَّةٍ في مِثْلِهَا وَالمِيمِ وَالوَاوِ وَاليَاءِ(١٦)، وَتُدْغَمُ تاءُ(تَفَعَّلَ) وَ(تَفَاعَلَ) في مُقَارِبِهَا فَيُؤْتَى بِهَمْزةِ الوَصْلِ في الماضِي والأَمرِ، لِتَعَذُّرِ الابتدَاءِ بِالسَّاكِنِ، وَرُبَّمَا لُجِئَ إلى حَذْفِ أَحَدِ المِثْلَيْنِ أَوْ المُتَقَارِبَيْنِ لِتَعَذُّرِ الإدْغَامِ
٨٣ب لِسُكُونِ (١٧) الثَّانِي ، أَوْ لاسْتِثْقَالِهِ بتصدُّرِ /٨٣ب/ المُدْغَمِ، وَقَوْلُهُم : (اسْتَخَذَ) أَصْلُهُ:

---

(١) ينظر : التسهيل: ٣٢٣.

(٢) ورد في س : وبين القاف والكاف . ينظر : التسهيل: ٣٢٣.

(٣) في س : أحرف الصفير، ينظر : التسهيل: ٣٢٣.

(٤) والظاء : ساقطة من س .

(٥) ينظر : التسهيل: ٣٢٣.

(٦) أي الطاء والدال والتاء والظاء والذال والثاء.

(٧) ينظر : التسهيل: ٣٢٣، والممتع ٧٠١/٢.

(٨) الحروف التسعة وهي: التاء والثاء والدّال والذال والزاي والسين والصاد والطاء والظاء. ينظر : المساعد ٢٧٢/٤.

(٩) الكتاب ٤٥٧/٤-٤٥٩، و ينظر : التسهيل: ٣٢٣.

(١٠) الكتاب ٤٤٩/٤، و ينظر : التسهيل: ٣٢٣.

(١١) الكتاب ٤٥٢/٤، و ينظر : التسهيل: ٣٢٣.

(١٢) أي يدغم في الجيم.

(١٣) الستَّة هي: الطاء والدال والتاء والظاء والذال والثاء.

(١٤) ينظر : التسهيل: ٣٢٣، والممتع ٧٠١/٢-٧٠٢.

(١٥) ينظر : التسهيل: ٣٢٣، والممتع ٧٠٦/٢.

(١٦) الكتاب ٤٥٢/٤-٤٥٤، و ينظر : التسهيل: ٣٢٣.

(١٧) في الأصل : (بسكون) والتصحيح من (س) ، وينظر : التسهيل: ٣٢٤.

اسْتَتْخَذَ، فحُذِفَ ثانِي التَّاءَيْنِ، أَوْ (اتَّخَذَ) فَحُذِفَ أَوَّلُهُمَا وَعُوِّضَ مِنْهُ السِّينُ، وَقُالُوا: (اسْتَاعَ) بِحْذْفِ الطَّاءِ وَإِبقَاءِ تاءِ الاسْتِفْعَالِ، أَوْ بِالعَكْسِ ، وَإِبْدالِ الطَّاءِ تَاءً(١).

(١) الكتاب ٤/٤٧٥-٤٧٦، و ينظر: التسهيل: ٣٢٤.

بابُ الإِمَالَةِ(١)

وَهِيَ أَنْ يُنْحَى بالألفِ نَحْوَ الياءِ(٢) جوازًا، لِكَوْنِهَا مُنْقَلِبةً عَنْهَا ، أَوْ عَنْ عَيْنِ(٣) (فَعِلَ فِعْلاً)، أَوْ صِائِرَةً ياءً طَرَفًا لاَ لإِدْغَامٍ فيهَا، أَوْ جائِيَةً بَعْدَ ياءٍ مُتَّصِلَةٍ بِهَا، أَوْ مُنْفَصِلَةً عَنْهَا بِحَرْفٍ، أَوْ مُتَقَدِّمَةً على كَسْرَةٍ تَلِيهَا، أَوْ مُتَأَخِّرَةً عَنْهَا بِحَرْفٍ أَوْ حَرْفَيْنِ أَوَّلُهُمَا سَاكِنٌ، مَا لَمْ يَكُنْ بَعْدَ الأَلِفِ مُسْتَعْلٍ مُتَّصِلٌ بِهَا أَوْ مُنْفَصِلٌ عَنْهَا بِحَرْفٍ أَوْ حَرْفَيْنِ فَيَمْنَعَ تأثيرَ الياءِ والكَسْرَةِ المَوْجُودَتَيْنِ، خِلاَفًا لِمُدَّعِي المَنْعِ مُطْلَقًا، وَكَذَلِكَ إِنْ تَقَدَّمَ عَلَيْهَا المُسْتَعْلِي، غَيْرِ
٨٤أ مَكْسُورٍ وَلاَ سَاكِنٍ بَعْدَ مَكْسُورٍ، وَرُبَّمَا /٨٤أ/ منعَ قَبْلَهَا مُطْلَقًا(٤)، وإِنْ فُتِحَتِ الرَّاءُ المُتَّصِلَةُ بِالأَلِفِ أَوْ ضُمَّتْ، فَحُكْمُهَا حُكْمُ المُسْتَعْلِي غالبًا(٥)، وَإِنْ كُسِرَتْ كَفَّتِ المَانِعَ(٦)، وَرُبَّمَا أَثَّرَتْ مُنْفَصِلَةً تَأْثِيرَهَا مُتَّصِلَةً، وَلاَ يُؤَثِّرُ مُسَوِّغُ الإِمَالَةِ إلاَّ أَنْ يَكُونَ بَعْضَ مَا الأَلِفُ بَعْضُهُ، وَيُؤَثِّرُ مَانِعُهَا مُطْلَقًا، وَرُبَّمَا أَثَّرَتِ الكَسْرَةُ مَنْوِيَّةً في مُدْغَمٍ أَوْ مَوْقُوفٍ عليْهِ، أَوْ زائِدًا تَبَاعدُهَا بالهَاءِ لِخَفَائِهَا(٧).

وقد يُمالُ عارٍ مِنْ سَبَبِ الإمالةِ لمجاوَرَةِ المُمَالِ لِكَونِهِ آخِرَ مجاورِ(٨) مَا أُمِيلَ آخِرُهُ طلَبًا للتناسُبِ(٩).

وأُمِيلَ مِنَ الأسماءِ غيرِ المتمكِّنَةِ (ذَا) و(مَتَى) وَ (أَنَّى)، وَمِنَ الحروفِ (بَلَى) وَ(يَا) وَ(لاَ) في(١٠) (إِمَّا لاَ) (١١) ، وَمِنَ الفَتحاتِ الواقعةِ قَبْلَ رَاءٍ مَكْسُورَةٍ ، أَوْ تاءِ تَأْنِيثٍ مَوْقُوفٍ عَلَيْهَا. ومُستَنَدُ الإمالةِ في غيرِ مَا ذُكِرَ النَّقْلُ، عَلَمًا كانَ أَوْ غَيرَهُ(١٢).

---

(١) الكتاب ١١٧/٤ وما بعدها، وينظر: التسهيل ٣٢٥-٣٢٧.

(٢) وردت العبارة في س : وَهِيَ أَنْ يُنْحَى بالفتحة نحو الكسرة ، و بالألفِ نَحْوَ الياءِ .

(٣) قطت كلمة (عين) من س .

(٤) المكسورُ نحو: غِلاَفُ، والساكن نحو: مِصْباح. ينظر: المساعد ٢٦/٤-٢٨٧.

(٥) الراءُ المفتوحةُ نحو: رَاشد وفِرَاش، ورَأيت حمارًا، والمضمومةُ نحو: هذا حمارُكَ. ينظر: المساعد ٢٨٨/٤.

(٦) مثالُ ذلكَ: قارِبٌ وغارِبٌ. ينظر: المساعد ٢٨٨/٤.

(٧) ينظر: المساعد ٢٨٩/٤-٢٩٢.

(٨) في الأصل (ما جاوَرَها) بزيادة (ما) والتصحيح من (س).

(٩) ينظر: التسهيل: ٣٢٦ ، والمساعد ٢٩٣/٤،٢٩٥.

(١٠) في الأصل (و) والتصحيح من (س) وينظر: التسهيل: ٣٢٦.

(١١) ينظر: التسهيل: ٣٢٦ ، والمساعد ٢٩٤/٤،٢٩٥.

(١٢) ينظر: التسهيل: ٣٢٦ ، ٣٢٧، والمساعد ٢٩٦/٤،٢٩٩.

إنْ كانَ آخِرُ الموقوفِ عليهِ ساكنًا ثَبَتَ بحالِهِ مَا لَمْ يكُنْ (١) مُهمَلاً في الخَطِّ ، فيُحْذَفُ، إلاَّ تنوينَ منصوبٍ غيرِ مُؤنَّثٍ بالتَّاءِ، فيُعوَّضُ مِنْهُ مُجَانِسُ الحَرَكَةِ غالبًا، لاَ تنوينُ المرفوعِ والمجرورِ في الأَعْرَفِ، وكالصَّحيحِ في ذلكَ المقصورُ، خلافًا للمازِنيِّ في التَّعويضِ مِنْ تَنْوِينِهِ مُطْلَقًا، ولأَبِي عمرٍو والكسائيِّ في عَدَمِ التَّعويضِ فيهِ مُطْلَقًا(٢).

ويُعَوَّضُ أَلِفٌ مِنْ نونِ(إِذَنْ)، وَرُبَّمَا قُلِبَتْ أَلِفُ المَوْقُوفِ عليهِ ياءً(٣)، أَوْ وَاوًا(٤)، أَوْ هَمْزَةً(٥)، وَرُبَّمَا وُصِلَتْ بِهَا هاءُ السَّكْتِ في(هُنَا) وَ(أَلاَ)(٦)، وَقَدْ تُحْذَفُ أَلِفُ المقصورِ اضْطِرَارًا.

والمَنْقُوصُ غيرُ المنصوبِ إنْ كانَ مُنَوَّنًا فَعَدَمُ يائِهِ أَجْوَدُ، مَا لَمْ تُحْذَفْ فَاؤُهُ أَوْ عَيْنُهُ فَيَتَعيَّنُ الإثباتُ، وإنْ لَمْ يَكُنْ مُنَوَّنًا فالإثْبَاتُ أَجْوَدُ، وَكذَلِكَ حُكْمُ ياءِ المُتَكَلِّمِ السَّاكِنَةِ وَصْلاً،

٨٥أ وَحُكْمُ الياءِ والوَاوِ المُتَحَرِّكَيْنِ حُكْمُ الصَّحِيحِ ، /٨٥أ/ وَلاَ حَذْفَ في: يَقْضِي وافْعَلِي وَيَدْعُو وَافْعَلُوا ونَحْوِهِنَّ غالبًا، إلاَّ في قافيةٍ أَوْ فَاصِلَةٍ(٧).

(فصلٌ): يُسَكَّنُ المُتَحَرِّكُ وَهُوَ الأَصْلُ، أَوْ تُرَامُ حَرَكَتُهُ مُطْلَقًا، أَوْ يُشَارُ إليهَا دونَ صَوْتٍ إنْ كانَتْ ضَمَّةً، وَهُوَ الإشْمَامُ، أَوْ يُضَعَّفُ الحَرْفُ إنْ لَمْ يَكُنْ هَمْزَةً وَلاَ مُعْتَلاً وَلاَ بَعْدَ سَاكِنٍ، وتُنْقَلُ الحَرَكَةُ إلى السَّاكِنِ قَبْلَهُ، مَا لَمْ يَتَعَذَّرْ تَحْرِيكُهُ، أَوْ يُوجِبُ عَدَمَ النَّظِيرِ أَوْ تكُنِ الحَرَكَةُ فتحةً، فَلاَ تُنْقَلُ إلاَّ مِنْ هَمْزَةٍ(٨)، خِلاَفًا للكُوفِيينَ(٩).

---

(١) في س : إلاَّ أن يكون ، بدلاً من : مَا لَمْ يكُنْ .

(٢) ينظر : التسهيل: ٣٢٨.

(٣) وَهِيَ لغةٌ لفزارةَ وناسٍ مِنْ قيس، وهِيَ قليلةٌ، يقولون: هذِهِ عصِيْ، ورَأَيْتُ عصِيْ، ومررتُ بعصِيْ. المساعد ٣٠٥/٤.

(٤) وَهِيَ لغةُ لبعضِ طيِّئٍ. يقولونَ: هذِهِ أَفْعُوْ، ومررتُ بأفعُو. المساعد ٣٠٥/٤.

(٥) وَهِيَ لغةٌ لبعضِ طيِّئٍ. يقولونَ: هذا فَتَأْ؛ ورأيتُ فَتَأْ وَمَرَرْتُ بِفَتَأْ . المساعد ٣٠٦/٤.

(٦) وذلكَ أَنْ تقولَ: هُنَاهُ، وأَلاَهُ. المساعد ٣٠٦/٤.

(٧) ينظر : التسهيل: ٣٢٨.

(٨) ينظر : التسهيل: ٣٢٩.

(٩) أجازَ الكوفيونَ نقلَ الفتحةِ إلى السَّاكِنِ قَبْلَهَا، وإنْ لَمْ يَكُنِ المفتوحُ هَمْزَةً، فيقولونَ: رأيتُ البكْرْ. المساعد ٣١٨/٤.

وَعَدَمُ النَّظيرِ في النَّقْلِ مِنْهَا مُغْتَفَرٌ(١) إلاَّ عِنْدَ بعضِ التَّميميينَ(٢)، فيفِرُّونَ مِنْهُ(٣)، إلى تحريكِ السَّاكِنِ بِحَرَكَةِ الفاءِ اتباعًا(٤)، وَيَحْمِلُونَ المَنْصُوبَ في ذَلِكَ على غَيْرِهِ(٥)، وإذا نُقِلَتْ حَرَكَةُ الهَمْزَةِ حَذَفَهَا الحِجَازِيُّونَ واقفينَ على حامِلِ حَرَكَتِهَا(٦) بِمَا(٧)، يُوقَفُ عليهِ مُسْتَبِدًّا بِهِ، وَأَثْبَتَهَا غيرُهُم ساكِنَةً أَوْ مُبْدَلَةً بمجانِسِ حَرَكَةِ/٨٥ب/ مَا قَبْلَهَا نَاقِلاً أَوْ مُتْبِعًا، وَرُبَّمَا أُبْدِلَتْ بمجانسِ حَرَكَتِهَا بَعْدَ سكونٍ باقٍ، أَوْ حَرَكَةٍ غَيْرِ مَنْقُولَةٍ، وَلاَ يُبْدِلُهَا الحِجَازِيُّونَ بَعْدَ حَرَكَةٍ إلاَّ بِمُجَانِسِهَا(٨). ٨٥ب

(فصلٌ): إبدالُ تاءِ التَّأنيثِ (٩) في الوَقْفِ هاءً أَعْرَفُ مِنْ سلامَتِهَا، مَا لَمْ تَكُنْ في جَمْعِ تَصْحِيحٍ، فتكونُ سلامَتُهَا أَعرَفَ، وفي (هَيْهَاتَ) وَجْهَانِ(١٠)؛ وَهِيَ في التَّسميَةِ بِهَا كطلحَةَ إنْ لُحِظَ الإبْدَالُ، وَإلاَّ فـ كَعَرَفَاتٍ(١١).

وَيُوقَفُ بِهَاءِ السَّكْتِ على الفِعْلِ المَحْذُوفِ الآخِرِ جَزْمًا أَوْ وَقْفًا، وعلى(مَا) الاستفهاميَّةِ المجرورةِ وُجُوبًا إنْ كانَ الفِعْلُ مَحْذُوفَ الفَاءِ والعَيْنِ، وكانَتْ(مَا) مضافًا إليهَا، واختيارًا إنْ لَمْ يَكُونَا كذلكَ ، وَتُوصَلُ جَوَازًا بـ(هُوَ) وَ(هِيَ) وَ (هَلُمَّ) وَ(ثُمَّ) وَ (كَيْفَ) وَ(لَيْتَ) وَ(لَعَلَّ) وَ(أَيْنَ) وَ(إنَّ) مُرَادِفَةِ(نَعَمْ) وَالنُّونِ المُعَاقَبَةِ للإضافَةِ وَالدَّالَّةِ على الإناثِ، والمُؤَكِّدَةِ الثَّقِيلَةِ، وَتَاءِ الضَّمِيرِ وَكَافِهِ / ٨٦أ / وبائِهِ المُتَحَرِّكَةِ وَأَلِفَي (أَلاَ) وَ(هُنَا) (١٢). ٨٦أ

---

(١) تقول: مررتُ البُطِئُ ، فتنقل الكسرةَ مِنَ الهمزةِ إلى السَّاكنِ قَبْلَهَا، وإنْ أدَّى إلى (فُعِلَ) وكذا تقولُ: هذا الرِّدُؤْ، بالنَّقلِ ، وإنْ أدَّى إلى فُعِلْ. المساعد ٣١٩/٤.

(٢) لاَ يغتفرُونَ عَدَمَ النَّظيرِ مَعَ الهمزَةِ، ويجعلونَ المهموزَ كغيرِهِ، المساعد ٣١٩/٤.

(٣) يريدُ بـ(مِنْهُ) مِنَ النقلِ مِنَ الهمزةِ. المساعد ٣١٩/٤.

(٤) يقولونَ: هذا الرِّدِئُ، ورأيتُ الرِّدِئُ، ومررتُ بالرِّدِئُ. وهذا البُطُؤْ والخَبَأْ. والمساعد ٤/ ٣١٩.

(٥) عبارة (وَيَحْمِلُونَ المَنْصُوبَ في ذَلِكَ على غيره) ساقطة من نسخة س.

(٦) يقولونَ: هَذَا الخَبْ، ورأيتُ الخَبْ، ومررتُ بالخَبْ، وهذا البُطْ ، ورأيتُ البُطْ ، ومررتُ بالبُطْ . وهذا الرِّدْ، ورأيتُ الرِّدْ، ومررتُ بالرِّدْ. المساعد ٣١٩/٤.

(٧) في س : كما .

(٨) ينظر: التسهيل: ٣٢٩-٣٣٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٣/٩-٧٤، وشرح الشافية للرضي ٣١٠/٢ ،٣٢٢-٣٢٣، والمساعد ٣١٨/٤-٣١٩. والهمع ٢١٤/٦.

(٩) بعدها في س زيادة : المتحرك ما قبلها .

(١٠) في س : لغتان ، بدلا من وجهان .

(١١) ينظر: التسهيل: ٣٣٠، وشرح الشافية للرضي٢٨٨/٢. والهمع ٢١٥/٦-٢١٧.

(١٢) ينظر: التسهيل: ٣٣٠-٣٣١، وشرح الشافية للرضي٢٩٦/٢. والهمع ٢١٦/٦-٢١٩.

وَيجْرِي الوَصْلُ مَجْرَى الوَقْفِ اضطرارًا، وَرُبَّمَا أُجْرِيَ مَجْرَاهُ اختيارًا، وَمِنْهُ إبدَالُ بعضِ الطَّائيينَ في الوَصْلِ ألفَ المقصورِ وَاوًا(١).

تَمَّ الكِتَابُ – والحمدُ للهِ وَحْدَهُ – وَصَلَواتُهُ على خِيرَةِ خَلْقِهِ مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ – عَلَى يَدِ العَبْدِ الفَقِيرِ إلى رَحْمَةِ رَبِّهِ، إبراهيم بن طاهر بن عبد الله الأَرْبِلِّي، عَفَا اللهُ عَنْهُ وَعَنْ وَالِدَيْهِ وَعَنِ المسلمينَ كافَّةً، وذلكَ في يومِ الاثنينِ ثَامِنِ رَبِيع الآخِر مِنْ شهورِ سَنَةِ خمسٍ [وَأَرْبَعِينَ] (٢) وستمئةٍ.

(١) ينظر: التسهيل: ٣٣١، وشرح الشافية للرضي٢/٣٢٤. والهمع ٦/٢١٩-٢٢١.

(٢) غير واضح في الأصل، وهي نسخة الكتاب على ما يبدو.

قائمة المصادر والمراجع

الإبدالُ : أَبو الطَّيبِ اللُّغويّ ، عبد الواحد بن علي، ت ٣٥١هـ .تحقيق: عز الدين التنوخي، دمشق ١٩٦٠-١٩٦١م.

الأشباه والنظائر في النحو: السيوطي، جلال الدين، ت٩١١هـ. تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، القاهرة ١٩٧٥.

الأصول في النحو: ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري، ت ٣١٦هـ. تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، الجزء الأول طبع بمطبعة النعمان- النجف، ١٩٧٣، والجزء الثاني طُبع بمطبعة سلمان الأعظمي – بغداد ١٩٧٣.

الاعتماد في نظائر الظاء والضاد: ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، ت: ٦٧٢هـ. تحقيق: د. حاتم الضامن، فرزة من مجلة المجمع العلمي العراقي ١٩٨٠.

الأعلام: الزركلي، خير الدين، ت ١٩٧٦، الطبعة الثانية ١٩٥٦.

الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة: ابن مالك ، تحقيق د. محمد حسن عواد، دار الجيل، بيروت، ودار عمار، عمّان ١٩٩١.

إنباه الرواة على أنباه النحاة: القفطي، جمال الدين علي بن يوسف، ت ٦٤٦هـ. تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٥-١٩٧٣.

الإنصاف في مسائل الخلاف: أبو البركات الأنباري، ت ٥٧٧هـ. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر للطباعة.

أوضح المسالك: ابن هشام الأنصاري، جمال الدين عبد الله بن يوسف، ت ٧٦١هـ. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط٦، دار الفكر للطباعة ١٩٧٤.

الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد ت ٣٧٧هـ. تحقيق: د. حسن فرهود شاذلي، مصر ١٩٦٩.

البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف، ت ٧٤٥هـ. مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٨هـ.

بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: السيوطي، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحبي بمصر ١٩٦٥.

البلغة في تاريخ أئمة اللغة: الفيروز أبادي، مجد الديم محمد بن يعقوب، ت ٨١٧هـ. تحقيق: محمد المصري، ١٩٧٢ دمشق.

تاريخ الأدب العربي: كارل بروكلمان، ت ١٩٥٦م . ترجمة: د. رمضان عبد التواب، دار المعارف بمصر ١٩٧٥م.

تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية: الزركشي، محمد بن إبراهيم، ت ٩٣٢هـ ، مطبعة الدولة التونسية، ١٢٨٩هـ.

تذكرة الحفاظ: الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، ت ٧٤٨هـ. حيدر آباد.

تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي بمصر، ١٩٦٧.

تهذيب اللغة: الأزهري، محمد بن أحمد، ت ٣٧٠هـ. القاهرة ١٩٦٤-١٩٦٧م.

توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (شرح الألفية): المرادي، ابن قاسم ، ت٧٤٩هـ. تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط٢، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.

التوطئة: أبو علي الشلوبين، عمر بن محمد، ت ٦٤٥هـ. تحقيق: يوسف أحمد المطاوع، القاهرة، ١٩٧٣.

الجامع الصغير في علم النحو: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد شريف سعيد الزيبق، مطبعة الملاح بدمشق، ١٩٦٨.

الجنى الداني في حروف المعاني: المرادي، تحقيق: طه محسن، العراق، الموصل ١٩٧٦.

الحلل في إصلاح الخلل: ابن السيد البطليوسي، ت ٥٢١هـ. تحقيق: سعيد عبد الكريم ، دار الرشيد، بغداد ١٩٨٠.

الخصائص: ابن جنى، أبو الفتح عثمان، ت ٣٩٢هـ. تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية ١٩٥٢. دار المعارف الإسلامية، الترجمة العربية.

ذيل القراء الكبار: ابن مكتوم، أحمد بن القادر ، ت٧٤٩هـ. نشر مع كتاب(معرفة القراء الكبار – للذهبي)، تحقيق: محمد سيد جاد الحق، مطبعة دار التأليف بمصر ١٩٦٩.

سر صناعة الإعراب: ابن جنى، تحقيق: السقا وآخرون، مصر ١٩٥٤.

السلوك لمعرفة دول الملوك: المقريزي، أحمد بن علي، ت ٨٤٥هـ. تحقيق: مصطفى زيادة، القاهرة ١٩٣٤.

شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ابن العماد الحنبلي، عبد الحي، ت١٠٨٩هـ. مكتبة القدس بمصر ١٣٥٠هـ.

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك): علي بن محمد الأشموني، ت٩٢٩هـ. مطبعة البابي الحلبي بمصر.

شرح ألفية ابن مالك: ابن الناظم، بدر الدين محمد بن محمد بن مالك، ت ٦٨٦هـ. منشورات ناصر خسرو، بيروت.

شرح التسهيل: ابن مالك، الجزء الأول. ت. د. عبد الرحمن السيد، القاهرة ١٩٧٤.

شرح التسهيل: المرادي، تحقيق: حسين تورال، رسالة ماجستير – القسم الأول، بغداد ١٩٧١.

شرح التصريح على التوضيح: خالد الأزهري، ت ٩٠٥هـ. البابي الحلبي بمصر.

شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور، علي بن مؤمن الأشبيلي، ت ٦٦٩هـ. تحقيق: د. صاحب أبو جناح، العراق، الموصل ١٩٨٠.

شرح الشافية: الجاربردي، أحمد بن الحسن، ت٧٤٦هـ، دار الطباعة العامرة، ١٣١٠هـ.

شرح الشافية: رضي الدين الاستربادي، ت ٦٨٨هـ. تحقيق: نور الحسن وآخرين، مطبعة حجازي، القاهرة ١٣٥٦–١٣٥٨هـ.

شرح شذور الذهب: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٧، مطبعة السعادة بمصر ١٩٥٧.

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين عبد الله بن عقيل الهماني، ت٧٦٩هـ. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٦ ، دار الفكر ١٩٧٤.

شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: ابن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم هريدي، الجزء الأول، ط١ ، ١٩٧٥.

شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: ابن مالك، تحقيق: عدنان الدوري، مطبعة العاني، بغداد ١٩٧٧.

شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١١، مصر ١٩٦٣.

شرح الكافية: رضي الدين الاستربادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٩، الطبعة المصورة.

شرح الكافية الشافية: ابن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، ط١ ، ١٩٨٢.

شرح المفصل: ابن يعيش بن علي، ت ٦٤٣هـ. عالم الكتب، بيروت، الطبعة المصورة.

شرح الوافية نظم الكافية: ابن الحاجب، عثمان بن عمر، ت ٦٤٦هـ. تحقيق: د. موسى بناي العليلي، مطبعة الآداب في النجف الأشرف ١٩٨٠.

الصحاح: الجوهري، إسماعيل بن حماد، ت بحدود سنة ٤٠٠ هـ. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، القاهرة ١٩٥٦.

طبقات الشافعية: الأسنوي، جمال الدين، ت ٧٧٢هـ. تحقيق:عبد الله الجبوري، مطبعة الإرشاد، بغداد ١٩٧٠.

طبقات الشافعية: السبكي، تاج الدين عبد الوهاب، ت ٧٧١هـ. تحقيق: الطناحي والحلو، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر.

طبقات النحاة واللغويين: ابن قاضي شبهة، ت ٨٤٧هـ. تحقيق: د. محسن غياض، النجف الأشرف ١٩٧٣-١٩٧٤.

غاية النهاية في طبقات القراء : ابن الجزري، محمد بن محمد، ت ٨٣٣هـ. تحقيق: برجستراسر وبرتز، القاهرة ١٩٣٢-١٩٣٥.

الفصول الخمسون: ابن معيط، أبو الحسين زين الدين يحيى ابن عبد المعطي، ت ٦٢٨هـ. تحقيق: محمود محمد الطناحي، البابي الحلبي، القاهرة ١٩٧٧.

القاموس المحيط: الفيروز أبادي ، ت ٨١٧ هـ مطبعة السعادة بمصر.

القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية: محمد بن طولون الصالحي، ت ٩٥٣هـ. تحقيق: محمد أحمد دهمان، دمشق ١٩٤٩.

الكافية في النحو: ابن الحاجب، الاستانة ١٣١٤هـ.

الكتاب: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، ت ١٨٠هـ. تحقيق: عبد السلام هارون، ط٢ ، الهيئة المصرية، القاهرة ١٩٧٧.

كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة، ت ١٠٦٧هـ، استانبول ١٩٤٤م.

لسان العرب: ابن منظور محمد بن مكرم، ت ٧١١هـ، دار صادر ، بيروت ١٩٥٥.

المثنى: أبو الطيب اللغوي، ت ٣٥١هـ ، تحقيق: عز الدين التنوخي، دمشق ١٩٦٠.

المخصص: ابن سيده، علي بن إسماعيل، ت ٤٥٨هـ، طبعة بولاق ١٣١٨هـ.

المدارس النحوية: د. شوقي ضيف، ت ٢٠٠٥م، دار المعارف بمصر ١٩٦٨.

المدارس النحوية في مصر والشام: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، ط١، ١٩٨٠.

المساعد على تسهيل الفوائد: ابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، دار الفكر بدمشق، ودار المدني بجدة ١٩٨٠-١٩٨٤.

معاني القرآن: الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، ت ٢٠٧هـ، ج١، تحقيق: نجاتي والنجار، ج٢، تحقيق: النجار، ج٣، تحقيق: شلبي، القاهرة ١٩٥٥-١٩٧٢.

معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة، ت ١٩٨٧م، مطبعة الترقي، دمشق ١٩٥٧.

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك ومحمد على حمد الله، جار الفكر، بيروت ١٩٧٩.

مفتاح السعادة ومصباح السيادة: أحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبري زادة ، ت ٩٦٨ هـ ، الجزء الأول، مراجعة: كامل البكري، وعبد الوهاب أبو النور، دار الكتب الحديثة.

المفصل: الزمخشري، جار الله محمود بن عمر الزمخشري، ت ٥٣٨هـ. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي بالقاهرة.

المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني، ت ٤٧١هـ. تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، بغداد ١٩٨٢.

المقتضب: المبرد، محمد بن يزيد، ت ٢٨٥هـ. تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة،ت١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م القاهرة.

المقرب: ابن عصفور، تحقيق: د. أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري ، رئاسة ديوان الأوقاف ، إحياء التراث الإسلامي – بغداد ، ١٩٧١–١٩٧٢.

الممتع في التصريف: ابن عصفور، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٩٧٩.

المنصف (شرح التصريف للمازني): ابن جنى، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، البابي الحلبي بمصر ١٩٥٤.

منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك: أبو حيان الأندلسي، تحقيق: جيلزر نيوهافن ١٩٤٧.

النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: ابن تغري برد، جمال الدين ابو المحاسن يوسف بن تغري بردي، ت ٨٤٧ هـ. دار الكتب المصرية.

نزهة الطرف في علم الصرف: الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري، ت ٥١٨هـ. مطبعة الجوائب، القسطنطينية، ١٢٩٨هـ.

نفح الطيب عن غصن الأندلس الرطيب: المقري، أحمد بن محمد، ت ١٠١٤هـ، تحقيق: د. إحسان عباس، بيروت ١٩٦٨.

النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة: السيوطي، رسالة ماجستير، دراسة وتحقيق: فاخر جبر مطر، جامعة بغداد – كلية الآداب، ١٩٨٣.

همع الهوامع شرح جمع الجوامع: السيوطي، الجزء الأول ، تحقيق: عبد السلام هارون والدكتور عبد العال سالم مكرم، والجزء الثاني إلى السابع بتحقيق: الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت ١٩٧٥–١٩٨٠.

الوافي بالوفيات: صلاح الدين آيبك الصفدي، ت ٧٦٤هـ. الجزء الثالث، نشر باعتناء ديدرينغ، المطبعة الهاشمية، دمشق ١٩٥٣.

الوفيات: ابن منقذ، أحمد بن حسن بن علي، ت ٨٠٩هـ. تحقيق: عادل نويهض، بيروت ١٩٧٨.

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
افتتاحية الطبعة الأولى	١
مقدمة الطبعة الأولى	٢-٣
مقدمة تحقيق الطبعة الثانية	٤
الدراسة	٤-٧
ابن مالك	٨-٩
اسم الكتاب ونسبته	٩-١٢
نهج المؤلف في كتابه	١٢-١٣
الاختصار في العبارة	١٣
مخالفة رأيه في التسهيل	١٣-١٩
المسائل الخلافية في الكتاب	١٩-٢٢
آراء ابن مالك في الكتاب	٢٢-٢٤
شواهد الكتاب وأمثلته	٢٤-٢٥
لغات القبائل	٢٥-٢٧
في نسبة الآراء	٢٧-٢٨
في بيان الخلاف النحوي	٢٨
المصطلح النحوي عند ابن مالك	٢٨-٢٩
بين أبواب الكتاب وأبواب التسهيل	٢٩-٣٥
منهج التحقيق	٣٦
وصف نسخة الكتاب	٣٦-٣٧
صور من المخطوطة	٣٨-٤٣
النص المحقق	٤٤
خطبة المؤلف	٤٤
باب شرح الكلمة وما يتعلق بذلك من العلامات والأقسام	٤٥-٤٦
باب إعراب الصحيح من الأسماء والأفعال وما يتعلق بهما	٤٧-٤٨
باب إعراب المعتل من الأسماء والأفعال	٤٩
باب إعراب المثنى والمجموع وما يتعلق بذلك	٥٠-٥١
باب التثنية وجمع التصحيح	٥٢-٥٤
باب المعرفة والنكرة	٥٥
باب العلم	٥٦-٥٧
باب المضمرات	٥٨-٦١
باب أسماء الإشارة	٦٢
باب الموصولات	٦٣-٦٥

باب لحاق الألف واللام	٦٦
باب المبتدأ	٦٧-٧٠
باب الأفعال الرافعة للاسم الناصبة للخبر	٧١-٧٣
باب أفعال المقاربة	٧٤
باب الحروف المشبهة بالأفعال	٧٥-٧٨
باب الأفعال الناصبة للمبتدأ والخبر	٧٩-٨١
باب الفاعل	٨٢-٨٣
باب المفعول الذي ينوب عن الفاعل	٨٤-٨٥
باب اشتغال الفعل أو شبهه عن المفعول به بضميره أو ملابسه	٨٦
باب تعدي الفعل ولزومه	٨٧-٨٨
باب تنازع العاملين فصاعداً معمولاً واحداً	٨٩
باب المصدر	٩٠
باب المفعول له	٩١
باب المفعول فيه	٩٢-٩٣
باب المفعول معه	٩٤
باب الاستثناء	٩٥-٩٧
باب الحال	٩٨-٩٩
باب التمييز	١٠٠
باب الحروف الجارة ومعانيها سوى المذكورة في الاستثناء	١٠١-١٠٣
باب الإضافة	١٠٤-١٠٧
باب إعمال المصدر	١٠٨
باب التعجب	١٠٩
باب نعمَ وبئسَ	١١٠
باب حبذا	١١١
باب أفعال التفضيل	١١٢
باب اسم الفاعل	١١٣-١١٤
باب الصفة المشبهة باسم الفاعل	١١٥
باب التابع	١١٦
باب التوكيد	١١٦-١١٧
باب النعت	١١٨-١١٩
باب البدل	١٢٠
باب عطف البيان	١٢١
باب المعطوف عطف النسق	١٢٢-١٢٤
باب المنادى	١٢٥-١٢٦

باب المستغاث به والمتعجب منه	١٢٧
باب أسماء لم تستعمل في غير النداء	١٢٨
باب الندبة	١٢٩
باب الترخيم	١٣٠
باب الاختصاص والنصب على المدح والذم والترحم	١٣١
باب النفي العام	١٣٢–١٣٣
باب التحذير والإغراء وما ألحق بهما	١٣٤
باب أبنية الأفعال ومعانيها	١٣٥–١٣٨
باب همزة الوصل	١٣٩
باب أبنية مصادر الثلاثي المجرد	١٤٠
باب أبنية مصادر غير الثلاثي	١٤١
باب ما زيدت الميم في أوله وليس بصفة	١٤٢
باب أسماء الأفعال	١٤٣
باب نوني التوكيد	١٤٤–١٤٥
باب ما ينصرف وما لا ينصرف	١٤٦–١٤٨
باب كيفية التسمية بلفظ كائن ما كان	١٤٩
باب إعراب الفعل وعوامله	١٥٠–١٥٢
باب عوامل الجزم	١٥٣–١٥٥
باب تتميم الكلام على إذ وإذا وشبههما مما ذكر وما لم يذكر	١٥٦
باب القسم والمقسم عليه	١٥٧
باب العدد	١٥٨–١٥٩
كم وكذا وكأين وكيت وذيت	١٦٠–١٦١
باب الحكاية	١٦٢–١٦٣
باب الإخبار	١٦٤
باب التذكير والتأنيث	١٦٥–١٦٦
باب ألفي التأنيث	١٦٧
باب المقصور والتأنيث	١٦٨
باب التقاء الساكنين	١٦٩
باب الاسم المنسوب إليه	١٧٠–١٧٢
باب أمثلة الجمع قليله وكثيره	١٧٣–١٧٦
باب التصغير	١٧٧–١٧٨
باب تتميم الكلام على معاني الحروف وأحكامها	١٧٩–١٨٠
باب التصريف	١٨١–١٨٩
باب أحكام الهمزة	١٩٠–١٩١

باب مخارج الحروف	١٩٢-١٩٣
باب الإدغام	١٩٤-١٩٦
باب الإمالة	١٩٧
باب الوقف	١٩٨-٢٠٠
قائمة المصادر والمراجع	٢٠١-٢٠٦
المحتويات	٢٠٧-٢١٠